- ﴿ الجزء الرابع من ﴾-

المنظمة المنطقة المنط

وكتب ظاهر الرواية أت * ستا وبالأصول أيضاً سميت صنفها محمد الشيبانى * حرر فيها المذهب النمانى الجامع الصغير والسكبير * والسير السكبير والصغير ثم الزيادات مع المبسوط * تواترت بالسند المضبوط ويجمع الست كتاب الكافى * للحاكم الشهيد فهو الكافى *

أقوى شروحه الذي كالشمس * مبسوط شمس الامة السرخسي

﴿ تنبيه ﴾ قدباشر جعمن حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب عادة جاعدة جاعة من ذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

النَّهُ الْحُدُلُونِيَ الْحُدُلُونِيَ الْحُدُلُونِيَ الْحُدُلُونِيَ الْحُدُلُونِيَ الْحُدُلُونِيَ الْحُدُلُونِيَ الْحُدُلُونِينِي الْحُدُلُونِينِينِي الْحُدُلُونِينِي الْحُدُلُونِينِي الْحُدُلُونِينِي الْحُدُلُونِينِي الْحُدُلُونِينِي الْحُدُلُونِينِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلِينِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلِينِي الْحُدُلُونِي الْعُلُونِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلِيلِي الْحُدُلُونِي الْحُدُلُونِ الْحُدُلُونِ الْحُدُلُونِ الْحُدُلُونِ الْحُدُلُونِ الْحُدُلُونِ الْحُدُلُونِ الْعُلُونِ الْحُدُلُونِ الْحُلُونِ الْحُلُونِ الْحُلُونِ الْحُلُونِ الْعُلِيلُ الْحُلُولِ الْحُونِ ا

الحمد للهرب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الاعلى الظالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله أجمعين

- ﴿ كتاب المناسك ﴾

﴿ قَالَ ﴾ الشيخ الامام الأجل الزاهد شمس الأثمة وفخر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى اعلم ان الحج في اللغة القصد ومنه قول الفائل

وأشهدمن عوف حُلُوُلا كشيرة بحجون سب الزبرقان المزعفرا

أى يقصدون له معظمين اياهوفي الشريعة عبارة عن زيارة البيت على وجه النعظيم لادا، ركن من أركان الدين عظيم ولا يتوصل الى ذلك الا بقصدوعزيمة وقطع مسافة بديدة فالاسم شرى فيه منى اللغة والمناسك جمع النسك والنسك اسم لكل ما يتفرب به الى الله عزوجل ومنسه سمى العابد ناسكا ولكنه في لسان الشرع عبارة عن أركان الحيج قال الله تعالى ولله على قضيتم مناسكه كم وفرضية الحيج ثابت به باله كتاب والسنة اما الهكتاب فقوله تعالى ولله على وأما الناس حيج البيت من استطاع اليه سبيلا وآكد ما يكون من ألفاظ الالزام كلة على وأما السنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد زاداً وراحلة ببلغاله بيت الله تعالى ولم يحج حتى مات فليمت ان شاء يهود أوان شاء نصر انياً وفي رواية فليمت على أى ملة شاء سوى ملة الاسلام و نلا قوله تعالى ومن كفر فان الله غنى عن العالمين وسبب وجوب الحج ما أشار الله تعالى اليه في قوله حج البيت فالواجبات تضاف الى أسبابها وله في حديث الاقرع بن حابس رضي الله تعالى عنه حيث قال يارسول الله الحج في كل عام أم مرة الاقول صلى الله عليه وسلم بل مرة فما زاد فتطوع والوتت فيه شرط الاداء وابس بسبب فقال صلى الله عليه وسلم بل مرة فما زاد فتطوع والوتت فيه شرط الاداء وابس بسبب فقال صلى الله عليه وسلم بل مرة فما زاد فتطوع والوتت فيه شرط الاداء وابس بسبب فقال صلى الله عليه وسلم بل مرة فما زاد فتطوع والوتت فيه شرط الاداء وابس بسبب فطه ذا لا يتكرر بتكرر الوقت الا أن أركان هذه العبادة متفرقة على الامكنة والازمنة ولهدا لايتكرر بتكرو الوقت الا أن أركان هذه العبادة متفرقة على الامكنة والازمنة

فلا يجوز الابمراعاة الترتيب فيها ولهذا لايتأدى طواف الزيارة قبل الوقوف كالايتأدى السجود في فصل الصلاة قبل الركوع والمال شرط يتوصل به الى الاداء ولهذا لا يتحقق الاداء من فقير لا مال له فرضاً وأركان هذه العبادة الافعال والمال ليس بسبب فيه ولكنه معتبر ليتيسر به الوصول الى مواضع أداء أركانه ثم بدأ الكتاب فقال اذا أردت أن تحرم بالحجان شاء الله اقتمد بكتاب الله تمالي في ذكر الاستثناء في قوله تمالي لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وقيل ان أبا حنيفة رحمه الله تمالى خاطب أبا يوسف رحمه الله تعالى والواحد يشك في حاله أنه يحج أو لا يحج فقيد بالاستثناء وتفرس فيه أنه يحج فما أخطأت فراسته ﴿ قَالَ ﴾ فاغتسل أو توضأ والغسل فيه أفضل هكذا روىأن النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لاهلاله فاغتسل رواه خارجة بن زيد بن ثابت رضى الله عنه وهذا الاغتسال ليس بواجب لما روى أن أبا بكر رضى الله عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أسماء قد نفست قال مرها فلتغتسل ولتحرم بالحج ومعلوم أن الاغتسال الواجب مـم النفاس والحيض لايتأدي فعرفنا أن هذا الاغتسال لمعنى النظافة وماكان لهذا المقصود فالوضوء يقوم مقامه كما في العيدين والجمعة ولـكن الغسل أفضل لان معنى النظافة فيهأ كمل ثم البس ثوبين ازاراً ورداء جديدين أو غسيلين هكذا ذكر جابر رضي الله عنــه أن النبي صـــلي الله عليه وسلم ائتزر وارتدي عند احرامه ولان المحرم ممنوع من لبس المخيط ولا بدله من ستر العورة فتمين للستر الارتداء والائتزار والجديد والفسيل في هذا المقصودسوا، غيرأن الجديد أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم لابي ذر رضي الله عنه تزين لعبادة ربك ﴿قال ﴾ وادهن بأي دهن شئت وهو الظاهر من المذهب عندنا أنه لا بأس بأن يتطيب ويدهن قبل احرامه عاشاء وروى عن محمد رحمه الله تمالي قال كنت لاأرى بذلك بأساً حتى رأيت أفواما يحضرون طيباً كثيراً ويصنعون شيئاً شنماً فكرهت ذلك وهو قول مالك رحمه الله تمالي وقد نقل عن عمر وعُمَانَ رضى الله عنهما كراهة ذلك وحجة هذا الفول حديث الاعرابي حيث جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه جبة متضمخة أي متلطخة بالخلوق فسأله عن العمرة فلم يجبه حتى نزل عليه الوحي فلما سرى عنه قال اين السائل عن العمرة فقال الاعرابي هاأنا ذا يارسول الله فقال صلى الله عليه وسلم أما جبتك فانزعها وأماالخلوق فاغسله واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجتك فقد أمره بازالة الطيب عن نفسه عند الاحرام ولنا حديث عائشة رضي الله عنها

قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يزور البيت وفي رواية كنت أرى وبيص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بمد احرامه فتطيبوا وعن عائشة رضي الله عنها قالت كنا نخرج مع رسول الله صـلى الله عليه وسلم متضمخاً جباهنا بالمسك ثم نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يري ذلك ولا يكرهه وتأويل حديث الاعرابي انه كره الخلوق له لكونه بمنزلة الثوب المورس والمزعفر ومعنى كراهة محمد رحمه الله تعالى لاستعمال الطيب الـكثير انه بمد الاحرام رعا ينتقل على بدنه من موضع الى موضع فيكون ذلك عنزلة التطيب التداء بمد الاحرام في الموضع الثاني ولـكن هذا ليس بقوى فانه لاتلزمه الـكفارة بهذا ولوكان بهذه المنزلة لوجب عليمه الكفارة واختلف مشايخ ا رحمهم الله تعالى فيما اذا تطيب بعد احرامه وكفر ثم تحول الطيب مع عرقه من موضع الى موضع فمهم من يقول لا تلزمه كفارة جديدة لان أصل فعله قد انقطع بالتكفيرفلا معتبر بأثره كالو فعله قبل الاحرام ومنهم من قال تلزمه كفارة أخرى هنالان أصل فعله كان محظوراً فتحوله من موضع الى موضع يكون جناية أيضاً في حكم الـ كفارة مخلاف ماقبل الاحرام فان أصل فعله لم يكن محظوراً ثم لامعتبر ببقاء الأثر بعد الاحرام اذا كان أصل فعله قبل الاحرام كالحلق ثم قال وصلى ركمتين لحديث عمر رضي الله عنــه ان النبي صلى الله عليه وســـلم قال أنانى آت من ربى وأنا بالمقيق فقال صل في هذا الوادي المبارك ركمتين وقل لبيك بحجـة وعمرة معاً وفيها ذكر جابر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذى الحليفة ركمتين عندا حرامه نم قال وفل اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني لانه محتاج في أداء أركانه الى تحمـل المشقة وسبقي في ذلك أياما فيطاب التيسير من الله تمالي اذ لايتيسر للعبــد الا ما يسره الله تعالى ويسأل القبول كما فعله الخليل واسماعيل صلوات الله عليهما في قولهما ربنا تقبل منا الك أنت السميم العليم ولم يأمر بمثل هذا الدعاء لمن يريد افنتاح الصلاة لان أداءها يسير عادة ولاتطول في أدائها المدة فاما أركان الحجمتفرقة على الامكنة والازمنة ولا يؤمن فيها اعتراض الموانع عادة فلهذا أمر بتقديم سؤال التيسير (قال) ثم اب في دبر صلوانك تلك فان شئت بعد مايستوى بك بعيرك والكلام فيه في فصول أحدها في اشتقاق النابية لغة فقيل هو مشتق من قولهم ألب الرجل اذا أقام في مكان فمعنى قول القائل لبيك أنا مقيم على طاعتك وقيل هو مشتق من قولهم

دارى تلب دارك اى تواجهها فمعنى قوله لبيك إنجاهي لك يارب وقيل هو مشتق من قولهم امرأة لبةأي محبة لزوجها فمعناه محبتي لك يارب والثاني ان المختار عندنا ان يلبي من دبر صلواته وهذا قول ابن عباس رضي الله عنه وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول يلبي حين تستوي به راحلته وذكر جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لبي حين علا البيداء الاأن ابن عمررضي الله عنه رد هذا فقال ان بيداءكم هذه تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لبي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استوت به راحلته وعن سميد بن جبير رضى الله عنه قال قلت لابن عباس رضى الله عنه كيف اختلف الناس في وقت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وماحج الامرة واحدة قال ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم في در صلواته فسمع ذلك قوم من أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين فنقلوه وكانوا القوم يأتونه أرسالا فلي حين استوت به راحلته فسمع تلبيته قوم فظنوا انهأول تلبيته فنقلوا ذلك ثم لي حـين علا البيداء فسمه آخرون فظنوا آنه أول تلبيته فنقبلوا ذلك وايم الله ما أوجبها الافي مصلاه والثالث أنه لاخلاف أن التلبية جواب الدعاء والكلام في أن الداعي من هو فقيــل الداعى هو الله تمالي كما قال تمالي فاطر السموات والارض يدعوكم ليغفر لـكم من ذنوبكم وقيــل الداعي رسول الله صلى الله عليه وسلمكما قال صلوات الله عليه ان سيداً بني داراً واتخذفها مأدية وبيث داعياً وأراد بالداعي نفسه والاظهر ان الداعي هوالخليل صلوات الله عليه على ما روى أنه لما فرغ من بناء البيت أمر بأن يدعو الناس الى الحج فصعد بأبي قبيس وقال الاان الله تمالى أمر ببنا. بيت له وقد نبي الافحجوه فبلغ الله صوته الناس في أصلاب آبائهم وأرحام أمهاتهم فنهم من أجاب مرة ومنهم من أجاب مرتبن وأكثر من ذلك وعلى حسب جوابهم بحجون وبيان هذا فىقولەتمالى وأذن فىالناس بالحج الآية فالتلبية اجابة لدعاء الخليل صاوات الله عليه وسلامه ثم صفة التلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لاشريك لك لبيك إن الحمدوالنعمة لك والملك لاشريك لل هكذا رواه ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما في صفة تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن أهل اللغة من اختار نصب الالف في قوله ان الحمـد ومعناه لان الحمد أوبان الحمد فأما المختار عندنا الكسر وهو المروىعن محمد رحمه الله تعالى ووافقه الفراء لان بكسر الالف يكون اشداء الثناء وينصب الالف يكون وصفا لما تقدم وابتداء الثناء أولى ولا بأس عندنا في الزيادة على هــذه التلبية وبين العلماء اختلاف يأتى في موضعه ان

شاءالله تمالى فظاهر المذهب عندمًا انغير هذا اللفظ من الثناء والتسبيح يقوم مقامه في حق من بحسن التلبية أو لا يحسن وكذلك لو أتي به بالفارسية فهو والعربية سواء اما على قول أبي حنيفة فظاهر لانا قد بينا مذهبه في التكبير عند افتتاح الصلوات أن المعتبر ذكر الله تمالى على سبيل التعظيم وان لفظ الفارسية والعربية فيه سواء فكذلك هنا ومحمد رحمه الله تمالى هناك تقول لا تأدي بالفارسية تمن محسن العربية وهنا تأدي لان غيير الذكر هنا يقوم مقام الذكر وهو تقليدالهدي فكذلك غيرالعربية يقوم مقام العربية بخلاف الصلوات وبهــذا نفرق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمــما الله تمالى بـين التلبية والتكبير عنــد افتتاح الصلوات. وقد روى الحسن عن أبي يوسف رحهما الله تمالي أن غير التلبية من الاذكار لا تقوم مقام التلبية هناكما في الصلوات على قوله ولا يصير محرما عجرد النيــة ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها خلافا للشافعي رحمـه الله تمالى وبيانه يأتى في موضعه ان شاء الله تمالى ﴿ قال ﴾ والمستحب رفع الصوت بالتلبية هكذا روى خلاد بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أمرني جبريل عليه السلام أن آمر أمتي أو من معي بأن يرفعوا أصواتهم بالتلبيةوقال صلىالله عليهوسلم أفضل الحيج العبج والثيج فالعبج رفع الصوت بالتلبية والثيج اراقة الدم والستحب عندنا فى الاذكار والدعاء الخفية الافيا تملق باعلانه مقصود كالاذان للاعلام والخطبة لاوعظ وتكبيرات الصلوات لاعلام التحرم والانتقال والقراءة لاسماع المؤتم فالتلبية للشروع فيما هو من اعلام الدين فلهذا كان المستحب رفع الصوت به ﴿ قَالَ ﴾ فاذا ابيت فقد أحرمت يعني اذا نويت ولبيت الأأنه لم يذكر النية لتقدم الاشارة اليهافي قوله اللهم اني أريد الحج قال فاتق ما نهى الله عنه من قتل الصيد والرفث والفسوق والجدال أما تتل الصيد فالمحرم منهى عنه في قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم والصيد محرم عليهما دام محرما لقوله تعالى وحرم عليكم صيدالبر ما دمتم حرما وأما الرفث والفسوق والجدال فالنهى عنها في قوله تعالى قلارفث ولا فسوق ولاجدال في الحج فهو نهى بصيغة النني وهذا آكد مَا يَكُونَ مِنَ النَّهِي وَفَي تَفْسِيرِ الرَّفْتُ قُولَانَ أَحَدَهُمَا الجَمَاعُ بِيانَهُ فِي قُولُهُ تَمَالَى أَحَلُّ لَكُمِّ لِيلَّةً الصيام الرفث والثاني الكلام الفاحش الاان ابن عباس رضى الله عنه كان يقول انما يكون الـكلام الفاحش رفيّاً بحضرة النساء حتى روى انه كان ينشد في احرامه

وهن عشين بنا هميسا ان تصدق الطير ننك ليسا

(لميس اسم جاريته) فقيل له أترفث وأنت محرم فقال انما الرفث بحضرة النساء وقال أبو هريرة رضى الله عنه كنا ننشد الاشعار في حالة الاحرام فقيل له مثل ماذا فقال مثل قول القائل

قامت تريك رهبة ان تصر ما سافاً محناء وكعبا أدرما

ذكر في كـ فاية المتحفظ وأما الفسوق فهو اسم للمعاصي وذلك منهى عنه في الاحرام وغير الاحرام الا أن الحظر في الاحرام أشد لحرمة العبادة وفي تفسير الجدال قولان أحدهما ان يجادل رفيقه في الطريق والثانيان المراد مجادلة المشركين في تقديم وقت الحجوتاً خيره وذلك هو النسيُّ الذي قال الله تمالى أنما النسيء زيادة في الكفر الآية وذلك منفي بعــد الاسلام ﴿ قال ﴾ ولا يشير الى صيد ولا يدل عليه لحديث أبي قتادة رضى الله عنه ان هل دللتم فقالوا لا فقال إذن فكلوا ولان المحرم على المحرم التعرض للصيد بما يزيل الآمن عنه وذلك يحصل بالدلالة والاشارة وربما يتطرق به الى القتل وما يكون محرم العــين فهو محرم بدواعيه كالزنا ﴿ قال ﴾ ولا تفط رأسك ولا وجهك وعلى قول الشافعي رحمه الله تمالي لا بأس للرجل بان يغطى وجهه ولا يغطى رأسه والمرأة تغطى رأسها لاوجهها واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها ﴿ ولنا ﴾ حديث الاعرابي حين وقصت به نافته في أخافيق جردان وهو محرم فقال صلى الله عليه وسلم لاتخمروا رأسه ووجهه وفي هذا تنصيص على أن المحرم لايغطى رأسه ووجهه ورخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمان رضي الله عنه حين اشتكت عينه في حال الاحرام أن يفطى وجهه فتخصيصه حالة الضرورة بالرخصة دليل على أن المحرم منهى عن تغطية الوجــه ولان المرأة لا تغطى وجهها بالاجماع مع أنها عورة مستورة فان في كشف الوجه منها خوف لفتنة فلان لايغطى الرجل وجهه لأجل الاحرام أولى وتأويل الحديث بيان الفرق بين الرجل والمرأة في تفطية الرأس ﴿قال﴾ ولا تلبس قباء ولا قميصا ولاسراويل ولاقلنسوة لحديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل ولا القلنسوة ولا الخفين الا أن لا يجد نعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تتنقب المرأة الحرام ﴿قَالَ ﴾ ولا تلبس ثو بامصبوغا بالمصفر ولا بالزعفران ولا بالورس لما روى عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يلبس المحرم ثوبا مسه زعفران أو ورس وان عمر بن الجطاب رضى الله عنه لما رأى على طلحة من عبيد الله تُوبا مصبوعًا بعد احرامه علاه بالدرة فقال لا تمجل يا أمير المؤمنين فانما هو بمشق فقال لم ولكن من ينظر اليك من بعد لا يعرف ذلك فيرجع الى قبيلته ويقول رأيت على طلحة في احرامه ثوبا مصبوعًا فيميرك الناس بذلك فان كان قد غسل حتى لا ينفض فلا بأس بلبســه لان المنهى نفس الطيب لا لونه وبعــد الفسل بهذه الصفة لا يبقى من عين الطيب فيه شي ﴿ قال ﴾ ولا تمس طيباً بعد احرامك ولا تدهن لفوله صلى الله عليه وســلم الحاج الشعث التفل واستعال الدهن والطيب يزيل هذه الصفة فيكون محرما بعد الاحرام ﴿ قال ﴾ واذا حك كت رأسك فارفق بحكه حتى لا يتناثر الشمر فإن ازالة ما ينمو من البدن حرام على المحرم لان أوان قضاء التفت عنمه التحلل من الاحرام كما قال الله تمالى بعد ذبح الهدى ثم ليقضوا تفهم ﴿ قال ﴾ ولا تفسل رأسك ولحيتك بالخطمي لان الخطمي تقتل هوام الرأس وتزيل الشعث الذي جمله رسول الله صلى الله عليه وسلم صفة الحاج وهو من نوع قضاء التفث أيضاً ﴿ قال ﴾ ولا تقص أظفارك لانه ازالة ما ينمو من البدن فسكان من نوع فضاء التفث ﴿ قال ﴾ وأكثرمن التلبية في دير كل صلاة وكلما لقيت ركبا وكلما علوت شرفا وكلما هبطت واديا وبالاسحار هكذا نقل ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عهم كانوا يلبون في هذه الاحوال ثم تلبية المحرم فيأ دبار الصلوات كتكبيرغير المحرم في أيام الحج في أدبار الصلوات فكما يؤتى بالتكبير بمد السلام فكذلك بالتلبية وكما أن المصلي يكبر عند الانتقال من ركن الى ركن فـكذلك لمحرم يلبي عند الانتقال من حال الى حال . وروى الاعمش عن خثعمة قال كانوا يستحبون التلبية عند ست في أدبار الصلوات واذا استعطف الرجل براحلته واذا صعد شرفا واذا هبط واديا واذا لتي بمضمم بمضاً وبالاسحار ﴿ قَالَ ﴾ واذا قدمت مكة فلا يضرك ليـلا دخلتها أو نهارآلان هـذا دخول بلدة فيستوى فيه الليل والنهاركسائر البلدان والرواة اختلفوا في وقت دخول رسول الله صـ لى الله عليه وسلم مكة فروى جابر رضي الله عنه أنه صلى الله عليـه وسلم صـلى العشاء بذي طوي ثم هجـع هجمة ثم دخل مَكَةً فطاف ليـــلا وروى ابن عمر رضى الله عنه آنه بات بذي طوى فلما أصبح دخـــل مِكَة نهارآ والذي روي عن عمر رضي الله عنــه آنه كان ينهي الناس عن دخول مــكة ليـــلاكان

ذلك الاشفاق مخافة السرق ليرى الانسان أين ينزل ويضع رحله وروى عن عمر رضي الله عنمه أنه حُمين قدم مكة معتمرًا أفي ترمضان وجمه الناس يصلون التراويح فصلي معهم وعن عائشة والحسن والحسين رضوان الله عليهم أنهم كانوا يدخلون مكة ليلا ﴿ قال ﴾ قادخـل المسجد لأنه قصد زيارة البيت والبيت في المسجد وروى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة دخل للسجـد فلما وقع بصره على البيت قال اللهم زد بيتـك تشريفاً وتعظيما وتركريماً وبرآ ومهابة ولم يذكر في السكتاب تعيين شي من الادعية في مشاهد الحبج لما قال محمد رحمه الله تعالى التوقيت في الدعاء يذهب رقة الفلب فاستحبوا ان مدعو كل واحد بما يحضره ليكون أقرب الى الخشوع وان تبرك بما نق ل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حسن وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول اذا لتي البيت بسم الله والله أكبر وعن عطاء رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا لتى البيت يقول أعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر ﴿ قَالَ ﴾ ثم الدأبا لحجر الاسود فاستلمه هكذا روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالحجر الأسود فاستلمه وعن عمر رضي الله عنه أنه استلم الحجر الأسود وقال رأيت أبا القاسم بك حفياً وعن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر ووضع شفتيه عليــه وبكي طويلا ثم نظر فاذا هو بعمر رضي الله عنه فقال ياعمر هنا تسكب العــبرات وان عمر رضى الله عنه في خلافته لما أتى الحجر الأسود وقف فقال اما انى أعلم انك حجر لاتضرولا تنفع ولولا اني رأيت رسول اللهصلي الله عليه وسلم استلمكمااستلمتك فبلغت مقالت علياً رضى الله عنــ فقال اما ان الحجر ينفع فقال له عمر رضى الله عنه وما منفعته ياخــتن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سممت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله تعالى لما أخذ الذرية من ظهر آدم عليه السلام وقررهم بقوله ألست بربكم قلوا بلي أودع اقرارهم الحجر فن يستلم الحجر فهو يجدد العهد بذلك الافرار والحجر يشهد له يوم القيامة واستلام الحجر للطواف عنزلة التكبير للصلوات فيبدأ مه طوافه ﴿ قال ﴾ ان استطعت من غير ان تؤذى مسالم لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضى الله عنــه انك رجــل أيد تؤذى الضميف فلا تزاحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والا فاستقبله وكبر وهلل ولان استلام الحجر سنة والتحرز عن أذى المسلم واجب فلاينبني له ان يؤذى

مسلما لاقامة السنة ولـكن ان استطاع تقبيله فعل والا مس الحجر بيده وقبـل يده وان لم يستطع ذلك أمس الحجر شيئاً من عرجون أو غيره ثم قبل ذلك الشي جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته واستلم الاركان بمحجنه وان لم يستطع شيئاً من ذلك استفبله وكبر وهمل وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا استقبال مستحب غير واجب لان استقبال البيتءند الطواف لوكان واجباً كان في جميعه كاستقبال الفبلة في الصلوات ولكنه مستحب لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال ان الحجر يبعث يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به فيشهد بالحق لمن استلمه أو استقبله ﴿قال﴾ ثم خذءن يمينك على باب البيت فطف سبعة أشواط هكذا رواه جابر رضي الله عنه انالنبي صلى الله عليه وسلم أخذعلى يمينه من باب الـكعبة فطافسبمة أشواط ومقاديرالعبادة تعرف بالتوقيف لا بالرأى ﴿ قال ﴾ يومل في الثلاثة الأول في كل شوط منها من الحجر الاسود الى الحجر الاسود فالحاصل ان كل طواف بعده سعى فالرمل فى الثلاثة الا ول منها سنة وكل طواف ليس بمده سعى فلا رمل فيه والرمل هو الاضطباع وهز الـكتفين وهوان يدخل احدجاني ردائه تحت إبطه و لقيه على المنكب الاخرومهزال كتفين في مشيه كالمبارز الذي يتبختر بين الصفين وكان ابن عباس رضى الله عنه يقول لارمل في الطواف وانمافعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهارا للجلادة للمشركين على ماروي أن في عمرة القضاء لما أخلوا له البيت ثلاثة أيام وصعدوا الجبل طاف رسول الله عليه وسلم مع أصحابه فسمع بعض المشركين يقول لبمض أضناهم حمى يثرب فاضطبع رسول الله صلى الله عليه وسلم رداءه فرمل فقال لأصحابه رضوان الله عليهم أجمين رحم الله امرأ أرى من نفسه قوة وجلداً فاذا كان ذلك لاظرارا لجلادة يومئذ وقدائمهم ذلك المعنى الآن فلامعنى لارمل والمذهب عندنا أن الرمل سنة لحديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف يوم النحر في حجة الوداع فرمل في الثلاثة الاول ولم يبق المشركون بكة عام حجة الوداع وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما أراد الرمل في طوافه فقال علاماً هزكتني وليس هناأحد أرائيه ولكنني رأيت رسول التهصلي الله عليه وسلم يفعله فأفعله اتباعا له وأكثرما فيه أن سببه ما ذكره ابن عباس رضي الله عنه ولكنه صار سنة بذلك السبب فيبتى بعد زواله كرمي الجمار سببه رمى الخليل صلوات الله عليه الشيطان ثم بتى بعد زوال ذلك السبب والرمل من

الحجر الاسود الى الحجر الاسود عندنا . وقال سميد بن جبير رضي الله عنه لا رمل بين الركن اليماني والحجر وانما الرمل من الحجر الى الركن اليمـاني وروى في بعض الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمل من الحجر الاسود الى الركن المماني لان المشركين كانوا يطلمون عليه فاذاتحول الى الج نب الآخر حال البيت بينه وبينهم فكان لايرمل وبهذا أخذ سعيدبن جبير وعطاء رحمهما الله تعالى ولكنا نأخذ بحديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم رمل في الثلاثة الاول من الحجر الى الحجر ﴿قَالَ ﴾ وان زحمك الناس في رملك فقم فاذا وجدت مسلكا فارمل لانه تعذر عليه اقامة السنة في الطواف للرحام فليصبرحتي يتمكن من اقامة السنة كالمزحوم بوم الجمعة يصبرحتي يتمكن من السجودو تطوف الاربعة الاشواط الاخر. مشيًّا على هينتك على هذا اتفق رواة نسك رسول الله صلي الله عليه وسلم وكلا مررت بالحجر الاسودفي طوافك هذا فاستلمه ان استطعت من غير أن تؤذى مسلما فان لم تستطع فاستقبله وكبر وهلل لان أشواط الطواف كركمات الصه لموات فكما تفتتح كل ركمة تقوم اليها بالتكبير فكذلك تفتتح كلشوط باستلام الحجر وان أفتتحت به الطواف وختمت به اجزأك كما فى الصلوات فنرك تكبيرات الانتقال لا يمنع الجواز فكذلك لا بأس بترك استلام الحجر عنــد افتتاح كل شوط فاذا كان افتتاحه للطواف باستلام الحجر وختـمه بذلك ففيما بين ذلك يجمل كالمستلم حكما ﴿ قال ﴾ وليكن طوافك في كلُّ شوط وراء الحطيم والحطيم اسم لموضع بينه وبدين البيت فرجة يسمى ذلك الموضع حطيما وحجرآ فتسميته بالحجر علىممني أنه حجرمن البيت أي منعمنه وتسميته بالحطيم علىمعني أنه محطوم من البيت أي مكسور منه فعيل بمعنى مفعول كالقتيل بمعنى مقتول وقيل بل فعيل بمعنى فاعل أي حاطم كالعليم بمعنى عالم وبيانه فيما جا. في الحديث من دعى على من ظلمه فيه حطمه الله تمالى فينبغي لمن يطوف أن لا يدخل في تلك الفرجة في طوافه ولكنه يطوف وراء الحطيم كما يطوف وراء البيت لان الحطيم من البيت وهكذا روى أن عائشة رضى الله عنهانذرت ان فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلمأن تصلي في البيت ركمتين فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسملم بيدها وأدخلها الحطيم وقال صلى هنا فان الحطيم من البيت الاأن قومك قصرت بهم النفقة فأخرجوه من البيت ولولا حدثان عهد قومكبالجاهاية لنقضت بناء الكعبة وأظهرت قواعد الخليل صلوات الله عليــه وأدخلت الحطيم في البيت

والصقت العتبة بالارض وجملت لهابابين باباشرقياً وبابا غربيا ولئن عشت الى قابل لافعلن ذلك فلم يمش صلى الله عليه وسلم ولم يتفرغ لذلك احــد من الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم حتى كان زمن عبد الله بن الزبير رضى الله عنه وكان سمم الحديث فيها فقمل ذلك وأظهر قواعد الخليـل صلوات الله عليه وبني البيت على قواءـد الخليل صلوات الله عليــه عحضر من الناس وأدخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج ان يكون سناء البيت على مافعله ابن الزيرفنقض بناء الكعبة واعاده على ماكان عليه في الجاهلية فأذا ثبت ان الحطيم من البيت فالطواف بالبيت كما قال الله تمالي وليطوفوا بالبيت العتيق ينبغي له أن يطوف من وراء الحطيم ولايقال لو استقبل الحطيم في الصلاة لاتجوز صلاته ولوكان الحطيم من البيت لجازت لان كون الحطيم من البيت انما يثبت بخبرالواحد وفرضية استقبال القبلة بالنص فلايتأدى بما ثبت بخبر الواحدوالحاصل أنه يحتاط فيالطواف والصلاة جميماً لان خبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب علم اليقين ﴿ قال ﴾ ثم ايت المقام فصل عنده ركمتين أوحيثما تيسر عليك من المسجد هكذا روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه أتى المقام وصلى ركمتين وروي عن عمر رضى الله عنــه أنه قال يارسولَ الله لوصليت في مقام ابراهيم فانزل الله تمالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فصلى رسول الله صلى الله عليـه وســلم عنــد المقام ركمتين وهاتان الركمتان عنــد الفراغ من الطواف واجب لقول النبي صلى الله عليه وسلم وليصــل الطائف لكل أسـبوع ركعتين والاس للوجوب ولان وقال ركعتان مكان ركعتين وقال أوحيث تيسر عليك من المسجد ومراده ان الزحام يكثر عند المقام فلا ينبغي أن يُحمدل الشقة لذلك ولكن المسجد كله موضع الصلاة فيصلي حيث تيسر عليه ﴿ قال ﴾ فاذافرغت منها فعد الى الحجر فاستلمه فان لم تستطع فاستقبل وهلل وكبر والاصل ان كل طواف بمده سعى بعود الى استلام الحجر فيه بمد الفراغ من الصلاة وكل طواف ليس بعده سعى لا يعود الى استلام الحجر فيه بعد الصلاة لان الطواف الذي ليس بمده سمى عبادة قدتم فراغه منها حين فرغ من الركمتين فلا معـنى للمود الى مابه بدء الطواف فاما الطواف الذي بعده سمى فكما يفتتح طوافه باستلام الحجر فكذلك السمى يفتتح باستلام الحجر فلهـذا يمود الى الحجر فيستلمـه ﴿ قَالَ ﴾ ثم اخرج

الى الصفا فمن أى باب شاء خرج الا ان جابرا رضى الله عنه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من باب بي مخزوم وليس ذلك بسنة بل انما فعله لانه كان أقرب الأبواب الى الصفا فهو الذي يسمى الآن باب الصفا فاذا خرج بدأ بالصفا لما روى ان الصحابة رضي الله عنهم قالوا يارسول الله بأيهما نبدأ قال ابدؤا عابداً الله تمالي به يريد قوله تعالى ان الصفا والمروة من شمائر الله ﴿قَالَ ﴾ وقم عليها مستقبل الكعبة فتحمد الله تعالى وتثني عليه وتكبر وتهلل وتلبي وتصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وتدعو الله تمالي بحاجتك لما روى عن إن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفاحتي اذا نظر الى البيت قام مستقبل البيت يدعو وروى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صعد الصفا استقبل البيت وقال لا اله الا الله وحـده لاشريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير لااله الاالله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم قرآمقدار خمسة وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل وجمل يمشي نحو المروة فلما انتصبت قدماه في بطن الوادى سعى حتى التوى ازاره بساقيــ وهو يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعــلم انك أنت الاعز الاكرم حتى اذا خرج من بطن الوادى مشى حتى صعد المروة وطاف بنهما سبعة أشواط ثم الصمود على الصفا ليصير البيت بمرأى المين منه فانما يصمد بقدرما يحصل بههذا المقصود وهذا المقصودكان ليستقبل البيت فينبغيان يستقبله فيأني بالتحميد والثنا، والنكبير والمهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان قصده ان يسأل حاجته من الله تمالى فيجمل الثناء مقدمة دعائه وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما يفعله الداعي عند خم القرآن وغير ذلك ثم ذكر الدعاء هنا ولم يذكره عنداستلام الحجرلان تلك الحالة حال ابتداء العبادة وهذا حال ختم العبادة فان ختم الطواف بالسمي يكون والدعاء عند الفراغ من العبادة لاعند ابتدائها كما في فصل الصلاة ﴿ قال ﴾ ثم اهبط منها نحو المروة وامش على هينتك مشياً حتى تأني بطن الوادى فاسع في بطن الوادى سعياً فاذا خرجت منه تمشى على هيننكمشياً حتى تأتى المروة فتصمدعليها وتقوم مستقبل الكعبةفتحمدالله تعالى وتثني عليه وتهال وتـكبر وتلبي وتصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تدءو الله تعالى محاجتك وللناس في أصل السمى في بطن الوادي كلام فقد قيل بان أصَّله من فعل أم اسماعيل هاجر حين كانت في طاب الماء كلما صار الجبـل حائـلا بينها وبـين النظر الى ولدها كانت تسـمي

حتى تنظر الى ولدها شفقة منها على الولد فصار ذلك سنة والاصح ان يقال فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسكه وأمر أصحابه رضوان الله عليهم أجمين ان يفعلوا ذلك فنفعله آتباعا له ولا نشتغل بطلب المعنى فيه كما لانشتغل بطلب المعنى في تقدير الطواف والسعى نسبمة أشواط ﴿ قال ﴾ فطف بينهما هكذا سبعة أشواط تبدأ بالصفاوتختم بالمروة وتسعيف بطن الوادي في كل شوط وظاهر ماقال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من المروة الى الصفاشوط آخر واليه أشار في توله يبدأ بالصفاويختم بالمروة وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يطوف بينهما سبعة أشواط من الصفأ الى الصفأ وهو لايعتب رجوعه ولا يجعل فلك شوطاً آخر والاصح ماذ كر في الكتاب لان رواة نسك رسول الله صلى الله عليـه وســـلم اتفقوا على أنه طاف بينهما ســـبعة أشواط وعلى ماقاله الطحاوى رحمه الله تعالى يصيرأربمة عشرشوطاً ﴿قال﴾ ثم تقيم بكة حراما لاتحل منه بشي وهذا لانه أحرم بالحج فلا يتحلل مالم يأت بأفعال الحج ﴿ قال ﴾ وتطوف بالبيت كلما بدالك وتصلى لكل أسبوع ركمتين فان الطواف بالبيت مشبه بالصلوات قال صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا أن الله تمالي أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق الا مخير والصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر وكذلك الطواف ولكنه لايسمي عقيب سائر الاطوفة في هذه المدة لان السمى الواحد من الواجبات للحج وقد أني به فلو سمى بمد ذلك كان متنفــلا به والتنفل بالسمي غــير مشروع ﴿ قال ﴾ حتى تروح مع الناس الى منى يوم التروية فتبيت بها ليلة عرفة وتصلي بها الفداة يوم عرفة هكذا روى جابر وابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بها الظهر والمصر والمنرب والعشاء والفجر يوم عرفة ثم راح الى عرفات ﴿ قَالَ ﴾ ثم تفدو الى عرفات لحديث ابن عمر رضى الله عنهما ان جبرائيل صلوات الله عليه آتي ابراهيم يومالتروية فأمره فراح الى مني وبات بها ثم غدا به الى عرفات ﴿ قَالَ ﴾ وتنزل بها مع الناس لانه من الناس فينزل حيث ينزلون ومراده أنه لاينزل على الطريق كيــلا يضيق على المارة ولا يتأذى هو بهم ﴿ قال ﴾ فان صليت الظهر والمصرمع الامام فحسن والحاصل أنه كمازالت الشمس يوم عرفة يصلي الامام بالناس الظهر والمصر بمرفات هكذا روى جابر رضى الله عنه في حديثه قال لمازالت الشمس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالناس الظهر والمصر بأذان واقامتين وكتبعبد الملك بن مروان الى الحجاج أن لايخالف ابن عمر رضى الله عنه في شيُّ من أمر المناسك فلما زالت الشمس أتى ان عمر رضى الله عنه سرادقه فقال ان هذا فخرج الحجاج فقال ان أردت السنة فالساعة فقال انتظرني حتى اغتسل فانتظره فاغتسل وراح الى المصلى والاغتسال في هـذا الوقت بعرفات سـنة فان اكتفى بالوضوء أجزأه وان اغتسل فهو أفضل كما عند الاحرام وكما في العيــدين والجمعة ثم يخطب قِبلِ الصلاة خطبتين مينهما جلسة كافي الجمعة والعيدين هكذا فعله رسول الله صلى الله عليــه وسلم وهــذا لان المقصود تعليم الناس المناسك والجمع بين الصــ لاتين من المناسك فيقدم الخطبة عليه لتعليم الناس ولانهم بعد الفراغ من الصلاة يتفرقون في الموقف ولايجتمعون لاستماع الخطبة وفي ظاهر المذهب اذا صعد الامام المنبر فجلس أذن المؤذن كما في الجمعة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يؤذن قبل خروج الامام لان هذا الأذان لأداء الظهر كما في سائر الايام وهذا قوله الاول فاذافرغ من الخطبة أقام المؤذن وصلى الامام بالناس الظهر ركعتين اذا كان مسافراً ثم يقوم المؤذن فيقوم ثانية فيصلي بهم المصر من غير أن يتنفل بين الصلاتين هكذا رواهجار بن عبد الله رضي الله عنه في صفة نسك رسول الله صلى الله عليه وسملم وهذا لان تقديم العصر على وقته ليتوصل الى الوقوف المقصود ولثلا ينقطع وقوفه فلأن لا يشتغل بالناءلة بين الصلاتين ليحصل هذا المقصود أولى وانما يميد الاقامة للمصر لأنه معجل على وقنه المعهود فيميد الاقامة له اعلاما للناس وان اشتغل بالتطوع بين الصلاتين اعاد الأذان للمصر الافي رواية ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تمالي انه قال ما دام في وقت الظهر لايعيـــــــــ الأذان للمصر فأما في ظاهر الروامة فاشتغاله بالنفل أو بسمل آخر يقطع فور الأذان الأول فيميد الاذان للمصر ﴿ قَالَ ﴾ وان لم يدرك الجمع مع الامام وأراد أن يصلي وحده صلى كل صلاة لوقتها في قول أبي حنيفة رحمـه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف وعمد والشافعي رحمهم الله تعالى يجمع بينهما كما يفعل مع الامام قال في الكتاب بلغنا ذلك عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم وعلل فقال لان العصر انمــا قدمت لأجل الوقت ومعنى هذا الكلام أن الجمع بين الصلاتين انما جاز لحاجته الى امتداد الوقوف فان الموقف هبوط وصمود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منها والاجتماع لصلاة العصر فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب

فللحاجة الي ذلك جوز له الجمع بين الصلاتين وفي هـذا المنفرد والذي يصـلي مع الامام سواء وقاس هذا الجمع بالجمع الثاني بالمزدلفة فازالامام فيه ايس بشرط بالاتفاق وهذا النسك ممتبر بسائرالمناسك فيأنه لايشترط فيهالامام وأبو حنيفة رحمه اللهتمالى استدل بقوله تعالى ن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً أي فرضاً مؤقناً فالمحافظة على الوقت في الصلاة فرض يقين فلا بجوز تركه الا بيقين وهو الموضوع الذي ورد النص به وانما ورد النص بجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بـين الصلاتين والخلفاء من بـــده فلا يجوز الجمع الا بتلك الصفة وكأن الممنى فيه ان هذا الجمع مختص عكان وزمان ومثله لايجوز الا بامام كاقامة الخطبة مقام ركمتين في الجمعة لما كان مختصاً بمكان وزمان كان الامام شرطاً فيه بخلاف الجمع الثاني فانه أداء المفرب في وقت العشاء وذلك غيير مختص بمكان وزمان فأما هــذا تعجيل المصر على وقته وذلك لايجوز الا في هذا المكان وهذا الزمان ثم يسلم ان هذا الجمع لاجل لوقوفولكن الحاجة الى الجمع للجاعة لالله فرد لان المنفرد يكنه أن يصلي العصر في وقنه في موضع وقوفه فان المصلى واقف فلا ينقطع وقوفه بالاشتغال بالصلاة وانما يحتاجون الى الخروج لتسوية الصفوف اذا أدوها بالجماعـة ولانه يشق عنيهم الاجتماع فأنهم بمد الفراغ من الصلاة يتفرقون فيالموقف فيختار كل واحد منهم موضعاً خالياً يناجى فيه ربه عزوجل وهذا الممنى ينعدم في حق المنفرد لانه يمكنه أداء العصر في وقته في موضع خلوته وحديث عائشة وابن عمر رضى الله تمالى عنهم محمول على الامام الاجل وهو الخليفة أنه ليس بشرط ثم يمارضه قول ابن مسمود رضي الله تمالى عنه يصلي المنفرد كل صلاة لوقتها ﴿ قَالَ ﴾ ولو فاته الظهر مع الامام وأدرك المصر معه عنــد أبي خنيفة رحمه الله تعالى لم يجمع بينهما أيضاً وعند زفر رحمه الله تمالى بجمع بينهما لان التغيير انما وقع في العصر فأنها معجلة على وقتها واشتراط الامام لوقوع التغيير فيقتصر على ماوقع فيه التغيير وجه قول أبى حنيفة رحمهالله تمالى ان المصر في هذا اليوم كالتبع للظهر لأنهما صلاتان أديتا في وقت واحد والثانية منهما مرتبة على الاولى فكان بمنزلة العشاء مع الوتر فكها ان الوتر تبع للعشاء فكذلك العصر تبع للظهر هنا ولما جمل الامام شرطاً في التبع كان شرطاً في الأصل بطريق الاولى ودليل التبعية أنه لا يجوز العصر في هذا اليوم الا بعد صحة أداء الظهر حتى لوتبين في يوم الغيم أنهم صلوا الظهر قبل الزوال والعصر بمده لزمهم اعادة الصلاتين وكذلك لو جدد الوضوء بين

الصلاتين ثم تبين أنه صلى الظهر بغير وضوء لزمهاعادة الصلاتين بخلاف سائر الايام وعلى هذا الاحرام بالحجشرط لأداء هاتين الصلاتين حتى ان الحلال اذا صلى الظهر مع الامام ثم أحرم بالحيج فصلى المصر والمحرم بالممرة صلى الظهر مع الامام ثم أحرم بالحج فصلى المصر ممه لم يجزه العصر الا في وقتها وعند زفر رحمه الله تعالى بجزمه وفي احدى الروانتين يشترط لهذا الجمع ان يكون محرما بالحج قبلزوال الشمس لان بزوال الشمس يدخل وقت الجمع ويخنص بهذا الجمع المحرم بالحج فيشترط نقديم الاحرام بالحجعلي الزوال وفي الروامة الأخرى وان أحرم بالحج بمد الزوال فله ان يجمع بين الصلاتين لان اشتراط الا حرام بالحج لاجل الصلاة لا لا جل الوقت فاذا صلى العصر راح الى الموقف فوقف به ويحمد الله تعالى ويثني عليه وبهلل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويلبي ويدعو الله تمالى بحاجته والحاصل فيه أنه يقف في أى موضع شاء من الموقف والأفضل أن يقف بالقرب من الامام لان الامام يسلم الناس ما يحتاجون اليه ويدعو فمن كان أقرب اليــه كان أقرب الى الاســتماع والتآءين على دعائه فيكون أفضل ﴿ قال ﴾ وينبغي ان يقف مستقبل القبلة ان شاء راكباً وان شاء على قدميــه وقد ذكر جابر رضى الله عنه في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف على راحلنه وجعــل نحرها الى بطن المحراب فوقف عليها مســتقبل القبلة يدعو وفي الحديث خير المواقف مااستقبلت به القبلة وان اختار بوقوفه موضماً آخر بالبعد من الامام جاز لحديث عطاء رحمه الله تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عرفة كلمها موقف وفجاج مكة كلما منحر وفي حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشــة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليــه وسلم قال عرفه كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارتفعها عن وادى محسر وفي وقوفه يدعو هكذا رواه على رضي الله عنــه أن الني-لي الله عليه وسلم قال أفضل دعائى ودعاء الانبياء قبلي بعرفات لا اله الا الله وحده لاشريك له الى آخره اللهم اجمل لى في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصرى نوراً اللهم اشرح لى صدری ویسر لی أمری حدیث فیه طول وقد بینا آنه بختار من الدعاء ما پشاء واجتهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء في هــذا المونف لأمته فاستجيب له الا في الدماء والمظالم ﴿ قَالَ ﴾ ويلمي في هذا المو تف عندنا وقال مالك رحمه الله تعالى الحاج يقطع التلبية | كما يقف بعرفة لان اجابته باللسان الىأن يحضر وقد تمحضوره فان معظمأركان الحج الوقوف

بمرفة قال صلى الله عليه وسلم الحج عرفة ولكنا نستدل بحديث عبد الله بن مسمود رضى الله عنه أنه لبي عشية عرفة فقال له رجل ياشيخ ليس هـذا موضع التلبية فقال ابن مسعود رضى الله عنه أجهل الناس أم طأل بهم العهد لبيك عدد التراب لبيك حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زال يابي حتى رمى حمرة العقبة ولان التلبية في هذه العبادة كالتكبير في الصلوات وكما يأتي بالتكبير الى آخر الصلاة فكذلك يأتي بالنلبية هنا الى وقت الخروج من الاحرام وذلك عند الرمى يكون ﴿ قال ﴾ واذا غربت الشمس دفع على جبنته على هذا آنفق رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وقف بعرفة حتى اذا غربت الشمس دفع منها وروى أنه خطب عشية عرفة فقال أيها الناس انأهل الجاهلية والاوثان يدفعون من عرفة قبل غروب الشمس اذا تعممت بهارؤس الجبال كمائم الرجال في وجوههم وان هدينا ليس كهديهم فادفعوا بعد غروب الشمس فقد باشر ذلك وأمر به اظهاراً لمخالفة المشركين فليس لأحد أن يخالف ذلك الا أنه ان خاف الزحام فتعجل قبل الامام فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة قبـل غروب الشمس وكذلك ان مكث قليلا بعد غروب الشمس وذهاب الامام مع الناس لخوف الزحام فلا بأس به بعد أن لايطوله لحديث عائشة رضى الله تعالى عنها أنها بعد افاضة الامام دعت بشراب فأفطرت ثم أفاضت ﴿قال ﴾ ويمشى على هينته في الطريق هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس ليس البرفي ايجاف الخيل ولا في ايضاع الابل عليكم بالسكينــة والوقار • وروى جابررضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشى على راحلته في الطريق على هينته حتى اذا كان في بطن الوادى أوضع راحلته وجمل يقول

اليك تمدو قلقاً وضينها مفارقا دين النصارى دينها « معترضاً في بطنهاجنينها «

فزعم بعض الناس أن الايضاع في هذا الموضع سنة ولسنا نقول به وتأويله ان راحلته كات في هذا الموضع فبعثها فانبعثت كما هو عادة الدواب لاأن يكون قصده الايضاع ﴿قال ﴾ ولا يصلى المغرب في الطريق حتى يأتي المزدلفة لما روى أن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق من المزدلفة فقال الصلاة يارسول الله فقال عليه الصلاة والسلام الصلاة أمامك ومراده من هذا اللفظ اما الوقت أو المكان ولم

يصل حتى انتهى الى المزدلفة فكان ذلك دليلا ظاهراً على أنه لايشتغل بالصلاة قبل الآتيان الى المزدلفة فاذا أتى المزدلفة نزل بهامع الناس وأعاينزل عن يمين الطريق أوعن يساره ويتحرز عن النزول على الطريق كيلا يضيق على المارة ولايتأذي هو بهم فيصلي المفرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال زفر رحمه الله تعالى باذان واقامتين هكذا رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما جابر رضى الله عنه يروى أنه جمع بينهــما بأذان واقامة واحدة والمراد بحديث ابن عمر رضي الله عنهما هذا أيضاً الا أنه سمى الاذان اقامة وكل واحد منهـما يسمي باسم صاحبـه قال صـلى الله عليه وسـلم بـين كل أذانين صلاة لمن شاء بريد بين الاذان والاقامة ثم المشاء هنا مؤداة في وقتها الممهود فلا تقع الحاجة الى افراد الاقامة لها بخلاف المصر بعرفات فأنها معجلة على وقتها وانصح أن النبي صلى الله عليه وسلم افرد الاقامة فتأويله أنه اشتفل بين الصلاتين بنف أو شغل آخر وعندنا في مثل هذا الموضع تفرد الاقامة المشاء وقد ذكر في بعض روايات ابن عمر رضي الله عنه أنه تعشى بعد المفرب ثم أفرد الاقامة للمشاء ﴿ قال ﴾ ثم يبيت بها فاذا انشق الفجر صلى الفجر بغلس هكذا رواه جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله علميه وسلم لما صلى المشاء بالمزدلفة بسط له شئ فبات عليه فلما طلع الفجر صلى الفجر . وقال ابن مسمود رضى الله عنه مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قبل ميةاتها الاصلاة الفجرصبيحة الجمع فانه صلاها يومئذ بفلس ولان الاسفار بالفجر وانكان أفضل فى سائر المواضع فني هذا الموضع التغليس أفضل لحاجته الى الوقوف بعــده وفي الاسفار بعض التأخير في الوقوف فاذاكان يجوز تعجيلالمصر على وقتها للحاجة الىالوقوف بعدها فلأن يجوز التغليس بالفجركان أولى ﴿ قَالْ ﴾ ثم يقف بالمشعر الحرام مع الناس يحمـــد الله تعالى ويثني عليه ويهلل ويكبر ويلبي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وبدعو الله تعالى بحاجته وهذا الوقوف منصوس عليهفى الفرآن والوقوف بعرفات مشار اليــه في قوله تمالى فاذا أفضتم من عرفات الآية وقد وقف رسول الله صلى الله عليــه وسلم في هذا الموضع يدعو حتى قال ابن عباس رضي الله عنه رأيت يديه عنــد نحره بالمشعر الحرام وهو مدعو كالمستطعم المسكين وانماتم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم في هـ ذا الموقف فاله

الموقف مختلفين في الوقوف بمرفة فان الحمس كانوا لايقفون بمرفة ويقولون لايمظم غـير الحرم حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفة جعــل الناس يتعجبون ويقولون فيما بينهم هذا من الحس فما باله خرج من الحرم فعرفنا أنه ينبغي ان لايترك الوقوف بالمشعر الحرام حتى اذا أسفر جداً دفع قبل أن تطلع الشمس هكذا رواه جابر وابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بالمشعر الحرام حتى اذا كادت الشمس ان تطلع دفع الي منى وان أهل الجاهلية كانوا لايدفعون من هذا الموقف حتى تطلع الشمس فأذا طلمت وصارت كالمائم على رؤس الجبال دفعوا وكانوا يقولون أشرق ثبيركيا نغير فخالفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفع قبل طلوع الشمس فيجب الأخذ بفعله لمافيه من اظهار مخالفة المشركين كما في الدفع من عرفات فاذا أتى منى يأتى جمرة العقبة ويرمها من بطن الوادى بسبع حصیات مثل حصی الخذف لما روی ان النبی صلی الله علیه وسلم لما أتی منی یوم النحر لَم يُمرِج على شيُّ حتى رمى جمرة العقبة وقال أول نسكنا هنا بمنى ان نرمى ثم نذيح ثم نحلق ويرميها من بطن الوادى لما روى ان ابن مسعود رضى الله عنــه وقف فى بطن الوادى فرى سبع حصيات فقيل له ان ناساً يرمونها من فوقها فقال أجهل الناس أم نسوا هذا والله الذي لااله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة وهكذا نقل عن الن عمر رضي الله عنهما انه رمى جمرة العقبة من بطن الوادي وقال هكذا فعله رسول ُ الله صلى الله عليه وسلم وأنما يرمى مثل حصى الخذف لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ابن عباس رضى الله عنهما ان يناوله سبع حصيات فأخذهن بيده وجعل يقول للناس بمثل هذا فارموا وفى رواية عليكم بحصى الخذف لايؤذى بمضكم بمضآ والمقصوداتباع سنة الخايل عليهالسلام ويهذا القدر يحصل المقصود فلو رمى بأكبر من حصى الخذف رعايصيب انساناً فيؤذيه ويكبر مع كل حصاة ويقطع التلبية عند أول حصاة يرمي بهاجمرة العقبة اما قطع النلبية عند الرمى فقدرواه ابن مسمود رضى الله عنه عنرسولاللهصلي الله عليه وسلم وهكذا رواه جابر رضى اللهعنهان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند أول حصاة رمي بها جمرة العقبة وأما النكبير عند كل حصاة فقد رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله سلى الله عليه و سلم وعن سالم بن عبد الله أنه لما أراد الرمي وقف في بطن الوادى وجمل يقول عند رمي كل حصاة بسم الله والله أكبر اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعياً مشكوراً ثم قال هكذا حدثي أبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اله قال عند كل حصاة مثل ما قلت﴿ قال ﴾ وابتداء وقت الرمي عندنا من وقت طلوع الفجرمن يومالنحر وعلى قول سفيان الثوري رحمه الله تعالى من وقت طلوع الشمس وعند الشافعي رحمه الله تمالي يجوز الرمي بعد النصف الاول من ليلة النحر واستدل الثوري رحمه الله تمالي بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله من المزدلفة وجمل يلطخ الخاذهم ويقول أغيلمة بني عبد المطلب لا ترموا جمرة المقبة حتى تطلع الشمس وحجتنا في ذلك ما روى أنه لما قدم ضعفة أهله قال أى نبي لا ترموا جرة العقبة الا مصبحين فنعمل بالحديثين جميما فنقول بمد الصبح يجوز وتأخيره الى ما بعد طلوع الشمس أولى واستدل الشافعي رحمه الله تعالي بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة أن يرموا ليلا وتأويل ذلك عندنا في الليلة الثانية والثالثة دون الأولى والمعنى فيه أن دخول وقت الرمى بخروج وقت الوقوف اذ لا يجتمع الربى والوقوف في وقت واحمد ورقت الرقوف يمند الى طلوع الفجر فوقت الرمي يكون بعــده أو وقت الرمي هو وقت التضحية وآنما يدخل وقت التضحية بطلوع الفجر الثاني فكذلك وقت الرمي ﴿ قَالَ ﴾ ولا يرمى يومنذ من الجمار غيرها لحديث جابر رضي الله عنه أن الني صلى الله عليه وسلم لم يرم في اليوم الأول الا جمرة العقبة ﴿ قال ﴾ ولا يقوم عندها لانه قد بقي عليــه أعمال يحتاج الى أدائها في هذا اليوم ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقم عند جمرة العقبة ولكنه يأتى منزله فيحلق أو يقصروالحلق فضل لانه جاء أوان النحلل عن الاحرام والتحلل بالحلق أوبالتقصير كما أشار الله عز وجل اليه في قوله ثم ليقضوا تفثهم وقضاء التفث بالحلق بكون وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذبح هداياه دعى بالحلاق فأهوى اليه الشق الايمن من رأســه فحلقه وقسم شعره على أصحابه رضى الله تمالى عنهم ثم حلق الشق الايسر وأعطى شعره أم سليم رضى الله تمالى عنها ولم يذكر الذبح هنا لانه من حكم المفرد بالحج وليس عليه هدي وهو مسافر أيضاً لاتلزمه التضحية ولكمه لو تطوع بذبح الهدى فهو حسن يذبحه بمد الرمي قبل الحلمق لما روينا أن أول نسكنا أن نرمى ثم نذبح ثم نحلق والحلق أفضل من التقصير لأن الله تمالى بدأبه فى كتابه فى قوله محلفين رؤسكم ومقصرين وقال ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فهذابيان أنه ينبغي أن يتحال بالحلق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمالله المحلقين فقيل والمقصرين فقال رحم الله المحلقين حتى قال في الرابعة والمقصرين فقد

ظاهر في هذا الدعاء ثلاث مرات للمحلقين فدل أنه أفضل (قال) ثم قد حل له كل شيء الاالنساء فالحاصل أن في الحج احلالين أحدهما بالحلق والثاني بالطواف فبالحلق يحل له كل شئ كان حرامًا على المحرم الا النساء وقال مالك رحمه الله تمالى الا النساء والطيب. وقال الذيث رحمه الله تعالى الاالنساء وقتل الصيد لانهما محرمان بنص القرآن فلاتوتفع حرمتهما الا بتمام الاحلال ولكنا نقول قتــل الصيد ليس نظير الجماع الا يري أن الاحرام يفسد بالجماع وقتل الصيد لا يفسده فكان هو نظير سائر المحظورات يرتفع بالحلق ومالك رحمه الله تمالى يقول استعال الطيب من دواعي الجماع فلا بحل الا بالطواف كنفس الجماع وحجتنا حديث عائشة رضي الله عنها كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت واستعال الطيب لا يفسمه الاحرام بحال بخلاف النساء فكان قياس سائرالمحظورات ولهذا الاصل قال الشافعي رحمه الله تعالى حرمة الجماع فيا دون الفرج ترتفع بالحلق أيضاً لانه لايفسد الاحرام بحال ولكنا نقول مايقصــد منه قضاء الشهوة بالنساء فحله مؤخر الى تمام الاحلال بالطواف شرعاً وفي ذلك الجماع في الفرج وفيما دون الفرج سواء ﴿ قال ﴾ ثم يزور من يومه ذلك البيت إن استطاع أو من الغـــــ أومن بمد الغد ولايؤخره الى مابعــد ذلك فيطوف به أسبوعا ويصلي ركعتين لما روي أن النبي صلي الله عليه وسلم لما حلق أفاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر بني وفي بمض الروايات أنه أتى بمكة ليلا فطاف ووجه التوفيق أنه في أيام مني كان يأتي مكة بالليل مستتراً فيطوف فن رأى ذلك منه ظن ان طوافه ذلك لازيارة فنقل كما وقع عنده وانما طاف للزيارة قبل الظهر وطواف الزيارة ركن الحج وهو الحج الاكبر في تأويل قوله تمالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ووقته أيام النحر فلا ينبغي أن يؤخره عن أيام النحر والافضل اداؤه في أول أيام النحر كالتضحية لقوله صلى الله عليه وسلم أيام النحر ثلاثة أفضلها أو لها ثم لم يذكر السمى عقيب هــذا الطواف لانه قد سمى عقيب طواف التحية وليس عليه في الحج الاسمى واحد فان قيل السمى واجب أو ركن وطواف التحية سنة فكيف يترتب ماهو واجب على ماهو سنة قلنا نعم لكن الشرع جوز له اداء هـذا الواجب عقيب طواف هو سـنة للتبسـير فان الطواف الذي هو ركن لايجوز قبل يوم النحر وفى يوم النحر على الحاج أعمال كثيرة ولو وجب عليــه أداء السعى

في هــذا اليوم لحقته المشقة فللتيسير جوز لهأذاء السعى عقيب طواف التحية فلا يعيده يوم النحر وكذلك لايرمل في طوافه يوم النحرلان الرمل سنة أول طواف يأتي به في الحج فقد أتى به في طواف التحية فلا يعيده في طواف الزيارة لكنه يصلي ركمتين عقيب الطواف لان ختم كل طواف يكون بركمتين واجباكان الطواف أو نفلا ثم قد حل له النساء لا به تم احلاله ثم يرجع الى منى فاذا كان الغــد من يوم النحر رمي الجمار الثلاث بمد زوال الشمس بِدأ بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبرمع كل حصاة ثم يأتي المقام الذي يقوم فيه الناس فيقوم فيه فيحمدالله جلت قدرته ويثني عليمه ويهال ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلمويدعو بحاجته ثميأتي الجمرة الوسطي فيرميها بسبع حصيات كذلك ثم يقوم حيث يقوم الناس فيصنع في قيامه كما صنع في الأول ثم يأتي جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا بقسيم عندها هكذا رواه جابر رضي الله عنه مفسراً فيما نقل من نسك رسول الله صلى الله عليـ وسلم والحديث المشهور ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الآيدي الا في سبعة مواطن عند افنتاح الصلاة وعند القنوت في الوتروفي الميدين وعنداستلام الحجر وعلى الصفاوالمروة وبمرفات وبجمع عند المقامين عند الجمرتين وهمذا دليل على انهانما يقيم عندالجرتين الاولى والوسطى ولايقيم عند جرة العقبة والمراد من رفع اليدين الرفع للدعاء دل على أن الدعاء عنه المقامين وينبغي للحاج أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات في دعائه في هذا الموقف قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اغفرللحاج ولمن استغفر له الحاج والحاصل أن كل رمى بعده رمي فحال الفراغ منه حال وسط العبادة فيأتى بالدعاء فيه وكل رمي ليس بعده رمى فبالفراغ منــه قد فرغ من العبادة فلا يقيم بعده للدعاء ولم يذكر في الكناب ان الرمى ماشياً أفضل أم راكبا وحكي عن ابراهيم الجراح قال دخلت على أبي يوسف رحمه الله تمالي في مرضه الذي مات فيه ففتح عَينيه وقال الرمي راكبا أفضل أم ماشيا فقلت ماشياً فقال أخطأت فقلت راكبا فقال أخطأت ثم قال كل رمي كان بعده وقوف فالرمى فيه ماشيا أفضل وما ليس بعده وقوف فالرمي راكبا أفضل فقمت من عنده فما انتهيت الى باب الدار حتى سمعت الصراخ لموته فتعجبت من حرصه على العلم في مثل تلك الحالة والذي رواه جابر رضي الله عنــه أن النبي صلى الله عليــه وسلم رمى الجمار كلها راكبا انما فعله ليكون أشهرللناسحتى يقتدوا بهفيما يشاهدون منه الاترى

أنه قال خذوا عني مناسككم فلا أدرى لعلى لا أحج بعد هذا العام فاذا كان من الفد رمى الجمار الثلاث حين تزول الشمس كذلك ثم ينفر إن أحب من يومه فان أقام الىالغد وهو آخر أيام التشريق فعل كما فعل بالامس لقوله تعالى فمن تعجل فى يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه ﴿ قال ﴾ وقد كان يكره له أن ينفر قبــل أن يقدم ثقله لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يمنع الناس منه ويؤدب عليه ولانه شغل قلبه بهم اذ قدمهم قبله ورعما ينمه شغل القلب من اتمام سنة الرمي ولا يأمن أن يضيع شيُّ من أمتعتهم فلهذا كره له أن يقدم ثقله ﴿ قال ﴾ ثم يأتي الابطح فينزل به ساعة وهذا اسم موضع قد نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انصرف من منى الى مكة يسمى المحصب والأبطح وكان ابن عباس رضى الله عنها يقول ليس النزول فيه بسنة ولكنه موضع نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم انفاقا و لاصح ء: دنا أنه سنة وانما نزله رسول الله صلى الله عليــه وسلم قصدآ على ما روى أنه قال لأصحابه رضى الله عنهـم بمنى انا نازلون غداً بالخيف خيف بنى كـنانة حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم يريد به الاشاره الى عهد المشركين في ذلك الموضع على هجران بي هاشم فمرفنا أنه نزوله إراءة للمشركين لطيف صنع الله تعسالي به فيكون النزول فيه سنة بمنزلة الرمل في الطواف ﴿ قال ﴾ ثم يطوف طوافالصدر ويصلي ركمتين لقوله صلى الله عليه وسلم من حج هـذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف ورخص للنساء الحيض ويسمى هدا الطواف طواف الوداع وطواف الصدر لأنه يودع به البيت ويصــدر به عن البيت ﴿ قال ﴾ ثم يرجع الى أهله وقــد قال شيخنا الامام رحمه الله تمالى يســـتحب له أن يأتى الباب وبقبل العتبة ويأتى الملتزم فيلتزمه ساعة يبكي ويتشبث باســـتار الكعبة ويلصق جسده بالجدار أن تمكن ثم يأتى زمزم فيشرب من مائه ثم يصب منه على بدنه ثم ينصرف وهو يمشى وراءه ووجهه الى البيت متباكيا متحسراً على فوات البيت حتى يخرج من المسجد فهذابيان تمام الحج الذي أراده رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال العمرة الى العمرة كـفارة لما بينهما والحج البرور ليس له جزاء الا الجنة ﴿ قال ﴾ وان كان الذي أتى مكة لطواف الزيارة بات بها فنام متعمداً أو في الطريق فقد أساء وليس عليه شي الاالاساءة لما روى أن غمر رضى الله عنه كان يؤدب الناس على ترك المقام بمنى فى ليالى الرمي ولـكن

ليس عليه شئ عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان ترك البيتوتة ليلة فعليه مدوان ترك ليلتين فعليه مدان وان ترك ثلاث ليال فعليه دم وقاس ترك البيتوتة في وجوب الجزاء به بترك الرمى ولكنا نستدل بحديث العباس رضى الله عنه انه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى البيتوتة بمركمة في ليالى الرمي لاجل السقاية فأذن له فى ذلك ولو كان ذلك واجباً مارخص له فى تركه لاجل السقاية ولان هذه البيتوتة غير مقصودة بل هى تبع للرمى فى مذه لايام فتركها لايوجب الا الاساءة كالبيتوتة بمزدلفة ليلة يوم النحر والله أعلم هذه لايام فتركها لايوجب الا الاساءة كالبيتوتة بمزدلفة ليلة يوم النحر والله أعلم

۔ ﷺ باب القران ﷺ۔

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه ومن أراد المران فعل مثل ذلك (والكلام هنا في فصول) أحدها فى تفسير القران والمقتع والافراد فالقران هوالجمع بين الحج والعمرة بأن يحرمهما أويحرم بالحج بعد احرام العمرة قبل أداء الاعمال من قولهم قرن الشيُّ الى الشيُّ اذا جمع بينهما و لتمتــع هو النرفق بأداء النسكين في سفر واحــد من غير ان يلم بينهما باهــله الماما صحيحاً والافراد بالحج أن يحج أولا ثم يعتمر بعد الفراغ من الحج أو يؤدي كل نسك في سفر على حدة أو يكون أداء العمرة في غير أشهر الحج (والفصــل الثاني) في بيان الأفضــل فعندنا الآفضل هو القران ثم بعده التمتع وعلى رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمهما الله تمالى الافراد أفضل من الممتع وعن محمد رحمـة الله تمالى قال حجة كوفية وعمرة كوفيـة أفضل عندى من القران وعلى قول الشامي رحمه الله تعالى الافراد أفضل من القران وعلى قول مالك رحمه الله تمالى لتمتع أفضل من القران فالشافعي استدل بحديث جابر رضى الله عنه انالنبي صلى الله عليه وسلم كان مفرداً بالحج وأنا بمن كنت أفرد وهكذا روت عائشــة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مفرداً بالحج وأنما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة مرة فما كان يترك ماهوالا فضل فيما يؤديه مرة واحدة ولازالقران رخصة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها انما أجرك على خــدر تعبك ونصبك وانما القران رخصة والافراد عزيمة والتمسك بالعزيمة خمير من النمسك بالرخصة ولان في الافراد زيادة الاحرام والسعي والحلق فأن القارن يؤدي النسكيين بسفر واحد ويابي لهما تلبية واحدة ويحلق لهما حلقاً واحداً ولاجل هذا النقصان مجب عليه

الدم جبرا والمفرد يؤدى كل نسك بصفة الـكمال وأداء النسك بصفة الـكمال يكون أفضل من ادخال النقصان والجبر فيها ومالك رحمه الله تمالي استدل محديث عمَّان رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة الى الحج وعلماؤنا رحمهم الله تعالى استدلوا بحديث على وابن مسعود وعمران بن الحصين رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قرن بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسمى سميين . وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال كنت آخذ بزمام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصع بجرتها ولعابها يسميل على كـتفي وهو يقول لبيك بحجة وعمرة معاً وأهل الحديث جمعوا رواة نسك رسول الله صـ لى الله عليه و_لم فكانوا ثلاثين نفرآ فعشرة منهم تروى أنه كان قارنا وعشرة انه كان مفرداً وعشرة انه كان متمتماً فنوفق بين هــذه الروايات فنقول لبي رسول الله صــلى الله عليمه وسلم أولا بالعمرة فسمعه بعض الناس ثم رأوه بعمد ذلك حج فظنوا أنه كان متمتماً فنقلوا كما وقع عندهم ثم لبي بمدذلك بالحج فسمعه قوم آخرون فظنوا أنه كان مفردا بالحج ثم ابي بهما فسممه قوم آخرون فعلموا أنه كان قارنا وكل نقل ماوقع عنـــده وهو نظير ماروينا من توفيق ابن عباس رضي الله عنه في اختلاف الروايات في وقت تلبية رسول الله صــلي لله عليه وسلم ثم لما وقع الاختلاف في فعله نصير الى قوله وقد قال صلى الله عليه وسلم أناني آت من ربى وأنا بالعقيق فقال صل في هذا الوادى المبارك ركمتين وقل لبيك بحجة وعمرة مماً وقال صـلى الله عليه وسـلم ياآل محمد أهـلوا بحجة وعمرة مماً ولان في الفران مهنى الوصل وانتتابع في العبادة ومعنى الجمع بـين العبادتين وهو أفضــل من إفراد كل واحد منهدما كالجمع بين الصوم والاعتكاف والجمع بين الحراسة في سبيل الله تعالى مع صلوات الايل ولان في القران زيادة نسك وهو اراقة دم الهدي وقد قال صلى الله عليه وسلم أفضل الحج الدج والثج والثج اراقة الدم والكلام فى الحقيقة ينبنى على هــذا الحرف فان دم القران عنده دم جبر حتى لايباح التناول منه وعندنا هو دم نسك يباح التناول منه والدليــل على أنه دم نســك أنه يتوقت بايام النحر كالاضحية ودم الجــبر لا يتوقت به وان سببه مباح محض ودم الجبر يستدعى سبباً محظوراً لان النقصان انما يتمكن بارتكاب مالا يحل وقد تناول رسول الله صلى الله عليه وسلم من هداياه على ماروى أنه ساق مأنة بدنة فنحرنيفا وستين ينفسه وولى الباقي علياً رضى الله عنه ثم امران يؤخذ

من كل واحدة قطمة فتطبخ له فاكل من لحمها وحسا من مرقها وقد صح عندنا أنه صلى الله عليه توسلم كان قارناً فعل ان دم القران يباح التناول منه واذا ثبت أنه دم نسك فما يكون فيه زيادة نسك فهو أفضل ولهذا جعل التمتع أفضل من الافراد في ظاهر الرواية لان فيه زيادة نسك الا ان القران أفضل منه لما فيه من زيادة التعجيل بالاحرام بالحج واستدامة احرامهما من الميقات الىأن يفرغ منهما وفي حق المتمتع العمرة ميقانية والحجة مكبة وعلى رواية ابن شجاع رحمه الله تعالى الافراد أفضل من التمتع لهذا المعنى ان حجة المتمتع مكية بحرم بها من الحرم والمفرد يحرم بكل واحسد منهما من الحل ولهذا جعل محمد رحمـه الله تعالى الافراد بكل واحد منهما من الكوفة أفضل لانه ينشئ سفراً مقصوداً لكل واحد منهـما وقد صح ان عمر رضي الله عنــه نهي الناس عن المتعة فقال متعتان كانتاعلي عهــد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا أنهى الناس عنهما متعة النساء ومتعة الحج وتأويله أنه كره أن يخـــلو البيت عن الزوار في غير أشهر الحبج فأمرهم أن يمتمروا بســفر مقصود في غير أشهر الحيج كيــلا يخلو البيت من الزوار في شئ من الاوقات لا أن يكون التمتم مكروها عنده بدليل حديث الصبي بن معبد قال كنت امرأ نصرانيا فاسلمت فوجدت الحج والعمرة واجبتين على فقرنت بينهما فلقيت نفرآ من الصحابة فيهم زيد بن صوحان وسلمان ابن ربيعة رضي الله عنهما فقال احدهما لصاحبه هوأضل من بميره فلقيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاخبرته بذلك فقال ما قالا ليس بشئ هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم اذا عرفنا هذا فنقول من اراد القران فتأهبه للاحرام كتأهب المفرد على مابينا الاأنه في دُعانَهُ بدــد الفراغ من الركمتين يقول اللهم اني أريد العمرة والحج وكذلك يلبي بهــما ويقول لبيك بعمرة وحجة معا واعايقدم ذكر العمرة لان الله تمالي قدمها في قوله تعالى فَن تَمْتُمُ بِالْمُمْرَةُ الى الحَجِ وَلَانُهُ فِي اداء الافعال بِبِدأَ بِالْمُمْرَةُ فَكَذَلْكَ فِي الاحرام يُبِدأُ في التلبية بذكر العمرة وان اكتنى بالنية ولم يذكرهما في اللبية اجزأه على قياس الصلاة اذا نوى بقابه الصـلاة وكبر ﴿ قال ﴾ ثم يبـدأ اذا دخـل مكة بطواف العمرة بالبيت وسعى بين الصفا والمروة على نحو ما وصفنا في الحج ثم يطوف للحج بالبيت ويسمي له بين الصفا والمروة وهذا عندنا ان القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين وعند الشافعي رحمه الله تمالى يطوف طوافا واحداً ويسمى سمياواحداً واحتج بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي

صلى الله عليه وسلم طاف لحجنه وعمرته طوافاوأحداً وسمى سمياً واحداً هكذا رواه الشافعي وهو منه تـ قض بـ بن فانه روى عن عائشة رضى الله عنها في المسئلة الاولى أن النبي صــ لي الله عليه وســلم كان مفرداً ثم روى في هذه المسئلة أنه كان قارنا وطاف لهما طوافا واحدا وروى أن النبي صلى الله عليــه وســلم قال لعائشة رضى الله عنها طوافك بالبيت يكفيك لحجك والممرتك وقال صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحجة الى يوم القيامة والمعنى فيــه أن مبنى القران على التداخل ألا ترى أنه يكنني لهما بتلبية واحدة وسفر واحد وحلق واحد فكذلك يثبت التداخل في الاركان ولان العمرة تبع للحج فهي من الحج بمنزلة الوضوء مم الاغتسال فكما يدخل الوضوء في الاغتسال فكذلك العمرة في الحج وحجتنا حديث على رضى الله عنه وابن مسمود وعمران من الحصين رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن وطاف لهما طوافين وسعى سعبين وحــديث الصي بن معبد أنه قرن وطاف طوافين وسعى سعبين فقال له عمر رضى الله عنه هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وفي الكتاب ذكرعن على رضى الله عنه أنه قال بطوف القارن طوافين ويسمى سعيين والمني فيه أن القران ضم الذي الذي وانما يتحقق ذلك لأداء عمل كل نسك بكماله ولان كل واحد منهما عبادة محضة ولا تداخل في اعمال العبادات أنما التداخل فيما يندرئ بالشهات ألا ترى أنه لا تتداخل أشواط طواف واحد وسمى واحد ومنى الدخول المذكور في الحديث الوقت أي دخـل وقت العمرة في وقت الحج على معنى أنه يؤدبهما في وقت واحــد والسفر والتلبية والحلق غير مقصودة انما السفر للتوصل الى أداء النسك والتلبية للتحرم والحلق للتحلل فلا تكون مقصودة وانما المقصود أركان العبادة ألا ترى أن أداء شفمين من التطوع شكبيرة واحدة وتسليمة واحدة يجوز ولايدخل أحد الشفعين في الآخر والوضوء مع الاغتسال غير مقصود بل المقصود تطهير البدن ليقوم الى المناجاة طاهرا وقد حصل ذلك بالاغتسال وهنا كلنسك مقصود فيلزمه أداء اعمال كل واحدمنهما والحديث الذي رواه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله تمالي عنها طوافك بالبيت يكفيك لحجه وعمرتك لايكاد يصح فأنها تد رفضت العمرة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حاضت بسرف على مأنبينه من بعد أن شاء الله تعالى ﴿ قَالَ ﴾ ثم يَأْتِي بِالْاعِمَالِ حَتَى اذْ رَمِّي جَمْرَةُ المُقْبَةُ يُومُ النَّحْرُ ذَبِحَ هَدَى الفَّرَانُ وتجزئه الشَّاةُ لقوله تبالى

فما استيسر ، ن الهدي قل ابن باس رضي الله تمالى عنه مااستيسر من الهدى شاة · وفي حديث جابر رضي الله تعالى عنه قال اشتركنا حين كه ا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي البدنة سبعة وفي الشاة واحد والبقرة أفضل من الشاة والجزور أفضل من البقرة لقوله تعالى ومن يعظم شعائر الله فما كان أقرب في التعظيم فذلك أفضل وقد نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة بدنة في حجة الوداع ولوكان ساق هداياه مع نفسه كان أفضل من ذلك كله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم ساق الهدايا مع نفسه وقلدها هكذا قالت عائشة رضي الله تعالىءنها كنت أفتل قلاندهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلدها بيده وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما انى قلدت هديي ولبدت رأسي فلا أحل حنى أحل منهما جميماً . وفي رواية فلا أحل حتى أنحر ولهذه الرواية قال الشافعي رحمه الله تمالي تحمل القارن بالذبح لابالحلق ولكنا نقول التحلل يحصل بالحلق كما في حق المفرد وتأويل الحديث حتى أنحر ثم أحلق بعده على ماروينا أنه حلق رأسه بعد ذبح الهدايا ولان التحلل من المبادة بما لا يحل في أثنائها كالسلام في الصلاة وذلك بالحلق أوالتقصير دون الذبح ﴿ قال ﴾ واذا طاف الرجـل بمـد طواف الزيارة طوافاً ينوى به التطوع أو طواف الصدر وذلك بعد ماحل النفر فهو طواف الصدر لانه أتى به في وقته فيكون عنه وان نوى غيره كمن نوى بطواف الزيارة يوم النحر النطوع يكون للزيارة بل أولى لان ذلك ركن وهذا واجب ﴿قال ﴾ ولا بأس بان يقيم بعد ذلك ماشاء ثم بخرج ولكن الأفضل ان يكون طوافه حـ بن يخرج وعن أبي يوسف والحسن رحمهما الله تمالي قالا اذا اشتغل بعمل مكة بعد طواف الصدر بعيد طواف الصدر لانه كاسمه يكون للصدر فأنما يحتسب به اذا أداه حين يصدر وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم وليكن آخر عهده الطواف بالبيت يشهد لهذا ولكنا هول ماقدم مكة الالأداء النسك فعند ماتم فراغه منها جاء أوان الصدر وطوافه بعد ذلك يكون للصدر ونأويل الحديث أن آخر نسكه طواف الصدر لا آخر عمله عَكَمْ وأما العمرة المفردة اذا أرادها يتأهب لها مثل ماوصفناه في الحج اذا أراد الاحرام بها عند الميقات وكذلك ان كان بمكة وأراد ان يعتمر خرج من الحرم الى الحل من أىجانب شاء وأفرب الجوانب التنميم وعنده مسجد عائشة رضى الله عنها وسبب ذلك انها قالت بارسول الله أوكل نسائك ينصرفن بنسكين وأنا بنسك واحد فامر أخاها عبد الرحمنان

يعمرها من التنعيم مكان عمرتها يعنى مكان العمرة التي رفضتها على مانبينه ان شاء الله تمالى فن ذلك الوقت عرف الناس موضع احرام العمرة فيخرجون اليه اذا أرادوا الاحرام بالعمرة وهو من جلة ماقيل مانزل بعائشة رضي الله عنها أمر تكرهه الا كان للمسلمين فيه فرج ثم المد احرامه يتق مايتقيه في احرام الحج على ماذكرنا حتى يقدم مكة ويدخل المسجد فيبدأ بالحجر فيستلمه ويطوف بالبيت ويسمى بين الصفا والمروة ثم يحلق أو يقصر وقد فرغ من عمرته وحلله كل شيُّ هكذا فعل رسول الله ضلى الله عايه وسلم في عمرة القضاء حسين اعتمر من الجمرانةوالاختلاف في فصول أحدها انءندنا يقطع التلبية في الممرة حين يستلم الحجر الاسود ءند أول شوط من الطواف بالبيت وعند مالك رحمه الله تمالى كما وقع بصره على البيت يقطع التلبية لان العمرة زيارة البيت وقد تم حضوره بوقوع بصره على البيت ولان هذا الطواف هوالركن في العمرة بمنزلة طواف الزيارة في الحج فكما يقدم قطع التلبية هناك على الاشتغال بالطواف فهنا يقدم قطع النلبية على الاشتغال بالطواف ولكنا نستدل محديث ان مسمود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة الفضاء قطع التلبية حين استلم الحجر الاسود والممنى فيه ان قطع التلبية هنا عند الطواف بالاتفاق لان مالكا رحم. ٩ اللهُ تعالى اعتبر وقوع بصره على البيت ورؤية البيت غير مقصودة انما المقصود الطواف فينبني أن يكون المطع مع افتتاح الطواف وذلك عنــد استلام الحجر كما قلنا في الحج ان قطع التلبية عنــد الرمى وذلك مع أول حصاة يرمى بها (والثاني) أن في العمرة بعــد الطواف والسمى محلق عندنا وعلى قول مالك رحمه الله تمالى لاحلق عليه انما الممرة الطواف والسمى مقط وحجتنا قوله تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين وهو بشرى لهم بما عاينوه فيعمرة الفضاء وقد صح أن النبي صلى الله عليه وســـلم أمرهم بالحلق وحلق رأســـه فى عمرة القضاء ولان التحرم للاحرام بالتلبية والتحلل بالحلق فكها سوى بين احرام العمرة واحرام الحج في النحرم فكذلك في التحال ألا تري أن في باب الصلاة سوى بين المكتوبة والنافلة في التحرم بالتكبير والتحلل بالتسليم فكذلك هذا ﴿ قال ﴾ وكذا ان أراد التمتع ولم يسق هديا ويقيم عكم بعد الفراغ من العمرة حلالاوقد بيناصورة النمتع وهو أن يعتمر فى أشهر الحج ويحج من عامه ذلك من غير أن يلم بأهله بين النسكين الماما صحيحاً وكان مالك رحمه الله تعالى يقول ان أنى بالعمرة قبل أشهر الحج ولم يتحلل من احرام العمرة حتى دخلت أشــهر الحج

فهو متمتم . وقال الشافعي رحمــه الله اذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج لم يكن منمتعاً وان كان أداء أعمال الممرة في أشهر الحج فعنده المعتبر وقت الاحرام بالعمرة وعند مالك رحمه الله تمالي وقت التحلل من الاحرام ونحن نقول انكان أداء الاعهار قبل أشهر الحج لم يكن متمتعاً لأن احرامه في غير أشهر الحج صار بحيث لايفســد بالجماع فهو بمنزلة مالو لم يحل منه وان لم يأت بالاعمال حتى دخلتأشهر الحج فاحرامه للعمرة في أشهر الحج بحيث يفسد بالجاع فهو كما لو أحرم بها في أشهر الحجلانه مترفق بأداء النسكين في أشهر الحج ثم هو على ثلاثة أوجه اما أن يصبر عكمة بعــد الفراغ من العمرة حتى يؤدى الحج فيكون متمتماً بالانفاق واما أن يمود الى أهمله بعمد ماحمل من عمرته ثم حج من عامه ذلك فلا يكون متمتماً باجماع بين أصحابناوفي أحدقولي الشافعي رحمه الله تعالى يكون متمتما ويقول لاأعرف ذلك الا لمام ماذا يكون فهو بناء على أصله في أن المـكي له المتعــة والفران ويأتي بيان هذا في وضعه ان شاء الله تمالى واعتمادنا فيه على حديث ابن عباس رضى الله عنـــه قال اذا ألم بأهله بين النسكين الماما صحيحاً فهو متمتع وهكذا روى عن عمر وابن عمر رضي الله عنهما وكان المعنى فيه وهو أنه أنشأ لكل نسك سفراً من أهله والمتمتع من يترفق باداء النسكين في سفر واحــد فاما اذا جاوز الميقات بـــد الفراغ من الممرة فآتي بلدة أخرى غير بلدته بان يكون كوفيا فاتى البصرة ثم عاد وحج من عامه ذلك كان متمتعافى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن متمتعا في قولهما ذكره الطحاويرحمه الله تعالى في كتابه وجه قولهما ان صورة المتمتع ان تكون عمرته ميقاتية وحجته مكية وهذاحجته وعمرته ميقاتيتان لانهبمد مأجاوز الميقات-الالا اذاعاديلزمه الاحرام من الميقات فهووالذي الم بآهله سواءوأ بوحنيفة رحمه الله تمالى استدل بحديث ابن عباس رضي الله عنه فان قوما سألوه فقالوا اعتمرنا في أشهر الحج ثم زرنا الفبر ثم حججنا فقال أنتم متمتمون ولانه مترفق باداء السكين في سفر واحد لانه ماضَ على سفره ما لم يعد الى أهله فهو بمنزلة مالو لم يخرج من الميقات حتى حج وعاد فيكون متمتما ﴿قال﴾ واذاكان يوم الترويةوهو بمكة فارادالرواح الى مني لبس الازار والرداءولبي بالحج انشاءمن المسجدأ ومن الابطح أومن أىموضع من الحرمشاء لانرسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه الذين فسخوا احرام الحج بالعمرة أن يحرموا بالحج يوم التروية من المسجد الحرام وفي حديث جابر رضي الله عنه قال فخرجنا من مكة فلما جملناها بظهر احرمنا بالحج

والحاصل ان من بمكة حلال اذا أراد الاحرام بالحج يحـرم من الحرم واذا أراد الاحرام بالممرة يحرم من الحل لان موضع أداه الافعال غير موضع الاحرام وركرت العمرة الطواف وهو مؤدى في الحرم فالاحرام بها يكون في الحل ومعظم الركن في الحج الوقوف وهو في الحل فالاحرام به يكون في الحرم (قال) وان شاء احرم بالحج قبــل يوم التروية وما قدم احرامه بالحج فهو أفضل لان فيه اظهار المسارعة والرغبة في العبادة ولانه أشق على البدن وقال صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها آنما أجرك على قدر نصبك ولما سئل عن أفضل الاعمال قال أحمزها (قال) ويروح مع الناس الى منى فيبيت بها ليلة عرفة ويعمل على ما وصفناه في الحج في حق المفرد غـير أن عليه دم المتعة يوم النحر بعــد رمى جمرة العقبة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ثم يحلق بعد الذبح ويزور البيت فيطوف به أسبوعاً يرمل في الثلاثة الأول ويمشى في الأربعة الاواخر على هيئته ويصلي ركمتين ويسمى بين الصفا والمروة : لي قياس ما بيناه في الحج لان هذا أول ظواف يأتى به فى الحيج وقد بينا أن الرمل فى أول طواف الحج سنة والسمي عقيب أول طواف في الحج وهذا بخلاف المفرد لانه طاف للقدوم في الحج هناك وسمى بعده فلهذا لا يرمل في طواف يوم النحر ولا يسمى بعده ولوكان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج طاف وسمى قبل أن يروح الى منى لم يرمل فى طواف الزيارة يوم النحر ولم يطف بـين الصفا والمروة أيضاً لانه قد أتى بذلك في الحج مرة وانكان حين اعتمر في أشهر الحج ساق هديا للمتعة أن يقلد الهدى بعدما يحرم بالعمرة لانهلو قلدالهدى قبل الاحرام وساقه بنية الاحرام صار محرما هكذا روى عن ابن عباس رضى الله عنهما وفي سياق الآية ما يدل عليه لانه بعد ذكر القلائد قال واذا حللتم فاصطادوا فدلأ نه بالتقليد يصير محرما والأولىأن يحرم بالتابية فالهذآ كان الافضل أن يلبي أولا ثم يقلد هـ ديه فاذا طاف للممرة وسمى أقام حراما لان سوق هدى المنعة بمنعه من التحلل بين النسكين على ما قال صلى الله عليه وسلم لو استقبات من أمرى ما استديرت لما سقت الهدى ولجملتها عمرة وتحللت منها وقال في حديث آخراً ما إني قلدت هديي ولبدت رأسي فلا أحـل حتى أنحر فاذا كانت عشية النروية أحرم بالحج وان أحب أن يقدم الاحرام ويطوف بالبيت والصفا والمروة لحجته فعل كما بينا في المتمتع الذي

لم يسق الهدى الا أنهان لم يطف بعد الاحرام بالحج رمل في طواف يوم النحر وان كان طاف بمله الاحرام بالحج وسمى لم يرمل في طواف يوم النحر ولم يطف بين الصفا والمروة ﴿ قَالَ ﴾ ولا يدع الحاق في جميع ذلك ملبداً أو مضفراً أو عافصاً والتلبيد أن يجمع شعر رأســه على هامته ويشده بصمغ أو غيره حتى يصير كاللبد والتضفير أن يجعل شعره ضفائر والعقص هوالاحكام وهو أن يشد شعره حول رأسه وقد بينا أن الحلق أفضل ولا يدع ما هو الافضل بشي من هذه الاسباب وقد لبد رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه كما روينا من قوله ولبـدت رأسي ومع ذلك حلق ﴿ قال ﴾ والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ماوصفناه لانهامخ طبة كالرجل ألا ترى ان أمسلمة رضى الله عنها لما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاغتسال من الجنابة وصف لها حال نفسه فى الاغتسال فدل أن حال الرجل والمرأة سواء غير أنها تلبس ما بدا لها من الدروع والقمصان والخار والخف والففازين لانها عورة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة عورة مستورة وفي لبس الازار و لرداء ينكشف بعض البدن عادة وهي مأمورة بأداء العبادة على استر الوجوه كما بينا في الصلاة فلهذا تلبس المخيط والخفين وتفطى رأسها ولاتفطى وجهها لان الرأس منها عورة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها فعرفنا أنها لا تفطى وجهها الا أن لها أن تُسدل على وجهها اذا أرادت ذلك على وجه تجافي عن وجهها هكذا روى عن عائشة رضى الله عنها قالت كنا في الاحرام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نكشف وجوهنا فاذا استقبلنا قوم اسدلنا من غير أن نصيب وجوهنا ولا تلبس المصبوغ بورس ولا زعفران ولا عصفر الا أن يكون قد غسل لان ما حل في حقها من اللبس كان للضرورة ولا ضرورة في لبس المصبوغ وهي في ذلك بمنزلة الرجل ولان هذا تزمن وهي من دواعي الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الاحرام كالرجل ولا حلق عليها أنما عليها التقصير هكذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى النساء عن الحلق وأمرهن بالتقصير عند الخروج من الاحرام ولان الحلق في حقها مشلة والمثلة حرام وشعر الرأس زينة لها كاللحية للرجل فكما لا محلق الرجل لحيته عند الخروج من الاحرام لاتحلق هي رأسها ولا رمل عليها في الطواف بالبيت ولا بين الصفا والمروة لان الرمل لاظهار التجلد والقوة والمرأة ليست من أهل القتال لتظهر الجـلادة من نفسها ولا يؤمن ان سدو ثبي ا

من عورتها فى رملها وسعبها أو تسقط لضعف بنيتها فلهذا تمنع من ذلك وتؤمر بأن تمشى مشياً فهذا القدر ذكره في الـكتاب فى الفرق وقد قال مشايخنا انها لاترفع صوتها بالتلبية أيضاً لما في رفع صوتها من الفتنة وكذلك لاتستلم الحجر اذا كان هذك جمع لانها ممنوعة عن مماسة الرجال والزحمة معهم فلاتستلم الحجر الا اذا وجدت ذلك الموضع خالياً عن الرجال والله سبحانه وتعالى أعلم

- الطواف المحمد

اعلم بان الطواف أربعة ثلاثة في الحج وواحد في العمرة أما أحــد الا طوفة في الحج فهو طواف التحية ويسمى طواف الفدوم وطواف اللقاء وذلك عند ابتداء وصوله الى البيت وهو سنة عندنا وقال مالك رحمه الله تعالى هو واجب لان النبي صلى الله عليه وسلم أتى به ثم قال لأصحابه رضى الله عنهم خذوا عنى مناسككم فهذا أمر والأمر على الوجوب ولان المقصود زيارة البيت للتعظيم فالنسك الذي يكون عند ابتداء الزيارة يكون واجبا بمنزلة الذكر عند افتتاح الصلاة وهوالتكبير وحجتنا في ذلك ان الله عز وجل أمر بالطواف والأمر المطلق لايقتضى التكرار وبالاجماع طواف يوم النحر واجب فعرفنا ان مانقدم ليس بواجب ولانه ثبت بالاجماع ان الطواف الذي هو ركن في الحج مؤنت بيوم النحر حتي لايجوز قبله فما يؤتى به قبل يوم النحر لايكون واجباً لأنه يؤتى به في الاحرام ولا يشكرر ركن واحد في الاحرامواجباً كالوقوف بعرفة فجملناه سنة لهذا بخلاف طواف الصدر فانه يؤتى به بعد تمام التحلل فلو جلناه واجبا لايؤدي الى تكرار الطواف واجبا في الاحرام والطواف في الحج عنزلة ثناء الافتتاح في الصلاة لان التلبية عند الاحرام هنا كالتكبير هناك وكما ان أثناء الافتتاح الذي يؤبي به عقيب التكبير سنة فكذلك الطواف الذي يؤتي به عقيب الاحرامسنة ومما يحتج به مالك رحمه الله تعالى ان السعى الذي بعدهذا الطوافواجب ولا يكون الواجب بناء على ماليس بواجب وقد بينا المذرعن هـذا فها مضي والطواف الثاني طواف الزيارة وهو ركن الحج ثبت بقوله تمالي وليطوفوا بالبيت المتيـ ق وبقوله تعالى بوم الحج الأكبروالمراد به طواف الزيارة والطواف الثالث طواف الصدر وهو واجب عندنا سنة عند الشافعي رحمه الله تمالي قال لانه بمنزلة طواف القدوم الا ترى ان كل واحد منهما

يأتي به الآفاق.دون المسكي وما يكون من واجبات الحج فالآفاق والمسكي فيه سوا، ﴿وَلَنَّا ﴾ فى ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف ورخص للنساء الحييض والأمر دليل الوجوب وتخصيص الحائض برخصة الترك دليل على الوجوب أيضا وكما ان طواف الزيارة لتمام النحالءن احرام الحيج فطواف الصدر لانتها، المقام بَكَة فيكون واجبا على من ينتهي مقامه بها وهو الآفاق أبضا الذي يرجـم الى أهله دون المكي الذي لا يرجع الى موضع آخر ويسمى هذا طواف الوداع فانما يجب على من بودع البيت دون من لايودعه فاما الطواف الرابع فهو طواف الممرةوهو الركن في العمرة وايس في الممرة طواف الصدر ولا طواف الفدوم أما طواف القدوم فــــلانه كما وصل الى البيت يتمكن من أداء الطواف الذي هو ركن في هذا النسك فلا يشتغل بفيره بخلاف الحج فانه عند القدوم لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج فيأني بالطواف المسنون الى ان بجيُّ وقت الطواف الذي هو ركن وأما طواف الصدر فقد قال الحسن رحمه الله تعالى في العمرة طواف الصدر أيضا في حق من قــدم معتمراً أذا أراد الرجوع الى أهمله كما في الحج ولكنا نقول ان معظم الركن في العمرة الطواف وماهو معظم الركن في النسك لا يشكر ر عند الصدر كالوقوف في الحج لان الشيُّ الواحد لايجوز أن يكون معظم الركن في نسك وهو بعينه غير ركن في ذلك النسك ولان ماهو معظم الركن مقصود وطواف الصدرتبع يجب لقصد توديع البيت والشي الواحد لايكون مقصوداً وسماً ﴿ قال ﴾ واذا قدم القارن مكة فلم يطفحتي وقف بعرفات كان رافضاً لممرته عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يكون رافضاً لممرته وهو بناء على ماسبق فان عنده طواف العمرة بدخل في طواف الحج فلا يلزمه طوافمقصودللممرة وعندنا لايدخل طوافالممرة فيطواف الحج بلعليه ان يأتى بطواف كل واحد منهما ويقدم العمرة في الاداء على الحبح وهذا يفوته بالوقوف لان معظم أركان الحج الوقوف ويصير به مؤديا للحج على وجمه يأمن الفوت فلو بقيت عمرته لكان يأتى باعمالها فيصير بأنيا أعمال العمرة على الحج وهذا ليس بصفة الفران فجعلناه رافضاً للعمرة لهذا والاصلفيه حديث عائشة رضى الله عنها فان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها بسرف وهي تبكي قال مايبكيك لعلك نفست فقالت نم فقال هذا شي كتبه الله تمالي على بنات آدم فدعى عنك العمرة أو قال ارفضي عمرتك وانقضى رأسك وامتشطى واصنعي جميع مايصنع

الحاج غير أز لاتطوفي بالبيت فقد أمرها برفض العمرة لما تعذر علمها الطواف فلولا أنها بالوقوف تصير رافضة لعمرتها لما أمرها برفض العمرة فان توجه الى عرفات بعد مادخل وقت الوقوف فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روانتان في ذلك في الكتاب يقول لايصير رافضاً حتى اذا عاد من الطريق الى مكة وطاف للمسمرة فهو قارن والحسن مروى عن أبي حنيفة رحمهما الله تمالي أنه يصير رافضا للعمرة بالنوجه الي عرفات وهـ ذا هو القياس على مذهبه كما جمل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الامام عنزلة الشروع في الجمعة في ارتفاض الظهر والذي ذكره في الكتاب استحسان والفرق بينه وبين تلك المسئلة آنه هناك مأمور بالسعى الى الجمعة فيتقوى السعى بمشيه وهنا هو منهى عن التوجه الى عرفات قبل طواف العمرة ولان الموجب هنا للارتفاض صيرورة ركن الحج مؤدي حتى يكون مابعده بناء العمرة على الحج وهذا ينفس التوجــه لايحصــل وهناك الموجــ لرفض الظهر المنافاة بينه وبين الجمعة والسمى من خصائص الجمعة فاقيم مقام الشروع في ارتفاض الظهر به فلو طاف للعمرة ثلاثة أشواط ثم ذهب فوقف بعرفات فهو رافض للعمرة أيضاً لان ركن العمرة الطواف فاذا بتي أكتره غير مؤدى جمل كانه لمبؤد منه شيئاً ولوكان طاف أربمة أشواط ثم وقف بمرفات لم بكن رافضاً للعمرة لانه قد أدى أكثر الطواف فيكون ذلك كاداء الكل ولهذا تلنا ان بعد اداء أربعة أشواط من طواف العمرة يأمن فسادها بالجماع وبعد اداء ثلاثة أشواط لايأمن من ذلك وهذا لان المؤدى اذا كان أكثر فالاقل في مقابلته كالعدم فكان جانب الاداء راجحا فاذا ترجح جانب الأداء فهو بالوقوف بمد ذلك وانصار مؤديا للحج فانما يصير مؤدياً بعد اداء العمرة واذا كان طاف ثلاثة أشواط فلم يصر رافضاً بالوقوف كان مؤديا للممرة بأداء الاشواط الاردمة بعد الوقوف فيكون بانياً للممرة على الحج وكما يأمن الفساد في العمرة بطواف أربعة أشواط يأمن ارتفاضها بالوقوف وبعد ما طاف ثلاثة أشواط لا يأمن فسادها بالجماع فلا يأمن ارتفاضها بالوقوف وفي الموضع الذي صار رافضاً لها عليــه دم لرفضها لأنه خرج منها بعــد صحة الشروع قبــل أداء الاعمال فيلزمه دم اعتباراً بالمحصر وعليه قضاء العمرة لخروجه منها بعد صحة الشروع فيها والأصل فيه حــديث عائشة رضى الله تعالى عنها حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخاها عبد الرحمن أن يعمرها من التنعيم مكان عمرتها التي فاتتها ويسة على عنه دم الفران لانه وجب بالجمع بين النسكين في

الاداء وقد انعدم وفي الموضع الذي لم يصر رافضا للممرة يتم بقية طوافها وسعيها يومالنحر وعليه دم القران لانه تحقق الجمع بينه ما أداء وان لم يطف لعمرته حين قدم مكة ولكنه طاف وسمى لحجته ثم وقف بعرفة لم يكن رافضاً لعمرته وكان طوافه وسميه للممرة دون الحج لان المستحق عليه البداية بطواف العمرة فلا تمتبن نيته بخلاف ذلك لان الاصل ان كل طواف مستحق عليه في وقت بجهة فأداؤه يقع عن تلك الجهة وان نوى جهة أخرى كطواف الزيارة يوم النحر وهذا لاعتبار الطواف بالوقوف فأنه لو وجد منه الوقوف في وقتمه ونوى شيئاً آخر سـرى الوقوف للحج يتأدى به ركن الحج ولا تعتبر نيتــه بخلاف ذلك فكذلك في الطواف الا أن في الطواف أصل النية شرط حتى لو عدا خلف غرم له حول البيت لايتاً دى به صوافه مخلاف الوقوف فانه يتأدى بغير النيسة لأن الوقوف ركن عبادة وليس بعبادة مقصودة ولهذا لا يتنفل به فوجود النية في أصل تلك العبادة ينني عن اشتراط النية في ركنها والطواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به فلا بد من اشـتراط النية فيه ويسقط اعتبار نية الجهــة لنعينه كما قلنا في صوم رمضان ولان الوقوف يؤدي في احرام مطلق فأماطوافالزيارة فاله يؤدي بمدالتحلل من الاحرام بالحلقفوجود النية في الاحرلم لايغني عن النية في الطواف ولكن هـذا الفرق الثاني تتأتى في طوا فالزيارةدونطواف العمرة والفرق الاول يم الفصلين فاذا ثبت أن طوافه وسميه للعمرة فهذا رجـل لم يطف لحجته وترك طواف التحيية لا يضره فعليه أن يرمل في طواف يوم النحر ويسمى بين الصفا والمروة وان كان طاف للحج وسـمي أولا ثم طاف للعمرة وسعى فليس عليــه شيء وطوافه الاول للممرة كما «و المستحق عليه ونيته بخـالاف ذلك لغو فلا يلزمه به شيُّ وان ط ف طوافين لهما ثم سعى سعبين فقد أساء بتقديمه طواف التحية على سعى العمرة ولاشي عليه أما عندهما فظاهر لان من أصل أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي أنه لا يجب بنقديم النسك وتأخيره شي سوى الاساءة وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى تقديم نسك على نسك يوجب الدم عليه على ما نبينه ان شاء الله تمالي ولكن في هذا الموضع لايلزمه دم لان تقديم طواف التحية على سعى العمرة لا يكون أعلى من طواف التحية أصلا واشتغاله بطواف التحية قبل سمي السمرة لايكون أكثر تأثيرآمن اشتغاله بأكل أو نوم ولو أنه بين طواف العمرة وسعيها اشتغل بنوم أوأكل لم يلزمه دم فكذا اذا اشتغل بطواف التحية ﴿قَالَ ﴾

وان طاف لعمرته على غـير وضوء وللتحية كذلك ثم سـمي يوم النحر فعليه دم من أجل طواف العمرة من غير وضوء والحاصل أنه يبني المسائل بعد هذا على أصل وهوأن طواف المحدث ممتد به عندنا ولكن الافضل أن يعيده وان لم يعده فعليه دم . وقال الشافعي رحمه الله تمالي لايمتد يطواف المحدث أصلا لان الطواف بالبيت عنزلة الصلاة من حيث انها عبادة متعلقة بالبيت ولان النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالصلاة فقال الطواف بالبيت صلاة فاقلوا فيـ 4 الكلام ثم الطهارة في الصلاة شرط الاعتداد به فكدلك الطهارة في الطواف وحجتنا في ذلك ان المأمـور به بالنص هو الطواف قال الله تعـالي وليطوفوا وهواسم للدوران حول الببت وذلك يحقق من المحدث والطاهر فاشتراط الطهارة فيه يكون زيادة على النص ومثل هذه الزيادة لاتثبت بخبر الواحد ولا بالقياسلان الركنية لآنثبت الابالنص فاما الوجوب يثبت بخبر الواحد لانه يوجب الممل ولايوجب علم اليقين والركنية أنما تثبت بما يوجب علم اليقين فاصل الطواف ركن ثابت بالنص والطمارة فيمه تثبت بخبر الواحد فيكون موجب العمل دون العلم فلم تصر الطهارة ركناولكنها واجبة والدم بقوم مقام الواجبات في باب الحج وهو الصحيح من المذهب ان الطهارة في الطوافواجبة وكان ابن شجاع رحمه الله تعالى يقول انهسنة وفي ايجاب الدم عند تركه دليل على وجوبه ثم المراد تشبيه الطواف بالصلاة في حق التواب دون الحكم ألا ترى أن الكلام الذي هو مفسد للصلاة غير مؤثر في الطواف وان الطواف يتأدى بالمشي والمشي مفسد للصلاة ولان الطواف من حيث أنه ركن الحج لايستدعى الطهارة كسائر الاركان ومن حيث أنه متعلق بالبيت يستدعي الطهارة كالصلاة ومايتردد بين أصلين فيوفر حظه علمهما فلشبهه بالصلاة تكون الطهارة فيه واجبة ولكونه ركنا من أركان الحج يعتد به اذا حصل بفـير طهارة والافضل فيه الاعادة ليحصل الجبر عا هو من جنسه وان لم يعد فعليه دم للنقصان المتمكن فيه بترك الواجب فان نقائص الحج تجبر بالدم وعلى هذا لو طاف للزيارة جنباً يمتد بهذا الطواف في حكم التحلل عن الاحرام وعند الشافعي رحمه الله تمالي لايعتد به ثم عليه الاعادة عندنا وان لم يعد حتى رجع الى أهله فعليه بدنة لان النقصان بسبب الجنابة أعظم من النقصان بسبب الحدث . ألا ترى أن المحدث لا يمنع من قراءة الفرآن والجنب يمنع

ومنع المحسدث من وجه واحد فلتفاحش النقصان هنا فلنا يلزمه الجبر بالبدنة وهو مروى عن ان عباس رضي الله تمالي عنه قال البدنة في الحج تجب في شيئين على من طاف جنباً وعلى من جامع بعــد الوقوف وإنأ عاد طوافه سقطت عنه البدنة واختلف مشامخنا رحميم الله تعالىأن المعتبر طوافهالثاني أم الاولوكان الكرخي رحمه الله تمالي يُقول المعتبرهو الاول والثاني جبر للاول وكان يستدل على هذا ما قال في الكتاب أنه لو طاف لممرته جنياً في رمضان ثم أعاد طوافه في أشهر الحج وحج من عامه ذلك لايكون متمتماً فلوكان المعتــبر هو الطواف الثاني كان متمتماً ووجه هذا القول ان المعتد به ما يتحلل به من الاحرام والتحال حصل بالطواف الاول فهو المعتد به والثاني جبر للنقصان المتمكن فيــه كالبدئة وكما لوكان محــدثًا في الطواف الاولكان هو المعتــد بهوالثاني جبرًا للنقصان والأصح أن المعتديه هو الثاني وان الاول ينفسخ بالتاني ألاتري أنه قال في الكياب لوطاف للزيارة جنباً في أيام النحر ثم أعاد طوافه بعد أيام التشريق فعليه الدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتأخير طواف الزيارة عن وقته ولو كان المعتــد به هوالاول لم يلزمه دم التأخير لان الاول مؤدى في وقته وأما مسألة التمتع فلأنه بما أدى من الطواف في رمضان وقع له الامن عن فساد العمرة فاذا أمن فسادها قبل دخول وقت الحج لايكون بها متمتما وهذا لانالأول كان حكمه مراعي لتفاحش النقصان فان أعاده انفسخ الأول وصار المعتبد به هوالثاني وان لم يعدكان معتداً به في التحال كن قام في صلاته ولم يقرأ حتى ركم كان قيامــه وركوعه مراعي على سبيل التوقف فان عاد فقرأ ثم ركع انفسخ الأول حتى ان من أدرك معه الركوع الثاني كان مدركا للركعة وان لم يعد وقرأ في الركمتين الأخريين كان الأول ممتدآ به وهذا بخلاف المحدث لان النقصان هناك يسير فلا يتوقف به حكم الطواف الأول بل بقي معتداً به على الاطلاق فكان الثاني جابراً للنقصان المتمكن فيه وعلى هـ ذا لو طافت المرأة للزيارة حائضافهذا والطواف جنبا سواء ولو ظاف للزيارة وفي ثويه نجاسة كان مسيئاولا يلزمهشي لان حكم النجاسة في الثوب أخف الا تري ان الصلاة مع قليل النجاسة في الثوب بجوزوكذلك مع النجاسة الكثيرة في حالة الضرورة فبلا يتمكن بجاسة الثوب نقصان في طوافه وهـ ذا بخلاف ما اذا طاف عريانًا فانه يؤمر بالاعادة وان لم يمد فعليه الدم لان ستر العورة من واجبات الطواف والكشف محرم لأجل الطواف على ما قال صلى الله عليه وسلم ألا لا يطوفن

بالبيت بعد المام مشرك ولا عريان فبسبب الكشف يتمكن نقصان في الطواف فأما اشتراط طهارة الثوب ليس لأجل الطواف على الخصوص فلا يتمكن بتركه نفصان في الطواف ولوكان طاف للعمرة جنباً فني القياس عليه بدنة أيضاً كما في طواف الزيارة لان كل واحد منهما ركن ولكنه ترك القياس هنا وقال عليه الدم فقط لأنه لا مدخل للبدنة في الممرة ألا ترى أن بالجماع لا تجب البدنة في احرام العمرة بخلاف الحج ولان الدم يقوم مقام المسمرة فان فات الحج يتحلل بأفعال العسمرة ثم الدم في حق المحصر يقوم مقام أفعال الممرة للتحلل فلآن يقوم الدم مقام النقصان المتمكن في طواف العمرة بسبب الجنابة كان أولى فأما الدم لا يقوم مقام طواف الزيارة والبدنة قدتقوم مقامه حتى اذا مات بمد الوقوف وأوصى بالاتمام عنه تجب بدنة لطواف الزيارة فكذلك البدنة تقوم مقام النقصان المتمكن بسبب الجنابة في طواف ازيارة اذا عرفنا هذا فقول الفارن اذا طاف حين قدم مكة طوافين عدثًا ثم وقف بمرفات فعليه دم للنقصان المتمكن بسبب الحدث في طواف العمرة ولاشيء عليه بطواف التحية مع الحدث لان ذلك لا يكون أعلى من ترك طواف التحية أصلا ولكنه يرمل في طواف الحج في يوم النحر ويسعى بين الصفا والمروة استحسانا وان لم يفعل لم يضره ولا شي عليه لان طوافه الاول للتحية معتدبه مع الحدث فالسعى بعده معتد به أيضاً والطهارة في السعى ليست بشرط ولكن المستحب اعادة ذلك الطواف فكذلك يستحب اعادة ذلك الرمل والسمى يوم النحر وان لم يفعل لم يضره ولا شيُّ عليه ﴿ قَالَ ﴾ وقال محمد رحمه الله تمالى ليس عليه أن يعيد طواف العمرة وان أعاد فهو أفضل والدم عليــه على كل حال لانه لا يمكن أن يجعـل المعتد به الطواف الثاني لانه حصل بعــد الوقوف ولا يجوز طواف العمرة بعبد الوقوف على مابينا فالمتبر هو الاول لا محالة وهو نانص فعليه دم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقيل على قولهما ينبغي أن يسقط عنه الدم بالاعادة لان رفع النقصان عن طواف العمرة بعد الوقوف صحيح كما لو طاف للعمرة قبل الوقوف أربمة أشواط ثمأتم طوافه يوم النحر كان صحيحاً فكذاهذا واذا ارتفع النقصان بالاعادة لايلزمه الدم وان طافعها جنبا فعليه دم لطواف العمرة ويعيد السمى للحجلانه أداه عقيب طواف التحية جنبا فعليه اعادته بعد طواف الزيارة قال فان لم يعسد فعليه دم وهــذا دليل على ان طواف الجنب للتحية غير معتبر أصلا فانه جعله كمن ترك السمى حين أوجب

عليه الدم فدل ان الصحيح ان الجنب اذا أعاد الطواف كان المعتــد به الثاني دون الأول مفرد أوقارن طاف للزيارة محدثًا ولم يطف للصدر حتى رجع الى أهله فعليه دمان أحدهما للحدث في طواف الزيارة والآخر لترك طواف الصدر وان كان طاف للصدر فعليــه دم واحد لترك الطهارة في طواف الزيارة ولا يجعل طوافه للصدر اعادة منه لطواف الزيارة لان اقامة هذا الطواف مقام طواف الزيارة غير مفيــد في حقه فانه اذا جمل هــذا اعادة لطواف الزيارة صار تاركا لطواف الصدر فيلزمه الدم لاجله واذا لم يكن مفيدآ لايشتغل به وان كان طاف لازيارة جنباً ولم يطف للصدر حتى رجع الى أهله فانه يمود الى مكة ليطوف طواف الزيارة وإذا عاد فعليــه احرام جــديد لأن طوافه الأول معتــد به في حق التحلل وليسلهان يدخل مكة بغير احرام فيلزمه احرام جديدلدخول مكةثم يلزمه دمانآ خيره طواف الزيارة عن وقته وهذا نول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عنزلة مالو أخر الطواف حتى مضت أيام التشريق وسنبين هذا الفصل ان شاء الله تعالى وهـنـه المسألة تدل على ان المعتبد هو الطواف الثاني وان لم يرجع الى مكة فعليه بدنة اطواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر وعلى الحائض مثل ذلك لازيارة وليس علمها لترك طواف الصدر شي لان للحائض رخصة في ترك طواف الصدر والأصل فيه حـديث صفية رضي الله عنها فانه أخـبر رسول الله صلى الله عليـه وســلم في أيام النحر انها حاضت ففال صــلى الله عليـه وســلم عقرى حاتى احابدتنا هي فقيل أنها قد طافت قال فلتنفر اذر فهذا دليل على أن الحائض ممنوعة عرب طواف الزيارة وأنه ليس علم اطواف الصدر لانه لما أخبر أنها طافت للزيارة أمرها بإن تنفر ممهم واز طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر طاهرا في آخر أيام التشريق كان طواف الصدر مكان طواف الزيارة لان الاعادة مستحقة عليه فيقع عما هو المستحق وان نواه عن غيره وفي اقامة هذا الطواف مقام طواف الزيارة فائدة وهي اسقاط البدنة عنه ثم يجب عليه دمان أحدهما لترك طواف الصدر عندهم جميماً والآخر لتأخير طواف الزيارة الى آخر أيام والتشريق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الجواب في الحائض اذاطافت للزيارة ثم طهرت فطافت للصدر في آخر أيام التشريق والحاصل أن طواف الزيارة مؤةت بايام النحر فتأخيره عن أيام النحر يوجب الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يوجب الدم في قولهما وعلى هذا من قدم نسكا على نسك كأن حلق قبل الرمي أو نحر القارن قبل

الرمى أو حلق قبــل الذبح فعليه دم عند أبي حنيفة رحمــه الله تعالى وعنـــدهما لا يلزمه الدم بالتقديم والتأخير وحجتهمافي ذلك حديث ابن عباس رضى الله عنه ان رجلا قاللرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر حلقت قبل ان أرمى فقال أرمولا حرج وقال آخر حلقت قبل ان أذبح فقال اذبح ولا حرج وما سئل عن شي يومنذ قدم او أخر الا قال افعل ولا حرج فدل ان التقديم والتأخير لايوجب شيئا ولا بي حنيفة رحمه الله تعالى حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال من قدم نسكا على نسـك فعليه دم وتأويل الحـديث المرفوع ان النبي صلى الله عليه وسلم عذرهم في ذلك الوقت لقرب عهدهم بتعلم الترتيب وما يلحقهم من المشقة في مراعاة ذلك ومعنى قوله افعل ولا حرج أى لأحرج فيما تأتى به وبه يقول وانما الدم عليه بماقدمه على وقنه والمعنى فيه ان توقت النسك بزمان كتوقيته بالمكان لانه لايتأدى النسك الا بمكان وزمان ثم ما كان مؤفتا بالمكان اذا أخره عن ذلك المكان يلزمه الدم كالاحرام المؤقت بالميقات اذا أخره عنه بان جاوز الميقات حلالا ثم أحرم فــكذلك ما كان وقوقتا بالزمان وهو طواف الزيارة الذي هو مؤقت بايام النحــر بالنص اذا أخره قلنا يلزمه الدم وهذا لان مراعاة الوقت في الاركان واجب كراعاة المكان الاترى ان الوقوف لايجوز في غير وقته كما لابجوز في غير مكانه فبتأخر الطواف عن وقته يصمير تاركا لمما هو واجب وترك الواجب في الحج يوجب الجبر بالدم ثم الأصل بعد هذا ان أكثرأشواط الطواف بمنزلة الكل في حكم التحال به عن الاحرام عندنا وكذلك في حكم الطهارة وغيرها من الاحكام وعند الشافعي رحمــه الله تعالى لايقوم الأكثر مقام الـكمال بناء على أصله في اعتبار الطواف بالصلاة فكما ان أكثرعدد ركمات الصلاة لايقوم مقام الكمال فكذلك أشواط الطواف لاتقوم مقام الكمال وهذا لانتقدير الطواف بسبعة أشواط ثابت بالنصوص المتواترة فكان كالمنصوص عليه في القرآن وما يقدر شرعاً بقدر لايكون لما دون ذلك القدر حكم ذلك القدركمافي الحدود وغيرها ولنا أن المنصوص عليه في القرآن الطواف بالبيت وهو عبارة عن الدوران حوله ولا تقنضي ظاهره التكرار الا أنه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا تقدير كمال الطواف بسبعة أشواط فيحتمل أن يكون ذلك التقدير للاتمام ويحتمل أن يكون للاعتداد به فيثبت منه القدرالمتيقن وهو أن يجمل ذلك شرط الاتمام واثن كان شرط الاعتداد يقام الاكثر فيه مقام الكمال لترجح جانب

الوجود على جانب المدم اذا أتى بالأكثر منه ومثله صحيح في الشرع كمن أدرك الامام في الركوع يجمل انتداؤه في أكثر الركمة كالانتداء في جميع الركمة في الاعتــداد به والمتطوع بالصوم اذنوي قبل الزوال يجعل وجود النية فيأكثر اليومكوجودها فيجيع اليوموكذلك ﴾ في صوم رمضان عندنا ومن أصحابنا من يقول الطواف من أسباب التحلل وفي أسباب التحلل يقام البعض مقام الكل كما في الحلق الا أما اعتبرنا هذا الاكثر ليترجح جانب الوجود فان الطواف عبادة مقصودة والحلق ليس بعبادة مقصودة فيقام الربع مقام الكل هناك اذا عرفنا هذافنقول اذا طاف للزيارة أربعة أشواط يتحلل بهمن الاحرام عندنا حتىلو جامع بعد ذلك لايلزمه شيُّ بخلاف مالو طاف ثلاثة أشواط وعلى قول الشافعي رحمه الله تم لي لايتحال مابتي عليه خطوة من شوط ولوطاف ثلاثة أشواط للزيارة ولم يطف للصدر ورجع الى أهله فعليهان يعودبالاحرامالاول ويقضى نقيةطواف الزيارةلان الاكثر باق عليه فكان احرامه في حق النساء باقياً ولا يحتاج هذا الى احرام جديد عند المود ولا يقوم الدم مقام مابق عليه ولكن يلزمه العود الى مكة لبقية الطواف عليه ثم يريق دما لتأخير. عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي لان تأخير أكثر الاشواط عن أيام النحركتا خير الكل ويطوف للصدر وان كان طاف أربعة أشواط أجزأه ان لايعود ولكن يبعث بشاتين أحداهما لما بتي عليه من أشواط الطواف لان مابتي أقل وشرط الطواف الكمال فيقوم الدم مقامــه والدم الآخر لطواف الصدر وان اختار العود الى مكة يلزمه احرام جديد لان النحلل قد حصل له من الاحرام الاول فاذا عاد باحرام جديد وأعاد مابق من طواف الزيارة وطاف الصدر أجزأه وكان عليه لتأخير كل شوط من أشواط طواف الزيارة صدقة لان تاخير الكل لما كان يوجب الدمعنه فتأخير الاقل لايوجب الدم ولكن يوجب الصدقة وفي كل موضع يقول تازمه صدقة فالمراد طعام مسكين مدين من حنطة الا أن يبلغ قيمة ذلك قيمة شاة فينثذ ينقص منه ما أحب ﴿ قال ﴾ وان طاف الاقل من طواف الزيارة وطاف للصدر في آخر أيام التشريق يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر لان استحقاق الزيارة عليه أقوى فما أتى به مصروف الى اكماله وان نواه عن غيره وعليه لتأخير ذلك دم عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى ثم قد بتى من طوافه للصدر ثلاثة أشواط فصار ناركا للأكثر من طواف الصدر وذلك ينزل منزلة ترك الكل فمليه دم لذلك وان كان المتروك من طواف الزيارة ثلاثة

أشواط أكمل ذلك من طواف الصدر كما بينا وعليه لكل شوط منه صدقة بسبب التأخير عن وقته لانه لابجب في تأخير الأقل مابجب في تأخير الكل ثم قد بتي من طواف الصدر أربعة أشواط فانما ترك الاقلمنها فيكفيه لكل شوط صدقة لأن الدم يقوم مقام جميع طواف الصدر فلا مجب في ترك أقله مامجب في ترك كله ولو طف للصدر جنباً فعليه دم لتفاحش النقصان بسبب الجنامة ويكون هو كالتارك لطواف الصدر أصلا ولوطاف للصدر وهو عدث فمليه صدقة لفلة النقصان يسبب الجدث . وفي رواية أبي حفص رحمه الله تمالي سوى بين الحدث والجناية في ذلك لان طواف الجنب معتد به ألا ترى أن التحلل من الاحرام يحصل به في طواف الزيارة فلا يجب بسبب هذا النقصان مابجب بتركه أصلا ﴿ قال ﴾ ولو طاف بالبيت منكوساً بأن استلم الحجر ثم أخــ نم على يسار الكعبة وطاف كذلك سبمة أشواط عندنا يمتد بطوافه في حكم التحلل وعليه الاعادة مادام بمكة فان رجِع الى أهله قبل الاعادة فعليه دم وعند الشافعي رحمه الله تعالى لايعتــد بطوافه بناء على ا أصله ان الطواف بمنزلة الصلاة فكما أنه لوصلى منكوساً بأن بدأ بالتشهد لا يجزيه فكذلك الطواف ولنا لاصل الذي قلنا أن الثابت بالنص الدوران حول البيت وذلك حاصد ل من أى جانب أخذ ولكن بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أخذ على يمينه على بأب الكعبة سين ان الواجب هذا فكانت هـ ذهصفة واجبة في هذا الركن عنزلة شرطالطهارة عنـ دنا فتركه لايمنع الاعتداد بهولكن يمكن فيه نقصانا يجبر بالدم وهذا لان المني فيه معقول وهو تعظيم البقمة وذلك حاصل من أي جانب أخذ فمرفنا ان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في البدامة بالجانب الاعن لبيان صفة الاعام لالبياذ صفة الركنية بخلاف أركان الصلاة واستدل الشافعي رحمـه الله تمالى علينا عالوبدأ بالمروة في السمى حيث لايمتد به لما أنه اداه مكنوسا فن أصحابنا رحمهم الله تعالى من قال يمته به ولكن يكون مكروها والاصح أنهلا يعتد بالشوط الاول لالكونه منكوساً ولكن لان الواجب هناك صمود الصفا أربع مرات والمروة ثلاث مرات فاذا مدأ بالمروة فانما صعد الصفا ثلاث مرات فعايه ال يصعدالصفا مرة أخرى ولا عكن أن يأمر بذلك الاباعادة شوط واحد من الطواف بين الصفا والمروة فاما هنا ماترك شيئاً من أصل الواجب عليه فقد دار حول البيت سبع مرات فلهذا كان طوافه ممتدا به ﴿ قال ﴾ وان طاف راكباً أو محمولا فانكان لعذر من مرض أوكبر لم يلزمه

شئ وان كان لغير عذر أعاده مادام بمسكة فان رجع الى أهله فعليه الدم عنــدنا وعلى قول الشافعي رضي الله عنه لاشئ عليه لانه صح في الحديث أن النبي صلى الله عليه وســـلم طاف للزيارة يوم النحر على ناقته واستلم الاركان بمحجنه ولكنا نقول التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا الطواف ماشياً وعلى هذا على قول من يجعله كالصلاة الدم لان أداء المكتوبة راكبا من غير عذر لايجوز فكان ينبني أن لايمتد بطواف الراكب من تأويل الحديث فقدذكر أمو الطفيل رحمه الله تعالى أنهطاف راكبا لوجع أصابه وهو آنه وُ ثبت رجله فلهذا طاف راكبا وذكرابن الزبير عن جابر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أنما طاف راكبا ليشاهده الناس فيسألوه عن حوادثهم وقيل انمــا طاف راكبا لكبر سنه وعندنا اذا كان لمذر فلا بأس مه وكذلك اذا طاف بين الصفا والمروة مجولا أو راكبا وكذلك لو طاف الأكثر راكبا أو محمولا فالاكثر يقوم مقام الكل على ما بينا ﴿ قال ﴾ واذا طأف المعتمر أربعة أشواط من طواف العمرة في أشهر الحج بأن كان أحرم للعمرة في رمضان فطاف ثلاثة أشواط ثم دخل شوال فأتم طوافه وحج من عامه ذلك كان متمتماً وان كان طاف لا كثر في رمضان لم يكن متمتماً لما بينا أن الاكثر يقوم مقام الكل وعلى هذا لو جامع المعتمر بعد ما ظاف لعمرته أربعة أشو اطلمتفسد عمرته وبمضى فيها وعليه دم وان حامع بعد د ماطاف لهـا ثلاثة أشواط فسدت عمرته فيمضى في الفاسد حتى يتمها وعليه دم للجماع وعمرة مكانها لما ذكرنا أن الاكثريقوم مقام الكمال وجماعه بعدا كال طواف الممرة غيرمفسد لانها صارت مؤداة بأداء ركنها فكذلك لمد أداء الأكثر من الطواف ﴿قالَ ﴾ وان طاف للممرة في رمضان جنباً أو على غــير وضوء لم يكن متمتماً ان أعاده في شوال أو لم يمده وبهذه المسئلة استدل الكرخي رحمه الله تمالى وقد بينا العــذر فيه أنه أنما لا يكون متمتماً لوقوع الامن له من الفساد بما أداه في رمضان ولوكان ذلك موقوفا لبطل بالاعادة في شوال ﴿ قال ﴾ كوفي اعتمر في أشهر الحج فطاف الممرَّنه ثلاثة أشواط ورجع الى الكوفة ثم ذكر بعد ذلك فرجع الى مكة فقضي ما بتي عليه من عمرته من الطواف والسعي وحج من عامه ذلك كان متمتماً لانه لما أتى بأكثر الاشواط بعد مارجع ثانياً فكانه أتى بالكل بمد رجوعه ولوكان طاف أولا أربعة أشواط لم يكن متمتماً

كما لو أكمل الطواف وهذا لوجود الالمام بأهله بين النسكين وأنشائه السفر لأداء كل نسيك من بيته ﴿ قال ﴾ وترك الرمل في طواف الحج والممرة والسمى في بطن الوادي بين الصفا والمروة لايوجب عليـه شيئاً غير أنه مسىء اذا كان لغير عذر وكذلك ترك استلام الحجر فالرمل واستلام الحجر وهذه الخلال من آداب الطواف أو من السنن وترك ماهوسنة أو أدب لا يوجب شيئاً الا الاساءةاذا تعمد ﴿وَالَّ ﴾ واذا طاف الطواف الواجب في الحج والعمرة في جوف الحطيم قضى ماترك منه ان كان بمكة وان كان رجع الى أهله فعليه دم لان المتروك هو الأقل فانه انجا ترك الطواف على الحطيم فقط وقد بينا أنه لوترك الأقل من أشواط الطواف فعليه اعادة المتروك وان لم يعد فعليه الدم عندنا فهذا مشله ثم الافضل عندنا أن يعيد الطواف من الاصل ليكون مراعياً للترتيب المسنون وان أعاده على الحطيم فقط أجزأه لانه أتي بما هو المتروك وعلى قول الشافعي رحمــه الله تعالى يلزمه اعادة الطواف من الاصل بنا، على أصله في ان مراعاة الترتيب في الطواف واجب كما هو في الصلاة فاذا ترك لم يكن طوافه معتداً به وعندنا الواجب هو الدوران حول البيت وذلك يتم باعادة المتروك فقط ولكن الترتيب سنة والاعادة من الاصل أفضل ويلزمون علينا بما لو ابتدأ الطواف من غير موضع الحجر لايعتد بذلك القدر حتى ينتهي الى الحجرولولم يكن الترتيب واجبا لكان ذلك القدر معتداً به ومن أصحاننا من نقول بأنه معتد به عنــدنا ولكنه مكروه ولكن ذكر محمد رحمه الله تعالى في الرقيات أنه لايمتبر طوافه الى الحجر لا لترك الترتيب ولكن لان مفتاح الطواف من الحجر الاسود على ماروى أن ابراهم صلوات الله وسلامه عليه قال لاسماعيل عليه السلام أتني بحجر أجعله علامة افتناح الطواف فأماه بحجر فألقاه ثم بالشاني ثم بالثالث فناداه قــد أناني بالحجر من أغناني عن حجرك ووجــد الحجر الاسود في موضعه فعرفنا أن افتتاح الطواف منه فما أداه قبل الافتتاح لايكون معتداً به ﴿ قال ﴾ فان طاف لعمرته ثلاثة أشواط وسمى بين الصفا والمروة ثم طاف لحجته كذلك ثم وقف بعرفة فالاشواط التي طافها للحج محسوبة عن طواف العــمرة لأنه هو المستحق عليه قبل طواف التحية فِإذا جملنا ذلك من طواف العمرة كان الباقي عليه شوطاً واحدا حين وقف بمرفة فيكون قارناً ويعيـد طواف الصفا والمروة لعمرته ولحجته لان ما أدى من السعي بين الصفا والمروة لعمرته كان عقيب أقل الاشواط فلا يكون معتداً به

فيجب أن يعيده مع السعى لاج ومع الشوط الواحــد عن طواف العــمرة وان رجع الي الكوفة قبل أن نفعل ذلك فعليه دم لترك ذلك الشوط ودم لترك سمى الحج ولا يلزمه شئ لسعى العمرة لانه قد سعى لعمرته عقيب ستة أشواط لان موضوع المسئلة فما اذاكان سمى للحج وذلك يقع عن سمى العمرة وان لم يكن سمى أصلا فعليه دم لترك السمى في كل نسك قال الحاكم رحمه الله تمالي قوله يعيد الطواف لعمرته غير سديد الأأن يربد به الاستحباب يريد به بيان ان موضوع المسئلة فيما اذا كان سعى بعد طواف التحية الانهأ شواط فكان ذلك سعياً معتداً به للممرة فلا يلزمه اعادته وان كان يستحب له اعادة ذلك بمدما أكل طواف الممرة بالشوط المتروك ﴿ قال ﴾ ويكره أن يجمع بين أسبوعين من الطواف قبل أن يصلي في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . وقال أبو بوسف رحمه الله تعالى لا بأس بذلك اذا انصرف على وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أسابيع لحديث عائشة رضي الله عنهـا انها طافت ثلاثة أسابيـع ثم صلت لكل أسـبوع ركمتين ولان مبنى الطواف على الوتر في عدد الاشواط فاذا انصرف على وتر لم يخالف انصرافه مبنى الطواف واشتغاله بأسبوع آخر قبل الصلاة كاشــتغاله بأكل أو نوم وذلك لايوجب الكراهة فحكذا هنا اذا انصرف على ماهو مبنى الطواف بخلاف ما اذا انصرف على شفع لان الكراهــة هناك لانصرافه على ماهو خـــلاف مبنى الطواف لا لتأخيره الصلاة وأبو حنيفة ومحمدرحمهما الله تمالى قالااتمام كلأسبوع من الطواف بركمتين فيكره له الاشتغال بالاسبوع الثانى قبل اكمال الأول كما أن ا كمال كل شفع من التطوع لما كان بالتشهد يكره له الاشتغال بالشفع الثاني قبل اكمال الأول ﴿ قال ﴾ واذا طاف قبل طلوع الشمس لم يصل حتى تطلع الشمسوقد لايؤدي عندنا بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس ولا بعد المصرقبل غروب الشمس وقد روى ان عمر رضي الله عنه طاف قبل طلوع الشمس ثم خرج من مكة حتى اذا كان بذي طوي وارتفعت الشمس صلى ركعتين ثم قال ركعتان مكان ركعتين وكذلك بعــد غروب الشمس يبدأ بالمغرب لان أداء ماليس عكنوبة قبل صلاة المغرب مكروه ولا تجزئه المكنوبة عن ركعتي الطواف لانه واجب كالمنذور أو سنة كسنن الصلاة فالمكتوبة لاتنوب عنمه ﴿ قَالَ ﴾ ويكره له أن ينشد الشعر في طوافه أو يتحدث أو يبيع أو يشترى فأن فعله لم يفسد

عليه طوافه لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا ان الله تمالى أباح فيــه المنطق فمن نطق فلا ينطق الا بخـير وقد بينا أن المراد تشبيه الطواف بالصلاة في الثواب لافى الاحكام فلا يكون الكلام فيه مفسدا للطواف ﴿ قال ﴾ وبكره له ان يرفع صوته بقراءة القرآن فيهلان الناس يشتغلون فيه بالذكر والثناء فقل مايستممون لقراءته وترك الاستماع عند رفع الصوت بالقراءة من الجفاء فلايرفع صوته بذلك صيانة للناس عن هذا الجفاء ولا بأس بقراءته في نفسه هكذا روى عن عمر رضي الله عنــه انه كان في طوافه نقرأ القرآن في نفسه ولان المستحب له الاشتفال بالذكر في الطواف وأشرف الادكار قراءة القرآن ﴿ قال ﴾ وان طافت المرأة مع الرجل لم تفسد عليه طوافه يريد به بسبب المحاذاة لان الطواف في الاحكام ليس كالصلاة ومحاذاة المرأة الرجل انما يوجب فساد الصلاة اذا كانا يشتركان في الصلاة فاما اذا لمبشتركا في الصلاة فلا وهنا لاشركة بينهما فيالطواف ﴿ قَالَ ﴾ واذاخرج الطائف من طوافه لصلاة مكتوبة أو جنازة أو تجديد وضوء ثم عاد بي على طوافه لما بينا أنه ليس كالصلاة في الاحكام فالاشتغال في خلاله بعمل لا يمنع البناء عليــه وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه خرج لجنازة ثم عادفبني على الطواف ﴿قال ﴾ وان أخر الطائف ركمتين حتى خرج من مكة لم يضره لما روينا من حديث عمر رضى الله عنه ﴿ قال ﴾ والصلاة لا هل مكة أحب الى وللغرباء الطواف فان التطوع من الصلاة عبادة بجميع البدن تشتمل على أركان مختلفة فالاشتغال بهذا أفضل من الاشتغال بطواف التطوع الا ان في حق الغرباء الطواف يفوته والصلاة لاتفوته لانه يتمكن من الصلاة اذا رجع الى أهله ولايتمكن من الطواف الافي هذا المكان والاشتغال في هذا المكان بما يفوته أولى كالاشتغال بالحراسة في سبيل الله أولى من صلاة الليل اذا تعذر عليه الجمع بينهما فاما المكي لايفوته الطوافولا الصلاة فكان الاشتغال بالصلاة في حقـه أولى لما بينا ﴿ قال ﴾ رجـل طاف أسبوعاً وشوطا أو شوطين من أسبوع آخر ثم ذكر له أنه لاينبغي أن يجمع بين أسبوعين قال يتم الاسبوع الذى دخل فيه وعليه لكل أسبوع ركعتان لانه صارشارعا في الاسبوع الثاني مؤكداً له يشوط أو شوطين فعليه ان يتمه كمن قام الى الركمة الثالثة قبل التشهد وقيدالركمة بالسجدة كان عليه اتمام الشفع الثاني ثم كل أسبوع سبب التزام ركمتين بمنزلة النذرفعليه لكل أسبوع ركعتان ﴿ قال ﴾ ولا بأس بان يطوف وعليه خفاه أو نملاه اذا كانا طاهر بن وانما أورد هذا رداً على

التشفمة فأنهم يقولون لايطوف الاحافيا واذاكان يجوز الصلاة مع الخفين أو النعلين اذا كانا طاهر بن فالطواف أولى ﴿ قال ﴾ واستلام الركن اليماني حسن وتركه لايضره وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يستلمه ولا يتركه وقال الشافعي رحمه الله تعالى يستلمه ويقبل يده ولايقبل الركن هكذا روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن اليمانى ولم يقبله وابن عباس رضى الله عنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن اليماني ووضع خده عليه وابن عمر رضي الله عـه يروى أن النبي صـ لي الله عليه وسـ لم استلم الركنين يمني الحجر الاسود واليميانى فهو دليل لمحمد رحمه الله تمالى ووجــه ظاهر الرواية أن كل ركن يكون استلامه مسنونا فنقبيله كذلك مسنون كالحجر الاسود وبالاتفاق هنا التقبيل ايس بمسنون فَكَذَا الاستلام ﴿ قَالَ ﴾ ولا يستلم الركنين الآخرين الا على قول معاوية رضي الله عنه فانه استلم الاركان الاردة فقال له ابن عباس رضى الله عنهما لا تستلم الركنين فقال ليس شيُّ منه عمجور ولكنا نقول القياس ينفي استلامالركن لان ذلك ليس من تمظيم البقعة كسائر المواضع من البيت واكنا تركنا الفياس في الحجر بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فبقى ماسواً وعلى أصل القياس ثم الركنان الآخران ليسامن أركان البيت لأن أهل الجاهلية قصروا البيت عن قواعد الخليل صلوات الله عليــه على ما بينا فلا يستلمـــما ﴿ قَالَ ﴾ وان رمل في طوافه كله لم يكن عليه شئ لان المشي على هينته في الاشواط الاربمة من الآداب وبترك ا الآداب لا يلزمه شيُّ ﴿ قَالَ ﴾ وان مشي في الثلاثة الأول أو في بمضمائم ذكر ذلك لم يرمل فيما بقى لانالرمل فى الأشواط الثلاثة سنة فاذا فاتت من موضعها لا تقضى والمشى على هينته في الاربمةالاخر من آداب الطواف أو من السنن فان ترك في الثلاثة الأول ماهو سنتها لا يترك في الأربعة الاخر ما هو سنتها ﴿قال﴾ وان جمل لله عليه أن يطوف زحفا فعليه أن يطوف ماشياً لانه انما ينتزم بالنذر ما يتنفل به أو ما يكون قربة في نفسه وأصل الطواف قرية فأما الزحف من أفعال أهل الجاهلية وليس بقربة في شريعتنا فلا تازمه هذه الصفة بالنذر وان طاف كذلك زحفاً فعليه الاعادة ما دام عكمة وان رجع الى أهمله فعليه دم عَمْرُلَةً مَا لُو طَافَ مُحمُولًا أَو رَاكِبًا عَلَى مَا مَيْنًا ﴿ قَالَ ﴾ وان طاف بالبيت من وراء زمزم أو قريباً من ظلة المسجد أجزأه عن ذلك لانه اذاكان في المسجد فطوافه يكون بالبيت فيصير مه ممتثلا للأمر فأما اذا طاف من وراء المسجد فكانت حيطانه بينه وبـين الـكمبة لم يجزه

لانه طاف بالمسجد لا بالبيت والواجب عليه الطواف بالبيت أرأيت لو طاف بمكة كان يجزئه وان كان البيت في مكة أرأيت لو طاف في لدنيا أكان يجزئه من الطواف بالبيت لا يجزئه شي من ذلك فهذا مثله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

- السمى بين الصفا والمروة 🛪 –

﴿ قال ﴾ رضى الله عنــه واذا سعى بـين الصفا والمروة ورمل في سعيه كله من الصفا الى المروة ومن المروة الى الصفا فقد أساء ولا شئ عليه وكذلك ان مشى في جميع ذلك لان الواجب عليه الطواف مينهما قال الله تعالى فلاجناح عليه أن يطوف بهمافاً ما السعى في بطن الوادي والمشي فما سوى ذلك أدب أو سنة فتركه لايوجب الا الاساءة كترك الرمل في الطواف ﴿ قال ﴾ وان بدأ بالمروة وختم بالصفا حتى فرغ أعاد شوطاً واحداً لان الذي بدأ بالمروة فيه ثماً قبل منها الى الصفا لايعتد به ومعنى هذا أن افتتاح هذا الطواف مشروع من الصفاعليما روينا أنه لما سئل رسول لله صلى الله عليهوسلم بأيهما نبدأ فقال ابدؤا بما بدأ الله تمالى به واذا افتتح من غير موضع الافتتاح لا يعتد بطوافه حتى يصل الى موضع الافتتاح ثم المعتد به يبقى بمدذلك فعليه إتمامه بشوط آخر كمالو افتتح الطواف من غير الحجر ﴿قال﴾ وان ترك السعى فيما بـين الصفا والمروة رأساً في حج أو عمرة فعليه دم عندنا وهــذا لان السمى واجب وليس بركن عندنا الحج والعمرة فى ذلك سواء وترك الواجب يو جب الدم وعند الشافعي رحمه الله تمالي السمى ركن لايتم لاحــد حج ولا عمرة الا به واحتج في ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليـه وســلم انه سمى بـين الصفا والمروة وقال لاضحابه رضى الله عنهم ان الله تعالى كتب عليكم السعى فاسعوا والمسكتوب ركن وقال صلى الله عليه وسلم مأأتم الله تمالي لامري حجة ولا عمرة لايطوف لهابين الصفا والمروة وحجتنا في ذلك قوله تعالى فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومثل هذا اللفظ للاباحة لاللايجاب فيقتضى ظاهر الآية ان لايكون واجبا ولكنا تركنا هذا الظاهر في حكم الايجاببدليل الاجماع فبقى ماوراءه على ظاهره وانما ذكر هذا اللفظ والله أعـلم لاصحابه لانهـم كانوا يتحرزون عن الطواف بهما لمكان الصنمين عليهما في الجاهلية إساف ونائلة فانزل الله تمالى هذه الآية ثم بين في الآية ان المقصود حج البيت بقوله تمالي فن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه فكان ذلك دليلا على ان مالا يتصل بالبيت من الطواف يكون تبعا لما هومتصل بالبيت ولاتبلغ درجةالتبع درجة الاصل فتثبت فيهصفة لوجوبلا الكنية فكان السعى مع الطوافبالبيت نظير الوقوف بالمشعر الحرام مع الوقوف بعرفة وذلك واجب لا ركن فهذا مثله وهو نظير رمى الجمارمن حيث أنه مقدر بعد دالسبع غير مختص بالبيت ولايصح استدلاله بظاهر الحديث الذى رواهلان في ظاهره ما يدل على أن السمى مكتوب وبالاتفاق عين السمى غيرمكتوب فانه لومشي في طوافه بيهما أجزأه وفي الحديث الآخر ما بدل على الوجوب دون الكنية لانه على التمام بالسعى وأداء أصل العبادة يكون بأركانها فصفة التمام بالواجب فها وكذلك لو ترك منها أربعة أشواط فهو كترك السكل في أنه يجب عليه الدم به لان الاكثر يقوم مقام الكمال وان ترك ثلاثة أشواط أطهم لكل شوط مسكينا الا أن يبلغ ذلك دما فحينتُذ ينقص منه ما شاء وهو نظير طواف الصدر في ذلك وكذلك ان فعله راكبا فان كان لمذر فلا شئ عليه وان كان لغـير عذر فعليه الدم في الاكثر والصدقة في الاقل لما بينا ﴿ قال ﴾ ويجوز سعى الجنب والحائض لانه غـ ير مختص بالبيت فلا تـكمون الطهارة شرطاً فيه كالوقوف وغيره من المناسك وانما اشتراط الطهارة في الطواف خاصة لاختصاصه بالبيت ﴿ قال ﴾ ولا يجوز السعى قبل الطواف لانه انما عرف قربة بفعل رسول الله صلى الله عاليه وسلم وأنمـا سمي رسول الله صـلى الله عليـه وسـلم بعد الطواف وهكذا توارثه الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وهو في المعنى متمم للطواف فلا يكون معتدآ به قبله كالسجود في الصلاة أو شرط الاعتداد به تقدم الطواف فاذا انمدم هذا الشرط لا يمندمه كالسجود لما كان شرط الاعتداد مه تقدم الركوع فاذا سبق الركوع لايمته به وقال، ويجوز السمى بعد أن يطوف الاكثر من الطواف لان الاكتر يقوم مقام الكل (قال) ويكره له ترك الصمو دعلي الصفا والمروة فان النبي صلى الله عليه وسلم صعد عليهما وأمرنا بالاقتداء به بقوله خذوا عني مناسككم وكذلك الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ومن بمدهم توارثوا الصمود على الصفا والمروة بقدر ما يصير البيت بمرأى المين منهم فهو سنة متبعة يكره تركها وروىأن عمررضي اللهعنه في نزوله من الصفا كان يقول اللهم استعماني بسنة نببك صلى الله عليه وسلم وتوفني على ملته وأعذنى مر ممضلات الفتن أو من معضلات يوم الفيامة ولا يلزمه بترك الصمود شي لان الواجب

عليه الطواف بينهما وقد أتى بذلك ﴿ قال ﴾ وان طاف لحجت وواقع النساء ثم سعي بمد ذلك أجزأه لان تمام التحلل بالطواف بالبيت يحصل على ما جاء في الحـديث فاذا طاف بالـيت حل له النساء فاشتفاله بالجماع بعد الطواف قبـل السمى كاشتغاله بعمل آخرمن نوم أو أكل فلا يمنع صحمة أداء السعى بعده وان أخر السمي حتى رجمع الى أهمله فعليمه دم لتركه كما بينا وان أراد ان يرجم الى مكة ليأني بالسعى يرجع باحرام جمديد لان تحلله بالطواف قد تم وليس له ان يدخل مكة الا باحرام ﴿ قال ﴾ والدم أحب الى من الرجوع لانه اذا رجع كان مؤديا السمى في احرام آخر غير الاحرام الذي أدى به الحج وان أراق دما انجبر به النقصان الواقع في الحج ولان في اراقة الدم توفير منفعة اللحم على المساكين فهو أولى من الرجوع للسمى وان رجع وسمى أوكان بمكة وسعى بمدأيام النحر فليس عليه شئ لان السمى غـير مؤقت بايام النحر انما التوقيت في الطواف بالنص فـلا يلزمه تأخير السمى شي؛ ﴿ قال ﴾ ولا منبغي له في المسمرة ان محل حتى يسمى بين الصفا والمروة لان الاثر جاء فيها أنه أذا طاف وسمى وحلى أو قصر حل وأنما أراد به الفرق بـين سعى العمرة وسمى الحبح فان أداء سمى الحج بمد تمام التحلل بالطواف صحيح ولايؤدى سعى العمرة الا في حال نقاء الاحرام لان الاثر في كل واحد منهما ورد بهذه الصفة وفي مثله علينا الاتباع اذلايمقل فيه معني ثممن واجبات الحج ماهو مؤدي بعد تمام التحلل كالرمى فيجوز السعى أيضاً بعد تمام التحال وليس من أعمال الممرة مايكون مؤدى بعد تمام التحلل والسمى من أعمال الممرة فعليه ان يأتي به قبل التحلل بالحلق والله سبحانه وتعالىأعلم

۔ﷺ باب الحروج الی منی کھ⊸

وقال ويستحب للحاج ان يصلى الظهر يوم النروية بمنى ويقيم بهاالى صبيحة عرفة هكذاعلم جبرائيل عليه السلام ابراهيم صلوات الله عليه حين وففه على المناسك فأنه خرج به يوم النروية الى منى فيصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من يوم عرفة بمنى وأعاسمي يوم النروية لان الحاج بروون فيه بمنى أو لانهم يروون ظهورهم فيه بمنى فني هذه التسمية مايدل على أنه ينبنى لهم ان يكونوا بمنى يوم التروية وان صلى الظهر بمكة ثمراح الى منى لم يضره لا يتعلق بمنى في هذا اليوم نسك مقصود فلا يضره تأخير إيانه وان بات بمكة ليدلة عرفة

وصلى بها الفجر ثم غدا منها الى عرفات ومريني أجزأه لما بينا وقد أساء في تركه الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أقام بمنى يوم التروية كما رواه جابر رضى الله عنه مفسراً ﴿ قال ﴾ ثم ينزل حيث أحب من عرفات ويصعر الامام المنبر بعــ د الزوال ويؤذن المؤذن وهو عليه فاذا فرغ قام الامام يخطب فحمد الله وأثنى عليه ولى وهال وكبروصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ووعظ الناس وأمرهم ونهاهم ودعى الله تمالى بحاجته وقد بينا هـذا فيما سبق والحاصل ان في الحج عندنا ثلاث خطب أحــداها قبل الــتروية بيوم والثانية يوم عرفة بعرفات والثالثة في الغد من يوم النحر بمني فيخطب بمكة قبل التروية بيوم يعلمهم كيف يحرمون بالحبح وكيف يخرجون منها الى مني وكيف يتوجهون الى عرفات وكيف ينزلون بها ثم يمهام يوم النروية حتى بعملوا بمـا علمهـم ثم يخطب يوم عرفة خطبة يعلمهـم فيها ما يحتاجون اليه في هذا اليوم وفي يوم النحر ثم يمهلهم يوم النحر ليعملوا بما علمهـم ثم يخطب في اليومالثاني من أيامالنحر خطبة يعلمهم فيها بقية مايحتاجون اليه من أمورالمناسك وعن زفر رحمه الله تمالي قال يخطب يومالـتروية بمني ويوم عرفة بمرفات ويوم النحــر بمني لانه يوم التروبة يحرم بالحج ويوم عرفة يقف ويوم النحر يطوف بالبيت وأركان الحج هذه الاشياء الشلاثة فيخطب في كل يوم يأتي فيه بذلك الركن ثم بين في الكتاب كيفية الجم بين الصلانين بمرفة واشتراط الامام فيها عندأبي حنيفة رحمه الله تعانى وقد تقدم بيأن هذا الفصل بتمامه ﴿قال ﴾ ومن أدرك مع الامام شيئا من كل صلاة فهو كادراك جميع الصلاة في أنه يجُوز له الجمع بينهما على قياس الجمعة أذا أدرك الامام في التشهد منها كان مدركا الجممة ﴿ قال ﴾ وان كان الامام سبقه الحمدث في الظهر فاستخلف رجلا فانه يصلي بهم الظهر والمصر لان الامام أقامه مقام نفسه فيا كان عليه أداؤه وكان عليه أدا، الصلانين فيقوم خليفته مقامــه في ذلك ﴿ قال ﴾ فان رجع الامام فأدرك معه جزء من صلاة العصر جمع بين الصلاتين لانه مدرك لأول الظهر ومدرك لآخر العصر وان لم يرجع حتى فرغ خليفتــه من العصر فان الامام لا يصلي المصر ما لم يدخل وقتها في قول أبي حنيفة رحمــه الله تمالى وهذه المسئلة تدل على أن من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجماعة شرط في الجمع بين الصلاتين هنا كالامام وانه غنزلة الجمعة في هذا وقد ذكر بمدهذا أنه اذا نفر الناس عنه فصلي وحده الصلانين أجزأه فهو دليل على أن الجماعة فيه ليس بشرط وقيل ما ذكر

بمد هذا قولهما لانه أطلق الجواب وهنا نص على قول أبى حنيفة وقيل بل فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في احدي الرواتين جعلها كالجمعة في اشتراط الجماعة فيها وفي الرواية الاخرى فرق بينهـما فقال اشتراط الجماعة هناك لتسمية تلك الصلاة جمـة وفى هذا الوضع أنما سمى هاتين الصلاتين الظهر والعصر وليس في هذا الاسم ما مدل على اشتراط لجماعة ومعنى الجمع هنا منصرف الى الصلاتين لا الى المؤدين لهما فلا تشترط الجماعة فيهما ﴿ قَالَ ﴾ وليس في هاتين الصلاتين القراءة جهراً الاعلى قول مالك رحمه الله تعالى فانه يقول يجهر بالقراءة فيها لانها صلاة مؤداة بجمع عظيم فيجهر فيها بالقراءة كالجمعة والعيدين ولكنا نقول أن رواة نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينقلوا أنه جهر في هاتين الصلاتين بالقراءة وهما يؤديان في هذاالمكان كما يؤديان في غيره من الامكنة وفي غير هــذا اليوم فلا يجهر بالفراءة فيهما عملا بقوله صلى الله عليه وسلم صلاة النهار عجماء أي ليس فيهاقراءة مسموعة ﴿قال﴾ وان خطب قبل الزوال أو ترك الخطبة وصلى الصلاتين مماً أجزأه وقدأسا، في تركه الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فان الخطبة ليس من شرائط هذا الجمع بخلاف الجممة وقدبينا ذلك فهذه خطبة وعظ وتذكير وتمليم لبمض مايحتاج اليه فى الوقت فتركها الايوجب الا الاساءة كترك الخطبة في العيدين ﴿ قال ﴾ وان كان يوم غيم فاستبان انه صلى الظهر قبل الزرال والمصر بعده فالقياسانه يعيد الظهر وحدها لان المصر مؤداة في وقتها وحين أدى العصر ماكان ذاكرا للظهر فيكون في معنى الناسى والترتيب يسقط بالنسيان ولكن استحسن ان يعيد الخطبة والصلاتين جميهاً لان شرط صحة العصر في هذا اليوم تقديم الظهر عليه على وجه الصحة فان العصر معجل على وقته وهذا التعجيـــل للجمع فأنمــا يحصل الجمع بأداء العصر اذا تقدم أداء الظهر بصفة الصحة فاذا تبين ان الظهر لم يكن صحيحاً كان عليه اعادة الصلاتين جميماً ﴿ قال ﴾ وان أحدث الامام بعد الخطبة فبل ان يدخل في الصلاة فاص رجلا قد شهد الخطبة أولم يشهد ان يصلي بهم أجزأهم لان الخطبة ليست من شرائط هذا الجمع ﴿ قال ﴾ وان تقدم رجل من الناس بغير أمر الامام فصلى بهم الصلاتين جميماً لم يجزهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان هذا الامام شرط هذا الجمع عنده ﴿ قال ﴾ وان مات الامام فصلى بهم خليفته أو ذو سلطان أجزأهم لان خليفتــه قائم مقامه فهو بمنزلة مالو صلى الامام بنفسه وان لم يكن فيهم ذو سلطان صلى كل صلاة لوقتها

بمنزلة الجمعة ﴿ قَالَ ﴾ ولا جمعة بمرفة يعني اذا كان الناس يوم لجمعة بمرفات لا يصلون الجمعة بها لان المصر من شرائط الجمعة وعرفات ليس في حكم المصر اذ ليس لها أبنية انما هي فضاء وليست من فناء مكة لانها من الحل بخلاف منى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف لانها من فناء مكة ولانها بمنزلة المصر في هذه الايام لما فيها من الابنية والاسواق المركبة وقد بينا هذا في الصلاة ﴿ قَالَ ﴾ ومن وقف بعرفة قبل الزوال لم يجزه ومن وقف بعــد زوال الشمس أو ليلة النحر قبــل انشقاق الفجر أو مربها مجتازاً وهو يعرفها أو لا يعرفها أجزأه فالحاصل ان ابتداء وقت الوقوف بعد الزوال عندنا وقال مالك رحمه الله تعالى من طـــلوع الشمس لان هذا اليوم مسمي بآنه يوم عرفة فانما يصير اليوم مطلقاً من وقت طلوع الفجر فتبين ان وقت الوقوف من ذلك الوقت واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه والنهار اسم للوقت من طلوع الشمس سمى نهاراً لجريان الشمس فيه كالنهر يسمى نهراً لجريان الماء فيه وحجتنا في ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما وقف بعد الزوال فكان مبيناً وقت الوقوف بفعله فدل ان ابتداء الوقوف بعد الزوال والدليل عليه ماروينا من حديث ابن عمر رضى الله عنــه أنه قال للحجاج بعـــد الزوال ان أردت السنة فالساعة ولا يبعدان يسمي اليوم بهذا الاسم وانكان وقت الوقوف بعد الزوال كيوم الجمعة صار وقتاً لاداءالجمعة بمدالزوال مع أن اليوم مسمي بهذا الاسم ثم الاصل فيما قلنا حــديث عروة بن مضرس بن لام الطائي رحمه الله تمالى آنه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الجمع وهو بالمشعر الحرام فقال أكللت راحلتي وأجهدت نفسي ومامررت بجبل من الجبال الا وقفت عليه فهل لى من حج فقال صلى الله عليه وسلم من وقف معناهذا الموقف وصلى معنا هذه الصلاة وقد كان أفاض قبل ذلك من عرفات ساعة من ليل أو نهار فقدتم حجه وقال ومن وقف إمرفة بمدالز والثمأ فاض من ساعته أوأ فاض قبل غروب الشمس أو صلى بها الصلاتين ولم يقف وأفاض أجزأه عندنا وعلى قول مالك رحمه الله تعالى لابجزئه الا أن يقف في اليوم وجزء من الليل وذلك بأن تكون افاضته بعد غروب الشمس واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج ولـكنا نقول هـذه الزيادة غـير مشـهورة وانمـا المشهور ما رواه في الـكتاب ومن فانه عرفة فقد فانه الحيج وفيما روينا وهو قوله صلى الله عليه وسلم ساعة من ليل أو

نهار دليـل على أن ينفس الوقوف في وقته يصـير مدركا للحج وان لم يستدم الوقوف الى وقت غروب الشمس ثم بجبعليه الدم اذا أفاض قبل غروب الشمس لان نفس الوقوف ركن واستدامته الى غروب الشمس واجبة لما فيها من اظهار مخالفة المشركين فعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر مه وترك الواجب يوجب الجبر بالدم فان رجع وونف بها بمد ما غابت الشمس لم يسقط الدم الا في رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى فانه يقول يسقط عنه الدم قال لانه استدرك ما فإنه وأتى عـا عليه لان الواجب عليــه الافاضة بعد غروب الشمس وقد أتى به فيسقط عنه الدم كمن جاوز الميقات حلالا ثم عاد الى الميقات وأحرم وفي ظاهر الرواية لا يسقط عنه الدم لان الواجب على من وصل الى عرفات بعد الزوال استدامة الوقوف الى غروب الشمس ولم يتدارك ذلك بالانصراف بعد الشمس فلا يسقط عنه الدم وان عاد قبـ ل غروب الشمس حتى أفاض مع الامام فذ كر الكرخي فى مختصره أن الدم يسقط عنه لان الواجب عليه الافاضة مع الامام بعد غروبالشمس وقد تدارك ذلك في وقنه ومن أصحابنا من يقول لا يسقط الدم هنا أيضاً لان استدامة الوقوف قد انقطمت بذهابه فبرجوعه لا يصير وقوفه مستداماً بل ما فات منه لا عكنه تداركه فلا يسة طاعنه الدم ﴿ قَالَ ﴾ واذا أغمى على المحرم فوقف به أصحابه بمرفات أجزأه ذلك لانه تأدى الوقوف بحصوله في الموقف في وقت الوقوف. ألا ترى أنه لومر بعرفات مار وهو لايملم بها في وقت الوقوف أجزأه ولا يبعد أن يتأدى ركن العبادة من المفمى عليه كما يتأدى ركنَ الصوم وهو الامساك بعد النية من المنمى عليه ﴿قالَ ﴾ ووقوف الجنب والحائض ومن صلى صلاتين ومن لم يصل جائز لان الوقوف غير مختص بالبيت فلا تكون الطهارة شرطاً فيه وفرضية الصلاة عليه غير متصَّل بالوقوف فتركما لايؤثر في الوقوف كما لايؤثر في الصوم ﴿ قَالَ ﴾ وان وقف القارن بعرفة قبل أن يطوف للممرة فهو رافض لها ان نوى الرفض واذلم سنولان المِعني المعتبر تعسدُر أداء العمرة بعد الوقوف وهذا متحقق نوى الرفض أولم ينو ولم الذكر في الكتابما اذا اشتبه نوم عرفة على الناس بأن لم يروا هلال ذي الحجـة وهو مروى عن محمد رحمه الله تعالى قال اذا نحروا ووقفوا بررقة في يوم فان تبين أنهـم وقفوا في يوم التروية لا يجزيهــم وانسين أنهــم وقفوا بوم النحر أجزأهم استحساناً وفي القياس لايجزيهم لان الوقوف مؤقت بوقت مخصوص فلا يجوز بعد ذلك الوقت كصلاة الجمعة

ولكنه استحسن لقوله صلى الله عليه وسالم عرفتكم يوم تعرفون وفى رواية حجكم يوم بحجون والحاصل أنهم بعد ماونفوا بيوم اذا جاء الشهود ايشهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك لاينبغي للقاضي أن يستمع لي هذه الشهادة ولكنه يقول قد تم للناس حجهم ولا مقصود فی شهادتهم سوی ابتغاء الفتنــة فاز جاؤا فشــهدوا عشیة عرفة فان کان محیث یتمـکن فیه الناس من الخروج الى عرفات قبل طلوع الفجر قبل شهادتهم وأمر الناس بالخروج ايقفوا في وقت الوقوف واذكان بحيث لا يتمكن من ذلك لايستمع الى شـهادتهم ويقف الناس في اليوم الذني ويجزئهــم ﴿ قال ﴾ وان جامع القارَن بعرفة قبــل زوال الشمس وقد طاف لممرته فعليه دمان ويفرغ من حجته وعمرته وعليه قضاء الحجوهنا فصول (أحدها) في المفرد بالحج اذ جامع قبل لوقوف يفسد حجه لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج فهو دلبل على المنافاة بين الحج والجماع فاذا وجده الجماع فسد الحج وعليه المضي في الفاسد والقضاء من قابل على هذا اتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه من شرع في الاحرام لا يصير خارجا عنه الابأداء الاعمال فاسداً كان أو صيحاً وعليه دم عند ناو عند الشافعي رحمه الله تمالى عليه بدنة بمنزلة مالو جامع بمدالوقوف ولكنا نقول هذا الدم لتحجيل هــذا الاحــلال والشاة تكفي فيه كما في المحصر وجزاء فمــله هنا وجوب الفضاء عليــه لانه أهم مايجب في الحج فلايجب معه كفارة أخرى فأما اذا جامع بعدد الوقوف بمرفة لايفسد حجه عندنا وليكن لزمه بدنة ويتم حجه وعلى قول الشافعي رحميه الله تعالى اذا جامع قبيل الرمى يفسه حجه لان احرامه تبل الرمى مطلق ألاتري أنه لا يحل له شي مما هو حرام على المحرم والجماع في الاحرام المطلق مفسد للنسك كما قبل الوقوف بمرفة بخلاف مابعد الرمى فقــد جاء أوان التحلل وحــل له الحلق الذي كان حراما قبل على المحرم والحجة لـا في ذلك حــديث ابن عباس رضي الله تمالي عنه قال اذا جامع قبل الوقوف فســد نسكه وعليه بدنة واذا جامع بمد الوقوف فحجته تامة وعليه دم . وقال صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فمن وقف بعرفة فقد تم حجه وبالاتفاق لم يرد النمام من حيث أداء الافعال فقد بقي عليه بمض الاركان وانما أراد به الاتمام من حيث أنه يأ من الفساد بعده وهو المعنى الفقهي أن بالوقوف تأكد حجه ألا ترى أنه يأمن الفوات بعد الوقوف فكمايثبت حكم التأكد في الأمن من الفوات فكذلك في لأمن من الفساد فأما قبل الوقوف حجه غيير متأكد ألا ترى أنه

يفوته بمضى وقت الوقوف فكذلك يفسدبالجماع وهذا لان الجماع محظور كسائر المحظورات وارتكاب محظورات الحج غير مفسدله فكان ينبغي أن لا يكون الجماع مفسدآ تركنا هذا الاصل فيما اذا حصل الجماع قبل تأكد الاحرام بدليل الاجماع وما بعد التأكد ليس في مدنى ما قبله فيبقى على أصل القياس وهذا على أصله أظهر فانه يقول اذا بلغ الصبي قبل الوقوف جاز حجه عن الفرض بخلاف مابعد الوقوف توضيحه أن عنده لو جامع قبل الرمى يفسد الحج واذا جامع بعده لا يفسد والجماع قبـل الرمى لا يكون أكثر تأثيراً من ترك الرمى وترك الرمى غير مفسدللحج فكيف يكون الجماع قبله مفسداً (والفصل الثاني) المفرد بالممرة اذا جامع قبلأن يطوف أكثر الاشواط فسدت عمرته وعليه دم وان جامع بعد ما طاف أكثر الاشواط لا تفسد عمرته لان ركن العمرة هوالطواف فيتأكد احرامه بأداء أكثر الاشواطكما يتأكد احرام الحج بالوقوف ولكن عليه دمعندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله تمالي في الوجهين جميما تفسد عمرته وعليه بدنة لان الجماع محظور كل واحد من النسكين فكما أن في الحج تجب البدنة بالجماع فكذلك بالعمرة وعندنا لا مدخل للبدنة في الممرة بخلاف الحج على ما بينا في طواف الحج في الحقيقة انما ينبني هذا على الخلاف المعروف بيننا وبينهم في الممرة عندنا العمرة سنة وعلى توله فريضة كفريضة الحج واحتج بقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فقد قرن بينهما في الأمر بالاتمام فدل على فرضيتهما وفي حديث ابن أابت أن النبي صـ لى الله عليه وسـ لم قال الممرة فريضــة الحبح وقال صــبي بن معبـــد فوجدت الحج والعمرة واجبين على وقال صلى الله عليه وسلم للخثعمية حجى عن أبيك واعتمري وحقيقة الامر للوجوب ﴿ ولنا ﴾ حديث أم سلمةرضي الله عنها أن النبي صلى الله عليـه وسلم قال الحج جهاد والعـمرة تطوع وسأل رجل رسول الله صـلى الله عليه وسدلم عن العمرة أواجبة هي فقال لاوإن تعتمر خيير لك ولان العمرة لاتوقت بوقت معلوم في السنة وانما بابن النفل الفرض بهــذا فان الفرض يتوقت بوقت والنفل لا يتوقت ولانه يأدى بنية غيره فان عنده المحرم بالحج قبل أشهر الحج يكون محرما بالعمرة وبالاجماع فائت الحبج يتحلل باعمال العمرة والفرض انما باين النفل مهذا فان النفل يتأدى بنية الفرض والفرض الذي هو غير ممين لايتأدى بنية النفل فاما الآية فقد قرأت بالنصب وبالرفع والعمرة لله فالقراءة بالرفع ابتداء خبر العمرة لله والنوافل لله تعالى كالفرائض ثم هذا أمر

بالاتمام بعد الشروع ولاخلاف فيه وماعرفنا ابتداء فرضية الحج بهذه الآية بل عرفناه يقوله تمالى ولله على الناس حج البيت وبهذا تبين أن المقصود زيارة البيت وهذا المقصود حاصل بفرضية نسك واحد فلا تثبت صفة الفرضية في عـدد منه ولهذا لانتكرر فرضية الحج ومعنى قوله فريضة أي مقدرة باعمال كالحج فان الفرض هو التقدير وبه نقول انها مقدرة فأكثر مافي الباب أن الآثار قد اشتبهت فيه ولكن صفة الفرضية مع اشتباه الادلة لاتثبت فاذا ثبت عندنا ان أصله ليس بفرضبل هو تبعللحجلا يكون وجوب البدنة بالجماع في الحج دليلا على وجوبها في العمرة وعنده لما كان فرضا وجب بالجماع فيه مامجب في الحج (والفصل الثالث) القارن اذا جامع قبل الزوال وقدطاف لعمرته فانما جامع بمد تأكد احرام العمرة فلا تفسد عمرته بهذا الجماع وعليه دم لاجله وجامع قبل تأكد احرام الحج فيفسلد حجه وعليمه دم لتعجيل الاحلال وقضاء الحج وقد سقط عنمه دم الفران بفساد أحد النسكين وإن جامع بعد الوقوف فليه للعمرة دم وللحج جزور وعليه دم القران لانه لم يفسد واحد من النسكين بهذا الجاع ﴿ قال ﴾ وكذلك لو جامع بعد الحلق قبل أن يطوف بالبيت يريد به في وجوب الجزور عليه لان احرامه للحج في حق النساء باق حتى يطوف بالبيت ولكن لايلزمه دم الممرة هذا لان تحلله للممرة قد تم بالحلق ﴿ قال ﴾ ومن جامع ليلة عرفة قبل أن يأتى عرفة فسله حجه وعليه شاة لأن احرامه لايتأكد بدخول وقت الوقوف وأعما يتأكد بفءل الوقوف ، ألا ترى أن الامن من الفوات لا محصل بدخول وقته وانما يحصل بالوقوف فكان هـذا وما لو جامع قبـل دخول وقت الوقوف سواء ﴿قَالَ﴾ واذا وقف القارن بعرفة قبل طواف الممرة ثمجامع فقد بينا أن احرامه للممرة قد ارتفض بالوقوف ولزمه دم لرفض العمرة وعليه جزور للحاع لان جماعه صادف احرام الحج بعد ماتاً كد فيتم حجه وعليه قضاء العمرة بعد أيام التشريق ﴿ قَالَ ﴾ ومن دخــل مكة بفير احرام فخاف الفوت إن رجع الى الميقات فأحرم ووقف أجزأه وعليه دم لنرك الوقت هكذا نقل عن عبدالله بن مسمود وغيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا اذا جاوز الميقات بغير احرام فعليه دم لنرك الوقت وكان المني فيه ان الشرع عين الميقات للاحرام فبتأخيره الاحرام عن الميقات يتمكن فيه النقصان ونقائص الحج بجبر بالدم ولما ابتلي بليتين يختار أهونهما والنزام الدم أهون من الرجوع الى الميقات لتفوية. الحج ﴿قالَ ﴾ واذا

وقف الحاج بمرفة ثم أهل وهوواقف بحجة أخرى فأنه يرفضها وعليه دم لرفضها وحجة وعمرة مكانها ويمضي في التي هو فيها كرهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فاما عند محمد فاحرامه باطل بمنزلة اختلافهم فيمن أحرم بحجتين على ما نبيسه وانما يرفضها لانه لو لم يرفضها ووقف لها لبقاء وقت الوقوف يصير ، ؤديا حجتين في سنة واحدة ولابجوز ان يؤدى في سنة أكثر نحجة واحدة واذارفضها فعليه الدم لرفضها لانه خرج من الاحرام بعد صحة الشروع قبل أداء الامعال فلزمه الدم كالمحصر وعليه قضاء حجة وعمرة مكانها بمـنزلة المحصر بالحج اذا تحلل وهذا لانه في معنى فائت الحج وفائت الحج يتحلل بافعال العمرة وهذا لم يأت ا باعمــال الممرة فــكان عليه قضاؤها مع قضاء الحج ﴿ قال ﴾ وكذلك ان أهــل بعمرة أيضاً يرفضها لان وقوفه لوطرأ على عمرة صحيحة أوجب رفضها على مابينا فىالقارن اذا وقف قبل ان يطوف لممرته فكذلك اذا اقترن بوقوفه احرام العمرة وهذا لانه لو لم يرفضها أدى أفعالها فيكون بانياً أعمال العارة على أعمال الحج فلهذا يرفضها وعليه دم وقضاؤها لخروجه مهما بمد صحة الشروع ﴿ قال ﴾ وكذلك لوكان أهل بالحج ليلة المزدلفة بالمزدلفة فهو رافض ساعة أهل لانه لولم برفضها عاد الى عرفات فوقف فيصير مؤديا حجتين في سنة واحدة وهـذا بخلاف ماإذا أهل بحجتين فان هناك اذاعجل فيعمل أحدهما لايصير رافضاً للاخروهنا هو مشفول بعمل أحدهما بل هومؤد له فلهذا يرتفض الآخرفي الحال فكدلك أن أهل بعمرة ليلة الزدلفة فهو رافض لها وفي الكتاب أضاف هـذا القول الى أبي يوسف ومحمدر حمهما الله تمالي وأبو حنيفة رحمه الله تمالي لا يخالفهما في هذا لما فلنا أنه لو لم يصر رافضا كان بانيا أعمال العمرة على أعمال الحج فاما اذا أهل بحجة أخرى بعد طلوع الفجر من يوم النحر لم يرفضها لان وقت الوقوف قد فات فلو بتي احرامه هذا لايكون مؤديا حجتين في سـنة واحـدة ولكنه يتم أعمال الحجة الأولى و عكث حراما الى أن يحج في السنة الثانيـة الا أنه إن حلق أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً لأخير الحلق في الحجة الاولى عن وفته وعندهما بهذا التأخير لايلزمه دم واصل المسئلة ان من أحرم بالحج قبل أشهر الحج يكون محرما بالحج عندنا وعند الشافعي رحمـه الله تمالى يكون محرما بالعمرة وهكذا روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى وأشهر الحجشوال وذو القمدة وعشر من ذي الحجة عندنا وقال

مالك رحمه الله تمالي جميع ذي الحجة استدلالا بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وأقل الجمع المتفق عليه ثلاثة ولكنا نستدل بقول ابن عباس وابن مسمود وابن عمر وابن الزبير رضى الله عنهم ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فأقاموا أكثر الثلاثة مقام الكمال في ممـني الاية لمـني وهو أن بالأنفاق يفوت الحج بطـلوع الفجر من يوم النحر وفوات العبادة يكون بمضى وقتها فاما مـم نقاء الوقت لايتحقق الفوات ولهـنذا قال أبو يوسف رحمه الله تمالي أن من ذي الحجمة عشر ليال وتسمة أيام فاما اليوم الماشر ليس بوقت الحج لان الفوات يتحقق بطلوع الفجر من اليوم العاشر وهو يوم النحر وفي ظاهر المذهب اليوم العاشر من وقت الحج لان الصحابة رضي الله عنهم قالوا وعشر من ذي الحجة وذكر أحد العـددين من الايام والليالي بعبارة الجمع يقتضي دخول ما بازائه من العـدد الآخر ولان الله تمالي سمى هــذا اليوم يوم الحج الاكبر قال الله تمالي وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر والمراد يوم النحر لاوقت. الحج لأداء الطواف فيــه دون الوقوف فلهذا يتحقق الفوات بطلوع الفجر منه لفوات ركن الوقوف (فأما) الشافعي رحمه الله تمالي احتج نقوله صلى الله عليه وسلم المهل بالحج في غير أشهر الحج مهـل بالعمرة | ولان الاحرام بالحج كالتكبير للصلاة فكما لا يجوز الشروع في الفريضة قبل دخول وقت الصلاة في الصلاة فـكذلك في الحج و الاحرام أحد أركان الحج فلا يتأدى في غيرا وقت الحج كسائر الاركان واذا لم يصح احرامه بالحج كان محرما بالعمرة لان الوقت وقت العمرة ألا ترى أنه لو فات حجه بمضى الوقت يبقى احرامه للممرة فكذلك إذا حصل ابتداء احرامه في غير أشهر الحج ﴿ ولنا ﴾ أن الاحرام للحج بمنزلة الطهارة للصلاة فانه من الشرائط لا من الاركان حتى يكون مستداما الى الفراغ منه وهذا حدد شرط السادة لاحد ركن المبادة ولانه لايتصل بهأداء الافعال فالاحرام يكون عند الميقات وأداء الافعال عكمة ولو أحرم في أول يوم من أشهر الحج يصح واداء الافعال بمد ذلك بزمان فمرفنا أنه عنزلة الشرط فلا يستدعي صحة الوقت بخلاف الصلاة فأن اداء الاركان هناك يتصل بالتكبير فاذا حصل قبل دخول لوقت لانتصل اداء الاركان به والحديث في الباب شاذ جداً فلا يعنمد على مثله والكن يكره له أن يحرم بالحج قبل أشهر الحج من أصحابنا رحمهم لله تمالى من يقول الكراهة لمعنى أن الاحرام من وجه بمنزلة الاركان ولهذا لو حصــل

قبل المتق لايتأدى به فرض الحج بعد العتق وماتردد بين أصلين يوفر حظه عليهمافلشبهه بالشرائط بجوز قبل الوقت ولشبهه بالاركان يكون مكروهاوقيل بل الكراهة لانه لاياً من من مواقعة المحظور اذا طال مكثه في الاحرام ﴿ قال ﴾ ويجمع الامام بين صلاة المفرب والمشاء بمزدلفة بإذان واقامة فان تطوع بينهـما اقام للعشاء اقامة أخري وقال زفر رحمـه الله تمالى اذا تطوع بينهما اذن وأقام للمشاء لان الفصل بينهما قد تحقق بالاشتغال بالنطوع فهو عينزلة من يؤدي كل صلاة في وقتها فعليه الأذان والاقامة ليكل صلاة ولكنا نقول الجمع بينهـما لاينقطع مهذا الفصـل كما لا ينقطـع اذا اشـتغل بالأ كل والكنه محتاج الى اعلام الناس انه يصلى العشاء وبالافامة يتم هـ ذا الاعلام والأصل فيـ ه حديث ابن عمر رضي الله عنه فانه صلى المغرب بمزدلفة ثم تعشى ثم أفرد الافامة للعشاء فان صلى المغرب بمرفات بمدد غروب الشمس أو صلاها في طريق المزدلفة قبل غيبوية الشفق أو بعده فعليه ان يعيدها بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أنو نوسف رحمه الله تعالى يكره ماصـنع ولا يلزمه الاعادة لانه أدى الفرض في وقته فان مابعــد غروب الشمس وقت المفرب بالنصوص الظاهرة وأداء الصلاة في وقتها صحيـح الا ترى أنه لو لم يمد حتى طلع الفجر لم يلزمه الاعادة ولولم يقع ماأدى موقع الجواز لما سقطت عنه الاعادة بطلوع الفجر ولـكنا نستدل بحديث أسامة بن زيدرضي الله عنه فانه كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق المزدلفة فلما غربت الشمس قال الصلاة يارسول الله فقال صلى الله عليه وسلم الصلاة امامك ولم يرد بهذا فعل الصلاة لان فعل الصلاة حركات المصلي وهو معه فاما ان أراد به الوقت أو المكان فان كان المراد به المكان فقد بين بهذا النص اختصاص أداء الصلاة بمكان وهو المزدلفة فلا يجوز في غيرها وان كان المراد به الوقت فقـــد "بين ان وقت المغرب في حق الحاج لايدخل بغروب الشمس وأداء الصلاة قبل الوقت لابجوز والدليل عليه أنه مأمور بالتأخير لالان في الاشتغال بالصلاة انقطاع سيره فان أداء الصلاة في وقها فريضة فلا يسقط بهذا العذر ولكن الأمر بالتأخير للجمع بينهما بالمزدلفة وهذا المدى بِفُوت باداء المغرب في طريق المزدلفة فعليه الاعادة بمد الوصول الى المزدلفة ليصير جماً بين الصلاتين كما هو المشروع نسكا ولهذا سقطت عنه الاعادة بطلوع الفجر لانوجوب الاعادة لمكان ادراك فضيلة الجمع بينهما وهذا يفوت بفوات وقت العشاء ولهذا قلنا اذا بقي

في الطريق حتى صار بحيث يعلم أنه لايصل الى المزدلفة قبل طلوع الفجر يصلى المفربولا يؤخرها بعد ذلك ﴿ قال ﴾ ويغلس بصلاة الفجر بالمزدلفة حين منشق له الفجر الثاني لحديث ابن مسعود رضى الله عنه كما بينا ثم يغنى حتى اذا أسفر دفع قبل طـــاوع الشمس وهذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى اذا تركه لغير علة يلزمه دم وحجه تاموعلى قول الليث بن سعد رحمه الله تعالى هــذا الوقوف ركن لايتم الحج الا به لانه مأمور مه في كتاب الله تمالى قال الله تمالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام وقال صلى الله عليــه وسلم في حديث عروة بن مضرس رحمه الله تعالى من وقف معنا هذا الموقف فقد تم حجه علق تمـام حجـه بهــذا الوقوف فعرفنا آنه لايــتم الا به ﴿ وَلَنَا ﴾ قوله صــلى الله عليــه وسلم الحج عرفة فمن وقف بعرفة فقد تم حجه ولانه يجوز ترك هــذا الوقوف بعــذر فان ضباعة عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنها كانت شاكية فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصير الى منى ليلة المزدلفة فأذن لها وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله من المزدلفة بليل ولوكان ركنا لم يجز تركه لعذر ومهــذا تبـين أن هــذا الوقوف مع الوقوف بمرفة بمنزلة طواف الزيارة مع طواف الصدر ثم طواف الصدر واجب وليس بركن ويجوز نركه بمذر الحيض فكذا هذا والمزدلفة كلهاموقف الامحسروعرفة كلها موقف الا يطن عرنة وقد بينا الأثر المروى في هذا الباب فيما سبق ﴿ قَالَ ﴾ وأحب الى " أن يكون وقوفه عزدلفة عند الجبل الذي يقال له قزح من وراء الامام لان النبي صلى الله عليه وسلم اختار لوقوفه ذلك الموضع وقد بينا في الوقوف بعرفة أن الافضل أن يقف من وراء الامام قريبا منه ليؤمن على دعائه فكذلك في الوقوف بمزدلفة فان تعجل من المزدلفة بليل فان كان لمذر من مرض أو امرأة خافت الزجام فلا شيُّ عليه لما روينا وانكان لغير عذر فعليه دم لتركه واجبا من واجبات الحج فانأفاض منها بعد طلوع الفجر قبلأن يصلى مع الناس فلاشي عليه لانه أني بأصل الوقوف في وقنه ولكنه مسيُّ فيما صنع لتركه امتداد تأدى بهذا المقدار وكذا ان كان مربها نائما أومغمي عليه فلم يقف مع الناسحتي أفاضو الان حصوله في موضع الوقوف في وقته يكون بمنزلة وقوفه وقد بينا هذا في الوقوف بمرفة فكذلك في الوقوف بالمشمر الحرام وان لم يبت بالمزدلفة ليلة النحر بأن نام في الطريق فلا شيُّ عليه

لان البيتونة بالمزدلفة ليست بنسك مقصود ولكن المقصود الوقوف بالمشمر الحرام بعد طلوع الفجر وقد أتى بما هو المقصود فلا يلزمه بترك اليس بمقصود شئ كما بينا في ترك البيتونة بها في ليالى الرمى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

۔ ﷺ باب رمی الجار ﷺ۔

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله تعالى عنه ويبدأ اذا وافي منى برسى جمرة العقبة ثم بالذبح ان كان قارنا أو متمتماً ثم بالحلق لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أول نسكنا في هذا البوم أن نرمي ثم نذيح ثم نحلق ولان الذبح والحلق من أسباب التحلل الا ترى أن تحليل المحصر بالذبح فيقدم الرمي عليهما ثم الذبح في معنى التحلل دون الحلق فان الحاق محظور الاحرام والذبح لا فكان الذبح مقدماً على الحلق وقد بينا ختلاف العلماء في وقت ابتداء الرمى في هذا البوم وكذلك يخلفون في آخر وقنه نفي ظاهم المذهب وقته الى غروب الشمس ولكنه لو رمي بالايل لايلزمه ثبئ وعند أبي نوسف رحمه الله تعالى وقته الي زوال الشمس ومابعدالزوال يكون قضاء وللشافعي رحمه الله تعالى فيه قولان في أحد القواين أنما يرمى ذلك الى غروبالشمس فاذا غربت تدين عليه الفدية بفوات الوقت في هذا الرمى وما عرف الرمى قرية الا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الوقت فيتحقق فواته بفوات الوقت كالوتوف بمرفة وفي القول الآخر يقول يمتد وقتــه الى آخر أيام انتشريق حتى يأني بما ترك من الرمي في آخر أيام التشريق ولا شيُّ عليـه لان الرمي كله في حكم نسك واحد وان اختلف مكانه وزمانه فلا يتحقق الفوات فيه الا بفوات وقته وذلك بمضى آخر أيام التشريق وقاس بالتكبيرات فاذمن ترك شيئاً من الصلوات في هذه الايام يقضيها بالتكبيرات الى آخر أيام التشريق وحجتنا في ذلك أن وقت رمي جمرة العـقبة يوم النحر بالنص قال صلى الله عليه وسدلم ان أول نسكنا في هذا اليوم وذهاب تمام اأيوم بغروب الشمس الا أنأبا يوسف رحمه الله تمالى يقيس الرمى في هذا اليوم بالرمى في اليوم الثاني فيقول كما ان في اليوم الثاني وقت الرمي نصف اليوم وهو مابعد الزوال فكذا في هذا اليوم وقت الرمي نصف اليوم وذلك الى زوال الشمس إلاأنه اذا رمى بالليل لم يغرم شيئاً لازرسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة ان ير.وا ليلاولان البوم لما كان وفتاً للرمى فالليل يتبعه في

ذلك كليلة النحرنجمل تبعا ليوم عرفة في حكم الوقوف فان لم يرمها حتى يصبح من الفــد رماها لبقاء وقت جنس الرمى ولكن عليه دمالتأخير فيقول أبي حنيفة رحمه الله تمالي ولادم عليه عندهما وهو نظير مابيا في تأخير طواف الزيارة عن أيام النحر فابو حنيفة رحمه الله تمالي هنا جمل تأخير الرمي عن وقته بمنزلة تركه ورمي جمرة العقبة يوم النحر نسـك تام فكما ان تركه يوجب الدمفكذلك تأخيره عنوقته وكذلك إن توك الاكثر منها لان الاكثر عنزلة الحكاروان ترك منها حصاة أو حصاتين أوثلاثًا الى الغد رماها وتصدق لكل حصاة بنصف صاع من حنطة على مسكين الاأن يبالغ دما فحينند ينقص منه ماشا، لان المتروك وا فتكفيه الصدقة وقد بينا نظيره في تأخير طواف الزيارة وان ترك رمي احدى الجمار في اليوم الثانى فعليه صدقة لأن رمى الجمار الثلاث في اليوم الثاني نسك واحد فاذا ترك أحدها كان المتروك أقل فشكفيه الصَّوقة الآأن المتروك أكثر من النصف فحينتُذ يلزمه الدم وجمل توك الاكثركترك الكل ﴿ قال ﴾ وان توك الرمى كله في سائر الايام الى آخر أيام الرمى رماها على النأليف لان وقت الرمى باق فمليه ان تتدارك المنروك مابقي وقته كالاضحية اذا أخرها اني آخر أيام النحر وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولادم عليه فى قولهما فان تركها حتى غابت الشمس من آخر أيام الرمى سقط عنه الرمي بفوات الوقت لان معنى الفرية في الرمي غير معقول وانما عرفناه قرية يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهوانما رمي في هذه الايام فلا يكون الرمي قربة بعد مضى وقتها كما لا يكون اراقة الدم قربة بعد مضى أيام النحر واذا لم يكن قربة كان عبثاً فلا يشــتغل به وعليه دم واحدعندهم جميماً لان الرمي كله نسك واحد وهو واجب فتركه نوجب الجبر بالدمكما هو مذهبنا في ترك السمى بين الصفا والمروة ولا سمع أن يكون ترك البعض موجبا للدم ثم لابجب بترك الكل الا دم واحد كما ان حلق ربع الرأس في غيير أوانه يوجب الدم ثم حلق جميم الرأس لايوجب الادما واحدا وقص أظافريد واحدة يوجب الدمثم قص الاظافر كلما لايوجب الا دماً واحداً ﴿ قال ﴾ وان بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر ذلك في يومه قال يعيد على الجرة الوسطى وجرة العقبة لانه نسك شرع مريباً في هذا اليوم فما سبق أوانه لايمتد به فكان رمي الجرة الاولى بمنزلة الافتئاح للجمرة الوسطى والوسطى بمنزلة الافتتاح لجمرة العقبة فماأدى قبل وجود مفتاحه لايكون معتداً مه

كن سجد قبل الركوع أوسعي قبل الطواف بالبيت فالمعتد من رميه هنا الجمرة الاولى فالمذا يميد على الوسطى وعلى جمرة العقبة ﴿قال﴾ وان رسى من كل جمرة ثلاث حصيات ثم ذكر بمل ذلك فانه يبدأ من الاولي بأربع حصيات ليتمها ثم يعيد على الوسطى بسبع حصيات وكذلك على جمرة العقبة ولايعند بما رميمن الوسطى وجمرة العقبة لان ذلك سبق أوانه فأنه حصل قبل أن يأتي باكثر الرمي عند الجمرة الاولى فكأنه لم يرم منهما شيئاً ﴿ قَالَ ﴾ وان رمي من كلواحدة بأربع أربع فانه يرمي لكل واحدة بثلاث - صيات لأن رمي أكثر الجمرة الأولى بمـ نزلة كماله في الاعتداد برمي الجمرة الوسطى كما أن أكثر اشواط الطواف كـ كماله في الاعتداد بالسمى بعده واذاكان مارمي من كل جرة معتداً به فعليه اكمال رمي كل جمرة يثلاث حصيات فان استقبل رميها فهو أفضل لانه أقرب الى موافقة فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمه ما اشتغل بالثانية الا بعد اكمال الاولى ﴿ قال ﴾ وأن رمى جمرة المقبة من فوق المقبة أجزأه وقد بينا أن الافضل أن يرميها من بطن الوادى ولكرن ما حول ذلك الموضع كله موضع الرمي فاذا رماها من فوق العقبة فقعد أقام النسك في . وضمه فجاز ﴿ قال ﴾ وكذلك لو لم يكـ بر مع كل حصاة أو جعــل مكان التكبيرات تسبيحاً أجزأه لان المقصود ذكر الله تعالى عند كل حصاة وذلك يحصل بالتسبيح كما يحصل بالنكبير ثم هو من آداب الرمي فتركه لا يوجب شيئاً ﴿ قال ﴾ وان رماها بحجارة أوبطين يابس جاز عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى لا بجوز الا بالحجر اتباعا لما ورد به الاثر فان فيما لايمقل المعنى فيه انما بحصل الامتثال بمين المنصوص ولكنا نقول المنصوص عليه فمل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر والاصل فيه فعل الخليل صلوات الله عليه ولم يكن له في الحجر بعينه مقصود أنما مقصوده فعل الرمي أما لاعادة الـكبش أو لطرد الشيطان على حسب ما اختلف فيه الرواة فقلنا بأى شيَّ حصل فعــل الرمى أجزأه عنزلة أحجار الاستنجاء فكما محصل الاستنجاء بالحجر محصل الاستنجاء بالطين وغميره وبمض المتشفمة يقولون ان رمي بالبعرة أجزأه وان رمي بالفضة أو الذهب أو اللؤاؤ والجواهر لابجوزلان المقصود اهانة الشيطان وذلك بحصل بالبعر دون الذهب والفضة والجواهر ولسدنا نقول بهذا ولكن نقول الرمي بالفضة والذهب يسمى في الناس نثارا لارميا والواجب عليه الرمي فعليه أزيرمي بكل ما يسمى به رامياً ﴿ قَالَ ﴾ فازرمي احدى

الجمار بسبع حصيات جملة فهذه واحدة لان المنصوص عليه تفرق الاعمال لا عين الحصيات فاذا أتى بفمل واحـــد لا يكون الا عن حصاة واحـــدة كما لو أطم كـفارة اليمــين مسكينًا واحداً مكان اطعام عشرة مساكين جملة لم يجزه الاعن اطعام مسكين واحــد ﴿ قَالَ ﴾ وان رماها بأكثر من سبع حصيات لم تضره تلك الزيادة لانه أني بما هو الواجب عليــه فلا يضره الزيادة عليه بعسد ذلك ﴿قَالَ ﴾ وان نقص حصاة لابدري من ايتهن نقصها اعاد على كل واحدة منهن حصاة واحدة أخذاً بالاحتياط في باب العبادة كالوترك سجدة من صلاة من الصلوات الخس ولا يدرى من أنها ترك فعليه قضا، الصلوات الخس ﴿ قال ﴾ وان قام عنــد الجرة ووضع الحصاة عنــدها وضماً لم يجزهلان الواجب عليــه فعــل الرمى والواضع غير رام وان طرحها طرحاً اجزأه وقد أسا. لان الطارح رام الا أن الرمي تارة يكون امامه وتارة يكون عند قدميه بالطرح ولكنه مسىء لمخالفة فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفاً ﴿ قال ﴾ فان رماها من بعيــد فلم تقع الحصاة عنــد الجمرة فان وقمت قريباً منها أجزأه لان هذا القدر مما لايتأتي التحرز عنه خصوصاً عند كثرة الزحام وان وقمت بميـدآ منها لم يجزه لان الرمي قربة في مكان مخصوص فني غـير ذلك المكان لايكون قربة ﴿ قال ﴾ وان رماها محصاة أخذها من عندالجرة أجزأه وقدأسا الانماعندالجرة من الحصى مردود فيتشاءم به ولا يتسبرك به وبيانه في حديث سعيد بن جبدير قال قلت لابن عباس رضى الله عنه مابال الجمار ترمي من وقت الخليل صلاة الله عليه ولم تصر هضابا تسد له الافق فقال اما علمت ان من يقبل حجه رفع حصاه ومن لم يقبل حجه ترك حصاه حتى قال مجاهد لما سمعت هذا من ابن عباسَ رضى الله عنه جعات على حصياتى علامة ثم توسطت الجمرة فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم أجد بتلك العلامة شيئاً من الحصافهذا معنى قولنا ان مابقي في موضع الرمى مردود ولكن مع هـ ذا يجزئه لوجود فعل الرمي ومالك رحمه الله تمالى يقول لايجزئه وهذا عجب من مذهبه فأنه يجوز التوضؤ بالما، المستعمل ولايجوز الرمى عا قد رمي به من الاحجار ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجارة ﴿ قال ﴾ فان لم يقم عند الجمرتين اللتين يقوم الناس عندهما لم يلزمه شي؛ لان القيام عند الجمرتين سنة فتركه لا وجب الا الاساءة ﴿ قال ﴾ وان كان أقامأيام منى بمـكة غير انه يأتى مني في كل يوم فيرمى الجمار فقد أساء ولا شئ عليه لانه ما ترك الا السنة وهي اليبتوتة بمني في ليالي الرمي وقــد

بينا ان العباس رضى الله عنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لاجل السقاية فأذن له فدل أنه ليس بواجب ﴿ قال ﴾ فان رمي جمرة العقبة يوم النحر بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس أجزأه قال بلغنا ذلك عن عطا، رحمه الله تعالى والمروي عنه أنه قال بجمل مني عن يمينه والـكمبة عن يساره ويرمى جمرة العقبة بسبع حصيات والأفضـل ان يرميها بعد طلوع الشمس وأنَّ رماها قبل طلوع الشمس أجزأه وان رماها في اليوم الثاني من أيام النحر قبل الزوال لم بجزه لان وقت الرمي في هذا اليوم بمد لزوال عرف بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجزئه قبله وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقي ان مافبــل الزوال يوم النحـر وقت الرمي حتى لو رمي أجزأه ﴿ قال ﴾ وكذلك في اليوم الثالث من يوم النحر وهو اليوم الثاني من أيام التشريق وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تمالي ان كان من قصده ان يتعجل النفر الأول فلا بأس بان يرمي في اليوم الثالث قبـل الزوال وان رمى بمداازوال فهو أفضل وان لم يكن ذلك من قصد دلا بجزئه الرمى الابمدالزوال لانه اذاكان من قصده التعجيل فريما يلحقه بعض الحرج في تأخير الرمي الى ما بعد الزوال بان لايصل الى مكة الا بالايل فهو محتاج الى ان يرمى قبل الزوال ليصــل الى مكة بالنهار فيرى موضع نزوله فيرخص له فيذلك والآفضل ماهوالمزعة وهوالرمي بمد الزوال وفي ظاهرالرواية يقول هذا البوم نظيير البوم الثانى فان النبي صلى الله عليه وسلم رمى فيه بعد الزوال فلا يجزئه الرمي فيه قبل الزوال ﴿ قال ﴾ فان رمى في اليوم الثالث يخير بين النفر وبين المقام الي ان يرمي فياليوم الرابع لقوله تمالى فمن تمجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه | وخياره هذا يمتد الى طلوع الفجر من اليوم الرابع عندنا وعند الشافعي رحمــه الله تمالي الى غروب الشمس من اليوم الثالث لان المنصوص عليه الخيار في اليوم وامتداد اليوم الى غروب الشمس ولكنا نقول الليــل ليس بوقت لرمي اليوم الرابع فيكون خياره في النفر باقياً قبل غروب الشمس من اليوم الثالث بخلاف مابعد طلوع الفجر من اليوم الرابع فانه وقت الرمي على مأنبينــه ان شاء الله تمالى فلا يبقى خياره بعـــد ذلك وقد بينا ان الليالى هنا البمة للايام الماضية فكما كان خياره ثامّاً في اليوم الثالث فكذلك في الليلة التي بعده ﴿ قالَ ﴿ اللَّهِ وان صبر الى اليوم الرابع جاز له أن يرمي الجمار فيه قبـل الزوال اسـتحسانًا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما لايجزئه بمنزلة اليوم انثاني والثالث لانه يوم ترمي فيه الجمار الثلاث فلا يجوز الا بعد الزوال بخـ لاف يوم النحر وأبو حنيفة احتج بحديث ابن عبـاس رضى الله تمالى عنه اذا انتفح النهارفي آخرأيام التشريق فارموا يقال انتفح النهاراذ علاواعتبر آخر الايام بأول الأيام فكما يجوز الرمى في اليومالأول قبل زوال الشمس فكذا في اليوم الآخر وهذا لأزالرمي في اليوم الرابع بجوزتركه أصلافهن هذا الوجه بشبه النوافل والتوقيت في النفل لايكون عزيمة فلهذا جوز الرمي فيه قبل الزوال ليصل الى مكة قبل الليل ﴿ قال ﴾ وأحب الى أن يرمى الجمار مثل حصاة الخذف هكذا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه فانه جمل طرف احدى سبالتيه عند الاخرى فرمى ممثل حصى الخذف وقال هكذا فارموا واذرمي بأكبر من ذلك أجزأه ولكن لاينبغي أذيرمي الكبارمن الاحجار لانه ربما يصيب أحداً فيتأذى به وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بحصي الخذف وايا كم والغلو فى الدين فانما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين ﴿ قالَ ﴾ وليس في القيام عند الجمر تين دعاء مؤَّقت لما بينا انالتوقيت في الدعاء يذهب برقة القلب ويرفع بديه عندهما حذاء منكبيه للحديث لاترفع الايدى الا في سبع مواطن وفي المقامين عند الجرتين ﴿ قال ﴾ والرجـل والمرأة في رمى الجمار سواء كما في سائر المناسك وان رماها راكباً أجزأه لحديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رمي الجمار راكباً وقد بينا ماهو المختار عنــدكل جمرة ﴿ قَالَ ﴾ وقد بينا ماهو المختار عند كل جرة ﴿ قال ﴾ والمريض الذي لايستطيع رمي الجمار يوضع الحصى في كفه حتى برمي به لانه فيما يمجز عنه يستمين بغيره وان رمي عنه أجزأه بمنزلة المفمى عليه فاذالنيابة تجرى في النسك كما في الذبح ﴿ قَالَ ﴾ والصبي الذي يحج به أبوه يقضى المناسك ويرمى الجارلانه يأتي به للتخاق حتى يتيسر له بمد البلوغ فيؤمر به بمثل مايؤمر به البالغ وان ترك الرمي لم يكن عليه شئ وكذلك المجنون يحرم عنه أبوه لان فعلهــما للتخلق فلا يكون واجبا اذ ايس للاب علمهما ولانة الانجاب فها لامنفعة لهما فيــه عاجلا ولهــذا لا يجب الدم بترك االرمي عليهـما وهو معتــبر بالـكفارات لايجبِ شيُّ منها على ألصــى والمجنون عندنا والأصل في جواز الرمي هكذا ماروي عنرسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأة رفعت صبياً من هو دجها اليه فقالت ألهـ ذاجع فقال نم ولك أجره فدل ذلك على انه يجوز الأب ان يحرم عن ولدهالصغير والمجنوز بمنزلة الصغيروالله أعلم بالصواب

۔ہﷺ باب الحلق ﷺ۔

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه الحلق أفضل من التقصير لما روينا من الأثر فيه ولان المأمور به بعد الذبح قضاءالتفث قال الله تعالى ثم ليقضوا تفتههم وهوفي الحلق اتم والتقصير فيه بمضالحلق فلهذا كان الحلق أفضل والتقصير بجزى وهو ان يأخذ شيئاً من أطراف شعره ورواه في الكتاب عن ابن عمر رضى الله عنه أنه سئل كم تقصر المرأة فقال مثل همذه بدهني مثل الانملة وهذا لانه لولم يكن على رأسه من الشعر إلا ذلك القدركان يتم تحلله بأخذه فكذلك اذاكان على رأسه من الشمر أكثر من ذلك يتم تحلله بأخذ ذلك المقدار وانتقصيرقائم مقام الحلق في حكم التحلل فاذا فعل ذلك في أحد جانبي رأسه أجزأه بمنزلة مالو حلق نصف رأسه وكذلك ان فعله في أقل من النصفوكان يقدر الثلث أو الربع فكذلك بجزئه لان كل حكم تماق بالرأس فالربع منه ينزل منزلة الكمال كالمسح بالرأس ولكنه مسيء في الاكتفاء بهذا المقدار لان النبي صلى الله عليه وسلم حلق جميع رأسه وأمرنا بالاقتداء به فما كان أقرب الى موافقة فعله فهو أفضل ولانه انما يفعل هذا ضنة منه بشعره وفيها هو نسك تـكره الضنة فيه بالمال والنفس فكيف بالشمر ﴿ قال ﴾ واذا جاء نوم النحر وايس على رأسه شمر أجرى الموسى على رأسه تشمآ عن محلق لانه وسع مثله والتكليف بحسب الوسع الاترى ان الأخرس يؤمر تحريك الشفتين عنه التكبير والقراءة في الصلاة فينزل ذلك منه منزلة قراءة الناطق فهذا مثله ﴿قال ﴾ وان حلق رأسه بالنورة أجزأه لان قضاء التفث فيه بحصل والموسى أحب الى لانه أقرب الى موافقة فعل رسول الله صلى الله عليــه وســـلم ﴿ قَالَ ﴾ وأكره له ان يؤخر الحلق حتى تذهب أيام النحر والحاصل ان عند أبي حنيفة رحمـه الله تعالى الحلق للتحلل في الحيج مؤقت بالزمان وهو أيام النحر وبالمكان وهو الحرم وعلى قول أبى توسف رحمه الله تعالى لانتوقت بالزمان ولا بالمكان وعندمحمدرحه الله تعالى يتوقت بالمكان دون الزمان وعند زفر رحمه الله تعالى يتوقت بالزمان دون المكان فزفر رحمه الله تمالى يقول التعطل عن الاحرام معتبر بابتداء الاخرام وابتسداء الاحرام موقت بالزمان غـير مو نت بالمـكان حتى يكره له ان يحرم بالحج في غير أشهر الحج ولا بكره له ان يحرم بالحج في أي مكان شاء قبل ان يصل الى الميقات فكذلك انتحلل عنه بالحلق

يتوقت من حيث الزمان دون المـكان حتى اذاأ خره عن أيام النحر يلزمه الدم واذا خرج من الحرم ثم حلق لايلزمه شئ وأبو حنيفة رحمه الله تعالي يقول ماكان للتحال في الحج يتوقت بالزمان والمـكان جميماً كالطواف الذي ينم به النحلل لايكون الا في المسجــد وبتوقت بايام النحر فكما أنه لوأخر الطواف عن وقته يلزمه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فــكذلك اذا أخر الحلقءن وقته وعلى هذا كان ينبغي انلا يمتد بحلقه خارج الحرم كما لايمتد بطوافه ولكن جعلاه معتداً به لان محل فعله الرأس دون الحرم فيحصل به التحلل ولكنه جان التأخيره عن مكانه فيلزمه دم بالتأخير عرالمكان كما يلزمه بتأخيره عن وقته وهذا لات ماحاق للحج الا في الحرم يوم النحر فما وجــد بهذه الصفة يكون قربة وما خالف هــذا لا يحقق فيه معنى القربة فيلزمه الجبر فيه بالدم وعند أبي بوسف رحمه الله تعالى الحلق الذي هو نسك في أوانه بمنزلة الحلق الذي هو جناية قبل أوانه فكما ان ذلك لايختص بزمان ولا مكان فـكذلك هذا لا يختص بزمان ولا مكان لانه لو آختص بزمان ومكان لم يكن معتداً به في غير ذلك المكان ولا في غير ذلك الزمان كالوقوف بعرفة فسواء أخره عن أيامالنحر أو خرج من الحرم فحلق لايلزمه شئ ومحمد رحمـه الله تعالى يقول تعلق المناسك بالمكان آكد من تعلقها بالزمان الا ترى ان الطواف المختص عكان لايعتد به في غير ذلك المسكان والمو قت من الطواف بزمان يكون معتداً به في غير ذلك الزمان فعرفنا ان تعلقه بالمـكان أشدفالحاق الذى هو مختص بالحرم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى به خارج الحرم يتمكن فيه النقصان فيلزمه الجبربالدم وبتأخيره عنأيام النحر لا يتمكن فيهكثير نقصان فلا يلزمه الجبر بالدم فأما في الممرة فلا يتوقت الحلق بزمان حتى لوأخر الحلق فيه شهراً لا يلزمه شي لان أصل العمرة لايتوقت بالزمان وما هو الركن وهوالطواف فيه أيضاً لايتوقت منحيثالزمان فـ كمذلك الحلق فيه لا يتوقت بخلاف الحج ولكنه يتوقت بالحرم حتى لو حلق للممرة خارج الحرم فعليه دم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كما في الحيج وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا شيُّ عليه ﴿ قَالَ ﴾ وليس على المحصر حلق اذا حل وان حلق أو قصر فحسن وهذا قول أبي حنيفَة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أرى عليه الحلق وان لم يفعل فلا شئ عليه واحتج أبو يوسف رحمه الله تمالى بالحديث فان النبي صلى الله عليه وسلم

أحصر بالحديبية معرأصحامه فأمرهم بالحلق يسمد بلوغ الهدايا محلها وكره لهم تأخير ذلك حتى ذكر ذلك لأمَّ سلمة رضى الله عنها فقالت ابدأ ينفسك يا رسول الله فانهم يظنون أن فى نفسك رجاء الوصول الى البيت للحال فحلق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلما رأوا ذلك منه بادروا الى الحلق ولانه لو لم محصر لكان سحل بالحلق عند أداء الأعمال فكذلك بعد الاحصار بنبغي أن تحلل بالحلق لقدرته على أن يأتي به وان عجز عن سأثر الافعال وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالا الحلق انما يكون نسكا بعد أداء الافعال فأما قبر إأداء الافمال فهو جنابة فاذا تحقق عجزه عن ترتيب الحاق على سائر الافعال لا يلزمه أن يأتي به وأنما تحلله بالهدى هنا والدليل عليه أن الله تمالى نهى المحصر عن الحلق حتى يبلغ الهــدى محله بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فذلك دليل الاباحة بمد بلوغ الهدى محله لادليل الوجوب فأما حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحــد بيية فقد ذكر أبو بكر الرازي ان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى انما لامحلق المحصر اذاأحصر في الحل أما اذا أحصر في الحرم يحلق لأن الحلق عندهما مؤقت بالحرم ورسول الله صلى الله عليمه وسلم انما كان محصراً بالحديبية وبعض الحديبية من الحرم على ما روى ان مضارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في الحل ومصلاه في الحرم فانما حلق في الحرم وبه نقول على أن رسول ألله صلى الله عليه وسلم انما أمرهم بالحاق ليحقق به عزمهم على الانصراف و أمن المشركون من جانبهم ولا يشتغلون بمكيدة أخرى بمد الصلح ﴿ قال ﴾ وليس على الحاج اذا قصر أن يأخــذ شيئاً من لحيتــه أو شاربه أو أظفاره أو يتنور لآن النقصير قائم مقام الحلق ولو أراد الحلق لم يكن عليه ذلك في لحيته ولا في شاربه فكذلك التقصير وان فعل لم يضره لانه جاء أوان التحليل وهـ ذا كله مما محصل به التحلل لانه من جملة قضاء التفث ﴿ قَالَ ﴾ وإن حلق الحرم رأس حــــلال تصدق بشئ عنـــدنا ، وقال الشافعي رضي الله عنه لاشي عليه لان المحرم ممنوع عن ازالة ما ينمو من البدن عن نفسه لما فيه من معنى الراحة والزينة له ولا يحصـ ل شي من ذلك بحلق رأس الحـ لال فلا يلزمـ به شي ألا ترى أن الحلال لو حلق بنفسه لم يلزمه شئ ولكنا نقول ان ازالة ماينمو من بدن الآدمي من محظورات الاحرام فيكون الحدرم ممنوءاً عن مباشرة ذلك من بدن غديره كا يكون ممنوعاً من مباشرته في نفسه بمنزلة قَتلَ الصَّـيْدُ فانه جان في قتل صيد غيره كما يكون جانياً

فى قتل صيد نفسه الأأن كمال جنايته بانضهام معنى الراحة والزينة الى فعله فاذا فعل ذلك في نفسه تمكاملت جنايته فلزمه الدم واذا فعله بغيره لاتمكامل جنابته فتكفيه الصدنة ﴿ قالَ ﴾ واذا حلق المحرم رأس محرم آخر فان فعله بأمره فعلى المحلوق دم لان فعـل الفـ ير بأمره كفعله بنفسه ومعنى الراحة والزبنة له متحقق فيلزمه دم وعلى الحالق رأسه صـدقة لما بينا أنه جان في أصلَ فمله وان حلق بغير أمره بأن كان المحرم نامًا فجاء وحلق رأسه أو أكرهه على ذلك فعلى المحلوق رأسه دم عندنا ولاشئ عليه عند الشافعي رجمه الله تمالي ساء على أصله ان الاكراه يخرج المكره منأن يكون مؤاخذاً بحكم الفعل والنوم ابلغ من الاكراه لان الاكراه يفسد قصده وبالنوم ينعدم القصد أصلا وعندنا بسبب الاكراه والنوم ينتني عنه الاثم ولكن لاينتني حكم الفعل اذا تقرر سببه والسبب هنا مانال من الراحة والزينـة بازالة التفث عن بدنه وذلك حصل له فيلزمه الدم ولا يتخير هنا بين أجناس الكفارات الثلاث بخلاف المضطر لان هناك العذر سماوي وجد ممن له الحق وهنا العذر كان بسبب وجدمن جهة المباد فيؤثر في اسقاط الذنب ولا يخرج به الدم من أن يكون متعينًا عليه ثم لا يرجم المحلوق رأسه بهذا الدم على الحالق وقال بهض العلماء يرجع به لانه هو الذي أوقعه في هذه المهدة والزمه هــذا الغرم ولكنا نقول انما لزمه ذلك لمعنى الراحة والزينة وهو حاصل له فلا يرجع به على غـيره كما لايرجع المفرور بالمقر لانه بمقابلة اللذة الحاصلة له بالوطء والجواب في قصالاظفار هناكالجواب في الحاق ﴿قال﴾ واذا أخذالمحرم من شاربه أو من رأسه شبئاً أو مس من لحيته فانتثر منها شمر فعليه في ذلك كله صدقة لوجود أصل الجنامة بما أزاله من بدنه ولكن لم تتم جنايته حين فعله لانه لم يكن مقصوداً لتحصيل الراحة والزينــة فتكفيه الصدقة ﴿ قالَ ﴾ وان أخذ ثاث رأسه أو ثاث لحيته فعليه دم ولم يذكر الربع في الكتاب والجواب في الربع كذلك لما بينا ان مايتعاق بالرأس فالربع فيه بمنزلة الكمال كما في الحلق عنمه التحلل وهذا لان حاق بعض الرأس لمهني الراحة والزينة معتاد فان الاتراك يحلقون أوساط رؤسهم وبهض الدلوية يحلقون نواصيهم لابتغاء الراحة والزينة فتتكامل الجناية بهذا المقدار والجناية المتكاملة توجب الجـبر بالدم ثم الاصل بمــد هــذا أنه متى حلق عضوآ مقصوداً بالحلق من بدنه قبل أوان التحلل فعليه دموان حلق ماليس بمقصود فعليهالصدقة ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر أو الساق ومما هو مقصود حلق الرأس أو الابطين

فان حلق أحدهما أو نتف أوطلي بنورة فعليه الدم أيضاً لان كل واحد منهما مقصو دبالحاق لمعنى الراحة وفيما ذكر اشارة الى أن السينة في الابطين النتف دون الحلق فانه قال نتف ابطيـه أو أحـدهما ولم يذكر الحلق فان حلق موضع المحاجم فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وفي قولهما عليه صدقة لان ذلك الموضع غيير مقصود بالحلق وأنما يحلق للتمكن من الحجامة فهو بمنزلة حلق شعر الصدر والساق وصح فى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وما كان يرتكب في احرامه الجناية المنكا لة وأبوحنيفة رحمه الله تعالى يقول أنه حاق مقصود لأنه لا يتوصل إلى المقصودالابه وما لا يتوصل الى المقصود إلابه يكون مقصوداً فتتكامل الجناية ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم حلق موضع المحاجم أنما نقل عنه الحجامة وليس من ضرورته الحلق فان الحجام اذا كان حاذقا يشرط طولا فسلا يحتاج الى الحلق وكذلك اذا لم يكن المحجوم أشمر البسدن ولم ينقل في صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أشعر البدن والدليل عليه أنه كان يتحرز عن الجنايةالموجبة الصدقة كما كان يتحرز عن الجناية الموجبة للدموعندهما هذه جناية موجبة للصدقة ﴿ قَالَ ﴾ فان حاق الرقبة كاما فعليه دم لانه حاق مقصود للراحة والزينة فان العلوية يفعلون ذلك ولم يذكر في الكتاب مااذا حلق شاربه انما ذكراذا أخذ من شاربه فعليه الصدقة فمنأصحابنا من يقول اذا حلق شاربه يلزمه الدم لانه مقصود بالحاق يفعله الصوفية وغميرهم والأصح أنه لايلزمـه الدملانه طرف من أطراف اللحيـة وهومع اللحيـة كعضو واحد وانكانت السنة قص الشارب واعفاء اللحي واذا كان الكل عضوآ واحداً لايجب بما دون الربع منه الدم والشارب دون الربع من اللحية فتكفيه الصدقة في حلقه ﴿ قال ﴾ وعلى القارن في ذلك كله كفارتان لانه محرم باحرامين ففعله جناية على كل واحد منهـما فيلزمه جزاآن عندنا على مانبينه في باب جزاء الصيد ان شاء الله تعالى ﴿ قال ﴾ وان أصاب المحرم أذى في رأسه فحلق قبل يوم النحر فعليه أي الكفارات الثلاث شاء والاصل فيه حديث كعب ابن عجرة رضى الله عنه قال مربى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتهافت على وجمى وأنا أوقد تحت قدر لىفقال اتؤذيك هوام رأسك فقلت نم فانزل الله عز وجل قوله ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فقلت ما الصيام يارسول الله فقال ثلاثة أيام فقلت وماالصدقة قال ثلاثة آصم من حنطة على ســـتة مساكين فقلت وما النسك قال شاة وفي الاية دليل

على أنه يتخير بين هذه الاشياء الثلاثة لانها ذكرت بحرف أو وذلك يوجب التخبير كما في كفارة اليمين ولو لم يرد النصءن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتقدير الصوم بثلاثة أيام لكنا نقدره بستة أياملانه لماتقدرالطعام بطعام ستةمساكين وصوم بوم بمنزلة طعام مسكين فينبغي أن يلزمه صوم ستة أيام ولكن ثبت ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الصوم الانة أيام فسقط اعتباركل قياس مقابلته وكذلك الجواب فيكل ما اضطر اليه مما لو فعله غير مضطر لزمه الدم فاذا فعله المضطر فعليه أى الكمارات الثلاث شاء لانه في معنى المنصوص عليه من كل وجه فيكون ملحقا مه فان اختارالصيام بصوم في أي، وضع شاء من الحرمار غـير الحرم لان الصوم عبادة في كلمكانوان اختار الطعام يجزئه ذلك أيضاً في الحرم وغير الحرم عندنا وقال الشافعي رحمه الله تمالي لا بجزئه ذلك الا في الحرم لان المقصود به رفق فقراء الحرم ووصول المنفعة اليهم ولكنانقول النصدق بالطعام قربة فيأى مكان كان فهو بمنزلة الصيام وان اختار النسك كان يختصاً بالحرم بالاتفاق لان اراقة الدم لاتكون قربة الا في وقت مخصوص وهو أيامالنحر أومكان مخصوص وهو الحرم وهذا الدم غيير مؤةت بالزمان فيكون,مختصاً بالمكان وهو الحرمليتحقق معنى القربة فيه فيكون كفارة لفعله قال الله تعالى ان الحسنات لذهبن السيآت ولان الله تعالى قال فيجزاء الصيد هديا بالغ الكعبة وذلكواجب بطربق الكفارة فصار أصلا فيكل هدى وجب بطريق الكفارة في اختصاصه بالحرم ولانه بعدذكر الهداياقال ثم محلها الى البيت المتيق والمرادبه الحرم ومعلوم أنه ليس المراد من الاختصاص بالحرم عين اراقة الدم لان فيه تلويث الحرم انميا المقصود التصدق باللحم بعد الذبح فعليه أن يتصدق بلحمه وكذلك كلدم وجب عليه بطريق الكفارة فيشئ منأمر الحج أو العمرة فانه لا يجزئه ذبحه الا في الحرم وعليــه التصدق بلحمه بعــد الذبح على فقراء الحرم وان تصدق على غيرهم من الفقراء أجزأه عندنالان الصدقة على كل فقير قربة ﴿ قَالَ ﴾ وان سرق المذبوح لم يكن عليه شي ً لان بالذبح قد بلغ محله ووجوبالتصدق كان متعلماً بالعين فيسقط ملاك المين كااذا هلك مال الزكاة سقطت عنه الزكاة ﴿قَالَ ﴾ وانسرق قبل الذيح فعليه مدله لانه ما بلغ محله بعد وهو نظير الأضحية الواجبة اذا سرقت قبــل الذبح فكلي صاحبها مثلها ولا خلاف أن دما، الكفارات لا يختص بيوم النحر وان دم المتمة والقران مختص بيوم النحر لانه نسك يباح التناول منه كالاضمية وهو من أسباب التحال في أوانه كالحلق فاما

دم الاحصار لا يتوقت بيوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي وعلى قولهما مختص بيــوم النحر لأنه .شروع للتحلل فكان بمنزلة دم المتمة والفران وأبو حنيفة رحمـه الله تمالي تقول أنه في معنى دماء الـكفارات بدليـل أنه لايباح الناول منه الاللفقراء بخـلاف دم المتمـة والقرآن فأنه يباح الثناول منه للأغنياء ثم وجوب هذا الدم للتحلل قبــل أوانه فان أوان التحال مابعد أداء الافعال والمحصر يتحلل قبل أداء الافعال فكان في فعله معنى الجنابة وان أبيح له ذلك للمذر فالدم الواجب عليه يكون كفارة لايتوقت بيوم النحر كالدم في حق من كان برأســه أذى فاما التطوعات من الدماء يجوز ذبحها قبل يوم النحر وذبحها في يوم النحر أفضل لان التطوعات هدايا والواجب في الهــدايا تبليغها الى الحرم فاذا وجــد ذلك يجوز ذبحها في غير أيام النحر وفي أيام النحر أفضل لان معنى القربة في اراقة الدم في هذه الايام أظهر ﴿ قال ﴾ ويباح التناول من هدى المتمة والقران والتطوع عنزلة الاضحية والجواب في الاضحية معلوم وهو ان الواجب يتأدى باراقة الدم فانه يباح التناول منه للمضحي ولمنشاء المضحى من غني أو فقير فان أكل المضحي كلها لم يكن عليه شي والافضِل له ان يتصدق بالثلث وياً كل الثلثين فـكـدلك فيما هو في معنى الاضحية من الهــدايا الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم تناول من هداياه حتى أمر ان يؤخذ من كل بدنة قطعة فنطبخ له ولو كان الواجب النصدق بها على الفقراء لما أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم منها شيئاً فكما يباح له تناول لحوم هذه الهدايا يباح له الانتفاع بجلودها أيضاً ولا ينتفع بجلود غيرها من دماء الكفارات بل يتصدق بذاك كله كما يتصدق بلحمها هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وســلم لناجية حين بعث بالهدايا على بديه وقال تصدق بجلالهــا وخطمها فذلك دليــل على وجوب التصدق بجلودها بطريق الاولى ﴿ قال ﴾ ولا يعطى أجرة الجزارمنها ولامن غيرها شيئًا لان ما يأخذه الجزار انما يأخذه عوضاً عن عمله فيكون ذلك بمنزلة البيم ﴿ قال ﴾ ولا ينبغي له أن يبهم شيئاً من لحوم الهدايا بثمن لانها صارت لله تمالى خالصاً فلا ينبغي له أن يشتغل بالنجارة فيها ولولا الاذن من قبل مِن له الحق لمَا أبيح له تناول بعضها وليس من ضرورة الاِذِن في التناولُ الاذن في التجارة والمنصوص علبه الاذن في التناول يقوله تمالي فكاوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴿قال ﴾ واذاباع شبئاً من لحما بثمن أو أعطى الجزار أجرة عمله من اللحم فعليه أن يتصدق بقيمة ذلك لائه منلف حق الفقراء في ذلك القدر بصرفه الى قضاء ما هو مستحق عليمه أو بتحصيل عوضه لنفسه وهو الثمن فيلزمه التصدق بقيمته كمن قضى بنصاب الزكاة ديناً عليمه ﴿ قال ﴾ واذا لم يبق على المحرم غير التقصير فبدأ بقص أظفاره فعليمه كفارة ذلك لان احرامه باق ما لم يحلق أو يقصر ففعله فى قص الاظفار يكون جناية على الاحرام وعلى قول الشافعي لا يلزمه شئ بناء على مذهبه أن تحلل الحاج يكون بالرمي فقص الاظفار بعد الرمي لا يكون جناية منه والله سبحانه وتعالى أعملم بالصواب واليه المرجع والمآب

- الب كفارة قص الاظفار كالم

﴿قَالَ ﴾ رضى الله عنه واذا قص المحرم اظفار يديه ورجليه فعليه دم عندنا وقال عطاء رضى الله عنه لا شي عليه لان قص الاظفار من الفطرة ولم يصح حديث في النعي عنه بسبب الاحرام فكان نظير الختان ولا بأسبالختان في الاحرام فكذلك قص الاظفار ومذهبنا مروي عن ابن عباس رضي الله عنــه ولان قص الاظفار من قضاء النفث فانه ازالة ما ينمو من البدن لمنى الزينة والراحمة كحلق الرأس فيكون مؤخراً الى ما بعمد النحال ومباشرته قبل ذلك جناية على الاحرام فيوجب الجبر بالدم وان قص ظفراً واحداً أو ظفر بن فعليه لكما ظفر صدقة الا ان يبلغ دما فينقص عنه ما شاءوعن محمد رحمه الله تمالي قال في كل ظفر خمس الدملانه لما وجب الدم في قص خمسة أظافر فني كل ظفر بحساب ذلك ولكنا نقول ان جنايته لم تتكامل لان منى الراحـة والزينـة لا يحصل بقص ظفر أو ظفرين والجناية الناقصة في الاحرام توجب الجبر بالصدقة ﴿ قال ﴾ وان قص ثلاثة أظافر فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي الأول استحسانًا وهو قول زفر رحمه الله تعالى وفي قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليه لكل ظفر صدقة وجه قوله الأول ان قص أظافر بد واحدة يوجب الدمبالاتفاق والاكثر منها ينزل منزلة المكمال فالثلاث أكثر الاظافرمن اليــد الواحدة ولـكنه رجم عن هــذافقال الدم في الاصــل انما يجب بقص أظافر اليدين والرحاين واليدالواحدة ربع ذلك فتجعل بمنزلة الكمال كربع الرأس في الحلق فكان هذا أدنى ماية ملق به الدم فلا يمكنه ان يقام الاكثر فيه مقام الكمال اذلو فعل أدى الى مالا يتناهى فيقال اذا نص الظفرين فقد قص أ كثر الثلاثة ثماذا قص ظفراً ونصفاً فقد قص أكثر الظفرين

ولكن يقال ما كانأ دني المقدار شرعاً لا يتعلق ؟ دونه الحكم المتعلق به ﴿ قَالَ ﴾ ولو قص خمسة أظافر متفرقة من اليدين والرجلين يلزمه لكل ظفر صدقة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تمالي وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه الدم لان المقصوص خمه أظافر فلا فرق بين ان يكون من عضو واحداً وعضوين أو من أعضاء متفرقة كما في الحلق لانه لافرق بين ان يحلق ربع الرأس من جانب واحد أو من جوانب متفرقة في ايجاب الدم وكما في حكم الارش لافرق في ايجاب دية اليدين بين قطع خمسة أصابع من يد واحدة أو من يدين فهـذا مثله وهما يقولان جنابته لم تشكامل لان معنى الزينة والراحة لايحصل بقص بمض الاظفارمن كل عضو لانهلا يحسن في النظر ان يكون بعض الاظافر مقصوصاً دون البعض فيزداد به شغل قلبه لاأن بنال به الراحة فاذا لم تتكامل الجناية كان عليه لـكل ظفر صدقة حتى قالوا لوقص ستة عشر ظفرا من كل عضو أربعة فعليه لـكل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ ذلك دما في نئذ ينقص منه ما شاء مخلاف الحلق فان تفريق الحلق من جوانارأس عادة فيتم به معني الراحة ﴿ قال ﴾ واذا انكسر ظفر المحرم فانقطع منه شظية فقلمه لم يكن عليه شي لان ذلك المنكسر لا ينمو من البدن فقلمه لا يكون جناية عمازلة مالو تكسر من شجر الحرم ويبس اذا أخذه انسان لايجب فيه شئ لانمدام معني النمو ﴿ قال ﴾ وان قص الاظافر كام ا في مجالس متفرقة فان كان حين قص أظافر بد واحدة كفر ثم قص أظافر بد أخرى فعليه كفارة أخرى لان الجناية الأولى قد ارتفعت بالتكفير ففعله الثانى يكونجناية مبتدأة فروجب كفارة أخرى وان لم يكفر حتى قص الاظافر كلها فعليه دم واحدفي قول محمد رحمه الله تمالي بمنزلة مالوقص الاظافر كلما في مجلس واحد لان هذه الجنايات تستند الى سبب واحد فلاتوجب الاكفارة واحدة كما في حلق جميع الرأس لافرق بين ال يكون في عالس متفرقة أو في مجلس واحد وهـ ذا لان مبنى الواجب على التداخل وفيما ينبني على التداخل المجلس الواحدوالمجالس المتفرقة فيه سواءكما في كفارة الفطر وكما في الحدود وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى عليه أربعة دما، باعتبار كل عضو في مجلس دم لان هذه الافعال في محال مختلفة وكل واحد منها جاية متكاملة فتوجب الدم وكان بمنزلة مالو حاتي في علس وقص الاظافر في عباس آخر وهذا لان كفارات الاحرام يفلب فيها معنى العبادة ولايجرى التداخل في العبادة الا أنه إذا كان فيجاس واحد فالمقصود واحد والمحال

عنلفة فرجعنا جانب اتحاد المقصود بسبب اتحاد المجلس وأما اذا اختلفت المجالس يترجع جانب اختلاف الحال فيوجب بكل فعل دما بمنزلة من تلا آية السجدة مراراً فان كان في مجلس واحد فعليه سجدة واحدة وان كان في مجالس متفرقة فعليه بكل تلاوة سجدة وبه فارق الحلق فان محل الفعل هناك واحد والمقصود واحد وعلى هذا الاختلاف لوجامع مرة بعد أخرى امرأة واحدة أو نسوة الاأن مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا في الجماع بعدالوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة النائية عايه شاة لانه قد دخل فيه نقصان بالجناية الاولى فالجناية الاائية الذائية المائية المائية الأولى أطابخانية صادفت احراما ناقصاً فيجب الدم ويكون قياس الجماع في احرام العمرة وان أصابه أذى في أظفاره حتى قصم فعليه أى الكفارات الثلاث شاء للأصل الذي نقدم بيانه ان ما يكون موجباً للدم اذا فعله لعذر تخير فيه المعدور بين المكفارات الشلاث والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمائب

- الصيد الصيد الم

وقال كه رضى الله عنه محرم دل محرما أو حلالا على صيد فقتله المدلول فعلى الدال الجزاء عندنا استحسانا وفي القياس لا جزاء على الدال وبه أخذ الشافعي رحمه الله تمالى قال لان الجزاء واجب بقت ل الصديد بالنص قال الله تمالى ومن قتله منكم متعمداً الآية والدلالة ليست في معنى القتل لان الفتل فعل متصل من القائل بالمقتول فاما الدلالة والاشارة غير متصل بالحيل وهو الصيد والحيكم الثابت بالنصلا بجوز إثباته فيا ليس في معنى المنصوس والدليل عليه جزاء صيد الحرم بجب على القاتل الحلال ولا يجب على الدال اذا كان حلالا بالانفاق للمعنى الذي قلنا والدليل عليه ان حرمة الصيد في حق المحرم لا تدكون أقوى من حرمة مال المسلم ونفسه ولا يضمن الدال على مال المسلم ولا على نفسه شيئاً بسبب الدلالة فكذلك هنا الا أنا تركنا القياس بانفاق الصحابة رضى الله عنهم فان رجلا سأل عمر رضى الله عنه ماذا ترى عليه فقال أرى عليه شاة فقال عمر رضى الله عنه وانا أرى عليه ذلك وان علياً وابن عباس رضى الله عنهما سئلا عن محرم دل على بيض نمامة فأخذه المدلول وان عليه فشواه فقالاعلى الدال جزاؤه والقياس يترك بقول الفقها، من الصحابة رضى الله عنهم وما

نقل عنهم في هذا الباب كالمنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لايظن بهمانهم قالوا جزافا والقياس لايشهد لقولهم حتى يقول قالوا ذلك قياساً فلم يبق الاالسماع ثم ثبت باتفاقهم ان الدلالة على الصيد من محظورات الاحرام وذلك ثابت بالنص أيضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لاصحاب أبي فتادة رضي الله عنهم في صيد أخذه أبو فتادة وكانوا محرمين هل أعنتم هل أشرتم هل دلاتم فجدل الاشارة كالاعانة فعرفنا انه من محظورات الاحرام وذلك يوجب الجزاء وبه فارق صيد الحرم فان الموجب للحظر هناك معني في الحـل وهو أمن الصيد بسبب الحرم فلا يدمن ان يكون فعله متصلا بالحــل حتى يكون جناية في ازالة الأمن عن المحل وهنا الحظر بسبب معنى في الفاعل وهو أنه محرم فكان فعله محظورالاحرام وان لم يتصل بالمحل ولهذا كان معنى الجزاء هنا راجعاً ومعنى غرامة المحل هناك راجع على مانبينه ان شاء الله تمالى ثم الاحرام عقد خاص وقد ضمن له ترك التعرض بعقده فاذا تعرض له بالدلالة فقد باشر بخلاف ما التزمه فكان قياس المودع يدل سارقا على سرقة الوديعة بخلاف الدلالة على مالَ المسلم ونفسه فانه ما التزم ترك التمرض لذلك بعقد خاص ثم الواجب هناك ضمان الحيوان فيكون عقابلة المحـل فيجب على من اتصل فعـله بالمحل والدلالة المعتـ برة لا يجاب الجزاء ان لا يكون المدلول عالماً بمكان الصيد فاما اذا كان المدلول عالماً به فلاجزاء على الدال لان المدلول ماتمكن من قتله بدلالته وعلى هذا لو أعار المحرم سكيناً من غديره ليقتل صيداً فان لم يكن مع ذلك الغير مايقتل به الصيد فعلى المعير الجزاءوان كان معه مايقتل به الصيد فلا شي على المدير لان تمكنه من قتله لم يكن باعارة السكين وانما يجب على الدال الجزاء اذا صدقه المدلول في دلالته فاما اذا كذبه ولم يتبع الصيد بدلالته حتى دله عليه آخر فصدقه وقتل الصيد فالجزاء على الدال الثاني اذا كان محرما دون الأول وكذلك لو أمر المحرم انساناً باخذ الصيد فأمر المأ. وربه انسانا آخر فالجزاء على الآمر الثاني دون الأول لان المأمور الأول لم عنثل أمر الآمرةانه أمره بالأخذ دون الامر وانما يجب الجزاء على الدال الاول اذا أخذ المدلول الصيد والدال محرم فاما اذا حل الدال عن احرامه قبل أن يأخــ فد المدلول الصيد فلا جزاءعلى الدال لان فعله انما يتم جنايةعند زوال معنى النفرة باثبات يد الأخـــذ عليـــه فاذا كانالدال عندذلك حلالا لم يكن أخذ الغير في حقه أكثر تأثيراً من أخذه بنفسه ولو أخذه بنفسه لم يلزمه شيُّ فكذا اذا أخذه غيره بدلالته ﴿ قَالَ ﴾ واذا اشترك رهط محرمون في

قتل صيد فعلى كل واحدمنهم جزاء كاملءندناوقال الشافعي عليهم جزاء واحد لان من أصله ان المتبر هو المحل ولهذا قال الدال الذي لم يتصل فعله بالمحل لايلزمه شيُّ والمحل هنا واحد فلا يلزمهم الاجزاء وأحمد وقاس بصميد الحرم فان جماعمة من الحلالين اذا شتركوا في قتل صيد الحرم لا يلزمهم الاجزاء واحد وقاس بحقوق العبادأ يضاً فإن الصيد اذا كان مملوكا لايجب على الذين قتملوه الا قيمة واحدة لصاحب كذلك فما بجب لحق الله تمالي وحجتنا مابينا ان الواجب على المحرم جزاء فعله وفعل كل واحدمن الفاعلين كامل جني به على احرام كامل فيجمل في حق كل واحد منهم كانه ليس معه غيره كما في كفارة القنال وكما في القصاص الواجب بطريق جزاء الفعل يجعل كل قاتل كالمنفرديه وبه فارق صيد الحرم لان وجوب الضمان هناك باعتبار المحل ويسلك بضمان الصيد مسلك الغرامات ولهـ ذا لامدخل للصوم فيه وفي اباحة الدم روايتان أيضاً فالغرامات تـكون واجبــة بدلا عن المتلف فاذا كان المتلف واحداً لا يجب الابدل واحد كالدية فانها لا تتعدد بتعدد القاتاين فاما هــذه كفارة تجب بطريق جزاء الفعل والفعل يتعدد بتعــدد الفاعلين يوضح الفرق ان المتبر هنا حرمة الاحرام واحرام زيدغير احرام عمرووهناك المعتبر حرمة الحرم وهي متحدة في حق الفاعلين فأما ضمان حقوق العباد فوجوته بطريق الجبران وذلك يتم بايجاب بدل واحــد وما يجب لحق الله تعالى لا يكون بطريق الجــبران لان الله تعالى يتمالى عن أن يلحقه نقصان ليكون ما بجب له جبرانا وعلى هـذا الاصل القارن اذا فتل صيدآ فعليه جزآن عندنا وعنده جزاء واحد لان المعتبر عنده اتحادالمحل وعندنا هوالجناية على الاحرام والقارن جان على احرامين وحقيقة المسئلة ننبني على الاصل الذي أشرنا اليه فان عنــده يدخل احرام العمرة في احرام الحج ولهــذا قال يطوف القارن طوافا واحــدآ فيدخل أحدهما في الآخر وعندنا لا يدخل أحدهما في الآخر فان القران ينبئ عن الضم والجمع دون التداخل فصار القارن بقتل الصيد جانياً على احراءين فيلزمه جزآآن ثم قال الشافعي رحمه الله تعالى احرام العمرة في حكم التبع لاحرام الحج ولهذا يتحقق الجمع بين النسكين اداء فان الاصلين لا يجتمعان اداء كالحجتين والعمرتين واذا كان تبعاً لايظهر مع الاصل كحرمة الحرم مع حرمة الاحرام فان المحرم اذا قتل صيداً في الحرم لا يلزمه الاجزاء واحد وقيل ان حرمة الحرم تبع لحرمة الاحرام فلا يظهر تأثيره مع الاحوام ولكنا نقول

كل واحد من الاحرامين أصل مثل صاحبه لانكل واحد منهما يم البقاع كلها فلا يكون أحدها تبعا للآخر بل يعتبر كلواحد منهما في انجاب موجبه كأنه ليس معه صاحبه كما أن حرمة الجماع بسبب حرمة الصوم وعدم الملك اذا اجتمعا بأن زنى الصائم في رمضان بجب عليه الحد والكفارة جميماً وكذلك حرمة الخرثانة لعينها فيثبت باليمين اذا حلف لابشربها حرمة أخرى ثم عند الشرب يلزمه الحد والكفارة جيماً وهذا مخلاف حرمة الحرم فأنها دون حرمة الاحرام. ألا ترى أنه لا يم البقاع كلها وانه لابد من اعتباره في حق المحرم فان المحرم لايستغنى عن دخول الحرم واذا كان في حكم التبع لم يمتبر في حق المحرمولانه لامقصود هناك سوى وجوب ترك التعرض للصيد وذلك حاصل في حق المحرم باحرامه فلا نزداد بالحرم في حقه فأما هناالعمرة بمقد مقصود يحوى ترك التعرض للصيد فوجب اعتباره في حق المحرم بالحيج كما يجب اعتباره في حق غير المحرم بالحج ﴿ قال ﴾ فان قتل حلالان صيداً في الحرم بضربة واحدة فعلى كل واحد منهما نصف جزاء كامل مخلاف مااذا ضربه كل واحد منهماضربة فانه يجب على كل واحد منهما ماتقتضيه ضربته ثم يجب على كل واحد منهمانصف قيمته مضروبا بضربتين لانعند اتحاد فعلهما جميع الصيدصار متلفا بفعلهمافيضمن كل واحد منهما نصف الجزاء وعند اختلاف محل الفعل الجزء الذي تلف بضربة كل واحد منهما كان هو المختص باتلافة فعليه جزاؤه والباقي متلفا نفعلهما فضهانه علمهما وقد قررنا هذا الفرق فيها أمليناه من شرح الجامع ﴿ قال ﴾ واذا قتل المحرم صيداً فعليه قيمة الصيد في الموضع الذي قتله فيه ان كان الصيد يباع ويشترى في ذلك الموضع والا فني أقرب المواضع من ذلك الموضع بما يباع ذلك الصيد ويشتري في ذلك الموضع بماله نظير من النم أولا نظير له في قول أبى حنيفة وأبي يوسـف رحمهـما الله تعالى وقال محــد والشافـمي رحمهـما الله تمالى فيما له نظير ينظر الى نظيره من النم الذي يشبهه في المنظر لا الى القيمة حتى يجب في النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وفي الظبي شاة وفي الارنب عناق وفي البربوع جفرة • وقال الشافعي رحمه الله تعالى في الحمامة شاة وهو قول ابن أبي ليلي وزعم أن بينهما مشابهة من حيث ان كل واحد منهما يعب ويهدر وفيما لانظير له تعتب القيمة واحتجا في ذلك بقوله تعالى فجزاء مثل ماقتل من النم وحقيقة المثل ماعمائل الشيُّ صورة ومعنى ولا يجوز المدول عن الحقيقة الى الحجاز الا عند تمذر العمل بالحقيقة والنظير مثل صورة ومعنى

X

والقيمة مثل معني لا صورة وفي قوله من النبم تنصيص على ان المعتبر هو المثــل صورة وعلى هذا اتفقت الصحابة رضى الله تمالى عنهم نقل ذلك عن على وعمر وعبد الله بن مسمود رضى الله تمالى عنهم أنهم أوجبوا ماسمينا من النظائر وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى أخذا يقول ابن عباس رضي الله تمالي عنه فانه فسر المثل بالقيمة والمعنى الفقهي يشهدله فان الحيوان لامثل له من جنسه ألا ترى أن في حق حقوق العباد يكون الحيوان مضمونا بالقيمة دون المثل فكذلك في حقوق الله تعالى وكما أن المثل منصوص عليه هنا فكذلك في حقوق العباد في قوله تمالي فاعتدوا عليــه بمشــل مااعتــدى عليكم يوضحه ان المائلة بـين الشيئين عند اتحاد الجنس أبلغ منه عند اختلاف الجنس فاذا لم تكن النعامة مثلا للنمامة كيف تكون البدنة مثلا للنعامة والمثل من الاسماء المشتركة فمن ضرورة كون الشي مثلا لغيره أن يكون ذلك الفرير مثلاله ثم لا تكون النعامة مثلا للبدنة عنــــــــ الاتلاف فكذلك لاتكون البدنة مثلا للنعامة واذا تسذراعتبار الماثلة صورة وجب اعتبارها بالمعنى وهوالقيمة فاما توله من النعم فقد قيل فيه تقديم وتأخير ومعناه فجزاءمثل مافتل يحكم بهذوا عدل منكم من النع هديابالغ الكعبة ثمذكر الاصمى وأبوعبيدة ان اسم النعم يتناول الاهلى والوحشي جميعاً ومعناه فجزاء قيمة ماقتل من النعم الوحشي وحمله على هــذا أولى لان قوله فجزاء مصدر وما ذكر بعده وصف فانما يكون وصفاً للمذكور وذلك اذا حمل على مابينا وايجاب الصحابة رضي الله عنهم لهذه النظائر لاباعتبار أعيانها بل باعتبار القيمة الاأنهم كانوا أرباب المواشي فكان ذلك أيسر عليهم من النقود وهو نظير ما قال على رضي الله عنــه في ولد الغروريفك الغلام بالغلام والجارية بالجارية المراد القيمة والاختلاف في هذه المسئلة في فصول أحدها مابينا والثانى ان الذي اتى الحكمين يقوم الصيد فاذا ظهرت قيمته فالخيار الى المحرم بين التكفير بالهدى والاطعام والصيام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد حمه الله تعالى الخيار الى الحكمين فاذا عينا نوعاً عليه يلزمه التكفير به بمينه فاما اعتبار الحكمين بالنص وهو قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم وعلى طريقة القياس يكفي الواحــد للتقويم وانكان المثني أحوط ولكن يعتبر المثني بالنص وبيانه في حديث عمر رضى الله عنه فان رجلين آتياه فقال أحدهما ان صاحبي هذا كان محرما وأنه رمى الى ظبي وأصاب أحشاءه فما ذا يجب عليه فسار" عمر عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما بشي

ثم قال عليه شأة فقاما من عنده وجمل السائل يقول لصاحبه ان فتوىأميرالمؤمنين لاتنني عنك شيئا الا ترى أنه لم يعرفه حتى سأل غيره فأرى أن تنحر راحلتك هذه وتعظم شما ترالله فسمع ذلك عمر رضي الله عنه فدعاه وعلاه بالدرة فقال ياأمير المؤمنين أني لا أحل لك من نفسى شيئا حرم الله عليك فانظر لنفسك فقال عمررضي الله عنه أراك حسن اللهجة والبيان أماسممت الله يقول يحكم به ذوا عدل منسكم فأنا ذو عدل وعبد الرحمن ذو عدل ومن بعمل بكاب الله تمالى يسمي جاهلا فيكم فتاب الرجل عن مقالنه ثم احتج محمد رحمه الله تمالى بظاهر الآية فانه قال يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكمبة فذكر الهدى منصوباعلى انه تفسير لفوله يحـكم أو مفول حكم الحـكم فهو تنصيص على ان التعيين الى الحاكم وفي تسمية الله تمالى فعلهما حكما دليـل ظاهر على ان الالزام اليهما وليس اليهما الزام أصـل الواجب فعرفنا ان اليهما التعيين وأبو حنيفة وأبو يوسيف رحمهما الله تعالى قالا الحاجة الى الحكمين لاظهار قيمة الصيد فبمد ما ظهرت القيمة فهي كفارة واجبة على المحرم فاليه التعبين لمــا يؤدى به الواجب كما في كـفارة اليمــين وكما في ضمان قيم المتلفات فان تعيين ما يؤدى به الضماناليه دون المقومسين فكذا في هذا الموضع فان اختار التكفير بالهدي فعليه الذبح في الحرم والتصدق بلحمه على الفقراء لقوله تمالي هدديا بالغ الكعبة فالهدي اسم لما يهدى الى موضع معين وان اختار الاطعام اشـترىبالقيمة طعامًا فيطم المساكين كلُّ مسكين نصف صاع من حنطة وان اختار الصيام يصوم مكان طعام كل مسكين يوما وان كان الواجب دون طمام مسكين فاما أن يطعم ودر الواجب واما أن يصوم يوما كاملا فالصوم لايكون أقل من يوم وعندنا يجوز لهأن يختار الصوممع القدرة على الهدى والاطمام لقوله تمالى أو عــ دل ذلك صــياما ليذوق وبال أمره وحرف أو للتخيــ ير وعلى قول زفر رحمــه الله تعالى لا يجوز له الصيام مع القدرة على التكفير بالمال وقاس بكفارة اليمين وهدى المتعة والقران وقال حرف أو لا ينفي الترتيب في الواجب كما في حق قطاع الطريق في قوله تعالى أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف الآية ولكن هــذا خلاف الحقيقة والتمسك بالحقيقة واجب حتى يقوم دليل المجازوقياس المنصوص على المنصوص باطل واذا اختار الطمام فالمتبر قيمة الصيد يشترى بهالطمام عندنا وعند الشافعي رحمه اللةتعالى المعتبر قيمة النظير وهو قول محمد رحمه الله تعالى بناء على أصلهما أن الواجب هو النظير فانما يحوله الى الطعام باختياره

فتمتبر قيمة الواجب وهو النظير كمن أتلف شيئاً من ذوات الأمثال فانقطع المثل من أيدى الناس فأنه يجب قيمة المثل وعندنا الواجب قيمة الصيدوالاصل كما بينافاذا اختار أداء الواجب بالطمام تعتبرقيمة الصيد لانه هو الواجب الأصلى وان اختار الصيام صام مكان كل نصف صاع بوما عندنا وعند الشافعي رحمه الله تمالي يصوم مكان كل مـد يوما وهـذا بناء على الاختلاف في طعام الكفارة لكل مسكين عندنا يتقدر بنصف صاع وعنده بمد ومذهبه في هذا مروى عن ابن عباس رضي الله عنه ﴿قال﴾ فان أخرج الحلال صيدالحرم ولم يقتله فعليه جزاء استحسانا وان أرسله في الحل مالم يعلم عوده الى الحرم لانه بالحرم كان آمنا وقدزال هذا الامن باخراجه فيكون كالمتلف له الا أن يعلم عوده الى الحرم فحينئذ يمود اليه الامن على ما كان وهوكالمحرم يأخذ صيدآ فيموت في يده لزمه جزاؤه لأنه متلف معنى الصيدية فان معنى الصيدية في نفره ويمده عن الايدي ﴿قَالَ ﴾ واذا رمى الحلال صيداً من الحل في الحرم أو من الحرم في الحل فعليه جزاؤه هكذا روى عن جابر وابن عمر رضي الله عنهما وهــذا لأنه اذا كان الصيد في الحرم فهو آمن بالحرم وان كان الرامي في الحرم فهو منهى عن الرمى الى الصيد من الحرم قال الله تمالي لا تقتلوا الصديد وأنتم حرم يقال أحرم اذا عقد عقد الاحرام وأحرم اذا دخل الحرم كما يقال اشأم اذا دخل الشأم فكان في الوجهين مرتكبا للنهي فيلزمه الجزاء الأأن يكون الصيد والرامي في الحل فرماه ثم دخل الصيد الحرم فيصيبه فيه فحينتذ لايلزمه الجزاء لانه في الرمي غير مرتكب للنمي والكن لايحل أناول ذلك الصيد وهذه هي المسئلة المستثناة من أصل أبي حنيفة رحمه الله تمالي فان عنده الممتبر حالة الرمى الا في هذه المسئلة خاصة فانه اعتبر في حدل التناول حالة الاصامة احتياطاً لان الحل بالذكاة يحصل وانما يكون ذلك عند الاصابة فانكان عند الإصابة الصيد صيدالحرم لم يحل تناوله وعلى هذا ارسال الكاب ﴿ قال ﴾ ولا يحدل تناول ماذبحه المحرم لاحد من الناس وقال الشِّيافي رحمه الله تعالى لا تحل للمحرم القاتل تناوله وبحدل لغيره من النَّاس وحجته في ذلك ان معنى الذكاة في تسييل الدم النجس من الحيوان وشرط الحل التسمية ندباً أوواجباً على اختلاف الأصلين وذلك يَحْقَق مِن المحرِم كما يَحْقَقَمن الحَلال الآأن الشرع حرم التناول على لمحرم القاتل بطريق المقوية ليكون زجراله وهذا لايدا، على حرمة التناول في حق غيره كما يجمل المقتول ظلما حياً في حق القاتل حتى لا يرثه وهو ميت في حق غيره

وحجتنا فىذلك قوله تعالى لاتقتلوا الصيد وأنتم حرموالفعل الموجب للحل مسمي باسم الذكاة شرءاً فلما سماء قتلاهنا عرفنا أن هذا الفعل غيرموجب للحل أصلاوالدليل عليهأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صحاب أبي قتادة رضي الله تعالى عنهم هل أعنتم هل أشرتم هل دللتم فقالوا لا فقال صلى الله عليه وسلم اذن فكلوا فاذا ثبت بالا ثر أن الاعانة من المحرم توجب الحرمة فمباشرة الفتل هنا أولى فان قيل كيف يصح هذا الاستدلال وعندكم الصيد لايحرم تناوله باشارة المحرم ودلالته قلنا فيه روايتان وقد بينا هما فى الزيادات ومن ضرورة حرمة النناول عند الاشارة حرمة التناول عندمباشرة الفتل فان قام هذا الدليل على انتساخ هذا الحكم عند الاشارة فذلك لايدل على انتساخه عند المباشرة والمعنى فيه ان هذا الاصطياد محرم لمنى الدين ولهذا حرم التناول عليه فيكون نظير اصطيادالمجوسي وذلك موجب للحرمة في حق الكل فهذا مثله ﴿قَالَ ﴾ فان أدى المحرم جزاءه ثم أكل فعليه قيمة ما أكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان قتله غيره لم يكن عليه شئ فيما أكل وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي لايلزمه شي آخر سوى الاستغفار وحجتهما أن صيد المحرم كالميتة أوكذبيحة المجوسي وتناول الميتة لايوجب الا الاستغفار . ألا ترى أنه اذا أكل منه حلال أو محرم آخر لم يلزمه آلا الاستغفار فكذا اذا أكل هو منه . والدليــل عليه ان الحلال اذا ذبح صيداً في الحرم فادي جزاءه ثم أكلمنه لايلزمه شئ آخر وكذلك المحرم اذا كسر بيض صيد فأدى جزاءه ثم شواه فأكله لايلزمه شئ آخركذا هذا وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالي انه تناول محظور احرامه فیلزمه الجزاء كسائر المحظورات و بیانه ان قتل هــذا الصید مرنب محظورات احرامه والقتل غيير مقصود لمينه بل للتناول منمه فاذا كان ماليس بمقصود محظور احرامه حتى يلزمه الجزاء به فما هو المقصود بذلك أولى بخلاف محرم آخر فان هذا التناول ليس من محظورات احرامه ومخلاف الحـلال في الحرم لان وجوب الجزاء هناك باعتبار الأمن الثابت بسبب الحرم وذلك للصيد لا للحم وكذلك البيض وجوب الجزاء فيه باعتبار آنه أصل الصيد وبعد الـكسر العدم هذا المعنى يقرره ان المقتول بغـير حق في حق القاتل كالحي من وجـه حتى لايرث وكالميت من وجـه حتى تمتق أم الولد اذاقتلت مولاها ففها ينبني أمره على الاحتياط جعلناه كالحيفي حقالقاتل وهو جزاء الاحرام فيلزمه بالتناول جزاء آخروأما جزاء صيدالحرم غيرمبني علىالاحتياط في الايجاب فلهذااعتبرنا ممنى اللحمية فلا يوجب فيـه الجزاء ﴿ قال ﴾ واذا أصاب الحلال صيداً في الحل فذبحه فلا بأس بأن يأكل المحرم منه وهو قول عمان وابن عباس رضي الله عنهما وكان ابن عمر رضي الله عنه يكره ذلك حتى روي ان عُمان رضى الله عنه دعاه الى طعام وكان محرما فرأى اليعاقيب في القصمة فقام فقيل لممان رضي الله عنه أنما قام كراهة لطعامك فبلغ ذلك ابن عمر رضي الله عنه فقال ما كرهت طعامه ولمكن كنت محرما فمن أخذ بقوله استدل بما روي انرجلا أهدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل حمار وحش فرده فرأى الكراهة فى وجهه فقال صلى الله عليه وسلم ما ينارد لهديتك ولكنا حرم ﴿ ولنا ﴾ في ذلك حــديث طلحة رضي الله عنه قال تذاكرنا لحم الصيد في حق المحرم فارتفعت أصواتنا ورسول الله صلى الله عليه وســلم ناثم فى حجرته فخرج الينا فقال فيم كـنتم فذكرنا ذلك له فقال صلى الله عليه وسلم لا بأس به وفى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بالروحاء مع أصحابه رضوان الله عليهم أجمين وهم محرمون فرأى حمار وحش عقيراً وفيه سهم ثابت فأراد أصحابه رضى الله عَهُمْ أَخَذُهُ فَقَالَ صَلَّى الله عليه وسلم دعوه حتى يأتى صاحبه فجاً و رجل من بهز فقال يارسول الله هذه رميتي فعي لك فأمر أبا بكر رضي الله عنه أن يقسمها بين الرفاق والحديث الذي روى أنه رده تصحيف وقع من الراوى والصحيح أنه أهدى اليه حمار وحش واثن صح فليس المراد بالرجــل القطعة من اللحم بل هو العدد من حمار الوحش كما يقال رجل جراد للجاعة منه وكان مالك رحمه الله تمالي يقول ان اصطاد الحلال لأجل المحرم فليس للمحرم أن يتناول منه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمحرمين صيدًالبر حلال لكم الا ما اصطدتموه أو صيد لكم ولكنا نقول هـذه االام لام النمليك فانمـا يتناول ماكان مملوكا للمحرم صيداً وسواء اصطاد الحلال لنفسه أو لمحرم فهو لم يصر مملوكا للمحرم صيداً وانما يصير مملوكا للمحرم حين يهديه اليه بمــد الذبح وهو عند ذلك لحم لا صيد فيه فلهذا حل تناوله ﴿ قَالَ ﴾ محرم كسر بيض صميد فعليه قيمته وقال ابن أبي ليلي رضي الله عنه عليمه درهم ومذهبنا مروى عن على وابن عباس رضى الله عنهم والمعنى فيه وهو ان البيض أصل الصيد فأنه معد ليكون صيداً مالم يفســد فيعطى له حكم الصيد في ايجاب الجزاء على المحرم ا بافساده كما ان الماء في الرحم جعـل بمنزلة الولد في حكم العتق والوصية ولانه منع حدوث معنى الصيدية فيه فيجعل كالمتلف بعد الحدوث بمنزلة المغرور يضمن قيمة الولد لأنه منع

حدوث الرق فيه فان كان فيه فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حياً وهذا استحسان وفي القياس لايغرم الاقيمة البيضة لانه لم تعلم حياة الفرخ قبـل كسره ولكنه استحسن فقال البيض مالم يفسد فهو معد ليخرج منه فرخ حى والتمسك مهذا الاصل واجب حتى يظهر خلافه ولان كسر البيضة سبب لموت الفرخ اذا حصل قبل أوانه فاذاظهر الموت عقيب هذا السبب محال مه عليه وكذلك لو ضرب بطن ظبية فطرحت جنينا ميناً ثم ماتت فعليه جزاؤهما جيماً أخذا فيه بالثقة لان الضرب سبب صالح لموتهما وقد ظهر الموت عقيبه وأنما أراد نقوله أخلذا بالثقة الاشارة الى الفرق بين همذا وبين الضمان الواجب لحق العباد فان من ضرب بطن جارية فالفت جنينا ميتاً وماتت لما وجب هناك ضمان الاصل لم يجب ضمان الجنين لان الجنين في حكم الجزء من وجمه وفي حكم النفس من وجمه والضمان الواجب لحق العباد غـير مبـني على الاحتياط فلا يجب في موضع الشـك فاما جزاء الصيد مبني على الاحتياط فلهذا رجح شبه النفس في الجنين فاوجب عليه جزاءهما (قال) واذاعطب الصيد بفسطاط المحرم أو بحفيرة حفرها للماء فلاشئ عليه مخلاف ما اذا نصب شبكة أو حفر حفيرة لاخذ الصيد لانه متسبب في الموضمين الا أن النسب اذا كان تمديا يكون موجبا للضمان كحفر البئر على الطريق واذا لم يكن تعديا لا يكون موجباً للضمان كحفر البئر في ملك نفسه ونصب الشبكة من المحرم تعد لانه قصديه الاصطياد فاما ضرب الفسطاط ليس يتمد اذلم يقصديه الاصطياد الا ترى ان الحلال لو نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه حتى لو أخذه غيره كان له ان يسترده منه بخلاف مااذا ضرب فسطاطاً وعلى هذا اذا فزع منه الصيد فاشتد فانكسر لم يلزمه شئ بخلاف مااذاً فزعه هو أو حركه فانهوجد بسبب هو فيه متمد فيكون هو ضامناً ﴿ قال ﴾ محرم اصطادصيداً فأرسله محرم آخر من يده فلا شي عليه لان الصيد محرم المين على المحرم بالنصقال الله تمالي وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرما فلم يملك بالأخذ كن اشترى خراً لا علكها لانها محرمة المين فاذا لمعلكه لم يكن المرسل من يدهمتلفا عليه شيئاً ولانه فعل عين مايحق عليه فعله شرعاً فهو كمن أراق الحز على المسلم ﴿قَالَ ﴾ ولو قتله في بده فعلى كل واحد منهما جزاؤه اما القاتل فلانه جني على احرامه يقتل الصيد واما الآخذ فلانه كِان متلقًا لمنى الصيدية فيه حكم بأنبات يده ثم يرجع الآخذ بما ضمن من الجزاء على القاتل عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى لايرجع عليه بشئ لان الآخذ لم يملك الصيد ولا كانت له

فيه يد محترمة ووجوب الضمان له على القاتل باعتبار أحد هذين المعنيين ولانه بالقتل لزمته كفارة يفتى بها ويخرج بالصوم منها فلو رجع عليه انما يرجع بضمان المالية ويطالب به ويحبس به ولا يجوز له ان يرجع عليـه بأكثر ممـا لزمـه وحجتنا في ذلك ان اليـد على هـذا الصيد كانت يدآ معتـبرة لحق الآخـذ لانه يتمـكن به من الارسال واسقاط الجزاء به عن نفسه والقاتل يصير مفونًا عليه هذه البد فيكون ضامنًا له وأنَّ لم عليكه الآخذ كفاصب المدير اذا قتله انسان في يده يدل عليه آنه قرر عليه ما كان على شرف السفوط وذلك سبب مثبت للرجوع عليه كشهود الطلاق اذا رجعوا قبل الدخول والذى قال يفنى به ويخرج عنه بالصوم فذلك ليس لمه ني راجع الى نفس الحق بل لممني بمن له الحق فان حقوق الله تمالى على عباده بطريق الفتوى والخروج عنــه بالصوم لأن الله تعالى غني عن مال عباده انما يطلب منهم التعظيم لأمر، ومثل هذا التفاوت لايمنع الرجوع كالأب آذا غصب مــدبر ابنه فغصــبه منــه آخر ثم ان الابن ضمن اباه رجع الاب على الغاصب منه وانكان هو لا يحبس فيما لزمه لابنه ويكون له أن محبس الغاصب منه فيما يطالبه به ﴿ قَالَ ﴾ ولو أحرم وفي يده ظبي فعليه أن يرسله لأن استدامة اليد عليه بمدالاحرام بمنزلة الانشاء فان اليد مستدامة وكما ان انشاء اليد متلف معنى الصيدمة فيه فالاستدامة كذلك ﴿قَالَ ﴾ فَانَّارِسُلُهُ انسَانُ مِن بِدِهِ فَعَلِي المُرسِلُ قَيْمَتُهُ فِي قُولَ أَبِي حَنْيُفَةً رجمُهُ الله تَمَالَى لَذِي اليه وهو القياس وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما لله تمالى لاشئ عليه استحسانا وهو نظير اختلافهم فيمن أتلف على غـيره شيئاً من المعازف فأبو بوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قالا فعله أمر بالممروف ونعى عن المنكر لانه مأمور شرعاً بارساله فاذا كان ذلك مما يلزمــه شرعاً ففعل ذلك غيره لايكون مستوجباً للضان مَن أراق خمر مسلم وأبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول الصيد قبل الاحرام كان ملكا له متقوماً ولم يبطل ذلك بالاحرام . ألا ترى أن الصيد لو كان في بيته بتي مملو كا متقوماً على حاله فالذي أرسله من مده أتلف عليه ملكا متقوما فيضمن له بخلاف اراقة الخرعلي المسلم عم الواجب عليه رفع مدهولو رفع ينفسه يرفعه على وجه لا يفوت ملكه بعد ما يحل من احرامه فاذا فوت هذا المرسل ملكه فقد زاد على ما يحق عليه فعله فيكون ضامناً له وهـذا طريقه أيضاً فى اتلاف الممازف وفرق بين هذا وبين ما اذا أخذ الصيد وهو محرم فقال هناك لم يملكه بالاخذ فالمرسل لا يكون

مفوتًا عليه ملكًا متقومًا وهذا بالاحرام لم يبطل ملكه على ما قررنًا والدليــل على الفرق أن المحرم اذا أخذ صيداً ثم أرسله فأخذه غيره ثم وجده المحرم في يده بمد ما حسل فليس له أن يسترده منه ولو أحرم وفي يده صيّد فأرسله ثم وجده بمد ما حل في يد غيره كانله أن يسترده منه فدل على الفرق بين الفصلين ﴿ قال ﴾ محرم قتل سبماً فان كان السبع هو الذي التدأ منا ذاه فلا شئ عليه والحاصل أن نقول ما استثناه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المؤذيات بقوله خمسمن الفواسق يقتلن فىالحل والحرم وفي حديث آخر يقتل المحرم الحية والفأرة والمقرب والحدأة والكلب المقور فلاشئ على المحرم ولاعلى الحلال في الحرم بقتل هذه الخس لان قتل هذه الاشياء مباح مطلقاً وهذا البيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم كالملحق بنص القرآن فلا يكون موجباً للجزاء والمراد من الكلب العقور الذئب فأما ماسوى الخس منالسباع التىلايؤكل لحمها اذا قتل المحرم منها شيئاً التداء فعليه جزاؤه عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لاشي عليه لان النبي صلى الله عليمه وسلم انما استشى الحس لان من طبعها الأذى فكل ما يكون من طبعه الأذى فهو عنزلة الحس مستثنى من الصفة لم يتناول الا ماهو مأكول اللحم غير المؤذى ولان النبي صلى الله عليه وسلم استثنى الكاب العقوروهذا يتناول الأسدالاترى أنه حين دعا على عتبة بن أبي لهب قال اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فافترسه اسد بدعائه صلى الله عليه وسلم ولان الثابت بالنص حرمة ممتمدة إلى غاية وهو الخروج من الاحرام لان الله تعالى قال وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرما وهــذا يتناول ماكول اللحم فاماغــير مأكول اللحم محرم التناول على الاطلاق فلا يتناوله هذا النص وحجتنا في ذلك قوله تعالى لاتقتلوا الصيد وأنتم حرم واسم الصيديم الكل لانه يسمي به لتنفره واستيحاشه وبعده عن أيدي الناس وذلك موجود فيما لايؤكل لحمه والدليل عليمه أن لفظة الاصطياد مهذا المعنى تطلق على أخذ الرجال قال الفائل

صيد الملوك ثمالب وأرانب واذا ركبت فصيدى الابطال

ثم النبي صلى الله عليه وسلم نص على ان المستثنى من النص خمس فهو دليل على ان ماسوى الحنس فحكم النص فيمه ثابت والدليل عليه وهو أنالو جملنا الاستثناء باعتبار ممنى الابذاء خرج المستثنى من أن يكون محصوراً بعدد الخس فكان هذا تعليلا مبطلا للنص ثم ماسوى

الخمس فيمعني الاذي دون الحمس لان الحمس منطبعها البداءة بالاذي وماسواها لايؤذي الا ازيؤدًى فلم يكن في معني المنصوص ليلحق به و لذى قال الحرمة ثابتة بالنص الى غاية فحرمة الاصطيادهكذا لان النص بثبت حرمة لاصطياد لاحرمة النناول وحرمة الاصطياد بهذه الصفة تثبت في غـير مأ كول اللحم كاتثبت في مأكول اللحم ثملااختلاف بينا وبين الشافعي رحمه الله تعالى ان الجزاء بجب بقتل الضبع على المحرم لان عنده الضبع مأ كول اللحم وعندنا هومن السباع التي لم يتناولها الاسته اءوفيه حديث جابر رضي الله عنه حين سئل عن الضبع أصيد هوفقال نعم ففيل أعلى المحرم الجزاء فيه قال نعم فقيل له اسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نم ولكن السبع الكان هو الذي ابتدأ المحرم فلا شي عليه في قتله عندنا وقال زفر رحمه الله تمالى عليه الجزاء لان فعل الصيدهدر قال صلى الله عليه وسلم العجماء جبار من غير ذكر الجرحاى جرح العجاء جبار فوجوده كمدمه فيما يجب من الجزاء بقتله على المحرم . ألا ترى أن في الضان الواجب لحق العباد اذا كان السبع مملوكا لافرق بين أن تكونالبداءة منه أو من السبع فكذلك فيما يجب لحق الله تعالى وحجتنا في ذلك حديث عمر رضي الله تمالي عنه فانه قتل ضبعاً في الاحرام فأهدى كبشاً وقال انا ابتــدأناه ففي هذه التعليل بيان ان البداءة اذا كانت من السبع لا يوجب شيئاً ولان صاحب الشرع جمل الخسمستثناة لنوهم الأذي منها غالباً وتحقق الأذي يكوناً بلغمن توهمه فتبين بالنص أن الشرع حرم عليه قتل الصيد وما ألزمه تحمل الأذى من الصيد فاذا جاء الأذى من الصيد صار مأذونا في دفع أذاه مطلقاً فلا يكون فعله موجبا للضان عليه وبهذا فارق ضمان المباد فان الضمان يجب لحق العباد ولم يوجد الاذن ممن له الحق في اتلافه مطلقا حتى يسقط به الضمان بخلاف ماتحن فيه ولا يدخل على ماذكرنا قتل المحرم القمل فانه يوجب الجزاء عليه وان كان يؤذيه لانالهرم اذا قتل قملة وجدها على الطريق لم يضمن شيئا لانهــامؤذية ولكن اذا قتل الفمل على نفسه أنما يضمن لمنى قضاء التفث بازالة ماينمو من بدنه عن نفسه وهذا بخلاف المحرم اذاكان مضطراً فقتل صيداً لأن الاذن ممن له الحق هذك مقيدوليس بمطلق فان الاذن في حق المضطر في قوله تمالي فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه الآية والاذن عند الاذي ثابت بالنص مطلقاً في حق الصيد فلا يكون . وجباً للضمان عليه فاما اذا كان هو الذي ابتدأ السبع يلزمه قيمته بقتله لايجاوز بقيمته شاة عندنا وعلى فول زفر

رحمه الله تمالي تجب قيمته بالغة مابلغت على قياس مايؤكل لحمه من الصيود هكذا ذكر أصحابنا هذا الخلاف وذكر ابن شجاع رحمه الله تمالي في شرح اختلاف زفر ويمقوب رحمهما الله تمالى ان عندزفرفيما هو مأكول اللحم لايجاوز بقيمتـه شاة والحاصل اززفر رحمه الله تمالى قول بان الضاء الواجب لحق الله تعالى مهتر بالواجب لحق العباد وهناك لافرق بين مأكول اللحم وبين غير مأكول اللحم فهنا لافرق بينهما أيضا فاما ان يقال تجب القيمة بالغة مابلغت في الموضمين جميما أولا يجاوز بالقيمة شاة فيالموضـ مين جميما وحجتنا في ذلك ان فيما لايؤكل لحمه وجوب الجزاء باعتبار معنى الصيدية فقط لاباعتبارعينه فانه غيرمأكول وباعتبار معنى الصيدية يكون مرتكبا محظور احرامه فسلا يلزمه أكثر من شاة كسائر محظورات الاحرام فامافي مأكول اللحم وجوب الجزاء باعتبار عينه لانه مفسد للحمه بفعله فتجب قيمته بالغة مابلغت وكذلك في حقوق العباد وجوبالضمان باعتبار ملك العين فيتقدر بقيمة المينوهذا لان زيادة القيمة في الفهد والمغر والأسد لمعنى تفاخر الملوك به لالمفي الصيدية وذلك غير معتبر في حق المحرم فلهذا لا يلزمه أكثر من شاة ان كان مفرداً بالحج أوالعمرة وان كان قارناً لا يجاوز بما يجب عليه شاتين لانه محرم باحرامين ﴿قالَ ﴾ وكل ذي ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير في هذا الحكم سواء على مابينا. وذكر في دمض الروايات في الحديث المستثنى مكان الحدأة الغراب والراد به الأبقع الذي يأكل الجيف وتخلط فانه ببتـ دئ بالأذى فأما المقمق بجب الجزاء بقتله على المحرم لأنه لايبتدئ بالأذى غالباً والخينزير والفرد يجب الجزاء بقتلهما على المحرم في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال زفر رضي الله تمالى عنه لايجب لان الخنزير بمنزلة الكاب العقور مؤذ بطبعه وقدندب الشرع الى تتله قال النبي صلى الله عليه وسلم بشت لكسر الصليب وقتل الخنزير ولكن أبو يوسف رحمه الله تمالى يقول بأنه متوحش لا يبتدئ بالأذى غالبا فيكون نص التحريم متناولا له وكذلك السمور والدلق يجب الجزاء يقتلهما على المحرم والفيسل كذلك اذا كان وحشياً فأما الفارة مستثناة في الحديث وحشمها وأهليها سواء والسنوركذلك في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تمالي لابجب الجزاء بقتله أهليا كان أو وحشياً . وفي رواية هشام عن محمد رحمهما الله تعالى ما كان منه بريافهو متوحش كالصيود يجب الجزاء بقتله على المحرم فأما الضب فليس في معنى الخسسة المستشاة لأنه لا يبتدئ بالأذى فيجب الجزاء على المحرم

بقتله وكذلك الأرنب واليربوع يجب بقتاهما القيمة على المحرم فأما ما كان من هوام الارض فلا شيُّ على المحرم في قتله غير أن في الفنفذ روايتين عن أبي يوسف رحمه الله تمالي في احدى الروايتين قال هو نوع من الفأرة وفي رواية جمله كاليربوع فاذا بلغت قيمة شيُّ من هذه الحيوانات حملاً أوعناقًا لم يجزه الحمل ولا المناق من الهدى في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالى وأدنى ما يجزي في ذلك الجذع العظيم من الضأن أوالثني من غيرها فان كان الواجب دون ذلك كفر بالاطمام أوالصيام وجمل هذا قياس الاضحية فكما لا يجزى هناك التقرب باراقة دم الحمل والمناق مقصوداً فكذلك هناولان الواجب بالنص هنا الهدي قال الله تمالي هديا بالغ الكرمبة فهو يمنزلة هـدى المتمة والفران فكما لا يجزئ الحمل والعناق في هـدى المنعة والقران لا يجزئ هنا وأبو يوسف ومحمد وابن أبي ليلي رحمهم الله تمالي جوزوا ذلك في جزاء الصيد استحسانًا بالآثار التي جاءت به فان الصحابة رضي الله عنهم قالوا في الارنب عناق وفى اليربوع جفرة ولان الرجل قديسمي الدراهم والثوب هديا ألاترى أن الرجل لو قال لله على أن أهدى هذه الدراهم بلزمه أن يفعل ذلك فالحل والعناق أولى في ذلك ولا يستقيم قياسه على هذى المتمة لانه تياس النصوص بالمنصوص ولان الهدى قد يكون عناقاوفصيلا وجـدیا آلا تری آنه لو آهدی نافة فنتجت کان ولدها هـدیا ممها ینحر ولو کان غیر هدی لكان يتصدق به كـذلك قبا_ النحر ولكن أبو حنيفة رحمه الله تمالي بقول أجوزه هديا تبماً لامقصوداً كما يجوز به التضحية تبما لامقصوداً اذا تجت الاضحية ﴿ قال ﴾ وفي يض النما. ة على المحرم الفيمة وفي الـكم اب رواه عن عمر وابن مسمود رضي الله عنهــما أنهما أوجبا في بيض النعامة الفيمة ﴿قال﴾ ولو أن المحرم رمىصيداً فجرحه ثم كفرعنه ثم رآه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة أخرى لانه صيد على حاله بعد الجرح الاول وقد انتمي حكم ذلك الجرح بالتكفير فقتله الآزجناية أخرى مبتدأه فيلزمه به كفارة أخرى وان لم يكفر عنه في الاولى لم يضره ولم يكن عليه في ذلك شئ اذاكفر في هذه الأخيرة الا ما نقصه الجرح الاول ً يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فاما اذا كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه شئ آخر لانالفملين منه جناية فى احرام واحد على محل واحد فيكون بمــنزلة فعل واحدفلهذا لايجب عليــه الاكفارة واحدة وهذا لان حكم الفعل الاول قبل النكفير باق فيجمــل الثاني اتماما له فاما بمد التكفير قد انتهى حكم الفعل الأول فيكون الفعل الثاني جناية مبتدأة ﴿ قال ﴾

محرم جرح صيداً ثم كفر عنه قبـل ان يموت ثم مات أجزأته الـكفارة التي أداها لان سبب الوجوب عليه جنايته على الاحرام بجرجالصيد فانما أدى الواجب بعد مانقرر سبب الوجوب فاذاتم الوجوب بذلك السبب جاز المـؤدى كما لو جرح مسلما ثم كفر ثم مات المجروح ﴿ قَالَ ﴾ واذا أحرم الرجل وله في منزله صيد لم يكن عليـه ارساله عنـدنا وقال الشافي رحمه الله تمالي يلزمه ارساله لانه متعرض للصيد بامساكه في ملكه وذلك حرام عليه بسبب الاحرام فيلزمه ارساله كما لوكان الصيد في بده بحضرته ولكنا نستدل عليـه بالعادة الظاهرة لان الناس يحرمون ولهم في بيوتهم بروج الحمامات وغيرها ولم يتكلف أحد لارسال ذلك قبل الاحرام ولا أمر بذلك وهذا لان المستحق عليمه توك التمرض للصيد لا إزلة الصيد عن ملكه وتعرضه انما تحقق اذا كان الصديد في مده بحضرته فاما اذا كان الصيد غائبا عنه في بيته لا يكون هو متعرضاً له فلا يلزمه ارساله الاترى اله كا يحرم عليه النعرض للصيد يحرم عليه النطيب ولبس المخيط ولا يازمه اخراج شي من ذلك من ملكه ﴿ قال ﴾ وللمحرم ان يذبح الشاة والدجاجة لان هذا ليس من الصيود فان الصيد اسملا يكون ممتنماً متوحشاً فما لا يكون جنســه ممتنعا متوحشا لايكون صـيداً ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك البط الذي يكون عند الناس والمراد منه الكسكري الذي يكون في الحياض هو كالدجاج مستأنس يجنسه فاما البط الذي يطير فهو صيد يجب الجزاء فيه على المحرم والحمام أصله صيد بجب على المحرم الجزاء في كل نوع منه وقال مالك رحمه الله تعالى ليس في المسرول من الحمام شي على المحرم لانه مستأنس لايفرمن الناس ولكنا نقول الحمام بجنسه ممتنع متوحش فىكان صيدآ وان كان بعضه قداستاً نس كالنعامة وحمار الوحش وغيرهما ﴿قال ﴿والذي يرخص للمحرم من صيد البحر هو السمك خاصة فاما طير البحر لابرخص فيه للمحرم وبجب الجزاء نقتاه وهذا لان الله تمالى أباح صيد البحر مطلفاً بقوله عز وجل أحل لكم صيد البحر الآية فالحرم والحلالفيه سواءولان الحرم بالنص قتل الصيدعلى المحرم والفتل في صيدالبحر لا يتحقق ولان صيد البحر ما يكون محرى الاصل والمعاش كالسمك فاما الطير فهو برى الاصل ا محرى المماش لان توالده يكون في البر دون الماء فيكون من صيد البر الآترى ان مايكون مائي الاصل وان كان قد يعيش في البر كالضفدع جمل مائيا باعتبار أصله حتى لا يجب على المحرم بقتله شيّ فكذلك ما يكون برى الاصل لا يرخص للمحرم فيه ﴿ قال ﴾ محرم اصطاد

ظبية فولدت عنده قبل أن يحل أو بمد ماحــل ثم ذبحها وولدها في الحل أو في الحرم فعليه جزاؤهما جيما لانه حين أخذ الظبية وجب عليه ارسالها لازالة جنايته وذلك حق مستحق عليه في الحــل شرعاً فيسرى الى الولد ويجب عليــه ارسال ولدها ممها وما كان من الحق المستحق عليه في العين أو في المعني لا يرتفع بخروجه عن الاحرام فاذ ذبحهما فقـــد فوت الحق المستحق فيهما شرعا فلهذا وجب عليه جزاؤهما جميعاً الاترى أنه لوكال الصديد مملوكا ﴿ قَالَ ﴾ وأكره للمحرم أن يشتري الصيد وأنهاه عنه لأن الصيد في حقه محرم المين فلا يكون مالا متقوما كالخر فلهذا لايجوز شراؤه أصلا وان اشتراه من محرم أو حلال فعليــه أن يخلي سبيله بمنزلة مالو أخذه فان عطب في يده فعليه جزاؤه لجنايته على الصديد بأنبات يده عليه وانه اتلاف لمعني الصـيدية فيــه ويجب على البائم جزاؤه أيضاً ان كان محرما لانه جان على الصيد بتسليمه الى المشترى مفوت لما كان مستحقاً عليه من تخلية سبيله فكان ضامناً للجزاء ﴿قَالَ ﴾ واناصطاد المحرمصيداً فحبسه عنده حتى ماتفعليه جزاؤه وان لم يقتله لآنه متلف معنى الصيدية فيــه معنى باشبات يده عليه والاتلاف الحكمي بمنزلة الاتلاف الحقيقي في ايجاب الضان عليه كما لوقطع إحدى قوائم الظبي ﴿ قَالَ ﴾ محرم أو حلال أخرج صيدآمن الحرم فانه يؤمر برده على الحرم لانه كان بالحرم آمناً صيداً وقدأزال ذلك الأمن عنه باخراجه فعليه اعادة أمنه بأن يرده الى الحرم فيرسله فيه وهذا لان كل فعل هو متعــد في فعله فعليه نسخ ذلك الفعل قال صلى الله عليه وسلم على اليد ما خـ ذت حتى ترد ونسخ فعله بأن يميده كما كان ﴿ قال ﴾ فان أرسله في الحل فعليه جزاؤه لأنه ما أعاده آمناً كما كان فان الامن كان البتابسبب الحرم فما لم يصل الى الحرم لا يعود اليه ذلك الأمن ولا يخرج الجانى عن عهدة فعله بمنزلة الغاصب اذا رده على غير المفصوب منه الاأن يحيط العلم بأنه وصل الى الحرم سالماً فينتذ ببرأ عن جزائه كما اذا وصل المفصوب الى بدالمفصوب منه ﴿ قال ﴾ وكل شي صنعه المحرم بالصيد بما يتلفه أو يمرضه للتلف فعليه جزاؤه الا أن يحيط علمه بأنهسلم منه فحينئذ يتم انتساخ حكم فعله وذلك بأن يجرحه فتندمل الجراحة بحيث لا يبتى لهما أثر أوينتف ريشه فينبت مكانه آخـر أو يقلع سـنه فينبت مكانه آخر فحينةذ لا يلزمـه شيُّ في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقاسا هذا بالضمان الواجب في حق العباد فان

ذلك يسقط اذا لم سِقِ للفعل أثر في المحل فـكذا هنا وقال أبو بوسف رحمه الله تمالي لمزمه صدقة باعتبار ما أوصل من الالم الى الصيد لان باندمال الجراحة لم بتبين أن الالم لم يصل اليه وقد روى عن أبي بوسف رحمه الله تمالى اعتبار الالم أيضاً في الجنابة على حقوق العباد حتى أوجب على الجأني ثمن الدواء وأجرة الطبيب الى أن تندمل الجراحة ﴿ قَالَ ﴾ ولا منبني للحلال أن يمين المحرم على قتر الصيد لان فعل المحرم معصية والاعانة على المعصية معصية فقدسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم الممين شريكا ولان لواجب عليه أن يأمره بالممروف وسهاه عن التعرض للصيد فاذا اشتغل بالاعانة فقدأتي بضد ما هوواجب عليه فكان عاصياً فيه ولكن ليس عليــه شيُّ سوى الاستغفار لان الاصطياد ليس بحرام عليــه انما الحرُّم عليه الاعانة على المعصية وذلك موجب لاتوية ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك لانبغي له أن يشترنه منه لان بيمه حرام على المحرم ولان في امتناءً عن الشراء زجرًا للمحرم عن اصطياده فانه تقلُّ رغبته في الاصطياداذا علم أنه لايشترى منه الصيدوسواء صاب المحرم الضيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء عندنا وهو قول عمر وعبد الرحمن من عوف وسعدمن أبي وقاص رضي الله عنهم وال ابن عباس رضى الله عنهما ليس على المحرم في قتل الصيد خطأ جزاء لظاهر قوله تمالى ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم الآية فالتقييد بالعمدية لايجاب الجزاء يمنع وجوبه على المخطئ ولـكنا نقول هـذا ضهان يعتمد وجوبه الاتلاف فيســتوى فيه العامــد والخاطئ كغرامات الاموال وهمذه كفارة تجب جدزاء للفمل فيكون واجباعلي المخطئ كالكفارة بقتل المسلم وهذا لان الله تعالى حرم على المحرم قتل الصيد مطلقا وارتكاب ماهو محرم بسبب الاحرام موجب لاجزاء عمداً كان أو خطأ داما تقييده بالممد في الا مة فنيس لاجـل الجزاء بل لاجل الوعيد المذكور في آخر الآية بقوله عز وجل ليذوق وبال أمره الى قوله ومن عاد فينتتم الله منه وهـ ذا الوعيد على العا. ــد دون المخطئ ثم ذكر العمد هنا للتنبيه لان الدلالة قد قامت على أن صفة العمدية في القدل مانعة من وجوب الكفارة لنمحض الحظرية مذكره الله هنا حتى يعلم أنه لما وجبت الكفارة هنا اذاكان الفعل عمداً وجب إذا كان خطأ بطريق الأولى وكذلك ان كان هذا القتل أول ما أصاب أو أصاب قبله شيئاً فليه الجزاءفي الوجهين جميما وكأن ابن عباس رضي الله عنه يقول يجب الجزاء على المبتدى بقتل الصيد فأما المائد اليه لايلزمه الجزاء ولكن يقال له اذهب فينتقم الله منك لظاهر

أنوله تمالى ومن عاد فينتقم الله منه ولكنا نقول أن الاتلاف لايخناف بين الابتداء والعود اليه وجزاء الجناية يجبعند العوداليها بطريق الأولى لانجناية العائد أظهر منجناية المبتدي ا بالفعل مرة فاماالاً ية فالمراد من عاد بمد العلم بالحرمة كما في قوله تعالى في آية الربا ومن عاد فأولئك أصحاب الداريهني من عاد الى لمباشرة بدد العلم بالحرمة لاأت يكون المراد العود الى القتل بعد القتل ﴿ قال ﴾ واذا قتل الحلال الصيد في الحرم فعليه قيمته الاعلى قول أصحاب الظواهر وهـذا قول غير معتـد به لكونه مخالفاً للـكتاب والسـنة والاجماع اما الكتاب فقوله تمالى لانقتلوا الصيد وأنتم حرم يقال في اللغة احرم اذا دخل في الحرم كما يتال أشتى اذا دخل فى الشتاء وقال صلى الله عليه وسلم ان مكة حرام حرمها الله تعالى يوم خاق السموات والارض لايختلي خلاها ولا يهضد شوكها ولاينفر صيدها فاذا ثبت أمن صيد الحرم بهذه النصوص كان القاتل جانياً باتلافه محلا محترما متقوما فيلزمه جزاؤه والجزاء قيمة الصيدكمافيحق المحرم الاأن المذهب عندنا ان جزاءصيد الحرم يتأدى باطعام المساكين ولايتأدى بالصدوم وفى التأدى بالهدى روايتان وعلى قول زفر رحمه الله تعالى ا يتأدي بالصوم أيضاً والمفهب عنده ان الواجب هنا الكفارة كالواجب على المحدرم لان الوجوب لمحض حق الله تمالي فيكون الواجب جـزاء الفمل بطريق الكفارة بمنزلة مایجب علی المحرم فکما ان ذلك يتأدى بالصوم اذا لم یجد المال عنده فکذلك هنا والمذهب عند الشافعي رحمـه الله تعالى ان معنى الفرامـة والمقابلة بالمحل يغلب في الفصلين جميعاً لان الواجب مثل المتلف بالنص امامن حيث الصورة أو من حيث القيمة ومثل الشئ انما بجب في الاصل ليقوم مقامه فكان جانب الحل هو المراعي في الفصلين جميعاً وقد ثبت في حق الحرم اذ الواجب يتأدى بالصوم بالنص فكذلك في صيد الحرم واما عندنا الواجب على الحرم بطريق الكفارة فالمتبر فيه ممنى جزاء الفعل لانه لاحرمة في المحل انما المحرم في المباشر وهو احرامه الاترى أنه بعد ماحــل من احرامه يجوز له الاصطياد وان لم يتبدل وصف المحل وجزاء الفعل يجب بطريق الكفارة أأما فيصيد الحرم وجوب الجزاء باعتبار وصف ثابت في المحلوهوصفة الأمن الثابت الصيد بسبب الحرم ألا ترى أنه أنما يتغير هذا الحكم بتغير وصف المحل بخروجه من الحرم الى الحل ألا ترى أنه كابجب ضمان الصيد بسبب الحرم يجب ضان النامى من الاشجار النامية في الحرم لما فيها من حياة مثلها وثبوت الأمن

لها بسبب الحرم ولا شبك أن مايجب بقطع الأشجار يكون غرم المحل فكذلك مايجب بقتل صيد الحرم يكون غرم المحل فكان هذا بغرامات المالية أشبه فكما لامدخل للصوم في غرامات الأموال وان كان وجوبها لحق الله تعالى كاتلاف مال الزكاة والعشر فكذلك لامدخل للصوم في جزاء صيد الحرم يقرره وهو أنه لماأزال الامن عن محل أمن لحقالله تمالى فيلزمه بمقابلته أثبات صفة الامن عن الجوع للمسكين حقالله تمالى وذلك بالاطمام يحصل دون الصيام فاما في صيد الاحرام لما كان الواجب لارتكابه فعسلا محرماً حقالله تعالى يتأدي ذلك بفعل ماهو مأمور به حقا لله تعالى وهو الصيام وفي الهــــدى روايتان هنا في احدى الروايتين يقول لايتأدى الواجب باراقة الدم بل بالتصدق باللحم حتى يشترط ان تكون قيمة اللحم بعد الذبح مشل قيمة الصيد فان كاذدون ذلك لا يتأدى الواجب به وكذلك ان سرق المذبوح لانه لامدخل لاراقة الدم في الغرامات وانما الممتبرفيه التمليك من المحتاج وذلك يحصل في اللحم وفي الرواية الأخرى يقول يتأدى الواجب باراقة الدم حتى اذا سرق المذبوح لايلز ، هشئ ويشترط ان تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد لان الهدى مال يجب لله تمالى وارائة الدم طريق صالح لجعل المال خالصاً لله تعالى بمنزلة التصدق ألاترى أن المضحي يجمل الاضية خالصا لله تعالى باراقة دمها فكذلك هنا وقال ومن دخل الحرم بصيد فعليهان يوسله عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس عليه إرساله لان الامن بسبب الحرم يثبت لحق الشرع فانما يثبت في المباح دون المماوك كالاشجار فان الاسترقاق لحق الشرع ثم لايزيل الرق الثابت قبله فكذا هذا ولكنا نقول حرمة الحرم في حق الصيد كرمة الاحرام فكما ان الحرمة بسبب الاحرام تثبت في حق الصيد المماوك حتى يجب ارساله فكذلك الحرمة بسبب الحرم وليس هذا نظير الاشجارلان ماينبته الناس ليس بمحل لحرمة الحرم أصلا بمنزلة الاهلى من الحيوانات كالابل والبقر والغنم فاما الصيد مملوكا كان أو غير مملوك فهو محل لثبوت الأمن له بسبب الحرم فان باع الصيد بعدماً دخله الحرم كان البيع فاسدا يرد ان كان الصيد قائماً وان كان فائتاً فعليه جزاؤه لان حرمة الحرم في الصيد مانمة من بيمه كحرمة الاحرام ﴿ قال ﴾ رجل أدخل االحرم بازيا أو صقراً فعليــه ارساله لانه صيد ممتنع فيثبت فيه الأمن بسبب الحرم فعليه ارساله كما لو أخذه في الحرم

فان أرسله فجمل يقتل حمامات الحرملم يكن عليه فى ذلك شى لانه بالارسال ما قصد الاصطياد وانما قصد مباشرة ماهو مستحق عليه وهو رفع اليد عن الصيدالاً من فلا يكون عليه عهدة مانفعله الصيد بعد ذلك كن أعتى عبداً عن كفارته فجفل العبد مرتكب الكبائر لايكون على المنق شيُّ من ذلك فهـذا مثله ﴿ قال ﴾ ولاخير فيما يرخص فيه أهل مكة من الحجل واليماقيب ولا يدخــل الحرم شيئا منها لحديث ابن عمر رضي الله عنه إن عبد الله بن عاس رضى الله عنه أهدى اليه بمكة بيض تعام وظبيين حيين فلم قبلهما وقال أهديتهما الي آمنين ما كانا أي ماداما يريد به أنهما صارا آمنين بادخالها في الحرم حيين والحجل والمعاقيب من الصيود فبادخال الحرم اياهما حيين شبت الأمن فيهما فلابحل تناول شئ منهما وذلك مروى عن عائشة والحسين بن على رضى الله تمالى عنه وعادة أهل مكة في هذا الترخيص بخلاف النص فيكون ساقط الاعتبار فانذبحهما قبل أن يدخلهما الحرم فلا بأس بتناولهما في الحرم لأنه انما أدخل اللحم في الحرم واللحم ليس بصيد ﴿ قَالَ ﴾ وان رمي صيداً بعض قوائمه في الحل وبعضها في الحرم فعليه جزاؤه لان جزاء صيد الحرم مبنى على الاحتياط ولانه اذا اجتمع المني الموجب للحظر والموجب للاباحة في شئ واحد يفلب الموجب للحظر لقوله صلى الله عليه وسلم مااجتمع الحلال والحرام في شيُّ الا غلب الحرام الحلال فلا يحل تناول هذا الصيد لهذا المهنى أيضاً ﴿قال﴾ وان كان الرامي في الحرم والصيد في الحل فقد بينا أن الاصطياد محرم على من كان في الحرم كما هو محرم على المحرم فهـ ذا وما لو كان الصيد في الحرم سوا، وان كان الرامى في الحل والصيد في الحل الا أن بينهما قطعة من الحرم فمر فيها السهم فلاشئ عليه ا ولا بأس بأكله لانا ان اعتبرنا الرامي فهو حلال في الحل وان اعته برنا جانب الصيد فهو صبيد الحل وبمرور السهم في هواء الحرم لا تثبت حرمة الحرم في حق الصيد ولا في حق الرامى والسهم ليس بمحل حرمة الحرم فلهذا لا يجب على الرامى شي ولا بأس بأ كله ﴿قال﴾ وان جرح صيدافي الحل وهوحلال فدخل الحرم ثم مات فيه لم يكن عليه جزاؤه لان فعله في وقت الجرح كان مباحا والسراية أثر الفعل فاذا لم يكن أصل فعله موجباً للجزاء لايكون أثره موجباً كن جرح مرتدا فأسلم ثم مات وفي الفياس لا بأس بأ كل هذا الصيد لان فعله كان مذكياً له موجباً للحل حتى لو مات منه في الحل حــل تناوله ولكنه كره أكله استحسانًا لما بينا أن حل التناول حكم يثبت عنــد زهوق الروح، عنه وعند ذلك هو صــيــد الحرم فاعتبار هذا الجانب يحرم التناول واعتبار جانب الجرح يبيح تناوله فيترجح الموجب للحرمة على الموجب للحل ﴿ قَالَ ﴾ واذا ذبح الهدى في جزاء الصيد بالكرفة وتصدق مه لم بجزه من الهــدي لان اراقة الدم لا يكون قرية الا في وقت مخصوص أو مكان مخصوص وهو الحـرم كيف وقد نص الله تمالي على التبليغ الي الحرم هنا بقوله عز وجـل هديا بالغ الـ كممية ولـكن ان كانت قيمة اللحم بمد الذبح مثل قيمة الصيد أجزأه من الطعام اذا أصاب كلمسكين قيمة نصف صاعطي قياس كفارة اليمين اذاكسي عشرة مساكين ثوبا واحدا أجزأه من الطعام دون الكسوة ان كانت قيمة ما أصاب كل مسكين قيمة نصف صاعمن حنطة أو أكثر ﴿ قال ﴾ واذا أراد الصوم بالكوفة فذلك جائز في حق المحرم لان الصوم قربة في أي موضع كان فأماصيد الحرم في حق الحلال فقــد بينا أنه لا مدخل للصوم فيه الا أن يكون محرما أصاب الصيد في الحرم فحينئة تتأدى كفارته بالصوم لان في حق المحرم لا يظهر حرمة الحرم فالواجب عليه كفارة ألا ترى أنها لا تتجزى فلهذا يتأدى بالصوم، وعلى هـ فما لو دل محرم على صيد في الحرم وجب عليـ ه الجزاء بخلاف الحلال اذا دل على صيد في الحرم لاينر به الجزاء كالمحرم بناء على أصله أن الواجب عليه كفارة حتى تتأدى بالصوم فيكون الدال فيه كالمباشر وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في هــذا الفصل مثل قول زفر رحمه الله تمالي ﴿قال﴾ واذا أكل المحرم من جزاء الصيدفعليه قيمة ما أكل لان حق الله تمالى بالتصدق تملق بالمذبوح فاذا صرفه الى حاجته صار ضامنا قيمته للمساكين وكذلك إن أكله بعد ماذبحه بمكة فعليه قيمته مــذبوحا بخــلاف مااذا سرق فان الهدى قد بلغ محله حين ذبحه بمكة وبقى وجوب التصدق معلقا بدين المذبوح فاذا هلك من غير صنعه لايلزمه شيّ واذا استهاكه بالأ كل فعليه ضهان قيمته للفقراء عنزلة مال الزكاة فاذا تصدق بهذه القيمة على مسكين واحد أجزأه بمنزلة اللحم اذا تصدق به على مسكين بخلاف ماإذا اختار التكفير بالاطمام فانه لايجزيه الاأن يطم كل مسكين نصف صاع لان طمام الكفارة في حق كل مسكين مقدر ينصف صاع كما في كفارة ليمين فامافي الهدى التكفير يحصل باراقة الدم دون التصدق بالمحم ثم التصدق بعد ذلك يلزمه باعتبار أنه صار لله تمالى خالصا فهو عـنزلة الزكاة فان شـاء صرف الكل الى مسكين واحــدوان شاء فرقه على المساكين وفي النكفير بالطعام اذا أعطى كل مسكين نصف صاع ففضل

مـد تصـدق به على مسكين وا دـد بمنزلة مالوكان الواجب هذا المقدار يتصـدق به على مسكين واحدوان اختار الصوم بصوم باعتبار هــذا المديوما كاملا أو بطعم لان الصوم لايكون أقل من يوم وله أن يفرق الصوم في جزاء الصيد لانه مطلق في كتاب الله عز وجل قال الله تمالي أو عدل ذلك صياماً ليدوق وبال أمره فان شاء تابع وان شاء فرق وقال، واذا قتل الحرم الجراد فعليه فيه القيمة لان الجراد من صيد البر وقد روي عن عمر س الخطاب رضي الله عنه أنه قال تمرة خير من جرادة وقصة هـذا الحـديث ان أهل حمص أصأبوا جراداً كثيراً في احرامهم فجعلوا يتصدقون مكان كل جرادة بدرهم فقال عمررضي الله عنه أرى دراهمكم كثيرة ياأهل حص تمرة خير من جرادة ﴿ قال ﴾ وليس على المحرم فى قتل البعوض والذباب والنمل والحلمة والقراد شئ لان هذه الاشياء ليستمن الصيود فانها لاتنفر من ني آدم ولوكانت من الصبودكانت ،ؤذية بطبعها فلا شي على المحرم فيها وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يقرد بعيره في إحرامه وقال ابن عباس رضى الله لمكرمة مولاه فم فقرد البمير فقال أنا محرم فقال لو أمرتك بنحره هلكذت تنحره قال نعم فقال كم من قراد وحمنانة تقة ل بالنحر بين انه ليس على المحرم في الفسراد والحمنانة شيء ويكره له قتل الفعلة لا لانه صيد والكن لانه ينمو من بدنه فيكون قتله من قضاء النفث والمحرم ممنوع من ذلك بمنزلة ازالة الشعر فان قنلها فما تصدق به فهو خــير من القملة اذ لا خير في القمل كما قال على رضي الله عنه الفملة ضالة لا تلتمس فلهــذا يخرج عن الواجب بما تصدق به من قليل أوكثير ﴿ قال ﴾ ولا بأس للمحرم ان يغتسل فان عمر رضي الله عنمه اغتسل وهو محرم وانما أورد هذا لان من الناس من كره ذلك ويقول إن الماء يقتل هوام الرأس وليس كذلك بل الماء لا يزيده الا شعثاً ﴿ قال ﴾ ولو ان حلالا أصاب بيضاً من بيض الصيد فأعطاه محرما فشواه فعلى المحرم جزاؤه لان البيض أصل الصديد وقد أفسده المحرم بفعله فعليه جزاؤه ولا بأس بأكله بخلاف الصيد اذا قتله المحرم لأنه انما يحرم بفءمل المحرم ما يحتاج في حله الى الذكاة ولا حاجة الى الذكاة في حل تناول البيض الا ترى ان المسلم والمجوسي فيه سواء فكذا المحرم والحلال ووجوب الجزاء علىالمحرم لايوجب الحرمة كما لو دل حلالا على صيد يلزمه الجزا، ولا يحرم به تناول الصيد ﴿ قَالَ ﴾ محرم أصاب صيداً كثيراً على قصد الاحلال والرفض لاحرامه فعليه لذلك كله دم عندنًا وقال الشافعي رحمــه

الله تمالى عليه جزاء كل صيد لانه مرتكب محظور الاحرام بقتل كل صيد فيازمه جزاؤه كما لولم يقصد رفض الاحرام وهذا لانقصده هذا ليس بشئ لان احرامه لا يرتفض نقتل الصيد فكان وجودهذا الفصدكمدمه وهوبناءعلى أصله ان في وجوب الجزاء العبرةللمحل دون الفيمل فلا معتبر بقصده الى الرفض بفعله ولكنا نقول ان قتل الصيد من محظورات الاحرام وارتكاب محظورات العبادة يوجب ارتفاضها كالصوم والصلاة الا ان الشرع جعل الاحرام لازماً لا يخرج منه الابأداء الاعمال الاترى انه حين لم يكن لازما في الابتداء كان برتفض بارتكاب المحظور وكذلك الامة اذا أحرمت بغير اذن ولاها أوالمرأة اذا أحرمت بغيراذن زوجها بحجة النطوع لما لم يكن ذلك لازمافى حق الزوج كاذله ان يحللها بفعل شيءمن المحظورات بها فكان هو في قتل الصيود هنا قاصداً الى تعجيل الاحلال لا الى الجناية على الاحرام وتمجيل الاحلال يوجب دما واحداً كمافي حق المحصر بخلاف ما اذا لم يكن على قصد رفض الاحرام لانه قصد الجناية على الاحرام بقتل كل صيد فيلزمه جزاء كل صيد وقد بينا ان حكم جزا، الصيد في حق المحرم ينبني على قصـده حتى ان ضاربالفسطاط لا يكون ضامناً للجزاء بخلاف ناصب الشبكة ﴿ قال ﴾ ولا يتصدق من جزاء الصيدعلي والده وولده عنزلة الزكاة وصدقةالفطر فانه مال وجب التصدق به لحق الله تعالى وان أعطى منه ذمياً أجزأه الا ان في رواية عن أبي يوسـف رحمـه الله تمالي حيث كل صـدنة وأجبة لا يجوز صرفها الى فقراء أهـل الذمة وقد بينا هذه الفصول في كتاب الصوم فهو على ما ذكرناه ثمة ﴿ فَالَ ﴾ واذا بلغ جزاء الصيد جزوراً فهو أحب الى من أن يشترى بقيمته أغناما لان المندوب اليه التعظيم في الهدايا قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب فما كان أقرب الى التعظيم فهو أولى وان اشترى أغناما فذبحها وتصدق بها أجزأه على قياس سائر الهدایا نحو هدی الاحصار وهدی المتعة ﴿ قال ﴾ ولیس علیه أن يعرف بالجزور فى جزاء الصميد ولا أن يقلده لان سنة التقليد والتعريف فيما يكون نسكا وهذا دم كفارة فلا يسن فيــه التعريف والتقليد وان كان لو فعل ذلك لايضره وعلى هذا هدى الاحصار والكفارات وكان المعنى فيهأن ما يكون نسكافالتشهير فيهأولى ليكون باعثاً لغيره على أن نفعل مثل مافعله فأما ما يكون كفارة فسببه ارتكاب المحظور فالستر على نفسه في مثله أولى من التشهير قال صلى الله عليه وسلم من أصأب من هـذه القاذورات شيئاً فليستتر يستر الله

تمالى عليه ﴿ قال ﴾ واذا رمى الصيد وهو حلال ثم أحرم فليس عليه في ذلك شي لان فمله فى الرمى كان مباجا مطلقاً ولان الجناية على الاحرام بما يتعقبه لا بمايسبقه ﴿ قَالَ ﴾ واذا رمى طائراً على غصن شجرة أصلها في الحرم أو في الحللم ينظر الى أصلها ولكن ينظر الى موضع الطائر فان كان ذلك الفصن في الحـل فلا جزاء عليـه وان كان في الحرم فعليه فيه الجزاء لان قوام الصيد ليس بالغصن قال الله تعالى أو لم يروا الى الطير مسخرات في جو السماء ما يمسكهن الاالله فكان الممتبر فيه موضع الصيد فان كان ذلك الموضع من هوا، الحرم فالصيدصيد الحرم وان كان من هواء الحل فالصيدصيد الحل فأما في قطع الغصن فينظر الي أصل الشجرة فان كان في الحل فله أن يقطعه وان كان في الحرم فليس له أن يقطعـــه لأن قوام الاغصان بالشجرة فينظر الى أصل الشجرة فيجمل حكم الاغصان حكم أصلهاوان كان بمض الاصل في الحرم وبعضه في الحل فهو من شــجر الحرم أيضاً لانه اجتمع فيــه المهنى الموجب للحظر والموجب للحل فهو بمنزلة صيد قائم بعض قوائمه في الحل وبمضها في الحرم يكون من صيد الحرم بخلاف مااذا كانت قوائم الصيد في الحل ورأسه في الحرم فان قوامه بقوائمه دون رأسيه الاأن يكون نامًا ورأسه في الحرم فحينتذ قوامه بجميع بدئه فاذا كان جزء منه في الحرم فهو بمنزلة صيد الحرم ثم الاصل في حرمة أشــجار الحرم قوله صــلي الله عليه وسدلم لايختلى خلاها ولا يعضد شوكها • قال هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى عن معنى هذا اللفظ فقال كل مالا يقوم على ساق . وروى أن عمر رضى الله تعالى عنه قطع دوحة كانت في موضع الطواف تؤذى الطائفين فتصدق بقيمتها وحرمة أشــجار الحرم كحرمة صيد الحرم فانصيد الحرم يأوى الى أشجار الحرم ويستظل بظلها ويتخذ الاوكارعلى أغصانها فكما نجب القيمة في صيد الحرم على من أتلف فكذلك تجب القيمة على من قطعه وشجر الحرم ماينبت بنفسه لاماينبته الناس فأما مامنبته الناسعادة ليس له حرمة الحرم سواء أسته انسان أو نبت بنفسه لان الناس يزرعون ومحصدون في الحرم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هــذا من عــير نكير منكر ولا زجر زاجر فأما مالا ينبتــه الناس عادة اذا أنبت انسان فلا شئ عليه في قطعه أيضاً لأنه ملكه والتحق فعله عما منبته الناس عادة فأما اذا نبت بنفسه فله حرمة الحرم وان كان مملوكا لانسان بأن نبت في ملكه حتى قالوا لونبت في ملك رجل أمغيلان فقطعه انسان فعليه قيمته لمالكه وعليه قيمة لحق الشرع

بمنزلة مالو قتل صيداً مملوكا في الحرم ﴿ قال ﴾ وان فطع رجلان شجرة من شجر الحرم فعليهما فيمة واحدة على قياسصيدالحرم اذا قتله رجلان الا ان هنا يستوى ان كانامحرمين أو حلالين بخلاف صيد الحرملان حرمة الصيد في حق المحرم بسبب الاحرام فيتكامل على كل واحدمنهما فاما حرمة الشجرة بسبب الحرم لان الاحرام لايمنع قطع الشجرة فالمذا كان المحرم والحلال في ذلك سواء ويكون الواجب على كل واحد منهما نصف القيمة ولا يجزى فيه الصيامانما يهدىأو يطم على قياس مابينا في صيد الحرم في حق الحلال﴿ قال ﴾ ولا أحب له ان ينتفع بتلك الشجرة التي أدى قيمتها لانه لو أبيح له ذلك لتطرق الناس الى مثله فلا تبقي أشجار الحرم وفي ذلك ايحاش صيد الحرم ولكنه لوانتفع بها فلاشئ عليه لان المقطوع صار مملوكا لهيما غرم من القيمة وليس للمقطوع حرمة الحرم بعد القطع فلا شئ عليه في الانتفاع الاترى أنه لو ذبح صـيد الحرم ثم تناوله بعد ما أدي الجزاء لم يلزمه بالتناول شئ فهذا مثله فان غرسها فنبتت فله أن يقطعها ويصنع بها ماشاء لان المفطوع ملكه وهو الذي انبته وقد بينا أن ما ينبته الناس لايثبت فيه حرمة الحرم ﴿ قال ﴾ وما تكسر من شجر الحرم وببس حتى سقط فلا بأس بالانتفاغ به لان شبوت الحرمة بسبب الحرم بما يكون ناميا فيه حياة مثله والمتكسروما بيس ليس فيه معنى النمو فلا بأس بالانتفاع به ﴿قَالَ ﴾ ولا يخته لي حشيش الحرم ولا يقطعالا الاذخر فانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رخص فيه وانما أراد به ما روى أن العباس رضى الله عنه لما قال رسول الله صلى الله عليـه وســلم لا يختلى خــلاها ولا يعضد شوكها قال الاذخر يارسول الله فانها لقبورهم وبيوتهم أو لبيوتهـم وقبورهم فقال صلى الله عليه وسلم الاالاذخر وتأويل هذا أنه كان من تصده صلى الله عليه وســلم ان يستشى الأأن العباس سبقه لذلك أو كان أوحى اليـه أن يرخص فيما يستثنيه العباس رضي الله عنه وكما لايرخص في قطع الحشيش في الحرم بالمنجل فكذلك لا يرخص في رعى الدواب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي وقال أنو نوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالرعي لان الذين يدخلون الحرم للحج أو العمرة يكونون على الدواب ولايمكنهم منع الدواب من رعى الحشيش فني ذلك من الحرج مالا يخني فيرخص فيه لدفع الحرج وعلى قول ابن أبي ليالي رحمه الله تمالي لا بأس بأن يحتش ويرعى لاجل البلوى والضرورة فيه فانه يشق على الناس حمل عاف الدواب من خارج الحرم ولكن أبو حنيفة ومحمد رحهما الله تمالى استدلا بقوله صلى الله عليه وسلم لايختلي خلاهاولا يعضدشوكها وفي الاحتشاش ارتكاب النعي وكذلك فى رعي الدواب لان مشافر الدواب كالمناجل وانما تمتبر البلوى فيما ليس فيـــ نص بخلافه فامامع وجود النص لامعتبر به ﴿ قَالَ ﴾ ولا بأس بأخذ الكمأة في الحرم لانه ليس من نبات الارض بل هو مودع فيه وكذلك لابأس بأخذ حجارة الحرم وود نقل عن ابن عباس وابن عمررضي الله عنهما انهما كرجا ذلك ولكنا نأخذبالعادة الجارية الظاهرة فيمابين الناس باخراج القدور وتحوها من الحرم ولان الانتفاغ بالحجر في الحرم مباح وما يجوز الانتفاع به في الحرم بجوزاخراجه من الحرم أيضاً ثم حرمة الحرم خاصة بمكة عندنا وليس للمدينة حرمة الحرم في حق الصيود والاشجار وتحوها وقال الشافعي رحمه الله تعالى للمدينة حرمة الحرم حتى أن من قبل صيداً فيهافعليه الجزاء لفوله صلى الله عليه وسلم أن أبراهيم عليه السلام حرم مكة وأنا أحرم مابين لابتيها يمنى المدينة وقال من رأيتموه يصطاد في المدينة فخذوا ثيابه وحجتنا في ذلك ماروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى بعض الصبيان بالمدينة طائرآ فطار من بده فجمل يتأسف علىذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ياأبا عميرمافعل النغير اسم ذلك الطير وهوطيرصغير مثل العصفورولو كان للصيد في المدينة حرمة الحرم لما نا وله رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيا ولانهذه بقمة يجوز دخولها بغير احرام فتكون قياسسائر البلدان بخلاف الحرم فانه ليسلاحد ان يدخلها الا محرما ﴿ قَالَ ﴾ واذا فتل المحرم البازي المملم فعليه فيه الكفارة غير قيمته معلماً لانوجوب الجزاء باعتبار معني الصيدية فـ كمونه معلما صفة عارضة ايست من الصيدية في شئ لان معنى الصيدية في تنفره وبكونه مملماً ينتقص ذلك ولا يزداد لان توحشه من الناس بقل اذا كان معلما فلا يجوز ان يكون ذلك زائداً في الجزاء بخلاف ما اذا كان مماوكا لانسان فان متلفه يغرم قيمتـــه معلما لأن وجوب القيمة هناك باعتبار المالية وماليته بكونه متنفعا به وذلك يزداد بكونهمملما وكذلك الحامة اذا كانت تجيُّ من موضع كذا فني ضمان قيمتها على المحرم لايد ببر ذلك المعني وفى ضمان قيمتها للعباد يعتبر فاما اذا كانت تصوت فـتزداد قيمتها لذلك فني اعتبار ذلك في الجزاء روايتان في احدى الروايتين لايمتبر لانه ليس من معنى الصيدية في شيء وفي رواية أخرى يعتبر لانه وصف ثابت بأصل الخلقة بمنزلة الحمام اذاكان مطوقا ﴿ قَالَ ﴾ واذااضطر المحرم الى قتل الصيد فلا بأس بان يقتله ليأ كل من لحمه ويؤدى الجزاء وقد بينا هـذا فها سبق أورد فى كتاب اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى انه اذا اضطر الى ميتة أو صيد فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يتناول من هذا الصيدويؤدى الجزاء وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يتناول من الميتة لانه لو قتل الصيد صار ميتة فيكون جامعا بين أكل الميتة وقتل الصيد وله عن أحدهما غنية بان يتناول الميتة ولكنا نقول حرمة الميتة أغلظ الا ترى ان حرمة الصيد ترتفع بالخروج من الاحرام وحرمة الميتة لا فعليه أن يتحرز عن أغلظ الحرمتين بالاقدام على أهونهما وقتل الصيد وان كان محظور الاحرام ولكنه عند الضرورة لابأس به كالحلق عند الاذى فلهذا يقتل الصيد ويتناول من لحمه ويؤدى الجزاء والله سبحانه وتعالى أعلم

۔۔دکی باب المحصر ہے۔۔

﴿ قَالَ ﴾ رضى الله عنه الاصــل في حكم الاحصار قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم أي منعتم من اتمامهما في استيسر من الهدى شاة تبعثونها الى الحرم لنذبح ثم تحاقون لقوله تعالى ولا تحلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فعملي المحصر اذا كان محرما بالحج أن يبعث بثمن هدى يشترى له يمكة فيذبح عنه يوم النحر فيحل من احرامه وهــذا قول علما خارجهم الله تعالى أن هدى الاحصار مختص بالحرم وعلى قول الشافعي رضي الله عنه لا يختص بالحرم ولكن يذبح الهدى في الموضع الذي يحصرفيه وحجته في ذلك حــديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج مع أصحابه رضي الله عنهم معتمراً فأحصر بالحديبية فذبح هداياه وحلقبها وقاضاهم على أن بمود من قابل فيخلوا له مكة ثلاثة أيام بغير سلاح فيقضى عمرته فانما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدي في الموضع الذي ا-صرفيه ولانه لوبعث بالهدى لا يأمن أن لا بني المبعوث على يده أو يهلك الهـدى في الطريق واذا ذبحه في موضعه يتيقن بوصول الهدى الى محله وخروجه من الاحرام بعلم اراقة دمه فكان هذا أولى وحجتنا في ذلك قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يباغ الهدى عله والمراد به الحرم بدليل قوله تمالى ثم محلها الى البيت العتيق بعد ما ذكر الهدايا ولان التحلل باراقة دم هو قربة واراقة الدم لا يكون قربة الا في مكان مخصوص وهوالحرم أو زمان مخصوص وهو أيام النحر فني غيير ذلك المكان والزمان لا تكون قربة ونقيس هذا

الدم بدم المتعـة من حيث أنه تحلل به عن الاحرام وذلك يختص بالحرم فكذا هـذا وأما ماروي فقد اختلفت الروايات في نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم الهدايا حين أحصر فروى أنه بعث الهدايا على يدي ناجية لينحرها في الحرم حتى قال ناجية ماذا أصنع فيما يعطب منها قال انحـرها واصبـغ نعلها بدمها واضرب بهـا صفحة سنامها وخــل بينهــا وبـين الناس ولا تأكل أنت ولا رفقتك منها شيئاً وهذه الرواية أفرب الى موافقة الآية قال الله تمالى هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والهدي معكوفا أن يبلغ محله فأماالرواية الثانية ان صحت فنقول الحديبية من الحرم فان نصفها من الحل ونصفها من الحرم ومضارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في الحل ومصلاه كان في الحرم فانما سيقت الهدايا الى جانب الحرم منها ونحرت في الحرم فلا يكون للخصم فيه حجة وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصاً بذلك لانه ما كان يجــد في ذلك الوقت من يبهث الهــدايا على يده الى الحرم ﴿ قال ﴾ ثم اذا بعث بالهدى الى الحرم فذبح عنه فليس عليه حلق ولا تقصير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى وقد بينا هذا وقال الشافعي رحمه الله تمالي الحلق نسبك فعلى المحصر أن يأتي به ثم عليمه عمرة وحجمة هكذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعـالي عنهـما أما قضاء الحج فان كان محرماً بحجة الاسلام فقد نقيت عليه حين لمتصر مؤداة وانكان محرما بحجة النطوع فعليه قضاؤها عندنا لأنه صار خارجا منها بعد صحة الشروع قبل أدائها وعند الشافعي رضي الله عنهلابجب عليه الفضاء وهو نظير الشارع في صوم النطوع اذا أفسده وقد بيناه في كتاب الصوم وأما قضاء العمرة فلانه صار في مهنى فائت الحج حين كان خروجه بعــد صحة الشروع قبــل اداء الاعمال وعلى فائت الحج أعمال العمرة فاذا لم يأت بها كان عليــه قضاء العمرة أيضا ﴿ قال ﴾ واذا بعث بالهدى فان شاء أقام مكانه وان شاء رجم لانه لما صار ممنوعامن الذهاب يخير بين المقام والانصراف وهذا اذا كان محصراً بعدوفان كان محصراً بمرضأصابه فمندنا هو والمحصر بالمدو سواء يتحلل سعث الهدي وعند الشافعي رحمه الله تمالي ايس للمريض أن تحلل الا أن يكون شرط ذلك عند احرامه ولكنه يصبر الى أن يبرأ فان هذا حكم تابت بالنص من الكتاب والسنة والاية في الاحصار بالعدو بدليل قوله تعالى في آخر الآية فاذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة الى الحج وكذلك كاذرسول الله صلى الله عليه وسلم محصراً بالمدو ففيها لميرد

فيه النص يتمسك بالاصل وهو لزوم الاحرام الى أذيؤدى الافعال الا أن يشترط ذلك عند الاحرام فحيننذ يصير النحلل له حقا بالشرط لما روى اذضباعة عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها كانت شاكية فقال لها أهلى بالحجوا شترطي أن تحلى حيث حبست فلو كان لها أن تحلل من غير شرط لما أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشرط والمهني فيه أنماايتلي به لايزول التحال فلا يكون له أن يتحلل كالذي ضل الطريق أو أخطأ العـدد أو سرقت نفقتــه بخلاف المحصر بالعدو فان ماايتلي به هناك يزول بالتحلل لانه يرجع الى أهله فيندفع شرالمدوعنه وحجتنا في ذلك قوله تعالى فانأحصرتم فانأهل اللغة يقولون ان الاحصار لايكون الافي المرض فني العـدويقال حصر فهو محصر وفى المرض يقال أحصر فهو محصر وقال الفراء رحمه الله تعالى يقال في العدو والمرض جميماً أحصر وحصر في العدو خاصة فقد اتفقوا على أن لفظة الاحصار تتناول المرض وقوله فاذا أمنتم لا يمنع من حمله على المرض ومعناه اذا برئتم قال صلى الله عليه وسلم الزكام أمان من الجذام والدمامل أمان من الطاعون فعرفنا ان لفظة الأمن تطلق في المرض . وفي الحديث عن الحجاج بن عمر رحمه الله تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كسر أو عرج فعليه الحج من قابل فذكر ذلك لابن عباس وأبي هربرة رضى الله تعالى عنهما فقالاصدق وعن الاسود بن يزيدقال خرجنا من البصرة عماراً أي معتمرين فلدغ صاحب لنا فأعرضنا الطريق لنسأل من نجده فاذا نحن بركب فيهـم ابن مسمود رضي الله تعالى عنــه فسألناه عن ذلك فقال ليبعث صاحبكم بدم وبواء_د المبعوث على يديه أي يوم شاء فاذا ذبح عنه حـل والمدنى فيـه ان المعـني الذي لآجله ثبت حق التحلل للمحصر بالعدو مؤجود هنا وهو زيادة مــدة الاحرام عليــه لانه اعا النَّرْم الى أن يؤدى أعمال الحج وبتعد فر الاداء تزداد مدة الاحرام عليه ويلحقه في ذلك ضرب مشقة فأثبت له الشرع حق التحلل وهذا المعنى موجود هنا فقـــــــ يزداد عليه مدة الآخرام بسبب المرض والمشقة عليه في المكث محرمامع المرض أكثر فيثبت له حق النحال بطريق الأولى والدليل على أن المعنى هذا لاما قال ان العدواذا أحاطوا مه من الجوانب الاربعة أو حبسُوه في موضع لا يزول مابه بالتحلل أن ان كان لا يمكنه الرجوع الى أهله مع ذلك يثبت له حق التحال عرفنا أن الممنى ماقلنا فأما الذي ضل الطريق عند نافليس محصر ا لانه ان وجد من يبعث بالهدى على يده فذلك الرجل يهديه الى الطريق قلا حاجة به الى

التحلل وان لم يجد من يبعث بالهدى على بديه فانما يتحلل لعجزه عن تبليغ الهدى محله والذي أخطأ العدد فائت الحجوفائت الحج يتحلل باعمال العمرة فأمااذا سرقت نفقته فذكر ان سماعة عن محمد رحمهما الله تمالي أنه ان كان بقدر على المشي فليس له أن يتحلل بالهدى وان كان لا يقدر على المشي فهو محصر تحلل بالهدي وهكذا قال أنو نوسف رحمه الله تعالى الاآلة قال أن كان يعلم أنه يقدر على المشي الى البيت يازمه المشي والا فلا ولا يبعدان لا يلزمه الشي في الابتداء ويلزمه بعد الشروع كمالايلزمه حجة التطوع ابتداء ويلزمه الاتمام اذا شرع فيها والفقير لايلزمه حجة الاسلام ويلزمه الاتمام اذا شرع فيها ﴿ قَالَ ﴾ واذاكان محرما بممرة فاحصر يتحلل بالهـدى الاعلى قول مألك رحمه الله تمالى فانه يقول حكم الاحصار لمن يخاف الفوت والممتمر لايخاف الفوت ولكنا نقول رسول اللهصلي اللهعليه وسلم حين أحصر بالحديبية كان محرما بالعمرة وقديينا حديث ان مسعود رضي الله عنه في الملدوغ والمعني فيه زيادة مدة الاحرام عليه والمعتمر في هذا كالحاج فيتحلل بالهدى الا أنه اذا يعث بالهدى هنا يواعد صاحبه يوما اى يوم شاء لان عمل الممرة لا يختص بوقت فكذا الهدى الذي يحلل مه عن احرام العمرة بخلاف المحصر بالحج على قولها لان اعمال الحج مختصة بوقت الحج فكذلك الهدى الذي به يُحلل مؤقت بيوم النحر واذا حل من عمرته فعليه عمرة مكانها لان الشروع فيها أله صح ﴿ قال ﴾ والفارن يبعث بهديين لانه محرم باحرامين وتحلله عن كل واحد منهما يحصل قبل أداء الاعمال فلهذا يبعث بهديين واذا تحلل بهما فعليه عمرتان وحجة يقضيهما بقران أو افراد لما بينا ان احدى الممرتين تلزمه للتحلل عن العمرة بعدالشروع فيهاوالاخرى للتحلل عن احرام الحج وقد بينا في المفرد بالحج ان عليه عمرة وحجـة اذا تحلل بالهــدى ﴿ قال ﴾ وان بمث القارن بهدى واحد ليتحلل به من أحد الاحرامـين لايصح ذلك ولا يُحلل به لانأوان النحلل من الاحرامين في حق الفارن واحدكما قال صلى الله عليه وسلم فلا أ أحل منهما وبالهدى الواحد لا يتحلل منهما فلا يكون له ان يحلل أصلا ﴿ قَالَ ﴾ واذا بمث بهديين فلا يحتاج الى أن يمين الذي للممرة منهما والذي للحج لأن هذا التمبين غير مفيد فلا يمتبر أصلائم المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي ان دم الاحصار لا يختص بيوم النحر حتى لو واعدالمبعوث على يدد بان يذبح عنه في أول أيام العشر جاز وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالی بختص بیوم النحر فالاهدا، دم یحلل به من احرام الحج فیختص بیــوم النحر کهدی

المتمة والقران وأبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول ان الله تمالى نص في هــدى الاحصار على مكان بقوله حتى يبلغ الهدى محله فالتقبيد بالزمان يكون زيادة عليه فلا يثبت بالرأى ثم هــذا عنزلة دماء الكفارات فانه بجب للاحلال قبل أوانه ولهـ ذا لايباح الثناول منه ودماء الكفارات تختص بالحرم ولا تختص بيوم النحر بخلاف دم المتعة والقران فأنه نسك يباح التناول منه نمنزلة الاضحية اذا عرفنا هذا فنقول اذا يعث بالهديثم زال الاحصار فالمسئلة على ثلاثة أوجه ان كان يقدر على ادراك الحج والهدى جميهاً فعليه ان يتوجــه لادا، الحج وايس له ان يتحلل بالهدى لان ذلك كان للمجز عن أداء الحج فـكان فى حكم البدلوند قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل فسقط اعتبار البدل ويلزمه ان يتوجه فاذا أدرك هديه صنع به ماشاء لانه ملكه وقد كان عينه لمقصود وقد استننى عنه وان كان لانقدر على ادراك الحج والهدي جميما لايلزمه التوجه لان المجز عن أداء الاعمال لم ينعهم بزوال الاحصار فكان له ان يُعلل بالهدي وان توجه ليتحلل باعمال العمرة فله ذلك لانه فائت الحج وفائت الحج يتحلل باعمال الممرة وله في هذا التوجه غرض وهو ان لايلزمــه قضاء العمرة أ وأما اذا قدر على ادراك الحبح ولم يقدر على ادراك الهدىوانما يتصور هذا عند أبى حنيفة ا رحمه الله تمالى لاعندهمالان عندهما هذا الهدى يختص بيوم النحر فلا يتصور ادراك الحج دُونِ الْهُدِي ثُم فِي القياس على قول أبي حنيفة رحمـه الله تمالي يلزمه أن سُوجه وايس له أن يتحلل بالهدى وهو قول زفر رحمه الله تمالى لان المجز عن أداء الاعمال قد ارتفع بزوال الاحصار وقد بينا أن حكمالبدل يسقط اعتبارداذا قدر علىالاصل فيلزمه أن يتوجه ولكنه استحسن فقال له أن يتحلل بالهدى لانه لوتوجه ضاع ما له فان الهدى ملكه جمله لمقصود وهو التحلل فانكان لا يدركه ولا يتحلل به يضيع ماله وحرمة المال كحرمة النفس فبكما كان الخوف على نفسه عذراً له في التحلل فكذلك الخوف على ماله والافضل له أن يتوجه لانه أقرب الى الوفاء عما وعد وهو أداء ما شرع فيه ﴿ قال ﴾ وكذلك المرأة تحرم بالحج وليس لها محرم ولا زوج يخرج معها فهي بمنزلة المحصر وهذا بناء على أن المرأة لا بجوز لها أن تخرج لسفر الحج الا مَع محرم أوزوج عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا وجدت رفقة نساء ثقات فلها أن تخرج وان لمتجدم ما واحتج في ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة فاشتراط المحرم يكون زيادة على النص ومثل هذه الزيادة

تعدل عندكم النسخ ثم هذا سفرلاقامة الفرض فلا يشترط فيه المحرم كسفر الهجرة فان الني أسلمت فى دار الحرب لها أنتهاجر الى دار الاسلام بغير محرم وهذا لان شرائط اقامة الفرض ما يكون في وسم المرء عادة ولا ولاية لها على المحرم في احرامه ولايجب على المحرم الخروج معها وليس عليهاأن تتزوجلاً جل هذا الخروج بالاتفاق فعرفنا أن المحرم ليس بشرط الا أن عليها أن تتحرزعن الفتنة وفي اختلاطها بالرجال فتنة وهي تستوحش بالوحدة فتخرج مع رفقة نسوة ثقات المسأنس بهن ولا تحتاج الى مخالطة الرجال وحجتنا فى ذلك حديث ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لأ مرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام ولياليهــا الا ومعها زوجها أو ذو رحم محــرم منها فقام رجــل فقال اني أريد الخروج في غزوة كـذا وان\مرأتي تريد الحج فماذا أصنع فقال صلى الله عليه وسلم أخرج ممهالانفارقها ففي هذا دليل علىأنهم فهموا منالسفر الذىذكره سفر الحج حتى قال السائل ماقال وفى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزوج بأن يترك الغزو ويخرج معها دليل على أنه ليس لها أن تخرج الامع زوج أومحرم والممني فىذلك أنها تنشئ سفراً عن اختيار فلا بحل لها ذلك الامع زوج أو محرم كسائر الأسفار بخلاف المهاجرة فأنها لاننشئ ســفرآ ولكنها تقصد النجاة . ألا ترى أنه لو وصلت الى جيش من المسلمين في دار الحرب حتى صارت آمنة لم يكن لها أن تسافر بعد ذلك من غير محرم ولأنها مضطرة هناك لخوفها على نفسها . ألا تري أن العدة هناك لاتمنعها من الخروج وهنا لوكانت معتدة لم يكن لهــا أن تخرج للحج وتأثير فقد المحرم في المنع من السفركتأثير العــدة فاذا منعت من الخروج لسفر الحج بسبب المدة فكذلك بسبب فقدالحرم وهذا لأن المرأة عرضة للفتنة وباجتماع النساء تزداد الفتنة ولا ترتفع انمائرتفع بحافظ يحفظها ولا يطمع فيها وذلك المحرم وتفسيره من لا محل له نكاحها على النأبيد بسبب قرابة أو رضاع أو مصاهرة وألا ترى أنه يجوزله أن يخلو بها لانه لايطمع فيها اذا علم أنها محرمة عليه أبدآ فكذلك يسافر بها ﴿ قال ﴾ ويستوى أن يكون المحرم حراً أو مملوكا مسلما أو كافراً لأن كل ذي دين يقوم بحفظ محارمه الاأن يكون مجوسياً فحينئذ لاتخرج معه لانه يمتقد اباحتها له فلا ينقطع طمعه عنها فلهذا لاتسافر معه ولايخلوبها اذا عرفناهذافنقول اذالم تجد المحرم وقد أحرمت بحجة الاسلام فعي ممنوعة من الخروج شرعاً فصارتكالمحصر تبعث بالهدى فتتحلل به وان كانت ذات زوج وأرادت

أن تخرج لحجة الاسلاممع المحرم فليس للزوج أن يمنمها من الخروج عندنا وقال الشافعي رحمه الله تمالي له أن يمنعهامن الخروج لانها صارت كالمملوكة له بعقدالنكاح وثبت له حق الاستمتاع بها فعي بهذاالخروج تحول بـين الزوج وبـين حقه أوتلزمه مشقة السفر فـكان له أن عنعها من ذلك كايمنعهامن الخروج لزيارة الاقارب وكما يمنعها من الخروج لحجة التطوع لكنانفول فرض الحج يتوجه عليها باستجاع الشرائط فكان ذلك مستثني من حق الزوج وبسبب عقد النكاح لايثبت عليها للرزوج ولاية المنه من أداه الفرائض ألاترىأنه لاعنهما من صيام شهر رمضان والمولى لايمنع مملوكه من أداء الصلاة لان ذلك مستثني من حقه فهــذا مثله بخـ لاف ما اذا لم تجد محرما فان هناك الفرض لم يتوجه عليها لانعدام شرائطه حتى لوكانت لأتحتاج الى سفر بان كان بينها وبين مكة دون مسيرة ثلاثة أيام فليس للزوج أن يمنعها وان لم تجد محرما لان اشتراط المحرم للسفر لالما دونه وأما حج النطوع فالخروج لاجله لم يصر مستثني من حق الزوج لان ذلك ليس بفرض عليها فاذا أحرمت بحجـة التطوع كان للزوج أن يمنعها ويحللها الا أن هنا لايتأخر تحليله اياها الى ذبح الهدى ولكن يحللها من ساعته وعليها هـ دى لتعجيل الاحلال وعمرة وحجة لصحة تشروعها في الحج بخلاف حجة الاسلام لان هناك لاتتحلل الا بالهدى لان هناك لاحق للزوج في منعها لووجدت محرما وانما تمذر عليها الخروج لفقد المحرم فلا تتحلل الا بالهدى وهنا تدذر الخروج لحق الزوج وكما لايكون لها أن تبطل حق الزوج لايكون لها أن تؤخر حق الزوج فكانله أن يحللها من ساعته وتحليله لها أن ينهاها ويصمنع بها أدنى ما يحرم عليها في الاحرام من قص ظفر ونحوه ولايكون التحليل بالنمى ولا بقوله حللتك لأن عقد الاحرام قد صحفلا يصح الخروج الا بارتكاب محظورة وذلك لايحصل بقوله حللتك وهو نظير الصوم اذا صـح الشروع فيه لايصير خارجا الابارتكاب محظوره حتى أن الزوج لونهاها عن صوم التطوع لاتصيرخارجة عن الصوم بمجرد نهيه وكذلك المملوك يهل بغير اذن مولاه فللمولى أن يحلله لقيام حقه في خدمته ومنافعه والمملوك في هذا كالزوجة في حجة التطوع على ما بينا ﴿ قَالَ ﴾ والمحصر بالحج اذا بهث بهديين حل بأولهما لانه مالزمه للتحلل الاهدى واحد والاول منهما ممين لأداء الفرض والثاني يكوز تطوعاً والاحلال لايتوقف على هدى التطوع ﴿قَالَ ﴾ وان حل المحصر قبل أن ينحر هديه فعليه دم لاحلاله لانه حل قبل أوانه كما قال الله تمالى ولا تحلةوا

رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ويعود حراما كماكان حتى ينحر هـديه لان ذبح الهدى متمين للتحال فلا محل بفيره كطو ف الزيارة لما كان متعينا للاحلال به في حق النساء لا محصل الاحلال بفيره ﴿ قال ﴾ وان كان الحصر معسراً لم يحل أبداً الا بدم لان الدم متعين لاحلاله بالنص كما أن طواف الزيارة متمين لاحلاله في حق النساء فسكم لا محصل الاحلال بغيره هناك فكذلك هذا وكان عطاء رحمه الله تمالي يقول اذا عجز عن الهدى نظر الى قيمة الهدى فجمل ذلك طعاماً يطعم به المساكين كل مسكين نصف صاع أو يصوم مكان طمام كل مسكين يوما فيتحلل به عنزلة الهدى في جزاء الصيد قال أبو بوسف رحمه الله تمالي في الامالي وهذا أحساليٌّ وللشافعي رحمه الله تدالي فيه قولاًن أحدهما هكذا والثاني أنهإذا عجز عن الهدي صام مكانه عشرة أيام على قياس هـدي المتمة لكنا نقول هـذا كله قياس المنصوص على المنصوص ولا يجوز ذلك بل المرجع في كل موضع الى ما وقع الننصيص عليه ولا يجوز المدول عنه الى غييره ﴿قَالَ ﴾ وكل شيُّ صنعه المحصر قبل أن يحل فهو بمنزلة الحرم الذي ليس بمحصر وكذلك ان ذبح عن المحصر هديه في غيير الحرم فانه يبقى حراما على حاله حتى يبعث بهدى فيذبح عنه في الحرم وان كان قد حل قبل ذلك فعليه دم لاحلاله سواء كان عالمابه أولم يكن عالما ﴿ قال ﴾ ويجزئه في هدى الاحصار الجذع العظيم من الضأن والثني من غيرها لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما استيسر من الهــدي شاة وعن جابر رضى الله عنه قال أشرك رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سبعة من الصحابة في بدنة عام الحديبة فتبين بهذا أن الواجب هنا ما يجزى في الضحايا والذي يجزي في الضحايا ما سمينا فَكَذَا هَنَا وَانْ سَرَقَ الْهُدِي بِمَدْ مَا ذُبِحِ عَهْ فَلْنِسْ عَلَيْهِ شَيُّ لَانُهُ بَلغ محله فانأكل منه الذي ذبحه بعد ما ذبح فهو ضامن لقيمة ما أكل يتصدق به عن الحصر لان الني صلى الله عليه وسلم قال للمبموث على يده لا تأكل أنت ولا رفقتك منها شيئاً ولانه قد لزمه التصدق بجميع اللحم عن المحصر فاذا أكل منه شيئاً كان ضامنا مدله وحكم البدل حكم البدل فعليه أن يتصدق ببدله عن المحصر أيضاً ﴿ قال ﴾ وان قدم مكم قارنا فطاف وسمى لممرته وحجته ثم خرج الى بعض الآفاق قبل أن يقف بعرفة فأحصر فانه يبعث بالهدي وبحل به وعليه حجة وعمرة مكان حجته وليس عليــه عمرة مكان عمرته لانه فرغ من عمرته حين طاف لها وسمى وانما بتى عليه للممرة الحلق أو التقصير فلهذا لا يبعث بهدى لأجل

العمرة وانما يبعث بالهدى للتحلل عن احرام الحج فان قيل أليس انه طاف وسمى لحجته فينبغي أن يكفيه ذلك للتحلل كما في فائت الحج قلنا ما أنى به من الطواف لم يكن واجبا بل كان ذلك طواف التحية ولا يجوز أن يتحال بمثله فلهذا يبعث بالهدى للتحلل من الاحرام للحج ولهذا كان عليه قضاء عمرة لان ذلك الطواف والسمى صار وجوده كمدمه في حكم الاحصار فعليه عمرة وحجة وعليه دملتقصيره فيغير الحرم وهـذا الدم انمايلزمه عنــد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان عندهما الحلق للعمرة يتوقت بالحرم خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى وقد بينا هذا ﴿ قال ﴾ فاذا وقف بمرفة ثم أحصر لم يكن محصراً لان معنى نوله تمالي فان أحصرتم أي منعتم عن اتمام الحج والممرة وقال صدلي الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقــد تم حجه فانما منع هــذا بعــد الاتمام فلهذا لايكون محصراً ولان حكم الاحصار آنما يثبت عند خوف الفوت وبسد الوقوف بعرفة لامخاف الفوت فلايكون محصرا ولكنه يبتى محرما الى أن يصل الى البيت فيطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحلق أويقصر وعليه دم لترك الوقوف عزدافة ولرمي الجار دم ولتأخير الطواف دم ولتأخير الحلق دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس عليه لتأخير الحلق والطواف شئ وقد تقدم بيان هذه الفصول فان قيل أليس انكم قلتم اذا ازدادت عليه مدة الاحرام يثبت حكم الاحصار فيحقه وقد ازدادت مدة الاحرام هنا فله أذا لايثبت حكم الاحصار في حقه قلنا لاكذلك فانه يتمكن من التحلل بالحلق الا من النساء وان كان يلز. 4 بعض الدماء فلا يتحقق العذر الموجب للتحلل هذا ﴿ قال ﴾ واذا قدم مكة فاحصر بها لم يكن محصراً وذكر على بن الجمد عن أبي بوسف رحمهم الله تمالى قالُ سألت أبا حنيفة رحمه الله تمالى عن المحرم يحصر في الحرم فقال لايكون محصراً فقلت أليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أحصر بالحديبية وهي من الحرم فقال ان مكة يومئذ كانت دار الحرب فأما اليوم فهي دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها قال أبو يوسف رحمه الله تمالي وانما أنا أفول اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت فهو محصر والاصح أن يقول اذا كان محرما بالحج فان منع من الوقوف وطواف الزيارة جميما فهو محصر وان لم يمنسع من أحدهما لايكون محصراً لانه ان لم يكن ممنوعا من الظواف يمكنه أن يصبر حتى يفوته الحج فيتحلل بالطواف والسمى وان لم يكن ممنوعا من الوقوف يمكنه أن يقف بعرفة ليتم حجه وان كان

ممنوعا منهما فقد تعذر عليـه الاتمام والتحال بالطواف فيكون محصراً كما لو أحصر في الحل وقال ﴾ رجل أهل بعمر تين معا فسار الى مكة ليقضيهما ثم أحصر قال يبعث بالهدى لواحد والأصل في هذه المسئلة أن نقول من أحرم بعمر تين معا أو بحجتين معا انعقد احرا. 4 بهما فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحم. الله تمالى وقال محمد والشافعي رحمهما الله تمالى ينعقد احرامه بأحدهما لازالاحرام غير مقصودلميه بل لاداء الأفمال به ولا يتصور اداء حجتين في سنة واحدة ولااداء عمر تين في وقت واحد والعقد اذا خلاعن مقصوده لا يكون منعقداً أصلا فاذا خلا أحد العقدين هناعما هومقصود لم ينعقد الاحرامالا بأحدهما وقاسا بالصوم والصلة فان منشرع في صومين في يوم واحداً وفي صلاتين بتكبيرة واحدة لايصير شارعاً الافي أحدهما وهذا على أصـل الشافعي رحمه الله تعالى واضح لأن عنــده الاحرام من الاركان ولهذا لاينعـقد الاحرام بالحج في غير أشهر الحج عنده وعند محمد رحمـه الله تمالى وان كان الاحرام من الشرائطة في بهض الاحكام جمـل من الاركان. ألا ترى أن فائت الحج ليس له أن يستديم الاحرام الى أن يؤدى الحج به في السنة القابلة ولو كان من الشرائط لكان له ذلك كما في الطهارة للصلاة فاذا كان من الاركان فهو عنزلة سائر الاعمال لايتصور اجتماع المثنى منه فىوقت واحدكالوقوف لحجتين والطواف لعمرتين وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تمالى قالا لاتنافي بين المقدين بدليل انه يثبت أحدهما وهما متساويان والاصل أنه اذا كان منافاة بين العقدين المساويين أن لايثبت أحدهما كنكاح الأختين مماً واذا ثبت أنه لامنافاة انعقد الاحرام ثم أداء الافعال لايتصل بالاحرام والننافي بينهما في أداء الافعال واذا كان أداء الافعال لا يتصل بالاحرام لا يمنع المقاد الاحرام بهما بخلاف الصوم والصلاة فالشروع هذاك من الاداء ويتصل به الاداء والوقت معيار الصوم فلا يتصور أداء الصومين في وقت واحد ثم الاحرام سبب لالتزام الاداء من غير أن يتصل به الاداء فيكون بمنزلة النذر والنذر بالعمر تين صحيح وقد بينا فيما سبق ان الاحرام من جملة الشرائط ابتداء وانأعطى له حكم الاركان انتهاء فكان عنزلة الطهارة للصلاة فلا تتحقق المنافاة فيه كمن تطهر لاداء الصلاتين اذاعرفنا هذا فنقول عند أبي بوسف رحمه الله تمالي من عقد احرامه بهما يصير رافضاً لاحدهما لانه كما فرغ من الاحرام جاء أوان اداء الاعمال والمنافاة متحقة فيصير رافضالاحدهما وعليه دم لرفضها ويمضى في الآخر فان كان احرم بعــمرتين فعليــه

قضاء العممرة التي رفضها والكان احرامه محجتين فعليه قضاء عمرة وحجة لرفض أحمدهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصير رافضاً لاحدهما مالم يشتغل بالعـمل الله خر ففي ظاهر الروامة كايسير الى مكة لاداء الاعمال يصير رافضاً لاحدهما وفي الرواية الأخرى مالم أخذ في الطواف لا يصير رافضاً لاحدهما لانه لمالم يتناف الاحرامان ابتداء لا يتنافيان بقاء بل البقاء أسهل من الابتداء وأنما المنافاة في الاعمال فما لم يشتغل بعمل أحدهما لايصير رافضاً للاخر وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما اذا أحصر قبل أن يسير الى مكة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي يبعث بهد بين للتحلل لانه محرم باحرامين وعند أبي يوسف رحمه الله تمالي يبعث بهدىواحد لانه صار رافضاً لاحدهما فانما أحصر وهوحرام باحرام واحدوعندمجمد رحمه الله تمالي لم ينعقد الااحرام واحد فلا ببعث الابهدي واحد وان كان سار الي مكة ثم أحصر فانما يبعث بهدى واحد لانه صار رافضاً لاحدهما حين سار في عمل الآخر فعليه دم للرفضودم آخر للتحلل فاما حكم القضاء فانكان أهــل بممرتين فعليه قضاء عمرتين وان كان أهل محجة بن فمليــه قضاء حجتين وعمر تين ﴿ قال ﴾ رجل أهل بشئ واحد لا سوى حجة ولا عمرة ينعقد احرامه مع الابهام لما روى أن علياًوأبا موسى رضي الله عنهما لما قدما من اليمن قال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بم أهللما قالا أهلانا باهلال كاهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صحح رسول الله صلى الله عليه وسلم احرامهما مع الابهام وقد بينا أن الاحرام بمنزلة الشرط للنسك ابتداء والابهام فيه لايمنع صحته كالطهارة للصلاة وبعد ما انعة الاحرام مبهما فللخروج منه طريقان شرعا إما الحج أوأعمال العمرة فيتخير بينهما ان شاء خرج عنه بأعمال الممرة وان شاء بأعمال الحج وكان تمبينه في الانتهاء بمنزلة التعبدين في الابتداء فان أحصر قبل أن يعين شيئاً فعليه أن يبعث بهدي واحد لانه محرمباحرام واحد فالنحلل عن احرام واحد وعليه قضاءعمرة استحسانا وفي القياس عليمه قضاء حجة وعمرة لان احرامه ان كان للحج فعليه فضاء حجة وعمرة والأخل بالاحتياط في قضاء العبادات واجب ولكنه استحسن فقال المتيقن به يصير ديناً في ذمته فقط والمتيقن الممرة ولما كان متمكنا من الخروج عن عهدة علجا الاحرام قبل الاحصار بأداءالعمرة فـكذلك بعد الاحصار يتمكن من الخروج عن على المهدة بأداء العمرة ﴿ قَالَ ﴾ وان لم يحصر فهو على خياره مالم يطف بالبيت فالرطاف بالبيت قبل ان ينوى شيئاً فهي عمرة لانطواف

الممرة واجب والتحية في الحج ليس بواجب فلا تحقق الممارضة بين الواجب وبين ماليس بواجب فالهذاجعلنا طوافه للممرة ويحصل التعيين به ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك اذا جامع قبل التعيين فعليه دم الجماع والمضى في أعمال العمرة وقضاء عمرة لانه لا يلزمه الا المتيقن به اذ آل الاس الى ان يصيرديناً والمتيقن هوالعمرة فلهذا تعمين احرامه للعمرة ولانه أو تمين للحج وقد أفسدها بالجماع في هذه السنة فيفوته الحج بصفة الصحة أصلا في هذه السنة واذا تمين للعمرة لايفوته شي فلهذا تمين احرامه للممرة ﴿قال ﴾ ولو أهل بشي واحدكما بينا وسمي ثم نسيه وأحصر بمث بهدى واحد لما بينا انه محرم باحرام واحد ﴿ قال ﴾ واذا تحلل بالهدي فعليه عمرة وحجة وهذا احتياط وأخذ بالثقة لجوازان يكون حين أحرم نوي الحج فيلزمه تضاه عمرة وحجة بخلافالأول فان هناك يتيفنانه لم ينو الحج عند احرامه ووجوبالفضاء عليه باعتبار نيةالحج فاذاتيقن هناك آنه لم ينو الحج لايكون للأس بالاحتياط معنى وهنا هو غير متيقن فن الجائز اله حين أحرم نوى الحج فكان هذا أوان الأخذ بالاحتياط فلهذا محتاط ويقضي عمرة وحجة والفرق بين مااذا لم يعين في الابتداء وبين مااذا عين ثم نسى ظاهر في المسائل الاترى ان من أعتق احدى أمتيه بغير عينها لابجب عليه ان بجتنبهما وبمثله لو أعتق احداهما بمينهائم نسى فعايمه ان مجتنبهما الا ان يتذكر وكذا ان لم محصر في هذا الفصل ولكه وصل الى الببت فعليه أن يؤدى عمرة وحجة ويلزمه مايلزم القارن لانه يحتمل انه نوى احرام الحج ويحتمل الهنوى احرام العمرة فيجمع بينهما أخذآ بالاحتياط فى العبادة الاترى ان من نسى صلاة من صلاة اليوم والليلة لا يمرفها يلزمه قضاء صلاة بوم وليلة استحساناً فكذلك هنا ﴿ قال ﴾ ولو جامع قبل ان يصل اني البيت فعليه هدى واحد للجاع لأنه يتيقن انه محرم باحرامواحد ولكنعليه اتمام عمرةوحجة لان الفاسدمعتبر بالصحيح فكما انقبل الافساد عليه عمرة وحجة فكذلك بعد الافساد عليه المضى في عمرة وحجة لانه لايخرج من الاحرام بالافساد قبل أدا. الاعمال والفاسد معتبر بالصحيح وليس عليه دم القران لان دمالةران أنما لزمه عندصحة النسكين ﴿قال ﴾ ولو جامع بعد مانوى ان يجعلها عمرة وحجة ولبي بهما فعليه دمان لانه يتيقن بمدمالي بهما انه محرم باحرامين بطريقة اضافة أحد الاحرامين الىالآخر فعليه دمان للجاع وحكمه في الفضاء مثل الأول كما بينا ﴿ قال ﴾ ولو أهل بشيئين ثم نسبهما فاحصر بعث بهديين لانه متيقن انه محرم باحراسين فاذا تحال بهديين كان عليه عمرتان

وحجة استحساناً وفي القياس عليه حجتان وعمرتان لان من الجائز انه نوى عندا حرامه حجتين فعليه قضاء عمرتين وحجتين احتياطاً ولكنه استحسن فقال فعل المسلم محمول على الصحـة ما أمكن وعلى ماهو الأفضل فلا يحمل على الفساد الا بعد تمذر حمله على الصحـة فلوجملنا احرامه بحجة وعرة كان فيه حمل أمره على الصحة وعلى ماهو الأفضل وهو الفران ولو جملنا احرامه بحجت بن كان فيه حمل أمره على الفساد لانه يتمذر عليه الجمع بينهما أداء فلهـذا جملناه كالمحرم بالحج والمـمرة فاذا تحلل مهـدبين كان عليه عمرتان وحجـة عنزلة الفارن واذلم بحصر ووصل الى البيت فكذلك الجواب بجعل احرامه عمرة وحجة كما يعمل الفارن استحسانا وكان القياس أن يقضي عمرته وحجته مع الناس وعليــه دم الفران وعليــه دم آخر وحجةوعمرة لان من الجائز أنه كان أحرم بحجتين فعليه دم لرفض احداهماوقضاء حجة وعمرة ومن الجائز أنه أحرم بعمرة وحجبة فعليه دم القران فقلنا إنه يحتاط من كل جانب فيقضى عمرته وحجته مع الناس وعليه دم القران لاحتمال أحد الجانبين ثم عليه دم وقضاء عمرة وحجـة لاحتمال الجانب الآخر وان كان قد أهــل بدمرتين فقــد أتي باعمال احداهما وقضى الاخرى مع قضاء الحج فيصيرخارجاً مماعليه بيةين هذا هوالقياس ولكنه استحسن فجعله قارنا حملا لامره على الصحة وعلى مايفعله الناس ثم عليه دم وقضاء عمرة وحجة وكذلك لوجامع فيهسما وهو بمنزلة القارن اذا جامع استحسانا لان الفاســد معتبر بالصحيح والله أعلم بالصواب

-مر بابالجماع كه⊸

و قال كه واذا جامع الرجل امرأته وهما مهلان بالحيج قبل أن يقفا بعرفة فعلى كل واحده منهما شاة ويمضيان في حجتهما وعليهما الحيج من قابل هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عمن واقع امرأته وهما محرمان بالحيج قال يريقان دما ويمضيان في حجبهما وعليهما الحيج من قابل وهكذا روى عن الصحابة عمر وعلى وابن مسمود رضى الله عنهم ولكنهم قالوا اذا رجما للقضاء يفترقان معناه ان يأخذ كل واحد منهما في طريق نحير طريق صاحبه ومالك رحمه الله تعالى أخذ بظاهر هذا اللفظ فقال كما خرجا من بيتهما فعايهما أن يفترقا ولكن هذا بعيد من الفقه فان له أن يواقعها مالم يحرما والافتراق للتحرز عن المواقدة

فلا معنى للامر بالافتراق في وقت تحل المواقعة بينهما فيموزفر رحمهالله تعالى يقول يفترقان من وقت الاحرام لان الافتراق نسك بقول الصحابة رضي الله عهم وأوان أداء ماهو نسك بعد الاحرام وهذا ليس بقوى فان الافتراق ليس بنسك في الاداء فلايكون نسكا في القضاء لان القضاء بصفة الاداء وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا قربا من الموضع الذي جامعها فيه يفترقان لأنهما لايأمنان اذا وصلاالي ذلك الموضع أن تهيج بهماالشهوة فيوافعها فيفترقان للتحرزعن هذا وهذا ليس بصحيح أيضاً لانه انما واقعهافي السنة الاولى بسبب النكاح القائم بينهما فلووجب الافتراق انما يجب عن النكاح وأحد لايأمر بهذا ثم اذا بلغا الى ذلك الموضع فتأ ملا فيما لحقهما من المشقة بسبب لذة يسيرة ازدادا ندماوتحرزا عن ذلك ثَانياً لكيلا يصيبهما الآن مثل ما أصابهما في المرة الأولى ولكنا تقول مراد الصحابة رضى الله عنهم أنهما يفترقان على سبيل الندب ان خافا على أنفسهما الفتنة لا أن يكون ذلك واجباً عليهما كما يندب الشاب الى الامتناع عن التقبيل في حالة الصيام اذا كان لاياً من على نفسه ماسوی ذلك ﴿ قال ﴾ وان كانا قارنين فعلى كل واحد منهما شاتان لان كل واحــد منهما محرم باحراءين وعلى كل واحد منهما فضاء عمرة وحجة ان لم يكن طاف بالبيت قبل المواقعة وقد سقط دم الفران عنهما لفساد نسكهما وان لزمهما المضي في الفاسد لأن هذا دم نسك فلا يجب الاعلى من جمع بين الحج والعمرة بصفة الصحة وان كان طاف بالبيت قبل الجماع فكذلك الجواب في انه يجب عليه دمان لان بالطواف لم يتحلل عن احرام العمرة اللم يحلق ولكن ليس عليه قضاء العمرة هنا لانه انما جامع بعد ما أدى عمرته لأنركن العمرة هو الطواف فلم تفسد عمرته بهذا وانما فسند حجه فعليه قضاؤه وقد سقط عنه دم الفران بفساد أحد النسكين وان جامع بعر ماوقف بعرفة لم يفسد واحد من النسكين عنـــدنا وقد بينا هذا ولكن عليه جزور لجماعه بدــد الوقوف في احرام الحج وشاة لجنايـــه على احرام العمرة وعليه دم القران لأنه أدى النسكين بصفة الصحة ﴿ قال ﴾ واذا جامع الحاج بعدما وقف بعرفة فأهدى جزورآثم جامع بعد ذلك فعليه شاة لانه دخل احرامه نقصان بالجماع الاول فالجمراع الثاني صادف احراما ناقصاً فيكفيه شاة مخلاف الجمراع في المرة الأولى فان هناك صادف حراماً ناما فكان عليه جزور ﴿قال ﴾ وان طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة بعد ماحلق أو قصر ثم جامع فليس عليه شئ لأن أكثر أشواط الطواف في حكم التحال

كجميع الطواف فكما أنه لو أتم الطواف تحليل في حق النساء فكذلك اذا أنى بأكثر أشواط الطواف وذكر ان سهاعة عن محمد رحمهما الله تعالى أنه اذا طاف جنباً ثم جامع بعد قبل الاعادة في القياس لاشيء عليه كما لوطاف محدثًا لان النحلل يحصل بطواف الجنب وفي الاستحسان عليه دم فيحتاج الى الفرق بين هـذا وبين ذلك والفرق ما بينا أن طواف الجنب غيير معتبد به الا في حكم التحال ولهـ فدا لو أعاده انفسيخ الاول بالثاني في أصح الطريقين فصارفي المعنى كالجماع قبل الطواف وهنا ما تى به من أكثر أشواط الطواف معتد به على الاطلاق توضيحه أن ما بتي هنا يقوم الدم مقامه فيكون هذا نظير النقصان في طواف المحدث ولوطاف محدثًا ثم جامع لم يلزمه شي بخلاف ما اذا طاف جنباً فان الواجب هناكِ لا يجب بمقابلة أصل الطواف عندفوت أدائه وهي البدنة فجاعه في تلك الحالة كجماعه قبل الطواف وان لم يكن حلق قبل الطواف حتى جامع بعد ما طاف أربعة أشواط فعليه دم لارتبكاب محظور الاحرام فان التحلل بالطواف لا يحصـل اذا لم يحـلق ﴿ قَالَ ﴾ والمس والتقبيل عن شهوة والجماع فيما دون الفرج أنزل أولم ينزل لا يفسد الاحرام وللشافعي رحمه الله تمالي قول أنه اذا اتصل به الانزال يفسد به الاحرام على قياس الصوم فأنه يفسد بالتقبيل اذا اتصل به الانزال ولكنا نقول فساد الاحرام حكم متعلق بعين الجماع ألاترى أنَّ بارتكاب سائر المحظورات لا يفسد وما تملق بمين الجماع من العقوبة لا يتعلق بالجماع فيما دون الفرج كالحدثم مايجب هناأ بلغ مما يجب هناك وهو القضاء فيكون فياس الكفارة فى الصوم ولا يجب بالجاع فيما دون الفرج الكمارة هناك فكذلك لا بجب هنا القضاء ولكن عليـه دم أما اذا أنزل ففير مشكل وكذلك اذا لم ينزل عندنا وللشافعي رحمه الله تعالى قول أنه لا يلزمه شيَّ اذا لم ينزل على قياس الصوم فانه لا يلزمه شيُّ اذا لم ينزل بالنقبيل فـ كذلك قَ الحج ولـ كمنا نقـول الجاع فيما دون الفرج من جمـلة الرفث فكان منهياً عنــه بسبب الاحرام وبالاقدام عليه يصير مرتكبا محظور احرامه فيلزمه الدم وهكذا ينبني في الصوم الا أن الشرع ورد بالرخصة في التقبيل هناك ثم المحرَّم هناك قضاء الشهوة ولا يحصل ذلك بالتقبيل بدون الانزال وهنا الحرَّم الجماع بدواعيه والتقبيل من جملتها . ألا ترى أن التطيب عرم هذا ولا يحسرم هناك ﴿ قال ﴾ والنظر لايوجب على المحرم شيئاً وان أنزل لأن النظر بمنزلة التفكر اذالم يتصل منه صنع بالمحل ولو تفكر فأمنى لايلزمه شئ فكذلك اذا

نظر ﴿ قال ﴾ وحكم الجماع في الحج والعمرة واحد اذا كان عن نسيان أو عمـد أوفي حال نوم أو اكراه أو طوع الافي الاثم أما الناسي عندنا يفسدنسكه بالجماع ويلزمه مايلزم العامد الا أنه لا يأثم بعدر النسيان وللشافعي رضي الله عنه قول انه لايفسد النسك بجماع الناسي على قياس الصوم ولكنا نقول هذا الحكم تعلق بدين الجماع وبسبب النسيان لاينعدم عين الجماع وهذا لانه تداقترن بحالة ما يذكره وهو هيئة المحرمين فلا يعذر بالنسيان كما في الصلاة اذا أكل أوشرب بخلاف الصوم فانه لم يقترن بحالة مايذكره فجمل النسيان فيه عذراً في المنع من افسادالصوم بخلاف القياس ﴿قال ﴾ وان كانت ناعمة أو مكرهة نفسد حجرا عندنا ولا نفسد عند الشافعي رحمه الله تعالى سناء على أصله ان الاكراه متى أباح الاقدام أعدم أصل الفعل من المكره في الاحكام والنوم يعدم أصل الفعل من النائم ولهذا قال لايفسد الصوم بهذا الفعل في حالة الاكراه أوالنوم فكذلك الاحرام وعندنا تأثير الاكراه والنوم في دفع المأثم لافي اعدام أصل الفعل ألاترى أنه يلزمه الاغتسال ويثبت به حرمة المصاهرة فكذلك يتملق به فسأ دالنسك ويستوى ان كان الزوج محرما أو حلالا بالغاً أو صفيراً عاقلا أو مجنونا أو تكون المرأة مجنونة أو صغيرة لان فساد النسك متياق بمين الجماع وذلك لا ينعدم بالجنون والصغر اذا كان يجام مثله وانما قلنا أنه يتملق بمين الجماع لانالمنهي عنه في الاحرام الرفث والرفث اسم الجاع ﴿ قال ﴾ رجل أهل بممرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى ينوى قضاءها قال هي هي لانه بالجاع وان فسد نسكه فقد لزمه المضى في الفاسد ولا يخرج من الاحرام الا بأداء الاعمال فنيت في الاحرام بالاهلال الثاني لغو لانه ينوى ايجاد الموجود ونية القضاء كذلك فان الاحرام الواحد لايتسع للقضاء والاداء فكان عليه دملاجاع ويفرغ منها وعليه عمرة وكذلك هذا الحكم لوكان مهلا بالحجة ﴿قال﴾ وان جامع في العمرة قبل الطواف ثم أضاف اليهاحجة يقضيه ماجميماً لان اضافة الحج الى الممرة الصحيحة جأئز فالى الممرة الفاسدة أولى وايس عليه دم القران لفساد أحد النسكين وكذلك يسقط عنه دم ترك الوقت اذا أفسد بهد ما أحرم به يدنى اذا جاوز الميقات حلالا ثم أحرم بعمرة أو حجة فعليه دماترك الاحرام من الميقات فان أفسدها بالجماع سقط عنه هذا لدم لانه وجب عليه قضاءالنسك فيعود فيحرم من الميقات ولان الدم أنما يازمه بترك الاحرام من الميقات لانه يؤدى النسك بهذا الاحرام ولم يتأد نسكه بهذا الاحرام حين أفسده ولهذا لزمه قضاؤه وقال، المحرم بالعمرة اذا جامع النساء

ورفض احرامه وأقام حلالا يصنع ما يصنع الحلال من الطيب والصيد وغيره فعليه أن يمود حراما كما كان لان بافساد الاحرام لم يصر خارجا منه قبل أداء الاعمال وكذلك بنية الرفض وارتكاب المحظورات فهو محرم على حاله الا أن عليه بجميع ما صنع دم واحد لما بينا أن ارتكاب المحظورات استند الى قصد واحدوهو تعجيل الاحلال فيكفي لذلك دم واحد وعليه عمرة مكان عمرته لانها لزمنه بالشروع والأداء بصفة الفساد لاينوب عمالزمه بصفة الصحة فعليه قضاؤها والله سبحانه وتعالى أعلم

-م اب الدهن والطيب كاه

﴿ اعلم ﴾ بأن المحرم تمنوع من استعمال الدهن والطيب لقوله صلى الله عليه وسلم الحج الشعث النفل وقال يأتون شعثا غبرآمن كل نج عميق واستعمال الدهن والطيب يزيل هذا الوصف وما يكوزصفة المبادة يكره ازالتــه الا ان في ظاهر الرواية قال ان استعمل الطيب في عضو وان استممله فيمادون ذلك فمليه الصدقة وعلى تول محمد رحمـه الله تعالى عليه بحصته من الدم وقال الشعبي رحمه الله تعالى القايل والـكـثير من الطيب سواء في وجوب لدم به لانت رائحة الطيب توجد منه سواء استعمل القليـل أو الـكـثير ولـكنا نقول الجزاء انمــا يجب بحسب الجناية وانما تتكامل الجناية بما هو مقصود من قضاء النفث والمعتاد استعمال الطيب فى عضو كامل فتم به جنايته وفيها دون ذلك فى جنايته نقصان فتكفيه الصدقة ومحمد رحمه الله تمالى يوجب بحصنه من الدم اعتباراً للجزء بالكل كما هو أصله وذكر في المنتقي اذاطيب شاربه أو طرفا من أطراف لحيته دون الربع فعليه الصدنة وان استعمل الطيب في ربع رأسه فمايه الدم وكذلك في ربع عضوآخر وجمل الربع بمنزلة الهكمال على قياس الحاق ثم الدهن اذا كان مطيبا كدهن البان والبنفسج والزنبق فهوطيب يجب باستماله الدم وكذلك اذا كان الدهن قد طبخ وجمل فيـه طيب فاما اذا ادهن بزيت أو بخـل غير مطبوخ فعليه الدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبويوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليه صدقة وقال الشافعي رحمه الله تمالي لو استممله في الشعر فعليه دم وان استعمله في غيره لم يلزمه شي لان استمال الدهن في الشمر يزيل الشهث فيكون من قضاء النفث واما في غير الشمر ليس فيه معنى

قضاء التفث ولاممني استعمال الطيب لان الدهرمأ كول وليس بطيب فيكوز قياس الشحم والسمن ومهذا يحتج أبو بوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولكنهما قالا استعال الدهن نقتل الهوام فيكون فيه بعض الجناية فيلزمه الصدة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الدهن أصـل الطيب فان الروائح تلقى في الدهن فيصير تاما فيجب باستعال أصل الطيب ما مجب باستمال الطيب كما اذاكسر المحرم بيض الصيد يلزمه الجزاء كما يجب بقتل الصيد ﴿ قال ﴾ واذادهن شقاق رجله بزيت أوشحم أو سمن لم يكن عليه شي لان قصده التداوي والتداوي غمير ممنوع منه في حال الاحسرام ولانه لو أكاء لم يلزمه شئ فان دهن به شماق رجله أولى ﴿قال ﴾ ويكره للمحرم أن يشم الطيب والزعفران هكذا روى عن عمر وجابر رضى الله عنهما وكان ابن عباس رضى الله عنه لا يرى به بأساً لانه أنما بحرم عليه مس الطيب وهو لم يمسه وان شم رائحته كمن اجتاز في سوق العطارين لم يكره له ذلك وان كان محرما مع أن الريحان من جملة نبات الارض لامن الطيب فهو كالتفاح والبطيخ ونحوهما ولكنا نَأَخَذُ بِقُولُ عَمْرُ رَضَى الله عَنْهُ لَانَ فِي الطَّيْبِ مَعْنَى الرَّائِحِـةُ وَاسْتَمَالُ عَيْنَ الطَّيْبِ غَيْرُ مَقْصُودُ بل المقصود من الطيب رائحته فما توجد منه رائحة الطيب يكره للمحرم أن يشمه لأن ذلك من قضاءالتفث . وقد رويءن أبي توسف رحمه الله تمالي في النفاح هكذا ومن فرق فقال المقصودهناك الاكل فأما الريحان فليس فيهمقصود سوى رائحته فيمنع منهفى حالة الإحرام ولكن لا يجب عليه شي لان الاستمتاع لا يتم عجرد اشتمام الراشحة عنزلة الجلوس عند العطار ونحوه وذكر حمران عن ابان عن عثمان رضي الله تمالى عنهم أنه سئل عن المحرم أمدخـــل البستان قال نعمويشم الريحان فهو دليل لمن أخذ بقول ابن عباس رضي الله تمالي عنه ﴿قَالَ ﴾ فان كان تطيب أو ادهن قبل الاحرام ثم وجد ريحـه بعـد الاحرام لم يضره وكذلك ان أجر ثيابه قبل أن يحرم ثم لبسها بعد الاحرام فلا شئ عليمه وذكر هشام عن محمد رحمهما الله تمالي ان المحرم اذا دخل بيناً قد أجمر فيــه فطال مكثه حتى علق ثويه لايلزمه شي ولو أجر ثيابه بعد الاحرام فعليه الجزاء لأن الاجار اذا كان في البيت فعين الطيب لم تتصل يثويه ولا يبدنه أنما نال رائحته فقط بخلاف ما أذا أجمر ثيابه فأن عين الطيب قد علق بثيابه فاذا كان الاجمار قبل الاحرام لم يكن ممنوعاً عن استعمال عين الطيب يومشـذ وانمـا بقي مع المحرم رائحته فلا يلزمه شي ﴿ قال ﴾ ولا بأس بأن يأ كل الطمام الذي فيــ الزعفران أو

الطيب هكذا روى عن ابن عمر رضي الله تمالي عنهما أنه كان يأكل السكباج الاصفر في احرامه ولأن قصده بهذا الطعام التغذي لا التطيب وان أكل الزعفران من غير أن يكون في الطمام فعايه دم ان كان كثيراً لأن الزعفر ان لا يتغذى به كما هو وانما يجعل تبعاً للطعام ومن أكل الزعفران كما هو يضحـك حتى عوت فكان هو بالاكل مطيباً فمه بالزعفران وهو عضو فيلزمه الدم فأما اذا جعل في الطعام فقد صار مستهلكا فيه ان كان في طعام قد مسته النار وان كان في طمام لم تمسه النار مثل الملح وغيره فلا بأس به أيضا لأنه صارمفلوبا فيه والمغلوب كالمستهلك الاأن يكون الزعفران غالباً على الملح فحينتذهو والزعفران البحت سواء وان مس طيبا فان لزق بيديه تصدق بصدقة الا أن يكون مالزق بيديه كثيراً فينثذ يلزمه الدم وقد بينا حد الكثير فيه وان لم يلتزق به شئ فلا شئ عليـه بمنزلة مالو إجتاز في سوق العطارين وان استلم الركن فأصاب فمه أويده خلوق كثير فعليه دم وان كان قليلافعليه صدقة اذلافرق بين أن يكون الخيلوق النزق به من الركن أو من موضع آخر ﴿قال﴾ ولا بأس بأن يكتحل المحرم بكحل ليس فيه طيب فان كان فيه طيب فعايه صدقة الأأن يكون كثيراً فعليــه الدم لأن الكحل ابس بطيب فلا يمنع من استماله وان كان فيه طيب فتتفاوت الجناية بأستبماله من حيث القبلة والكثرة كما في سائر الاعضاء وان كان من أذى فعليه أى الكفارات الثلاث شاء لما بينا أن فيما يجب فيه الدم على المحرم اذا لم يكن معـــذورآ فان كان عن عذر وضرورة يتخير بين الكفارات الثلاث وكذلك لو تداوى بدوا، فيه طيب فألزته مجراحه أو شرب شرابا لأن الداوى يكون عن ضرورة وان داوى قرحة بدواء فيه طيب فألزته بجراحه ثم خرجت به قرحة أخرى والاولى على حالهــا فداوى الثانية مم الأولى فليس عليه الاكفارة واحدة فكانه فعل الكل دفعة واحدة أذالم تبرأ الاولى لان الجنايات استندت الى سبب واحد ﴿ قال ﴾ وللمحرم أن يبط القرحة ويجبر الكسر ويعصب عليه وينزع ضرسه اذا أشتكي ويحتج ويغتسل ويدخل الحمام لأن هذاكله من باب المعالجة فالمحرم والحلال فيه سواء . ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وســلم احتجم وهو صائم محرم بالقاحة ودخــل عمر رضي الله تمالي عنه الحمام بالجحفــة وهو محرم ﴿ قَالَ ﴾ وان غسل رأسه ولحيته بالخطمي فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي وفي قول أبي يوسف ومحــد رحمهما الله تعالى عليه صدقة لان الخطمي ليس بطيب بل هو كالاشنان يغســل به

رأسه ول كنه يقتل الهوام فلذلك يازه الصدقة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تمالى قال لايلزمه شي قالوا وتأويل تلك الرواية أنه اذا غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي يوم النحر فاما قبسل ذلك يلزمه الصدقة عنده وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الخطمي من الطيب فان له رائحة وان لم تكن زكية وهو يقتل الهوام أبضاً فتتكامل الجناية باعتبار المعنيين فلهذا يلزمه الدم ﴿ قال ﴾ وان خضبت المحرمة بالحناء يدها فعليها دم لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي المعتدة ان يختضب بالحناء وقال الحناء طيب ولان له رائحة مستلذة وان لم تكن زكية وان خضب رأسه بالوسمة رجل أو امرأة فلادم عليه لان الوسمة ليست بطيب انما تغير لون الشمر الا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تمالي أنه اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا للاخضاب ولكن لنفطية الرأس به وهذا هو الصحيح ﴿ قال ﴾ وان خضب لحيته به فليس للاخضاب ولكن لن خاف ان يقتل الهوام علم شيئا لان فيه معني الجناية من هذا الوجه عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الهوام علم شيئا لان فيه معني الجناية من هذا الوجه ولكنه غير متكامل فتازمه الصدقة والله سبحانه وتعالي أعلم بالصواب واليه المرجم والمآب

- الله مايلبسه المحرم من الثياب

وقال € ولا بأس بان يلبس المحرم القباء ويدخل فيه منكبيه دون يديه عندنا وقال زفر رحمه الله تمالى ليس له ذلك لان القباء مخيط فاذا أدخل فيه منكبيه صار لابساً للمخيط فان القباء يلبس هكذا عادة ولكنا نقول لبس القباء انما يحصل بادخال اليدين في الكمين فاذا لم بفعل ذلك كان واضه القباء على منكبيه لا لابساً وهذا لا نه في معنى لبس الرداء لانه يحتاج الى تكلف حفظه على منكبيه عند اشتفاله بعمل كما يحتاج اليه لابس الرداء اما اذا أدخل يديه في كميه فلا يحتاج في حفظه على منكبيه عند الاشتفال بالعمل فيكون لابساً لله خيط وكذلك ان زره عليه كان لابساً لانه لا يحتاج الى تكلف حفظه عليه بعد مازره فان فعل ذلك يوما أو أكثر فعليه دم وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تمالى وعلى قول الشافى رحمه الله أو أكثر فعليه دم وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تمالى وعلى قول الشافى رحمه الله تمالى اذا لبس المخيط لزمته الكفارة وان كان في ساعة واحدة لان لبس المخيط عظور الاحرام فيلزمه الدم وان فعله في ساعة واحدة كالتطيب الاحرام فيصير هو مرتكباً محظور الاحرام فيلزمه الدم وان فعله في ساعة واحدة كالتطيب ولكنا نقول انما تتم جنايته بلبس مقصود واللبس المقصود في الناس عادة يكون في يوم كامل فان من أصبح يلبس الثياب ثم لاينزعها الى الليل فاذا لبس في هذه المدة تكامات

الجناية باستمناع مقصود وفيما دون ذاك لم تشكامل جنايته باستمناع مقصود فتكفيه صدنة الا أن أما حنيف ة رحمه لله تا لي كان يقول أولا ألد يرجع الرء الى بيته قبل الليل في أزع أيابه التي ابسها للناس فيكان للبس في أكر أبوم استمناعا وقصوداً عادة والاكثرية نزل منزلة الحمال ﴿ قَالَ ﴾ ولا بأس أن يابس الخز والبرود اذا لم يكن مخيطاً كما كان يفاله في غيير الاحرام الا أنه لايلبس البرد المصبوغ بالمصفر أو الزعفران أو الورس فقد روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى عن لبس المزعفر والمورس في حالة الاحرام وكذلك الصبوغ بالعصفر عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله تمالي لا بأس به لما روى عن عُمَان رضي الله عنه أنه رأى على عبد الله منجمفر رضي الله عنه رداء معصفراً في احرامه فأنكر عليه ذلك فقال على رضي الله عنه ما أرى أحداً يعلمنا السنة ولان المصفر ليس بطيب فهو قياس توب هروى ولا بأس للمحرم أن يلبسه ولكنا نستدل بحديث عائشة رضى الله عنهافانها كرهت لبس المصفر في الاحرام وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنمه أنكر على طلحة الرداء المصفر حتى قال لا تعجل يا أمير المؤمنيين فأنه ممشق ولان المصفر له رائحة وان لم تكن زكية فكان بمنزلة الورس والزعفران وتأويل حديث عبد الله رضي الله عنه أنه كان قد غسل وصار بحيث لا ينفض قد عرف عبد الله ابن جمهر ذلك ولم يعرفه عثمان رضي الله عنه أو كان ذلك مصبوغا بمدر على لون العصفر وقد عرف ذلك على رضي الله عنه ولم يعرفه عثمان فلهذا قال ما قال فأما المصبوغ على لون الهروي وهو أدمي اللون ليس له رائحـة فكان قياس المصـفر اذا غسل حتى صار محيث لا ينفض وقد بينا هناك أنه لا يلزمه شيّ فهـ ذا مثله ثم التقدير في ايجاب الدم عنـــد لبس المصبوغ نحو ما بينا في لبس القبا، وكذلك لو لبس قيصاً أو سراويل أو قنسوة بوما الى اللَّيْل فعليه دم وإن كان فيما دون ذلك فعليه صدقة كما بينا وإنما أراد بهذا إذا لبسه على الوجه المعتاد اما اذا اثنزر بالسراويل أو ارتدى بالقميص أو تشح به فلا شي عليه لأنه بحتاج الى تكاف حفظه على نفسه عنــد اشتغاله بالعمل فلا يكون لابساً للمخيط وأما في الفلنسوة فلتفطية الرأس بها يلزمه الجزاء وقد بينا أن المحرم ممنوع عن تفطية الرأس وقد ذكر هشام عن محمد رحمهما الله تعالي أنه إذا لم يجد الازار ففتق السراويل الا موضع التكة فلا بأس حينئذ بابسه بمنزلة المئزر وهو نظير ما ورد به الاثر فيما اذا لم يجد المحرم نعلين قطع خفيه

أسفل من الـكعبين ليصير في معنى النعلين وفسر هشام عن محمد رحمهما الله تعالى الكعب في هـ ذا الموضع بالمفصل الذي في وسط القـ دم عنـ د معـ قد الشراك وعلى هـ ذا قال المتأخرون من مشايخنا لا بأس للمحرم بأن يلبس المشك لانه لا يستر الكعب فهو بمنزلة النعلين فان لبس القميص والقلنسوة والفباء والسراويل يوما الى اللبل فعليه دم واحد لان جنس الجناية واحد والمقصود واجد وهوَ الاستمتاع بلبس المخيط فعليه دم واحــد كما لو حلق رأسه كله وكذلك ان غطى وجهه يوما فعليه دم وقد بينا فيما سبق أنه ليس للمحرم أن يفطى وجهه ولا رأسه عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وقد ورد الاثر بالنهي عن تغطية اللحية في الاحرام لانه من الوجه فمرفنا أنه لا يغطي وجهه ﴿ قال ﴾ ولا بأس بأن يابس الهميان والمنطقة يشديها حقويه فيها نفقته هكذا روى عن عائشة رضي الله عنها أنها سئات هل يلبس الحرم الهميان فقالت استوثق من نفقتك عاشئت وفي حديث ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم ير للمحرم بأساً بأن يعقد الهميان على وسطه وفيه نفقته وكان مالك رحمه الله تمالى يقول ان كان فيه نفقته فلا بأس وان كان فيه نفقة غييره كرهت له ذلك لانه لا حاجمة الى حمل نفقة غييره ولكنا نقول جواز ابس الهميان والمنطقة باعتبار أنه لبس فيممني ابس المخيط وفي هذا يستوى نفقتــه ونفقة غيره وعن أبي يوسف رحمه الله تمالي أنه كره للمحرم لبس المنطقة المتخذة من الابريسم فقيسل لانه في معني المخيط وفيل هو بنا، على أصل أبي يوسف رحمــه الله تمالي في كراهــة مافل من الحرير وكثر لارجال ﴿ قال ﴾ ويتوشح المحرم بالثياب ولا يعـقد على عنقه لانه اذا عقده لايحتاج في حفظه على نفسه الى تكاف فكان في معنى لبس المخيط وكذلك قالوا اذا ائتزر فلا ينبغي له أن يعـقد ازاره على نفسه بحبل أو غـيره فقــد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجـ لا قد شد فوق ازاره حبــ لا فقال الق ذلك الحبــل ويلك وكذلك يكره له أن يخل رداءه بخلال لانه لايحتاج الى تكلف في حفظه على نفسه ولكنه مع هذا لوفعل لاثي عليه لان المحظور عليه الاستمتاع بلبس المخيط ولم يوجه ذلك ﴿ قال ﴾ ويكره له أن يعصب رأسه فان فعل يوما الى الليل فعليه صدقة لأنه عطى بعض رأسه بالعصابة وهو ممنوع من تغطية الرأس الأأنماغطي به جزء يسير من رأسه فتكفيه الصدقة لمدم تمام جنايته وان عصب شيئاً من جسده من علة أو غير علة فلا شي عليمه

لانه غير ممنوع عن تغطية سائر الجسد سوى الرأس والوجه ولكن يكره لهأن نفعل ذلك من غير علة كما يكره شد الازار وشد الردا، على ما بينا ﴿ قال ﴾ وان غطى المحرم ربم رأسه أو وجهه نوما فعليه دم وان كان دون ذلك فعليه صدقة وعن أبي نوسف رحمه لله تعالى قال ان غطى أكثر رأسه فعليه دم والافعليه صدقة لان انقليل من تفطية الرأس لا تنم به الجناية والقلةوالكثرة انما تظهر بالمقابلة وهذا أصل أبي يوسفرحمه الله تعالى في المسائل وفي ظاهر الرواية الجواب قال ما يتعلق بالرأس من الجناية فللربع فيه حكم الكمال كالحلق وهـ نما لان تغطية بعض الرأس استمتاع مقصود يفعله الاتراك وغيرهم عادة بمنزلة حلق بعض الرأس فاما المحرمـة تنطى كل شئ منها الاوجهها وتلبس كل شئ من المخيط وغــيره الا الثوب المصبوغ فانفيا لاحاجة بها الي ابسه فهي بمنزلة الرجلوفها تحتاج الى لبسه وستره بخالف حالها حال الرجل وقد بيناه ﴿ قال ﴾ ولا بأس لها أن تابس القفازين هكذا روي عن سمد ابن أبي وقاص رضي الله عنه أنه كان يابس بناته الففازين في الاحرام ولها أن تلبس الحرير والحلى وعن عطاء رحمه الله تعالى أنه يكره للنساء لبس الحلي فى الاحرام والصحيح أنه لا بأس به وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يلبس نساءه الحلي في حالة الاحرام ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأتين تطوفان بالبيت وعليهما سواران من ذهب الحديث فدل أنه لا بأس بذلك ﴿ قَالَ ﴾ وكل مايحل للمرأة ان تابسه في غير حالة الاحرام فكذلك يحل في حالة الاحرام الا المصبوغ على مابينا ﴿ قال ﴾ ولا بأس بان تسدل الخار على وجها من فوق رأسهاعلى وجه لايصيب وجههاوقد بينا ذلك عن عائشة رضي الله عنها لان تنطية الوجه انمايحصل بما يماس وجهها دون مالا عاسه فيكون هذا في معنى دخولها تحت سقف ويكره لها ان تلبس البرقع لازذلك يماس وجهها فان لبس الحرممالا يحل له من الثياب أو الخفاف موما أو أكثر من ذلك لضرورة فعليه أى الكفارات شاءوقد بينا فيما سبق ان مايجب الدم بلبسه في غير موضع الضرورة اذا ابسه لاجل الضرورة يتخير فيه بين الكفارات ماشاء وذكر في الرقيات عن محمد رحمه الله تعالى قال اذا اصطرالي لبس قيص فلبس قيصين فعليه أي الكفارات شاء واذا اضطر إلى ابس قيص فلبس معه عمامة أو قلنسوة فعليه دم في لبس القلنسوة ويتخير في الكفارات أيهاشاء في لبس القميص لان في الفصل الاول زيادة في موضع الضرورة فلا تكون جناية مبتدأة كما لو إضطر الى لبس قيص فابس جبة وفي الفصل الثاني الزيادة في

غير موضع الضرورة فكانت جناية مبتدأة فتعلق بها ماهو موجبها ﴿ قال ﴾ فان لبس المخيط للضرورة أياما وكان ينزع بالليــللنوم لاللاستغناء عن ذلك فهذه كلها جناية واحدة بخلاف مااذا نزع لزوال الضرورة ثماضطر اليه بعدذلك فلبس فانه يلزمه كفارة أخرى لأن حكم الضرورة الأولى قدانتهي بالبرء وهو نظيرما قدم فيمن يداوي الفرحة بدواء فيهطب مرارآ ان عليه كفارة واحدةمالم يبرأ فاذا برئ ثم خرجت به قرحة أخرى فداواها بالطيب فهذه جناية أخرى ولوكان به حمى غب فـكان يلبسه يوم الحمى ولا يلبسه في غير ذلك فهذه كلها جناية واحدة لايجببها الاكفارة وإحدة لان العلة المحوجة الى اللبس قائمة أرأيت لو جلس في الشمس فاستغنى عن البس المخيط فلها ذهبت الشمس احتاج الى المخيط فأعاد اللبس أكانت هـذه جناية أخرى بل الكل جناية واحدة مادامت العلة قائمة فعليه أي الكفارات شاء فان اختار الاطمام فدعى المساكين فغه داهم وعشاهم أجزأه ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تمالى ولم يجزه في قول محمد رحمه الله تمالى فأبو يوسف رضى الله تمالى عنه اعتبر المقصود فقال هذا طعام كفارة فيتآدى بالتغدية والتعشية كسائر الكفارات ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر المنصوص عليه فيقول المنصوص عليه الصدقة هنا لفوله تمالي ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وما ورد بلفظة الصدقة لايتأدى بطعام الاباحة كالزكاة وصدقة الفطر ﴿ قَالَ ﴾ فان لبس المحرم قميصه ولم زرره فعليه الجزاءلأن استمتاعه بلبس المخيط قد تم فأنه يسستغنىءن التكاف لحفظ القميص على نفسه وان لم يزر م ﴿ قال ﴾ ولا بأس للمحرم بلبس الطيلسان فانه عنزلة الرداء ولكنه يكره له ان يزره عليه وهذا نول ابن عمر رضي الله عنه وكان ابن عباس رضى الله عنه يقول لا بأس بذلك لان الطيلسان ايس بمخيط واكنا أخذنا بقول ابن عمر رضى الله عنه لان الازار محيط عليه ولانه اذازره لا محتاج الى التكاف لحفظه على نفسه فكان إ بمنزلة ابس المخيط ﴿ قال ﴾ ولا يلبس المحسرم الجوربين كما لايلبس الخفين وقد بينا هــذا ﴿ قَالَ ﴾ ولا بأس بأن يضرب الحرم فسطاطا ليستظل فيه عندنا وكان مالك رحمه الله تمالي يكره ذلك وهذا مروى عن ابن عباس رضى الله عنه ولكنا نأخذ بما روى ان عثمان رضى الله عنه كان يضرب له فسطاط في احرامه وان عمار بن ياسر رضي الله عنــه كان اذا آذاه الحر التي ثوبه على شجرة واستظل تحته ولانه لابأس بأن يستظل بسقف البيت لان ذلك لا يماس بدنه فكذلك الفسطاط ﴿ قال ﴾ وان دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه فان كان

الستر يصيب رأسه ووجهه كرهت له ذلك لنفطية الرأس والوجه به وان كان لايصيب رأسه ولا وجهه فلا بأس مه ولا شيء عليه لان التغطية أنما تحصل عا عاس مدنه وعلى هذا لو حمل المحسرم شيئًا على رأســه فان كان شيئًا من جنس مالا يفطى به الرأس كالطست والاجانة ونحوها فلاشئ عليه وان كان من جنس مايغطي به اارأس من الثياب فعليه الجزاء لانمالا يفطى به الرأس يكون هو حاملا لامستعملا الا ترى ان الامين لوفعل ذلك لايصير ضامنا ﴿ قَالَ ﴾ فَانْ كَانَ المحرم نَاتَمَا فَعْطَى رَجِلُ وَجَهِ وَرَأْسُهُ يَبُوبُ يُومًا كَامَلًا فَعَلَيْهُ دَمُلانُ مَافَعُلُهُ به غيره كفعله في الجزاء وان كاما نفترقان في المأثم وقد بيناه في حلق الرأس والجماع ونحوه وعـ ذر النوم لايمنـ ع ايجاب الجـزاء عليـ ه كما لو انقاب على صـيد في حال نومـ ه فقتله ﴿ قال ﴾ صبى أحرم عنمه أبوه وجذبه ما مجنب المحرم فلبس ثوبا أو أصاب طبياً أو صيداً فليس عليه شيُّ عندنا والشافعي رحمه الله تمالي توجب الكفارة الماليـة على الصمي كالبالغ بناء على أصله في إبجاب الزكاة عليه ويأمر الولى بادائه من ماله وعندنا المالي والبدني سواء في أن وجوب ذلك ينبني على الخطاب والصبي غـير مخاطب ثم احرام الصبي للتخلق فلا تتحقق جنايته في الاحرام مهذه الافعال وهذا لانه ليسَ للاب عليه ولا بة الالزام فيما يضره ولو جعلنا احرامه ملزماً اياه في الاجتناب عن المحظورات وموجباً للكفارة عليه لم يكن تصرف الاب في الاحرام واقماً يصفة النظر له فلهذا جعلناه تخلقا غير ملزم اياه فلا يلزمه الجزاء بارتكاب المحظور غير أن الأب يمنعه من ذلك لتحقيق معنىالنخلق والاعتياد

۔ ﷺ باب النذر

وقال كه واذا حلف بالمشى الى بيت الله تمالى فحنث فعليه حجة أو عمرة استحسانا وفي القياس لاشي عليه لان الالترام بالنذر انما يصح فيما يكون من جنسه واجب شرعا والمشى الى بيت الله تعالى ليس من جنسه واجب شرعا فلا يصح الالترام بالنذر توضيحه أن الالترام باللفظ ولم يلزمه ما تلفظ به بالانفاق وهو المشى فلأن لا يلزمه مالم يتلفظ به من الحج والعمرة أولى ولكنا تركنا القياس بحديث على رضى الله عنه قال فيمن نذر المشى الى بيت الله تعالى فعليه حجة أوعمرة والعرف الظاهر بين الناس أنهم يذكرون هذا اللفظ بيريدون به النرام النسك واللفظ اذا صاد عبارة عن غيره مجازاً سقط اعتبار حقيقته ويجعل

كانه تلفظ بمـا صار عبارة عنه ولانه لا يتوصل الى بيت الله تمالي الا بالاحرام فكانه التزم الاحرام بهذا اللفظ والاحرام لاداء أحد النسكين اما الحج أو العمرة فكانه النزم بهـذا اللفظ ما يخرج به عن الاحرام فلهـ فما يلزمه حجة أو عمرة ويمشى فيها كما النزم فاذا رك أراق دماً لحديث عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه حيث قال يارسول الله ان أختى نذرت أن تحج ماشية فقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى غنى عن تعذيب أختك مرها فلنركب ولترق دماً ولان الحج ماشياً أفضل فان الله تعالى قدم المشاة على الركبان فقال يأتوك رجالا وعلى كل صامر ولهذا كان ابن عباس رضى الله تمالي عنه بعد ماكف بصره بتأسف على تركه الحج ماشياً والحسن بن على رضى الله تمالى عنه كان يمشى في طريق الحج والجنائب تقاد بجنبه فقيل له ألا تركب فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشي في طريق الحج كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيــل وما حسنات الحرم قال الواحدة بسبمهائة ضعف فاذا ثبت أن المشى أفضل قلنا اذا رك فقد أدى أنقصهما التزم فعليه لذلك دم فان قيل كيف يستقيم هذاوقد كره أبو حنيفة رحمه الله تمالي المشي في طريق الحج قلنا لاكذلك وانماكره ألجمع بين الصوم والمشي وقال اذا جمع بينهما ساء خلقه فجادل رفيقه والجدال منهي عنه فان اختار الشي فالصحيح من المذهب أنه يلزمه المشي من بيتــه وقال بمض أصحابنا رحمهم الله تعالى بازمه المشي من الميقات لانه التزم الشي في النسك وذلك عند احرامه من الميقات ولكن العادة الظاهرة أن الناس بهذا اللفظ يقصدون الشي من بيوتهم وقد قال على وابن مسعود رضي الله عنهما في قوله تمالي وأنموا الحبج والعمرة لله قال اتمامهما أنتحرم بهما من دويرة أهلك فيقات الرجل فى الاحرام منزله ولكن يرخص له في تأخـير الاحرام الى الميقات ولو أحرم من بيته لااشكال أنه يمشى من بيته فكذلك اذا أخر الاحرامقلنا يمشى من بيته كما النزم ثم لايركب الى أن يطوف طواف الزيارة لان تمام الخروج من الاحرام به يحصل فان تمام التحال في حق النساء انما يحصل بالطواف واذا اختار الممرة مشي الى أن يحلق فإن قرن بهذه العمرة حجة الاسلام أجزأه لان الفارن يأتي بكل واحد من النسكين بكماله فنسك العمرة النزمه بالنذر والحج حجة الاسلام وقدأ داهما بصفة الكمال فعليه دم القران لذلكوان كان ركب فعليه دم لكوبه مع دم القران ﴿ قال ﴾ وكل من وجب عليه دم في المناسك جاز أن يشاركه في بدنة سنة نفر

قدو جبت عليهم الدماء فيها ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم جوز ذلك في كل سبعة من أصحابه عام الحديبية ولا فرق بين أن يكون جنس الواجب عليهم واحداً أو مختلفاً في حكم الجواز حتى اذا قصد بمضهم دم المتعة وبعضهم دم الاحصار وجزاء الصيد فذلك جائز بخلاف ما اذا قصد بعضهم اللحمَ لأن الواجب اراقة دم هو قربة واراقة الدم في كونه قربة لا يتجزأ فاذا قصد بعضهم اللحم لم يكن فيه معنى القربة خالصاً فأما عند اختلاف جهات الفربة فقصد كل واحد منهم معنى القربة فقط فلهذا يتأدى الواجب به ولوكان كله جنساً واحداً كانأحب الى لأن دماء القرب مختلفة بعضها لايحل التناول منه للاغنيا. كدماء الكفارات وبهضها يحل فاذا أتحد الجنس فقد أتحد معنى القرية في المذبوح فيكون أقرب إلى الجواز ﴿ قَالَ ﴾ فاذا نذر المشي الى بيت الله تمالى ونوي مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس أو مسجدا آخر فلا شي عليه اما صحة نيته فلانها مطابقة للفظه والمساجد كلها يبوت الله تعالى قال الله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفعواذاعملت نيته صار ذلك كالملفوظيه فلا يلزمه شي ً لان سائر المساجد يباح دخولها بغير احرام فلا يصير بهملتزما للاحرام وعلى هذا لو قال آنا أمشي الى بيت الله تعالى قال فان نوى به العدة فلا شي عليه لان المواعيد لا يتعلق بها الازوم ولكن يندب الى الوفاء بالوعد وان نوى به النــذر كان نذراً وكـذلك ان لم يكن له نيــة فهو نذر وكذلك ان لم يكن نوى شيئاً من المساجد فهو على الـكعبة للعادة الظاهرة فان الناس اذا أطلقوا هذه اللفظة بريدون بهاالـكمبة وعلى هذا لو قال على المشي الى مكة أو الى الـكمبة فهو وقوله الى بيت الله سواء وقوله وان قال على المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رحمـه الله تمالى أخذاً بالقياس فيه لان الناس لا يطلقون هذا اللفظ عادة لارادة التزام الحج والعمرة بخلاف ماتقدم من الالفاظ الثلاثة ثم المسجد الحرام عنزلة الفناء للسكمية والحرم بمنزلة الفناء لمكة فلايجعل ذكرالفناء كذكر الأصل في النذر بل يجمل هذا عنزلة مالو قال لله على المشي الى الصفا او الى المروة أو الى مقام ابراهيم صلوات الله عليه وسلامه فلا يلزمه شيُّ وأبويوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قالا نأخذ بالاحتياط أو بالاستحسان في هذين الفصلين أيضاً لانه لايتوصل الى الحرم أو الى المسجد الحرام الا بالاحرام فصاربهما ملتزما للاحرام ﴿ قال ﴾ ولو قال على السفر الى مكة أو الذهاب او الآيان الى مكة أو الركوب فلا شي عليه والقياس في الالفاظ كلها واحد ولكن فيما تمارف الناس التزام

النسك به تركنا الفياس فيه للعرف فما لاعرف فيه أخذنا بالقياس فان قال ان كلت فلانا فلله على حجة يوم أكله ينوى انه يجب عليه يوم يكامـه فـكامه وجب عليه حجـة يقضيها متى شاء ولم يكن محرما بها يومئذ مالم يحرم بمنزلة مالو قال على حجة اليوم كانت واجبة عليه يحرم بها متى شا. لانه التزمها في ذمته والشروع في الأداء لا يتصل بالالتزام في الذمة كسائر العبادات فان من قال لله على ان أصوم اليوم لايصير صائماً بنذره والاحرام شروع في الأداء فلايثبت بالالنزام ولان مايوجب عل نفسه معتبر بما أوجب الله تمالى عليه ومن وجب عليه الحج بوجود الزاد والراحلة لايصير محرما ننفس الوجوب عليه فكذلك لايصير محرما بمجرد ماقال وان وصل الاستثناء بنذره لم يلزمه شي لأن الاستثناء يخرج الكلام من أن يكون عزيمة قال صلى الله عليه وسلم من حلف بطلاق أو عتاق واستثني فلا حنث عليــه ولو قال لآخر على حجة ان شئت فقال قد شئت فهو عليه لان أليق النذر بالشرط صحيح فاذا علقه بمشيئته وشاء جملكانه أرسل النذر عند ذلك فيلزمه كالطلاق والمتاق وقوله على حجة مثل قوله لله على حجة لا أن الحج لا يكون الالله تمالى والالتزام يقوله على ولو قال ان فعلت كذا فأنا أحرم فان نوي به العدة فلا شئ عليه وان نوى به الايجاب لزمه اذا فـــل ذلك اما حجة أو عمرة وان لم يكن له نية فالقياس أن لا يلزمه شئ لأن ظاهر لفظه عــدة وفي الاستحسان يلزمه لان في عرف اللسان براد بمثله التحقيق للحال . ألا ترى أن المؤذن يقول أشهد أنلااله الاالله والشاهد يقول بين يدى الفاضي أشهد ويريدبه التحقيق لا العدة وقولهأنا أهدى بمنزلة قوله أنا أحرم ﴿قال﴾ وان قال انفعلت كذا فأنا أحج بفلان فخنث فان كان نوى فأنا أحجوهو ممنا فعليــه أن يحج وليس عليه أن يحج به وان نوى أن يحججه فعايه أزبحججه كما نوي لان الباءالالصاق فقد ألصق فلانا بحجه وهذا يحتمل معنهين أن يحج فلان ممــه في الطريق وأن يعطى فلانًا ما يحج به من المــال والتزام الاول بالنذر غير صحيح والنزام الثاني صحيح لان الحج يؤدي بالمال عند اليأس عن الأداء بالبدن فكان هذا في حكم البدل وحكم البدل حكم الاصل فيصح التزامه بالبدل كما يصح التزامه بالاصل فان نوى الوجه الاول عملت نيته لاحتمال كلامه ولكن المنوى لايصح التزامه بالنذر فلا يازمه به شئ وانما عليه أن يحبح بنفسه فقط وان نوى الثانى فقد نوىما يصح التزامه بالنذر فيلزمه ذلك واذا لزمه ذلك فاما أن يعطيه من المال ما يحج به أو يحج به مع نفسه ليحصل به الوفاء

بالنــذر فان لم يكن له بية فعليه أن يحج وليس عليه أن يحجج فلانا لان لفظه في حق فلان محتمل والوجوب لا يحصل باللفظ المحتمل وانكان قال فعلى ان احجج فلانا فهذا محكم غير محتمل فانه تصريح الالتزام باحجاج فلان وذلك صحيح بالنذر ولو قال ان فعلت كذا فأناأ هدى فلانًا ففعل ذلك الفعل فلا شئ عليه لان النذر بالهدى لا يصح الا في الملك وهو قد نذر هدى ما لا علمكه وما لا مالية فيه فكان نذره لغواً اذ لا ولانة له على فلان لهدمه الا أن يكون فلان ذلك ولده فحينتذ يكون على القياس والاستحسان المعروف في نذر ذبح الولد ﴿ قال ﴾ ولو قال أن فعلت كذا فأنا أهـدى كذا وسمى شيئاً من ماله فعليه أن يهـديه لانه النزم أن بهدي ما هو مملوك له والهدي قربة والنزام القربة في محـل مملوك له صحيح كما لو نذر أن يتصدق به ثم الاهداء يكون الى مكان وذلك المكان وان لم يكن في لفظه حقيقة ولكن صار معلوما بالعرف أنه مكة فان الله تمالي قال في الهدايا ثم محلها الى البيت المتيق فاذا تمين المكان بهذا الممنى فان كان ذلك الشيُّ مما ينقرب باراقة دمه فعليه أن مذبحه بمكة وانكان لاينقرب باراقة دمه وانما ينقرب بالتصدق به فأنه يتصدق به على مساكين مَكَةُ وَانْ كَانْ ذَلِكُ الشِّيُّ لَا يُستطيع أَنْ يَهِدِيهِ بِنَفْسَهُ كَالْدَارِ وَالْأَرْضُ فَمَلَيْهُ أَنْ يَهْدِيهِ بَقْيَمْتُهُ لان التقرب يحصل بالمين تارة ويحصل بمنى المالية أخرى فاذا كانت المين لاتحول من مكان الى مكان عرفنا ان مراده النزام التصدق عاليته فعليه ان بهدى قيمته يتصدق به على مساكين مكة وان اعطاه حجبة البيت أجزأه بعد أن يكونوا فقراً لأنهم عنزلة غيرهم من المساكين ﴿ قال ﴾ وكذلك ان قال فثوبي هـذا ستر البيت أو قال انا أضرب به حطيم البيت فعليمه أن بهدمه استحسامًا وفي القياس لاشي عليه لأن ماصرح مه في كلامه لايلزمه لانه ليس نقرية فلأن لايازمه غيره أولى وفي الاستحسانانما يراد بهذا اللفظ الاهداءيه فصار اللفظ عبارة على واد مه غيره فكانه التزم أن مدمه لان اللفظ متى صار عبارة عن غيره سقط اعتباره في نفسه حقيقة ﴿ قال ﴾ وان قال مالي هـدى فعليه أن مهدى ماله كله قال بلفنا عن ابراهيم أنه قال في مثل هذا يتصدق عاله كله وعسك منه قدر قوته فاذا أفاد مالا يتصدق بقدر ماأمسكَ وأوردهذه المسئلة في كتاب الهبة فيما اذا قال مالى صدقة فقال في القياس ينصرفهذا الى كل مال لَهُ وَهُو قُولُ زُفْرُ رَحْمُهُ الله تَعَالَى وَفَي الاستحسان ينصرف الى مال الزكاة خاصة بخلاف إما اذا قال جميع ماأملك فن أصحابنا من قال ماذكر هنا جواب

الفياس لان النزام الهدي في كل مال كالنزام الصدقة في كل مال والاصح أن يفرق بيهما فيقال في لفظة الصدقة أنما حمـل هذا اللفظ على مال الزكاة خاصة اعتباراً لما توجبه على نفسه عا أوجبه الله تمالي عليه وما أوجب الله تمالي عليه من الصدقة في المال مختص عال الزكاة فكذلك ما وجبه المبد على نفسه وهذا انمأ وجب الهدى وما أوجب الله تعالى من الهدى لايختص بمال الزكاة فكذلك ما يوجبه على نفسه فلهذا اعتبرنا فيه حقيقة اللفظ ولكنه عسك مقدار قوته لان حاجته مقدمة على حاجة غيره فاذا أفاد مالا تصدق عثل ماأمسك لتملق حق المساكين به شمقال وكذلك ان قال كل مالي صدقة في المساكين فهذا مثل الأول فى قول ابراهيم رحمه الله تمالى وهذا العطف يؤيد مافلنا أولا أن المذكور جواب الفياس فان الفياس والاستحسان منصوص عليهـما في لفظ الصدقة في كتاب آلهبة وان قال ان فملت كذا ففلامي هذا هدى فباعه ثم فعل ذلك لم يازم شي لان المعلى بالشرطعند وجوده كالمنشأ ولو أنشأ النذر عند ذلك الفعل لم يلزمه شي لان المبد ليس في ملكه فكذلك اذا وجد الشرط وكذلك ان كان الغلام في غير ملكه حين حلف ثم اشتراه ثم فعل ذلك لان اليمين بالنه ذر في محل معين لا يصح الا باعتبار الملك أوالاضافة الى الملك ولم يوجد الملك ولاالاضافة الى الملك في المحل وقت اليمين فلم يند قد يمينه أصلا ﴿ قال ﴾ وان قال ان كلت فلاناً فهذا المملوك هـدى ثم اشـتراه صحت عينه لوجود الاضافة الي الملك ثم عند وجود الشرط وهو الكلام يصير كانه أرسل النذر وانما ينصرف الى شراء بعده لا الى شراء سبقه ﴿ قَالَ ﴾ وان قال فهــذه الشاة هــدى الى بيت الله تمالى أو الى مكة أو الى الـكمبة وهو علكها فعليه أن يهديها لانه لو أطلق النزام الهدى صبح نذره باعتبار هـذا المكان فاذا صرح به كان أولى ﴿ قال ﴾ واذا قال الى الحرم أو الى المستجد الحرام لم يلزمه أن مهدمها في قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي ولزمه ذلك عندهما وهو نظير ماسبق من النزام المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام لما جمل ذكر هـذين الموضِّمين عنــدهما كذكر مكة ولم يجعل كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك هنا فان قيـل فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي ينبني أن يلزمه هنا لأن ذكره الحرم والمسجد الحرام غـير ملزم فكانه لم يذكر ولكنه قال هذه الشاة هـدى فتلزمه مخلاف المشى فان هناك لو قال على مشي لايلزمه شي قلنا هذا غير صحيح لانه اذا قال هذه الشاة هدى انما يلزمه باعتبار

أن ذكر مكة بصير مضمراً في كلامه بدلالة العرف فاذا نص الى الحرم أو الى المسجد الحرام لا يمكن أن يجعل ذكر مكة مضمراً في كلامه فلهذا لا يلزمه شي عنده و قال ، وكل شئ بجعله على نفسه من المتاع والرقيق فأنما عليه أن يبيعه ويتصدق به على مساكين أهل مكة وان تصدق به بالكوفة أجزأه وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى لايجزيه لانه التزم الهدى والهدى لا يكون الا في موضع فكان من ضرورة ما نص عليــه تعبين مساكين أهل مكة للتصدقءايهم ولسكنا نقول هو بهذا اللفظ ملتزم للقرية في هذه المحال والفعل الذي هو قرية في هذه المحال التصدق بها فكأنه نذر أن يتصدق بها والتصدق على فقراء الكوفة كالتصدق على فقراء مكة لان معنى القرية في التصدق انما يحصل بسدخلة الحتاج وفي هذا فقراء مكة وفقراء الكونة سواء ﴿قال﴾ وكل هدى جعله على نفسه من الابل والبقر والغنم فعليه ان يذبحه بمكة لان فعل القرية في هذه المحال باراقة الدم واراقة الدم لا تكون قربة الا في مكان مخصوص وهو الحرم أو زمان مخصوص وهو يوم النحر وفي لفظه مايني عن المكان دون الزمان ولهذا كان عليه ان يذبحه بمكة وبعد الذبح صار المذبوح لله تعالي خالصاً فالسبيل ان سصدق بلحمه والأولى ان سصدق مه على مساكين مكة وان تصدق على غيرهم أجزأه عندنا لما بينا في الفصل الأول وان كان ذلك في أيام النحر فعليــه ان ينحر بمني كما هو السنة في الهدايا وانكان في غير أيام النحر فعليه ان يذبح بمكة وهذا على سبيل بيان الأولى فاما في حكم الجواز اذا ذبحه في الحرم جازكما قال صلى الله عليه وسلم مني منحرو فجاج مكة كلم منحر ﴿ قال ﴾ ولو قال ان فعلت كذا فعلى هدى ففعله كان عليه مااستيسر من الهدى شاة لان اسم الهدى عند الاطلاق يتناول الابل والبقر والغنم فان هذه الحيوانات يتقرب بارافة دمها الاان عند الاطلاق يلزمه المتيقن وهو الشاة فاننوى الابل أوالبقركان عليه مانوي لانه شدد الأمر على نفسه في نيته ونوى التعظيم فيما التزمه من الهدى فيلزمه ما نوى ولا يذبحها الا عكة لتصريحــه بالهــدى فان كان قال على مدنة فان كان نوى شيئاً من البدن بدينه فعليه مانوي لان المنوي اذا كان من محتملات كلامه فهو كالمصرح به وان لم يكن له نية فعليه بقرة أوجزور لان اسم البدنة مشتق من البدانة وهي الضخامة والعظم وذلك لايتناول الشاة وانما يتناول البقرة والجزور هكذا نقل عن على وان عباس رضى الله عنهماوعن ابن مسمود وابن عمر رضي الله عنهما ان لفظة البدنة لاتتناول الا الجزور فان سائـــلا سأل

ابن مسمود رضى الله عنه ان صاحبا لنا أوجب بدنة افتجزى البقرة فقال مم صاحبكم فقال من بني رباح فقال ومتى افتنت بنو رباح البقر وانما وهم صاحبكم الابل ثم ان كان نوى ان ينحرها بمكة فليس له ان ينحرها الا عكة كما نوى لان المنوي كالمصرح مه وان كان لم يكن له نية نحرها حيث شاً. في قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى وقال أبو يوسف رحمــه الله تمالى لايجزئه الا ان ينحرها بمكة وجه قوله انه التزم النقرب بارافة الدم وارافة الدم لاتكون قربة الافي مكان مخصوص أوزمان مخصوص واذا لم يختصهنا بالزمان يختص بالمكان وهو الحرمكما لوأوجبه بلفظة الهدى وهما قالاكما لايختص بالزمان لانه ليس في لفظهما بدل عليه فَكَذَلَكُ لَا يُختَصَ بِالْكَانُ لَانُهُ لِيسَ فِي لَفَظَةَ البِدَيَةُ مَامِدُلُ عَلَيْهُ بَخَلَافَ الْهَطَةُ الْهُدَى وَاذَالْمُ يكن في لفظه مايدل على مكان أو زمان عرفنا ان مراده النزام التقرب والتصدق باللحم وذلك يحصــل في أى موضع نحر وهو قياس مالو قال لله على جزوركان له ان ينحرفي أي مكانشا واكمن أبو يوسف رحمه الله تمالي بفرق بينهما فيقول لاعادة في استعمال لفظة الجزور في معني الهدى بخلاف لفظة البدنة . ألا ترى أن اسم البدنة لا ينطلق الا على ماهو معد للقربة كاسم الهدى بخلاف اسم الجزور ولمعني الفربة جملنا اسم البدنة متناولا للبقرة والجزور جميعاً لأن كل واحد منهما يجزى في الهدايا والضحايا عن سبعة فعرفنا أن معنى التقرب باراقة الدم معتـبر في لفظة البدنة كما هو معتبر في لفظة الهدي فكان مختصاً بالحرم ﴿ قال ﴾ ولا يقلد الا هــدى متمة أو قران أو تطوع من الابل والبقر دون النم والـكلام في فصول • أخدها أن التقليد في الهدايا سنة ثبتت يقوله تمالى ولا الهدي ولاالقلائد وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم قلد هداياه في حجة الوداع وصفة النقليد هو أن يملق على عنق البدنة نعل أو قطمة ادم أوعروة مزادةقيل والممني فيه اعلام الناس ان هذا أعدللتطوع باراقة دمه فيصير جلده عن قريب مثل هذه القطعة من الجلد والمقصود به التشــهير وقد بينا أن التشهير فيما هو نسك دونماهو جبر ولهذا لايقلد الاهدى متعة أوقران أو تطوع والمقصود أنلايمنع من الماء والعلف اذا علم أنه هدى وهذا فيما يبعد عن صاحبه فى الرعى كالابل والبقر دون الغنم فان الغنم يمدم اذا لم يكن صاحبه معه فلهذا لايقـلد الغنم وهذا عندنا وعلى قول مالك رحمه الله تمالى يقلد النهم أيضا لأن التقليد سنة في الهدايا والغنم من الهدايا وقد ورد فيه أثر ولكنه شاذ فلم نأخذ به وهذا لان تقليد الغنم غير معتاد في الناس ظاهراً بخلاف تقليد الابل

والبقر ﴿قال﴾ والتجليل حسن لان هدا يا رسول الله كانت مقلدة مجالة حيث قال لعلى رضى الله عنه تصدق بجلالها وخطامها وان ترك التجليل لم يضره والتقليد أحب الى من النجليل لان للتقليد ذكر في كتاب الله تمالي دون النجليـل وأما الاشمار فهو مكروه عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي وغندهما هو حسن في البدنة وان ترك لم يضره وصفة الاشمار هو أن يضرب بالمبضع في احد جاني سنام البدنة حتى مخرج الدم منه ثم يلطخ بذلك الدم سنامه سمى ذلك اشماراً بمعنى أنه جعل ذلك علامة له والاشمار هو الاعلام وكان ابن أبي ليلي رحمه الله تمالي يقول الاشمار في الجانب الأيسر من السنام وقد صح في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أشمر البدن بيده وهو مروى عن الصحابة رضى الله عنهـم ظاهر حتى قال الطحاوي رحمه الله تعالى ماكره أبو حنيفة رحمه الله تعالى أصـل الاشعار وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار وانماكره إشعار أهل زمانه لانه رآهم يستقصون ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته خصوصا في حر الحجاز فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لانهم لا يراعون الحدد فأما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد فقط دون اللحم فلابأس بذلك ثم حجتهما من حيث المعنى لان المقصود من الاشمار والتقليد اعلام بأنها بدنة حتى اذا ضلت ردت واذا وردت الماء والعلف لم تمنع لكن هذا المقصود بالتقليد لايتم لان القلادة تحل ويحتمل أن تسقط منه فاعايتم بالاشمار لانه لايفارقه فكان الاشمار حسناً لهذا وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول م عنى الاعلام بالتفليد يحصـل وهو لاكرامالبدنة وليس في الاشعار معنى الاكرام بل ذلك يؤذي البدنة ولانالتجليل مندوب اليه وانما كان مندوبا لدفع أذى الذباب عن البــدنة والاشعار من جوالب الذباب فلهــذا كرهــهأ بو حنيفة رحمه الله تعالى ﴿قال ﴾ ولا يصير بالاشمار والتجليل محرما وانمــا يصــير محرما بالتقليد واصل هذا ان الاحرام لاينعقد بمجرد النية عندنا وفي أحدقولي الشافعي رحمه الله تعالى ينعقد بمجرد النية وجعل الاحرام قياس الصوم من حيث أنه النزام الكف عن ارتكاب المحظورات ومثل هـذه العبادة يحصـل الشروع فيها بمجرد النية كالصوم وعلى قولنا الاحرام قياس الصلاة لان الاحرام لاداء الحج أوالعمرة وذلك يشتمل على اركان ختلفة كالصلاة فكما لايصير شارعا في الصلاة بمجرد النية بدون النحريمة فكذلك في الاحرام بخلاف الصوم فأنه ليس للصوم الاركن واحد وهو الامساكوذلك معلوم بزمانه

فكان الوقت للصوم معياراً ولهـــذا لايصــح في كل زمان الاصوم واحد فبعد وجود النية ودخول وقت الاداء لاحاجة الى مباشرة فعل الاداء فلهذا صار شارعافيه بمجرد النية وهنا الزمان ليس بمميار للحج ولهذا صح اداء النفل فيالزمان الذي يؤدي فيه الفرض وانما اداؤه بافعاله وبمجرد النية لايصير مباشرا للفعل فلايصيرشارعا في الاداء أيضاً ولكن لو قلدالبدنة بنية الاحرام أو أمر فقلد له وهو ينوي الاحرام صار محرماً عندنا وقال الشافعي رحمــه الله تعالى لايصير محرما الا بالتلبية على القول الذى يقول لاينعقد الاحرام بمجرد النية وحجته في ذلك أن الفعل لانقوم مقام الذكر في التحرم للعبادة كما في الصـلاة لمـاكان الشروع فيها بالتكبير لايقوم الفعل فيه مقامه حتى لوركع أو سجد بنية الشروع في الصلاة لايصير شارعا ولافرق بينهما لان الهــدى نسك في هذه العبادة كالركوع والسجود في الصــلاة توضيحه ان تقليد الهدى لايكون أقوى من اراقة دم الهدى وباراقة دم الهدي على قصد الاحرام لايصير محرما فكذلك بالتقليد وحجتنا في ذلك قوله تعالى ولا الهدى ولاالقلائد الى أن قال واذا حللتم فاصطادوا ولم يتقــدم ذكر الاحرام فنى قوله واذا حللتم فاصطادوا اشارة الى أن الاحرام يحصل بتقليد الهدى وذلك مروى عن الصحابة عمر وابن مسمود وابن عباس رضی الله تعالی عنهـم حتی روی عن قیس بن سعد آنه کان یغسل رأسه فبعد ماغسل أحد شقى رأسه نظر فاذا هـداياه قد قلدت فقام وترك غسـل الشق الاخر وقال اما إن من قلدت هــذه الهدايا له فقــدم احرم والمعنى فيه أن الحج يشبه الصلاة من وجه والصوم من وجـه فمن حيث أنه ليس في اثنائه ذكر مفـروض كان مشبها بالصوم ومن حيث أنه بشتمل على أركان مختلفة كان مشبها بالصلاة فيوفر على الشبهين حظهما من الحكم فنقول بشبهه بالصلاة لايصير شارعا فيه بمجرد النية وبشبهه بالصوم يصير شارعا فيه وان لم يأت بالذكر اذا اتى بفصل يقوم مقام الذكر وهــذا لان المقصود بالنابية اظهار إجابة الدعوة وتتقليد الهدى محصل اظهار الاجابة أيضا وفرق بين التجليل والتقليد فقال بالتجليل لايصير محرما وان نوى لان التجليل لايختص به ما أعد للفرية فقد تجلل البــدنة لاعلى قصد النقرب بها فلا يكون ذلك دليــل الاجابة بخلاف التقليد بالصــفة التي ذكرنا فانه لايكون الاءند قصــد التقرب فكان اظهارا للاجابة وكـذلك بالاشمار لايصير محرماً أما عند أبي حنيفة رحمـه الله تعالى فلا يشكل لأن الاشـمار مكروه عنــده فـكيف يصير

محرماً به وعندهما الاشعار بمنزلة النجليل فانه أخسراج شي من الدم من البدنة وذلك لا يختص بحال النقرب بها فلم يكن ذلك دليل الاجابة فلهذا لايصير محرما ثم اذا نوى عند التقليد حجة أو عمرة فهو على مانوى لأن التقليد عنزلة التابية وانه يكن له يه في حجة أوعمرة أتما نوى الاحرام فقط فهو بمنزلة مالو أتى بنية الاحرام مطلفا فان شاه جدله حجا وان شاء جعله عمرة وان قلد الشاة بنية الاحرام لايصير محرمًا لما بينا أن التقليد في الشاة لیس بقربة فلا یصیر به محرما وان قلد الهدی وبعث به وهو لاینوی الاحرام ثم خرج فی أثره لم يصر محرما حتى يدرك هديه فاذا أدركه وسار معه صار محرما الآن والأصـل فيه حديث عائشة رضي الله تمالي عنها قالت كنت أفتل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيـدى فقلدها وبعث بهـا وأقام بأعله حلالا لايحرم به مايحرم على المحرم فعرفنا أنه لايصير محرما بمجرد النقليد والصحابة رضي الله تمالي عنهم كانوا مختلفين في هذه المسئلة على ثلاثة أقاويل فمنهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من قال اذا توجـه في أثوها صار محرما ومنهم من قال اذا أدركها فساقها صار محرما فاخــذنا بالمتيمّن من ذلك وقلنا اذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة رضى الله عنهــم في هــذه الحلة الا في بدنة المتمة فانه لا بصمير محرما حتى يخرج على أثرها وان لم يدركها استحسانا وفي القياس لا يصير محر. ا حــتى يدركها فيسوفها كما في هدى التطوع ولكنه استحسن فقال لهــدى المتمة نوع اختصاص لبقاء الاحرام بسببه فان المتمتع اذا ساق الهدى فليس له أن يحال من النسكين بخسلاف ما اذا لم يسق الهسدى وكما كان له نوع اختصاص ببقاء الاحرام فكذلك بابتداء الشروعف الاحرام لهدى المتعة نوع اختصاصوذلك فيأن يصير محرما بنفسالتوجه وان لم يدرك الهدى بخلاف هدى النطوع ﴿ قال ﴾ وان اشترك قوم في هدى المتمة وهم يؤمون البيت فقلدها بعضهم بأمر أصحابه صاروا محرمين لان فعله بأمر شركائه كفعلهم بأنفسهم وان قلدها بغيرأمرهم صارهو محرما دونهم لانفعله بغيرأمرهم لايقوم مقام فعلهم وبدون فعل من جهتهم لايصيرون محرمين ألا ترى أنه لو قلدها أجنبي بغير أمرهم لايصيرون محرمين فكذلك اذا الدبعضهم بغير أمر الشركاء يصير هو محرما دونهم ﴿ قال ﴾ ويتصدق بجلال هديه اذا نحره لقول النبي صلى الله عليه وســلم لعلى رضى الله عنه تصدق بجلالها وخطامها ﴿ قَالَ ﴾ ولا يعطى شيئاً من ذلك في أجر جزارته لامن جلده ولا من لحمه ولا من جلاله

هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلى رضي الله عنه ولا تمط الجزار منها شيئاً وقال من باع جلدا ضحيته فلا أضحيــة له ﴿ قَالَ ﴾ ويستحب له ان يأ كل من هــدي المتمة والفران والنطوع فان الله تمالي أمر به بقوله فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأدنى مايثبت بالأمر الاستحباب فلذلك يستحب له ولانبني له ان متصدق بافل من الثلث مكذا روى عن ان مسعود رضى الله عنه أنه بمثبهدى مع علقمة فأمره أن يتصددق بثاث وأن بأكل ثاثا وأن يبمث الى آل عبد الله بن مسمود رضى الله عنـه بثاث ﴿ قال ﴾ وان ساق بدنة لاينوى مها الهدي قال اذاكان سافها الى مكة فهو هـ دى وانما أراد مهذا اذا قلدها وساقها لان هذا لانفعل عادة الا بالهدى فكان سوقها يعد اظهار علامة الهدى علمها عنزلة جعله اياها بلسانه هديا ﴿ قَالَ ﴾ ولا يجزى في الهداياوالضحاياالا الجذع من الضأن اذا كان عظيما فما فوق ذلك أو الثمني من الممز والابل والبقر لفوله صلى الله عليه وسلم ضحوا بالثنيان ولا تضحوا بالجذمان الا ان الجددع من الضأن اذا كان عظما بجزى لما روي إن رجلا ساق جدعانا الي منى فبادت عليه فقال أبو هريرة رضى الله عنه سممت النبي صلى الله عليه وسلم يقول نعمت الاضحية الجذع من الضأن فانتهزوها ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة يوم النحرمن من ضحي قبـل الصلاة فليمد قال أبو بردة بن بيار اني ذبحت نسكي لاطم أهلي وجـيراني فقال صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم فأعهد نسكك فقال عنهدي عتود خير من شاتين فقال صلوات الله عليه يجزيك ولا يجزي أحدا بمدك فدل أن مادون الثني من المعزلا بجوز والجذع من الضأن عند الفقهاء ما أتى عليه سـبعة أشهر وعند أهل اللغة ماتم له ســتة أشهر والثنى من الغنم عند الفقهاء ما أتى عليه سنة وطعن في الثانية وعنمه أهل اللغة ماتم له سنتان والثني من الممز والبقر ماتم له سنتان وطمن في الثالثة ومن الابل الجذع ماتم له أربع سنين والثني ماتم له خمس سنين (فال) ولا يجزى في الهدايا العوراء أو المقطوعة الذنب أو الاذن اشتراها كذلك أوجدت عنده بعد الشراء لحديث جابر رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال استشرفوا المين والاذن ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحي بالموراء البيّن عورها والمحفاء التي لاتبـقي والعرجاء التي لاتمشي الى منسكمًا والحادث من هذه العيوب بعد الشراء بمنزلة الموجود وقت الشراء في المنع من الجواز وهكذا ان أضجمها ليذبحها فأصابها شئ من ذلك في القياس ولكن في الاستحسان هـذا

لايمنع الجواز لأنها تضطرب عند الذبح فيصيبها شئ من ذلك ولا يمكن التحرزفي هذه الحالة فِحـل عفوا لهذا ولانه أضجمها ليتلفها فتلف جزء منها في هـذه الحالة لا يؤثر في المنع من الجواز مخلاف ماقبله ﴿قال ﴾ وان كان الذاهب من المين أو الاذن أو الذنب يعضه فان كان ماذهب منه كثيراً يمنع الجواز أيضاً لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يضحى بالشرقاء والخرقاء والمقابلة والمدابرة فالشرقاء مشقونة الاذن عرضاً والخرقاء طولا والمقابلة التي ذهب قدام اذنها والمدابرة أن يكون الذاهب خلف أذنها الا أن القليل لاعكن التحرز عنه عادة فجمل عفواً والحد الفاصل بين القليل والكثير عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي في ظاهر الرواية أن يكون الذاهب أكثر من الثلث فان النبي صلى الله عليه وسلم قال الثلث كثير ولكن جمله من الكثير الذي بجزى في الوصية بخلاف ماوراء، فمرفنا ان مازاد على الثلث حكمه مخالف للثلث ومادونه وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمهم الله تمالي أن الذاهب اذا كان بقدر الربع يمنع على قياس ماتقدم من المسائل أن الربع ينزل منزلة الكمال كما في المسح والحلق وعلى قولهما اذا كان الذاهب أكثر من الباقي لم يجز وان كان الباقي أكثر من الذاهب أجزأه لان القلة والكثرة من ألاسماء المشتركة فانما يظهر عنـــد المقابلة وان كان الذاهب والباقي سواء لم يجز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان المانع من الجواز اذا استوى بالمجوز يترجح المانع وقال أبو يوسف أخبرت بقولى أبا حنيفة رحمه الله تمالى فقال قولى قولك أومثل قولك قيل هذا رجوع من أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى قوله وقيل هو اشارة الى التفاوت بين القواين ﴿ قال ﴾ ويجزى في الهدى الخصى ومكسورة القرن لان مالا قرن له يجزي فمكسور القرن أولى وهذا لانه لامنفعة للمساكين في قرن الهدىواماجواز الخصي فلانه أطيب لحما وقال الشعبي رحمه الله تعالى مازاده الحصافي طيبة لحمه خير للمساكين ممافات من الخصبين والاصل فيه ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين موجوأين ينظران في سواد ويمشيان في سواد ويا كلان في سواد أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته (قال) فان اشترى هديا ثم ضل منه فاشترى مكائه آخر وقلده وأوجبه ثم وجد الاول فان نحرهما فهو أفضل لانه أتى بالواجب وزاد ولانه كان وعد أن نحر كل واحد منهما والوفاء بالوعد مندوب اليــه وان نحر الاول وباع الثاني جاز لانه ما أوجب الثاني ليكون أصلا سُفْسه وانمـا أوجبه ليكون خلفاً عن الاول قائمًا مقامه فاذا

أوجــد ما هو الاصل سقط اعتبار الخلف وان باع الاول وذبح الآخر فان كانت قيمتهما سواء أو كانت قيمة الثاني أكثر جاز لانه مثـل الاول أو أفضل منـه وانكانت قيمة الأول أكثر فعليه أن تتصدق بالفضل لانه جعل الاول هديا أصلا فانما مجوز اقامة الثاني مقام الاول بشرط أن لا يكون أنقص من الاول فاذا كان انقص كان عليه أن يتصدق بقدر النقصان لانه قصد أن يمنع شيئاً مماجعله لله تعالى وليس له ذلك فيتصدق بالفضل ليتم جمل ذلك القدر من المالية لله تعالى وهدى المنعة والتطوع في هـذا سواء لأنهما صار الله تعالى اذا جملهما هديا في الوجهين جميما فان عرف مهدى المتعة فهو حسن لان هدى المتعة نسك فيذبي أمره على الشهرة وان ترك ذلك لم يضره لان الواجب هو التقرب باراقة الدم فالتمريف فيه ليس من الواجب في شيُّ وان كان معه للمتعة هديان فنحر أحدهما حل لان ما زاد على الواحد تطوع فلا يتوقف حكم النحال عليـه ﴿ قَالَ ﴾ وهـ ي النطوع اذا بلغ الحرم فعطب فنحر وتصدق به أجزأه بخلاف هدى المتعة فان ذلك مختص بيوم النحر فلا يجوز ذبحه قبل يوم النحرفأما هدى التطوع غير مختص بيوم النحر وانما عليه تبليغه محله بأن يذبحه في الحرم وقد فعل ذلك ﴿قال﴾ فان اشترى بدنة لمتعته ثم اشترك ستة نفر فيها بعد ما أوجبها لنفسه خاصة لايسمه ذلك لانه لما أوجبها لنفسه صار السكل لازماً عليه فان قدر ما يجزئ من هدى المتعة كان واجبا عليه وما زاد على ذلك وجب بايجانه فاشراكه الغير بمد ذلك مع نفسه يكون رجوعًا عما أوجب في البعض وكما لا يجوز له أن يرجع في الكل فكذلك لا يجوز له أن يرجم في البعض ولان اشراكه بيع للبعض منهم وليس له أن يبيع شيئاً ثما أوجبه هديا وانّ فعل فعليه أن يتصدق بالثمن وانكان نوي عنـــد الشراء أن يشرك فيها ستة نفر أجزأه ذلك لانه ما أوجب السكل على نفسه بمجرد الشراء فكان هذا وما لو اشتراه السبعة سواء فان لم يكن له لية عند الشراء ولكن لم يُوجبها حتى اشرك فيها ستة نفر أجزأه ولكن الافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأص الباقين حتى تثبت الشركة منهم في الابتداء ﴿ قال ﴾ واذا ولدت البدنة بعد ما اشتراها لهديه ذبح ولدها ممها لانه جعلها لله تعالى خالصاً والولد جزء منها فان كان انفصاله بعــد ما جعلما لله تعالى سرى حق الله تعالى اليه فعليه أن يدبحها والولد معها وان باع الولد فعليه قيمته اعتباراً اللجزء بالكل وان اشترى بها هدياً فحسن وان تصدق بها فحسن اعتباراً للقيمة بالولد فان

الأفضل أن بذبح ولو تصدق به كذلك أجزأه فكذلك بقيمته ﴿ قَالَ ﴾ واذا مات أحد الشركاء في البيدنة أو الاضحية فرضى وارثه أن يذبحها معهم عن الميت أجزأهم وهو الاستحسان وفى القياس لايجوز لأنالميت اذا لم يوص بأن يذبح عنه فقد انقطع حكم الفربة عن نصيبه فصار ميرانًا لوارئه والوارث لم نقصد التقرب بذبحه عن نفسه فخرج ذلك القدر من أن يكون قربة وهذا لأن التقرب بالذبح تقرب بطريق الاتلاف وذلك لايجوز عن اليت بغيرأمره كالعتق ولكنه استحسن فقال يجوز لاذ المقصود هوالتقرب وتقرب الوارث بالتصدق عن الميت صحيح وانلم يوص به فكذلك تقربه بإيفاء ماقصدالمورث في نصيبه باراقة الدم فالتصدق به بكون صحيحا ﴿قالَ ﴾ وان كان أحد الشركاء في البدلة كافرآ أو مسلما ربد به اللحم دون الهدى لم يجزهم أما اذا كان أحدهم كافراً فلا يتحقق معنى القرية في نفسه لوجود ماينا في معنى الفربة وهوكفره واراقة الدم الواحدد اذا اجتمع فيه ماينافي معني الفربة مع الموجب لها يترجح المنافى وأما اذا كان مراد أحدهم اللحم فلايجزئ البانين عنسدنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجزيهم لان المنافي لمعنى القربة لم يتحقق هنا ليكون معارضاً ونصيب كل واحد منهم بمنزلة هدى على حدة ولكل واحد منهم مأنوى ولـكننا نقول الذي نوى اللحم فكانه نفي معنى القربة في نصيبه . ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما ذبحه أبو بردة قبل الصلاة تلك شاة لحم فمرفنا ان هذه عُبارة عما لايكون قربة وما يمنع الجواز واراقة الدم لايتجـزى فاذا اجتمع فيه المانع من الجواز مع المجوز يترجح المانع كما لو كان أحـدهم كافراً فاما اذا نوواالقربة ولمكن اختلفت جهات قصدهم فعلى قول زفر رحمه الله تمالى لايجوز أيضاً لانارافة الدم لايتبيض فلإتسع فيها الجهات المختلفة والكنا نقول قصد الكل التقرب فيكانِت الاراقة لله خالصاً فلايعتبر فيه اختلاف الجهات بعد ذلك الاترى ان الواحد اذا وجبت عليه دماه من جهاتِ مختلفَة فنحر بدنة ينــوي عن ذلك كله أجزأه فكذلك الشركاء ﴿ قَالَ ﴾ ولا يركب البدنة بعد ما أوجبها لأنه جملها أله جلت قدرته خالصاً فلا ينبني له ان يصرف شيئًا من عينها أو منافعها الى نفسه قبل ان يبلغ محله الا إن يحتاج الى ركوبها فينثذلا بأس بذلك لما روي ان رُسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوقَ بدنة فقال اركبها فقال انها بدنة يارسول الله فقال اركبها ويلك وانما أمره بذلك لانه رآه عاجزا عن المشى محتاجاً الى ركوبها فاذا ركبها وانتقص بركوبه شئ ضمن مانقص ذلك لانه صرف جزء منها

الى حاجته وكذلك لايحلب لبنها لازالابن متولد منها فلايصرفه الى حاجة فسهولكن بنبغي ان ينضح ضرعها بالماء البارد حتى يتقلص لبنها ولكن هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح فاما اذا كان بعيداً ينزل اللبن ثانياً وثالثا فيصير ذلك بالبدنة ضاراً فيحلبها ويتصدق بلبنها وان صرفه الى حاجة نفسه تصدق بمثل ذلك أو بقيمته وأى الشركاء فيها نحرهايوم النحرأ جزأهم لان كل واحد يستمين بشركانه في تحرها في وقيه دلالة فيجمل ذلك بمنزلة الأمر به افصاحا ﴿ قَالَ ﴾ واذا عطب الهدى في الطريق تحره صاحبه فان كان واجبا فهو لصاحب يصنع به ماشا. لانه قصد بهذا اسقاط الواجب عن ذمته فاذا خرج من أن يكون صالحا لاسقاط الواجب به بقي الواجب في ذمته كما كان وهذا مليكه فيصنع به ماشاء وان كان تطوعانحره وصبغ نعله بدمه ثم ضرب به صفحته ولم يأكل منه شيئيًا بل بتصدق به وذلك أفضل من أن يتركه للسمباع هكذا نقل عن عائشة رضي لله عنها والأصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم بمث عام الحديبية الهدايا على يد ناجية بن جندب الاسلمي رضي الله عنه وأمره ان يسلك بها الفجاج والاودية حتى يخرج بها الى مني فقال ماذا أصنع بما عطب على يدى منها فقال انحرها واصبغ نعلها بدمها والمراد بالنعل قلادتها واضرب بها صفحة سنامها ثمخل بينها وبين الناس ولا تأكل أنت ولا أحد من رفقتك منها شيئا ومقصوده مما ذكر ان يجعل عليها علامة يعلم بتلك العلامة انها هـدى فيتناول منها الفقراء دون الاغنياء وانما نهاه أن يتاول منها لانه كان غنيا مع رفقته ثم المتطوع بالهدايا انما يتناول باذن من له الحق والاذن معلق بشرط بلوغمه محله قال الله تمالى فاذا وجبت جنوبها فسكاوا منها فاذا لم تبليغ محلها لايباح له التناول منها ولا أن يطم غنيا بل يتصدق بها على الفقرا، لأنه قصد بها النقرب الى الى الله تمالى فاذا فات ممنى التقرب إلى الله تمالى باراقة الدم يتمين التقرب إلى الله تمالى بالتصــدق وذلك بالصرف الى الفقراء دون الاغنياء فان أعطى من ذلك غنيا ضمن قيمتــه ويتصدق بجلالها وخطمها أيضاكما يفعل ذلك اذا بلنت محلما ﴿قَالَ ۗ وَاذَا أَخَطَأُ الرَّجَلَانَ فنحر كل واحمه منهما هدى صاحبه أو أضحيته عن نفسه أجزأه استحسانا وفي القياس لا يجزئ لان كل واحد منهاغير مأمور بما صنع في هدى صاحبه فكان متعديا ضامنا ولكنه استحسن فقال كل واحد منهما مأذون بما صنع من صاحبه دلالة لان صاحب الهدى والاضحية يستمين بكل احــد أن ينوب عنه في الذبح في وقته دلالة والاذن دلالة بمنزلة

الاذن انصاحا كقرب ماء السقاية ونحوها ويأخل كل واحله منهما هديه من صاحبه فيصنع مه ماشاء بمنزلة مالو فعله صاحب بأمره وعن أبي يوسف رحمـه الله تعالى قال لكل واحد منهما الخيار بين أن يأخذ من صاحبه هديه فيصنع به ماشاء كما لوذبحه بنفسه وبين أن يضمن صاحبه قيمة هديه فيشتري بها هديا آخر ويذبحه في أيام النحر وان كان بعد أيام النحر تصدق بالفيمة وان نحر هديه قائمًا أو أضجعه فأى ذلك فعل فهو حسن . وبلغنا أن أصحاب رسول الله صلى الله عليـه وسـلم كانوا ينحرونها قياما معقولة الأبدىاليسرى وفى قوله تمالى فاذا وجبت جنوبها مايدل على أنه لابأس بأن سحرها قائمة لان وجوب الجنب السقوط من القيام ورويأن النبي صلى الله عليه وسلم نحر خمس هدايا أو ستاً فطفقن يزدلفن اليـه بأيتهن يبـدأ فدل أنه ينحر قياما . وقد حكى عن أبي حنيفـة رحمه الله تعالى قال نحرت بيدي بدنة قئمة ممقولة فكدت أهلك قوما من الناس لانها نفرت فاعتقدت أن لاأنحر بمد ذلك الا باركة معقولة أو أستمين بمن يكون أقوى عليه مني ﴿ قال ﴾ ولا أحب أن يذكر مع اسم الله تعالى غـيره نحو قوله اللهم تقبل من فلان لقوله صـلى الله عليه وسـلم جردوا التسمية يعنى ذكر اسم الله تمالى عند الذبح ويكفى في هذا أن ينويه بقلبه أو يذكره قبل ذكر التسمية ثم يقول بسم الله والله أكبر وينحر ﴿ قال ﴾ ولا يذبح البقر والغـنم قياما لانه مندوب في كل نوع ان يذبحه على وجه يكون أيسر على المذبوح قال صــ لى الله عليه وسلم اذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة الحديث ﴿ قال ﴾ ويستحب له أن يذبح هديه أو أضحيته بيــده لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع فنحر نيفا وستين بنفسه وولى الباقي علياً رضي الله عنه وفي هذا دليل على أن الاولى أن يذبح بنفسه فاما اذا لم يقدر على ذلك ولم يهتد لذلك فلا بأس بان يستمين بغيره لان فعل الغير بأمره كفعله بنفسه ﴿ قَالَ ﴾ ولا أحب أن يذبحه يهودي أو نصراني لان هذا من باب القربة فلا يستمان فيه بالكافر قال صلى الله عليه وســلم إنا لانسته بن في امرديننا بمن ليس على ديننا ﴿ قال ﴾ وان ذبح هديه يوم النحر بعد طلوع الفجر أجزأه ولايجزيه قبل طلوع الفجران كان هدى المتعة لانه مؤةت بيوم النحر وانما يدخل يوم النحر بعــد طلوع الفجر الثانى وان جعــل ثوبه هديا أجزأه أن يهدى قيمته لانه جاله لله تعالى وفيماصار لله تعالى صرف العين والقيمة سواء كما في الزكاة وكذلك لو جعل شاة من غنمه هديا أجزأه ان يهدي قيمتها وفي رواية

أبى حفص رحمه الله تعالى أجزأه أن يهدى مثلها قال ألا ترى أنه يعطي في الزكاة قيمة الشاة فيجوز وذكر في الجامع الكبير اذا قال لله على ان أهدى شاتين وسطين فأهدى شاة تبلغ قيمتها قيمة شاتين لا يجوز بخلاف الزكاة لانه النزم اراقة دمين واراقة دم واحد لا يقوم مقام اراقة دمين وما ذكر في هذا الموضع أنه لا يجزئه التصدق بالفيمة لانه انما النزم التقرب باراقة الدم فلا يقوم التصدق بالفيمة مقامه حتى قيل في المسئلة روايتان فعلى ما ذكر هنا يجب أن يجوز هناك أيضاً وان قال لله على أن أهدى شاة فأهدى جزوراً يجزئه وهو محسن في ذلك لانه أدى الواجب عليه وزيادة فان الجزور قائم مقام سبع من النم حتى يجزى عن سبعة نفر ففيه وفاء بالواجب وزيادة وانحا أورد هذا لايضاح أنه اذا المنم حتى يجزى عن سبعة نفر ففيه وفاء بالواجب وزيادة وانحا أورد هذا لايضاح أنه اذا المنم حتى يجزى عن المبعة نفر ففيه وفاء بالواجب وزيادة وانحا أورد هذا لايضاح أنه اذا المنم حتى يجزى عن المبعة نفر ففيه وفاء بالواجب وزيادة وانحا أورد هذا لايضاح أنه اذا المنم حتى المنه في ذلك لانه أو أفضل منه أو أهدى قيمته أجزأه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- 🎉 باب الحج عن الميت وغيره 🏂 -

وقال > رضى الله عنه رجل دفع مالا الى رجل ليحج به عن الميت فلم يبلغ مال الميت وكان النفقة فانفق المدفوع اليه من ماله ومال الميت فان كان أكثر النفقة من مال الميت وكان اله بحيث يبلغ ذلك أوعامة النفقة فهو جأئر والا فهو ضامن يرده ويحج من حيث يبلغ لان المعتبر في الحج عن الغير الانفاق من ماله في الطريق والاكثر له حكم الكل والتحرز عن القليل غير ممكن فقد يضيفه انسان بوءا فلا ينفق من مال الميت وقد يستصحب مع نفسه زاداً أو ثوبا من مال نفسه وقد يشرب الماء فيه على السقاء شيئاً من عند نفسه وما لا يمكن التحرز عنه بجمل عفواً فاعتبرنا الاكثر وقلنا اذا كان اكثر النفقة من مال لا يمكن النحرز عنه بجمل عفواً فاعتبرنا الاكثر وقلنا اذا كان اكثر النفقة من مال الميت فان جميع نفقته الميت فكأن الكل من مال الميت وان كان أكثر النفقة من مال نفسه كان جميع نفقته من مال نفسه فيكون الحج عنه ويضوم من المن نفسه وهذه المسئلة تدل على أن الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره ان أصل الحج يكون عن المحجوج عنه وأن إنفاق الحاج من مال الحجوج عنه كان الحجوج عنه من مال نفسه أن لوقدر على الحروج بنفسه وبخوه من مال الحجوج عنه كان الله عليه وسدلم قال لسائلة حجي عن أبيك واعتمرى وقال رجل جاءت السنة فان الذي صلى الله عليه وسدلم قال لسائلة حجي عن أبيك واعتمرى وقال رجل جاءت السنة فان الذي صلى الله عليه وسدلم قال لسائلة حجي عن أبيك واعتمرى وقال رجل

يارسول اللهان أبي مات ولم يحج افيجز تني أنأحج عنه فقال صلى الله عليه وسلم نعمو حديث الخثممية مشهور حيث قالت يارسول الله إن فريضة الله الحج أ دركت أبي شيخاً كبيرا لايستطيع أن يستسمك على الراحلة أفيجز دّني أن أحج عنه فقال صلوات الله تمالى عليه أرأيت لوكان على أبيك دين فقضيته أكان يقبل منك قالت نعم فقال صلى الله عليه وسلم الله أحق أن يقبل فدل ان أصل الحج يقع عن المحجوج عنه وروى عن محمد رحمه الله تمالي أنه قال للمحجوج عنه ثواب النفقة فاما الحج يكون عن الحاج وهذا لأن الحج عبادة بدنية والعبادات البدنية لاتجرى النيابة في ادائها لان الواجب عليه انفاق المال في الطريق واداءالحج فاذا عجز عن اداءالحج بقي عليه مقدار مايقدر عليه وهو انفاق المال في الطريق فلزمه دفع المال لينفقه الحاج في طريق الحج ولكن الأول أصح فان فرض الحج لايسقط بهذا عن الحاج وكذلك في هذه المسئلة اذا كان أكثر نفقته من مال نفسه حتى صار حجه عن نفسه كان ضامنا لما أنفق من مال الميت ولو كان للميت ثواب النفقة فقط لايصير ضامنا لان ذلك قد حصل للميت فلماقال يضمن ويحج به عن الميت من حيث يبلغ عرفنا ان الحج عن الميت ﴿ قال ﴾ وان أنفق المدفوع اليه من مال نفسه وفي مال الميت وفاء بحجمه رجع به في مال الميت اذا كان قددفع اليه وجاز الحيج عن الميت لانه قد يبتلي بالانفاق من مال نفسه في طريق الحج بان لا يكون مال الميت حاضراً أو يتعذر عليه اظهاره ولافرق في حق الميت بين ان ينفق من ماله وبين ان ينفق من مال نفسه فيرجع به في مال الميت كالوصى والوكيل يشترى لليتيم ويعطى الثمن من مال نفسه يرجع به في مال اليتيم ﴿ قال ﴾ فان نوى الحاج عن الغير ان يقيم بمكة بعـــد النفر خمسة عشر يوما بطلت نفقته من مال الميت لان بهذه النية صار . قيما بمكة وتوطنه بمكة لحاجة نفسه لالحاجة الميت فلا يستحق فيه النفقة في مال الميت وانما استحقاقه النفقــة في مال الميت في سفره ذاهبا وجائيا لانه في ذلك عامل للميت وان كان أقام دون خمسة عشر يوما فهو مسافر على حاله فنفقته في مال الميت وقد كان بعض المتقدمين من مشايخنا رحمهم الله تمالي يقول أن أقام بعد النفر ثلاثًا فنفقته في مال الميت لانه محتاج الى هذا القدر من المقام زمانهم لانه كان يقدر ان يخرج من مكة متى شاء فاما في زماننا لايقدر على الخروج الامع الناس فانكان مقامه عكة لانتظار خروج قاهلته فنفقته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر

يوما أو أقل أو أكثر لانه لايقدر على الخروج الا معهـم فلم يكن هو متوطنا بمكة لحاجة نفسه وان أقام بعد خروج قافلته فحينئذ ينفق من مال نفسه فان بدا له بعد المقام أن يرجع فنفقته في مال الميت لانه كان استحق نفقة الرجوع في مال الميت وانما كان ينفق من مال نفسه لتأخير الرجوع فاذا أخـذ في الرجوع عادت نفقة الرجوع في مال الميت وهو نظير الناشزة ا ذا عادت الى بيت زوجها تستحق النفقة وكذلك المضارب اذا أقام فى بلدته أوفى بلدة أخرى ونوى الاقامة خمسة عشر يوما لحاجة نفسه لم ينفق من مال المضاربة فان خرج مسافراً بعد ذلك كانت النفقة في مال المضاربة وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تمالي أنه قال لا تمود نفقته في مال الميت هنا لان الفياس أن لايستوجب نفقة الرجوع في مال الميت لانه في حق الرجوع عامل لنفسه لاللميت ولكنا تركنا ذلك وقلنا أصل سفره كان الممل الميت فما بتي ذلك السفر تبتى نفقته في مال الميت وبالوصول لم يبق ذلك السفر ثم هو أنشأ سفرآ بعد ذلك لحاجة نفسه وهو الرجوع الى وطنه فلا يستوجب لهذا السفر النفقة في مال الميت ولم يذكر في الكتاب أنه اذا وصل الى مكة قبل وقت الحج بزمان كيف يكون حاله في الانفاق وقد ذكر في النوادر عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنه اذا قدم في الأيام العشر فنفقته في مال الميت وان قدم قبل ذلك أنفق من مال نفسه الى أن تدخل أيام المشر ثم نفقته في مال الميت بمـد ذلك لان العادة ان قدوم قوافل مكة يتقــدم ويتأخر ولكنه في الايام المشر. وافق لما هو العادة فأما قدومه قبل ايام العشر مخالف لما هو العادة وهو في هذه الاقامة ليس يعمل للميت شيئاً فلهذا كانت نفقته في ال نفسه ﴿قَالَ ﴾ فان أوصى أن يحج عنه بألف درهم فبلغت حججاً فالوصى بالخيار ان شاء دفع كل سنة حجة وإنشاء أحج عنه رجالافى سنةوا حدة وهوأ فضللان الوصبة بالحج بمال مقدر بمنزلة الوصية بالتصدق بمال مقدر وفي ذلك الوصى بالخيار بين التقديم والتأخير والتعجيل أفضل لانه أقرب الى تحصيل مقصود الموصى وأبيد عن فوات مقصوده بهلاك المال ﴿ قَالَ ﴾ واذا حج العبد باذن مولاه فان ذلك لايجزئه عن حجة الاسلام لقوله صـ لى الله عليه وسـلم أيما عبد حجولو عشر حجج فعليه حجة الاسلام اذا عنق وايما صبي حج ولو عشر حجج فعليه حجة الاسلام اذا بلغ وايمااعرابي حج ولو عشر حجج فعليه حجة الاسلام اذا هاجر وانما قال هذا حين كانت الهجرة فريضة وكان المعنى فيــه أن العتق من شرائط وجوب

الحج ولايتحقق الوجوب بدون شرطه فيكون المؤدى قبل وجود الشرط نفيلا فلاينوب عن الفرَض وهـذا بخلاف الفـقير اذا حج ثم استغنى حيث جاز ما دى عن الفرض لان ملك المال ليس يشرط للوجوب انما شرط الوجوب التمكن من الوصول الي موضع الاداء الآثرى أن المكي الذي هو في موضع الاداء لايعتبر في حقمه ملك المال وفي حق الآفاقي لايتقدر المال بالنصاب بل يختلف ذلك باختلاف قريه من موضع الادا، وبعده فعرفنا ان الشرط هو التمكن من الوصول الى موضع الاداء فباي طريق وصل الفقير الى ذلك الموضع وجب الاداء فانما حصل اداؤه بعد الوجوب فكان فرضاً فاما العتق من شرائط الوجوب فان المبد الذي هو بمكة لايلزمه الحج فالمؤدى قبل المتق لايكون فرضاً توضيحه أنه آنما أدى الحج بمنافعه ومنافع الفقير حقهفاذا اداه بماهوحةــه كان فرضا فأما منافع العبد لمولاه وباذن مولاه لاتخرج المنفعة من ملكه فانما أداه عما هو ملك الغير وملك الغير لايسقط ماهو فرض العمر عنه وهــذا مخلاف الجمعة اذا أداها باذن المولى لان الجمعة تؤدى في وقت الظهر ومنافعه لأداء الظهر صأرت مستثناة عن حق المولي فانما أداه بمنافع مملوكة له فهذا جائز عنه مخلاف مانحن فيه فان هذا غير مستشى من حق المولى فلا تتأدى مه حجة الاسلام ﴿قال ﴾ فان أصاب صيداً فعليه الصيام لانه صار جانيا على احرامه بقتل الصيد وهو ليس من أهـل التكفير باراقة الدم ولا بالاطعام فيكفر بالصوم كما اذا حنث في عينــه كان عليــه أن يكفر بالصوم ﴿ قَالَ ﴾ وأن جامع مضى فيه حتى يفرغ منه لأن حجه وأن فسد لكن عليه المضى في الفاسد وان احرامه كان لازما فلا يخرج عنه الا بأداء أفعال الحج فاسداً كان أو صحيحاً وعليه الهدى اذا عتق لتعجل الاحلال بالجماع وهذا الدم لا يقوم الصوم مقامه والأصل فى كل دم لايقوم الصوم مقاءه يتأخر عن العبد حتى يعتق وكل مايقوم الصوم مقامه فعليه أن يؤديه بالصوم وعليه حجة مكان هـذه ينوى حجة الاسلام لانه أفسدها بعـد ماصح شروعه فيها فعليمه قضاؤها وان لم يجامع ولكنه فآنه الحبج يحل بالطواف والسمى والحلق لآنه بعــد صحة شروعــه في الاحرام يتحلل بمايتحلل به الحر والحر انمــا يتحلل بعد فوات الحج باعمال العمرة فكذلك العبد وعليه أن يحج حجة اذا عتق سوى حجة الاسلام لفوات ماشرع فيه وان أطم عنه مولاه أوذبح عنه من الدماء مايلزمه لايجزئه لآنه لم يصر مالكا للطمام الذي يؤدي في الكفارة ولا لمـا يراق دمه فان الرق بنــافي الملك ويدون الملك فيما

كفر به لاتسقط عنه الكفارة الافى الاحصار خاصة فان على مولاه أن يبعث بهدى عنه حتى كل لانه هو الذي أدخله في هذه العهدة باذنه بالاحرام فانه لو أحرم بغير اذنه كان له أن محلله بغير هدى فاذا أحرمباذنه كازالولى هو المكتسب لسبب وجوب هذا الدمفعليه أن محلله ولا سمد ان بجب على المولى حق بسبب عبده كما بجب عليه صدقة الفطر عن عبده ثم على العبد اذاعتق حجة وعمرة كما هوالحسكم في المحصر اذا كان حراً ويتحال بالهدى العبداذا تحلل به ﴿قَالَ ﴾ واذا أرادالرجل ال يحج رجلا عن نفسه فأحب الى ال يحج رجـ لا قد حج عن نفسه لانه أبعدعن اختلاف العداء رحمهم الله تعالى ولأنه أهدى فى اقامة أعمال الحج لصيرورتها معهودة عنده فأن أحج صرورة عن نفسه يجوز عندنا وعلى قول الشافمي رحمه الله تعالى لايجوزويكون حج الصرورة عن نفسه لاعن الآمر وحجته ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى رجلا يلبي عن شبرمة فقال عليه الصلاة والسلام من شبرمة فقال أخ لى أو صديقٍ لى فقال عليه الصلاة والسلام حج عن نفسك ثم عن شبرمة وحجتنافي ذلك حديث الخثممية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جوز لها ان تحج عن أبيها ولم يستفسر انها حجت عن نفسها أولاوفى الحديث الاخير تمارض فقد روى أنه سمم رجلا يلبي عن نبيشة فقال من نبيشة فقال صديق لىفقال اذا حججت عن نبيشة فحج عن نفسك وتأويل الحديث الاخير ان ذلك الرجل لم يحرم بعد ولكن على سبيل التعليم للـكيفية في التلبية عن الغير فاشارعليه عليه الصلاة والسلام بأن يبدأ بالحج عن نفسه وبه نقول ان الأفضل ان يحج عن نفسه أولا والإختلاف في هذا نظير الاختلاف في الصرورة اذاحج بنيةالنفل عندنا حجه يكون نفلا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يكون عن حجة الاســـلام وحجته فى ذلك ان بيـــة النفل لغو لانه عبارة عن الزيادة ولا يتصور ذلك قبل الاصل واذا لغت نية النفل يبقى مطلق نية الحج وبمطلق النية يتأدي الفرض يدل عليــه ان نية النفــل نوع سفه قبل أداء حجــة الاسلام والسفيه مستحق الحجر فجمل ية النفل لغو أتحقيقياً لمعنى الحجر فيبقى مطلق النية وبجوز ان تأدى حجة الاسلام بغير نيـة كما في المغمى عليـه اذا أحرم عنه أصحابه فبنية النفـل أولى وحجتنا في ذلك ان وقت أداء الفرض في الحج يتسع لاداء النف ل فلا يتأدى الفرض منه بنية النفل كالصلاة بخلاف الصوم عندنا ووقت أداء الصوم لايتسع لاداء النفسل وهذا لان الحج عبادة معلومـة بالافعـال لا بالوقت فـكان الوقت ظرفا لهلامعيارا وفي مشـله

لايتميز الفرض من النفل الا بالتميين وقوله يتأدى بمطلق النية قلنا عندنا لايتأدي الابالتميين غير ان التعيين يثبت بالنص تارة وبالدلالة أخرى وفي الحج النعيبن حاصـل بدلالة المرف فالظاهر ان الانسان لا تحمل المشقة العظيمة ثم يشتغل باداء الفل مع ها، الفرض عليه والتعبين بالمرف كالتعيين بالنص كمن اشتري بدراهم مطلقة ينصرف الى نقد البلد بدلالة العرف وأنما يمتبر العرف اذا لم يوجـــد التصريح بخلافه فاذا صرح نمية النفل سقط اعتبار المرف فكان حجه عما نوي وما قال باطل على أصله في الصوم فانه لايلني اعتبار نية النفل بل بجمله معتبراً في الاعراض عن الفرض والمغمى عليه آذن لاصحابه يطريق الدلالة في الاحرام عنه فينزل ذلك منزلة الاذن افصاحاً فانما يتأدى له الحج بالنية وان أراد ان يمين رجلا بماله للحج عن نفسه فالصرورة أولى بذلك ممن قد حج لان الصرورة عاله يتوسل الى اداء الفرض ومن قد حج مرة يتوسل الى أداء النفل وكما أن درجة أداء الفرض أعلى كانت الاعانة عليه بالمال أولى ﴿ قال ﴾ والحج التطوع جائز عن الصحيح يربد به أن الصحيح البدن اذا أحج رجلا عاله على سبيل التطوع عنــه فهو جائز لان هــذا انفاق المال في طريق الحج ولوفعله بنفسه كان طاعة عظيمة فكذلك إذا صرفه الى غيره ليفعله عنه يكون جائزاً وكونه صحيحاً لا ينعه عن أداء النطوع بهـذا الطريق وان كان يمنعـه عن أداء الفرض لان في التطوع الامر موسم عليه ألا ترى ان في الصلاة يجوز التطوع قاعدا مع القدرة على الفيام وان كان لايجوز ذلك في الفرض فـكذا هنا في حجـة الاسلام والحاصـل ان العبادات المالية المفصود منها صرف المال الى سـدخلة الحتاج وذلك يحصــل بيابة فيجوز الأنابة فيهــا في حالة الاختيار والضرورة والعبادات البدنية المحضة المقصود منها اما التعظيم بالجوارح كالصلاة وإما إتماب النفس الأمارة بالسوء التغاء مرضات الله تعالى وذلك لامحصل بالبائب أصلا ولأتجرى النيابة فى أدائها والحج فيــه المعنيان جميعا معنى التعظيم لابةــعة وذلك بالنائب يحصل ومعنى تحمل المشقة للتوسل الى أدائها وذلك بالنائب لابحصل فلا تجزئ النيابة فيهاعند الفدرة على الأداء ينفسه لانمدام أحد المعتبين في الادا، بالنائب وتجزى النيابة فيها عنــد تحقق المجز عن الاداء بالبدن لحصول أحد المعنيين بالنائب وفى العبادات البدنيــة الممتبر الوسع ولايعتبر العجز للحال لان الحج فرض العمر فيمت بر فيه عجز مستفرق لبقية العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن فقلنا ان كان عجزه بمنى لا يزول أصلا كالزمانة يجوز لادا، بالنائب مطلفاً وان كان عارضاً يتوهم زواله بان كان مريضاً أو مسجوناً فاذا أدى بالنائب كان ذلك مراعي فان دام به العذر الى ان مات تحقق اليأس عن الاداء بالبدن فوقع المؤدي موقع الجواز وان برأ من مرضه تبين انه لم يقع فيه الأس عن الاداء بالبدن فكان عليه حجة لاسلام والمؤدي تطوع له والمال جعل خلفا عن الفدرة على الادا بالبدن في جواز الادا ،به بعد تقرر الوجوب فأما في ثبوت حكم الوجوب بسببه ففيه اختلاف العلماء فالمذهب عندنا ان المعضوب والمقدد و لزمن لا بجب عليه الحبح اعتبار ملك المال وعلى قول الشافعي رحمه الله تمالي يجبوهو رواية الحسن عنأبي حنيفة رحمهما الله تمالي وحجته في ذلك حديث الخنهمية حيث قالت أن فريضة الله الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لايستطيع أن يستمسك على الراحــلة فقولها شيخاً كبيراً نصب على الحال يعني لزمه الحج في هذه الحالة ولم ينكر عليها | رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فدل أن الحج بجب على المعضوب والمفعد والزمن والممنى فيه ان شرط الوجوب التمكن من أداء الواجب بالمال فاذا جاز أداء الواجب بالمــال عند العجز عن الادا، بالبدن عرفنا أن شرط الوجوب يتم به واذا جاز بقا، الواجب بمـــد وقوع اليأس عن الاداء بالبـدن يؤدى بالمـال فكذلك يثبت الوجوب بالبـدن ابـّداء بهـ ذه الصدفة كالصوم في حق الشيخ الفاني بجب باعتبار بدله وهو الفـ دية وحجتنا فى ذلك قوله تمالى من اســـتطاع اليــه سببلا فانما أوجب الله تمالى الحج على من يستظيم الوصول الى بيت الله تمالي والزمن لا يستطيع الوصول الى بيت الله تمالي فلا يتناوله هـذا الخطاب ثم رسول الله صـلى الله عليه وسـلم جعل الشرط مالا يوص له الى البيت تقوله من وجد زاداً وراحلة يبلغانه بيت الله تعالى وزاد المعضوب وراحلتـــه لايبلغانه بيت الله تمالى فصار وجوده كمدمه ولان المقصود بهـذه العبادة تعظيم البقعة بالزيارة والمال شرط ليتوسل به الى هــذا المقصود وما هو المقصود فائت في حق المعضوب ولإ يمتــبر وجود الشرط لأن الشرط تبع والتبع لايقوم مقام الاصل في اثبات الحكم به ابتداء وان كان يبقى الحكم بعد ثبوته باعتباره واعتبار الابتداء بالبقاء فاسد فانه اذا افتقر بهلاك ماله بعد ماوجب الحج عليه يبقى وأجبائم لابجب ابتداء على الفقير وايس هذا نظير الفدية في حق الشيخ الفاني لانه بدل عن أصـل الصوم بالنص فيجوز أن يجب الاصـل باعتبار البدل وهناك المال ليس ببدل عن أصل الحج ألا تري أنه لايتأدى بالمال وانمــا بتأدي

عباشرة النائب بالحج عنه فاذا لم يكن المال بدلا عن أصل الحج لا يثبت الوجوب الحال بهـذه الصفة لاأنه في وقت لوجوب بهـذه الصـفة ثم مرادها أن تزول فريضة الحج عنه في حال كونه شيخًا لاانه وجب عليه ولظاهر هذا الحديث قال الشافعي رحمه الله تمالى المعضوب الذي لا مال له اذا بذل ولده له الطاعة ليحج عنه يلزمه فـرض الحج وبطاءـة غـيره من القرابات لا يلزمـه لان الخثمـمية لمـا بذلت الطاعة جعـل رسول الله صلى الله عليــه وســلم الحج ديناً على ابيها بقوله فدين الله أحق ولم يستفسر أنه غنى أو فقير فدل أن سِدُل الولد الطاعة يلزمه الحج وهـ ذا لأن الولد كسبه فيكون بمنزلة ماله فكما أن القدرة على الادا، بالمال تكفي للإيجاب عنده فكذلك القدرة عنفعة الابن الذي هوكسبه وهذا لانه ليس للولد في هذه الطاعة كثير منة على اسه بخلاف سائر القرابات فان ذلك لا يخلو عن منة وحجتنا في ذلك أن لولد متبرع في بذل هذه الطاعة كغيره فلا مجوز أن يكون تبرعه موجبا للحج على الأب . ألا ترى أن الابن لوبذل المال لايه لايازمه قبوله ولا يجب الحج باعتبار هذا البذل فكذلك ببذل الطاعة بل أولى لان هناك لم يكن للابن أن يرجع بعد ذلك ليتمكن الاب من مكافأته اذا استفاد مالا وهنا للابن أن يرجع عما بذل من الطاعة فاذا لم يجب الحج على الوالد ببذل الولد المال فببدله الطاعة أولى وعلى الأصل الذي قلنا ان المتبر استطاعة توصله الي البيت يتضح الكلام في هذه المسئلة وعلى هــــذا الاصل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاعمى لايازمه الحج وان وجد مالا وقائداً وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالي بازمه ذلك وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهماالله تمالي وجه قولهما أن الاعمى متمكن من الاداء ببدنه ولكنه محتاج الى قائد يهــديه الى ذلك فيكون بمنزلةالضال والذي ضل الطريق اذا وجدمن يهديهالي الطريق يلزمه الحيجوأ بوحنيفة رحمه الله تعالى يقول هوعاجز عن الوصول الى البيت ينفسه فكان بمنزلة المعضوب وهذالان ملك المال أنما يمتبر أذا كان يوصله إلى البيت والمال هنا لايوصله اليه وبذل القائد الطاعة غيرممتبر فكان وجود ذلك كمدمه فلهذا لايلزمه الحج وأما اذا مات الرجـل فاوصى بأن يحج عنه فدلي الوصى أن يحج بمساله لان بموته تحقق المجز عن الاداء بالبدن والوصى قائم مقامه فكما أنه بعد وقوع اليأس يحج بماله في حياته فكذا وصيه تقوم مقامه بعـــد موته

والاولى أن يحجج الوصى بماله رجلافان حجج امرأة جازمع الكراهة لانحج المرأة انقص لأنه ليس فيه رمل ولا سعى في بطن الوادى ولا رفع الصوت بالتلبية ولا الحلق فكان احجاج الرجل عنه اكل من احجاج المرأة ﴿قال﴾ وان أحج عاله رجلا فجامع ذلك الرجل في احرامه قبل الوقوف بمرفة فقد فسد حجه وهو ضامن للنفقة لانه أمر بالفاق المال في سفر بؤدي به حجاً صحيحا فبالافساد يصمير مخالفا فيكون ضامنا للنفقة وعليه المضي في الفاســـد والدم وقضاء الحجوم ندا استدل محمدرحمه الله تمالي أنأصل الحج بكون للحاج حتىان القضاء عليه عند الافساد دون الحجوج عنه فأما على ظهر الرواية اذا وافق فالحج عن المحجوج عنــه ألاترى أنه لايدله من أن ينوى عن الحجوج، ولكن اذا خالف خرج من أن يكوز بأص المحجوج عنه فسكان واقمآعن نفسه فعليه موجبه كالوكيل بالشراءاذاوافقكان مشتريالا مره ولو خالف كان مشتريا لنفسه ﴿قال﴾ ولو قرن مع الحج عمرة كان مخالفا ضامنا للنفقة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لايصير مخالفا استحسانالانه أتى بالمأمور بهوزا دعليه مانجانسه فلايصير به مخالفا كالوكيل بالبيم اذا باع بأكثر مما سمى له من جنسه توضيحه أن القران أفضل من الافراد فهوبالقران زاد للميت خيراً فلايكون مخالفاً وأبو حنيفة رحمه الله تمالي يقول هو مأمور بانفاق المال في سفر مجردللحج وسفره هذاماتفرد للحج باللحج والممرة جيراً فكان مخالفا كما لو تمتع ولان العمرة التي زادها لاتقع عن الميت لأنه لم يأمره بذلك ولا ولاية عليه للحاج في أداء النسك عنه الا يقدر ماأمره ألا تري أنه لولم يأمره بشي لم المجز أداؤه عنه فكذلك اذا لم يأمره بالممرة فاذا لم تكن عمرته عن الميت صار كأنه نوى العمرة عن نفسه وهناك يصير مخلفا فكذا هنا الا أنه ذكر ابن سماعة عن أبي بوسف رحمهما الله تمالي أنه وان نوى العمرة عن نفسه لايصير مخالفا ولكن يرد من النفقة بقــدر حصة العمرة التي أداها عن نفسه وذهب في ذلك الى أنه مأمور بتحصيل الحج للميت بجميع النفقة فاذا ضم اليه عمرة نفسه فقد حصل الحج للميت ببعض النفقة وبهذا لايكون مخالفاً كالوكيل بشراء عبد بألف اذا اشـ تراه بخمسائة ولكن هـ ذا ليس بشي فانه مأمور بأن يجرد السفر للميت فاذا اعتمر لنفسه لم يجرد السفر للميت ثم الذي يحصال للميت ثواب النفقة فبقدر ماينتقص به ينقص من الثواب فكان هذا الخلاف ضرراً عليه لامنفعة له أثم دم القرآن عندهما يكون على الحاج من مال نفسه وكندلك عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى

اذا كان مأمورا بالقران من جهدة الميت حدى لم يصر مخالفا لان دم القران نسك وسائر المناسك عليه فكذلك هذا النسك ولان لهذا الدم بدلاوه والصوم ولوكان معسراكم يشكل ان الصوم عليه دون المحجوج عنه فكذلك الهددي يكون عليه ﴿ قال ﴾ وكذلك لوأمر بالعمرة عن الميت فقرن معها حجـة فهو على الخلاف الذي ذكرنا الاأن على قولهما نفقة مابق من الحج بمدادا، العمرة بكون على الحاج خاصة لانه في ذلك عامل لنفسه لاللميت فلا يستوجب النفقة في مال الميت وبهذا الفصل يتضح كلام أبي حنيفة رحمه الله تمالي على مابينا ﴿ قال ﴾ واذا كان أمر بالحج فبدأ واعتمر في أشهر الحج ثم حج من مكمَّ كان مخالفاً في نولهـم جميهاً لانه مأمور بان يحج عن الميت من الميقات والمتمتع يحج من جوف مكة فكان هذا غيرما أمر به ولانه مأمور بالانفاق في سفر بعمل فيه للميت وانما آنفق في سفر كان عاملا فيه لنفسه لان سفره انما كان لاممرة وهو في الممرة عامل لمفسه ﴿ قَالَ ﴾ وكل دم يلزم المجهز يمنى الحاج عن الغير فهو عليه في ماله لانه ان كان دم نسك فاقامة المناسك عليه وانكان دم كفارة فالجناية وجدت منه وانكان دما وجب بترك واجب فهو الذي ترك ما كان واجبا عليه فلهذا كانت هذه الدماء عليــه في ماله الادم الاحصار فانه في مال المجمعية عنه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على الحاج أيضاً لان وجوبه لتعجيل الاحلال فيكون قياس الدم الواجب بالجراع ولانه في منى دمالقران لانهمشروع للتحلل وهما احتجا وقالادم الاحصارللخروج عن الاحراموهو إ بمباشرة الاحرام كان عاملاللميت فكان الميت هو المدخل له في هذا حكما فعليه اخراجه كما لينا في المبداذا أحرمباذن مولاءتم أحصركان عليه اخراجه توضيحه أن دمالاحصار بمنزلة يفقة الرجوع ونفقة الرجوع في مال الميت وكان الحاج هو المنتفع به فكذلك دم الاحصار في ماله وان كان الحاجهو المنتفع به ثم يرد مابقي من المــال على وصى الميــــــــ فيحج به انسانا من حيث يبلغ ولاضان عليه فيما أنفق لانه لم يكن مخالفاً لأمر الميت فيما انفق الاترى انه لو مات في الطريق لم يضمن ما انفق فكذلك اذا أحصر وقوله من حيث يبلغ يدني اذكان مابق من المال لا يمكن أن يحج به من منزل الميت فيحج به من حيث يمكن وصار هذا كالولم يبلغ في الابتداء ثلث ماله الاهذا القدر فيحج مه بحسب الامكان وأصل المسئلة ان من أوصى إ بأن يحج عنه بثلث ماله فانما يحج من منزله لانه لو خرج للحج يفسه كان يخرج من منزله فكذلك

يحج عنه بعد موتهمن منزله فان كان ثاث اله لا يكفي للحجمن منزله يحج عنه من حيث يبلغ استحسانًا وفي القياس تبطل هذه الوصية لانه عجز الوصى عن تنفيذ ما أمر بهوهو الحج من منزله فكان هذا عنزلة مااذا أوصى بأن يشترى نسمة بألف درهم فتعتق عنه وكان ثلث ماله دون الالف درهم تبطل الوصية وجه لاستحسان ان المقصود من الحج ابتفاء مرضاة الله تمالي ونيل الثواب فيكون عنزلة الوصية بالصدقة وذلك ينفذ بحسب الامكان بخلاف الوصية بالمتق فان المبدانكان معيناً فالوصية تقعله وكذلك ان لم يكن معيناً فانما أوصى بعبد يساوى ألفاً فلا يجوز تنفيذه بمبد يساويخسمائة فلو وجدوامن يحج عنالميت من منزله بذلك المال ماشياً لايجوزلهم أن يحجوا من منزله وانما بجوزمن حيث يبلغ راكباً حتى قال محمد رحمه الله تعالى فى الوادر راكب البمير في ذلك أنضل من راكب الحمار وهذا لانه لا يلزمه ان يحج ينفسه ماشياً وازوجد الفقة فكذلك لايحج عنه ماشياً لان الحاصل للميت ثواب النفقة على مابينا وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما لله تعالى قال الخيار الى الوصى ان شاء أحج عنــه من حيث بلغ راكباً وان شاء من منزله ماشياً لان في احد الجانبين زيادة في المسافة ونقصان في النفقة وفي الجانب الآخر زيادة في النفقة ونقصان في المساعة وفي كل واحــد منهــما نيل الثواب فيختار الوصى أي الجانبين شاء فاما المحصر بدـدما تحال فعليـ قضاء الحج والعمرة عنزلة مالوكان أحرم عن نفسه فتحال بالهدى وهذا شاهد لمحمد رحمه الله تعالى فان المحصر غير مخالف ومع ذلك كان قضاء الحجة والعمرة عليه فدل ان أصدل حجه عن نفسمه وان للميت ثواب النفقة فأن أمره رجلان كل واحد منهما بالحج فأهل بحجة عنهما كان ضامناً لهما جميماً لان كل واحد منهــما أمره بأن منفق من ماله في سفر بخلص له وان ينويه بعينه عند الاحرام واذا لم يفعل صارمخالهاً ولا يستطيع ان يجمل الحجة لواحده بهما لانهما قدلزماه عن نفسه وهذا لانه حين نواهما ولم يمكن تصحيح نيته عنهما لان الحجة الواحدةلانكون عن الاثنين وليس أحدهما بأولى من الآخر فبطلت نيسه عنهما فبقيت نية أصل الاحرام فكان محرماً عن نفسه فلا يستطيع ان يحوله الى غيره من بعد وهذا بخلاف من أحرم عن أبويه كان له أن يجاله عن أبهما شاء لانه متبرع وكان ذلك امراً بينيه وبين الله تمالي فلا يتحقق الخلاف في تركه تعيين أحدهما في الابتداء بل يجعل التعيين في الانتهاء كالتعيين في لابتداء وهنا هو غير متبرع فيما صنع وهذا أمر بينــه وبـين العباد فبــترك النعيين في

الابتداء يصير مخالفاً وان أمره أحدهما بالحج والآخر بالعمرة ولم يأمراه بالجمع فجمع بيهما كان مخالفاً أيضا لانه ما أتي بسفرخالص لواحد منهما فلم يكن مستوجباً للنفقة في مال واحد منهما وان أمراه بالجمع جاز لان كل واحد منهما صرح أن مقصوده تحصيل النسك لا خلوص السفر له وقد حصل مقصود كل واحد منهما ولا ضمان عليـه فما أنفق من مالهما وهدى المتمة عليه في ماله وكذلك ان أمره بالفران رجل واحد لان الهدى نسك وسائر المناسك على الحاج ف كذا هذا النسك وقال ، رجل استأجر رجلا ليحج عنه لم بجز الاجارة عندناوفال الشافعي رحمه الله تعالى تجوز واصل المسألة ان الاستئجار على الطاعات التي لابجوز إداؤها من الكافرلايجوز عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه كل مالا يتعين على الأجير أداؤه بجوز الاستشجار عليه اذا كان تجزى فيه النياية واستدل بحديث أبي سميد الخدري رضي الله عنه حيث رقى اللدوغ بفاتحة الـكتاب فأعطى قطيماً من النَّم فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لمن أ كل برقيه باطل لقد أكلت برقيه حق والرقية بهذه الصفة طاعة ثم جوّ ز أخذالبدل عليه والمعني فيه أن الحج تجزى فيه النيابة في الأداء ولا يتعين على الأجير اقامته فيجوز استئجاره عليه كبناء الرباط والمسجد وبهذا الوصف تبين ان عمل الأجير وقع للمستأجر والدليل عليه آنه استوجب النفقة في ماله عندكم وآنما يستوجب النفقة في ماله اذاً عمل له والدليل عليه أنه اذا خالف لايستوجب النفقة عليه واذا وقع عمله له استحق الاجر عليه مخلاف من استؤجر على الامامة فان عمله في الصلاة بقعلة لالنيره وكذلك من استؤجر على الجهاد فان المجاهد يؤدى الفرض لنفسه فلا يكون عمله لغيره وحجتنا فى ذلك حـــديث مرداس السلمي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اياك والخبز الرقاق والشرط على كـتاب الله وحديث أبي بن كعبرضي اللهءنه حين علم سورة من الةرآن فاعطى قوساً فقال صلى الله عليه وسلم أتحب ان يقوسك الله بقوس من النارفقال لافقال صلوات الله عليه رد عليه قوسه وفي حديث عُمَان بن أبي العاص الثقني رضي الله تعالى عنه أن البي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتخذت مؤذناً فلاتأخذ على الاذان اجراً ولان المباشر لعمل الطاعة عمله لله تمالى فلا يصيرمسلما الى المستأجر فلا يجب الأجر عليه بخلاف بناء الرباط والمسجد فالعمل هناك ليس بعبادة محضة بدليل أنه يصح من الكافر والدليل عليه أن المؤذن والمصلى خليفة النبي صلى الله عليه وسلم وهو ماكان يأخذ أجراً كما فال الله تمالى قل لا أسئلكم عليه أجراً

الآية فكذلك الخليفة وأما حـديث الرقيـة قلناكان ذلك مالا أخـذه من الحربي بطريق الغنيمة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اضربوا لى فيها بسهم مع أن ذلك لم يكن مشروطاً بعينه وعندنا ماليس عشروط بجوز أخذه واذا ثبت ان الاستئجار على الحج لابجوز قلنا العقد الذي لاجواز له محال يكون وجوده كعدمه واذا سقط اعتبار العقد بقي أصره بالحج فيكون له نفقة مثله في ماله وهـذه النفقة ليس يستحقها بطريق الموض ولكن يستحق كفايته لانه فرغ نفسه لعمل ينتفع به المستأجر فيستحق الكفاية في ماله كالقاضي يستحق كفايته في بيت المال والعامل يستحق الكفاية في مال الصدقة والمرأة تستحق النفقة في مال الزوج لابطريق العوض ﴿قال ﴾ ويجوز حجة الاسلام عن المحبوس اذا مات قبل أن يخرج لانه قد تحقق اليأس عن الأداء بالبدن ﴿ قَالَ ﴾ والحاج عن غيره ان شاء قال لبيك عن فلان وان شاء اكنى بالنية بمنزلة الحاج عن نفسه ان شاء صرح بالحج عند الاحرام وان شاء نوى واكتنى بالنية ﴿ قال ﴾ وان كان الميت أوصى بالقران فخرج الحجهز يؤم البيت وساق هديا فقلده يكون محرما بهماجيعا لان احرامه عنغـيره ممتبر باحرامه عن نفســه وقد بينا أن ذلك يحصل بسوق الهدى كما يحصل بالتلبية فكذلك احرامه عن غيره وكذلك ان لم يكن الهدى لفرانه انما هو من نذركان عايه أو من جزاء صيد أو من جماع في احرام قبــل هذا أو احصار كان قبل هذا فساق معه لذلك هديا بدنة وقلدها فهو محرم على قياس مالو نوى الاحرام عن نفسه فانه يصير محرما يتقليد هذه الهدايا وسوقها فكذلك اذا نوى الاحرام عن غيره لان هذه الهدايا عليه في ماله على كل حال ﴿ قال ﴾ رجل أمره رجلان أن انحج عن كل واحد منهما فأهـل تحجة عن احـدهما لاينوى عن واحـد منهما قال له أن يصرفه الي أيهما شاء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالي وقال أبو بوسف رحمه الله تعالى أري ذلك عن نفسه وهو ضامن لنفقتهما وحجته في ذلك أنه مأمور من كل واحد منهما بتعيين النيسة له فاذا لم يفسمل صار مخالفا كما اذا نوى عنهسما جميما بخلاف الحاج عن الابوين فانه غير مأمور به من جهتهـما . ألا ترى أنه يصح نيته عنهما فكذلك عن احدهما بنير عينهوهذا لان النية عنزلة الركن في العباداتفان قيمة العمل يكون بالنية فبتركه تميين النية يكون نخالفا في حق كل واحد منهما وهما قالا الابهام في الابتــدا. لا يمنع من العقاد الاحرام صحيحاً والتعيين في الانتهاء بمنزلة التعيين في الابتداء. ألا ترى أنه لو أحرم لاينوى

حجة ولا عمرة بعينها كان له أن يعين في الانتها، ويجعــل ذلك كـتعيينه في الابتدا، وهذا لان الاحرام عنزلة الشرط لادا، النسك، ألاتري أنه يصح في غير وقت لادا، ولا يتصل مه الاداء فتركه نية التعيين فيه لا بجمله مخالفاً واذا عين قبل الاشتفال بعمل الاداء كان ذلك كالتعيين في الابتداء حتى أنه لو اشتغل بالطواف قبل النعيين لم يكن له أن يدين يمد ذلك عن واحد منهما لامه لما اشتغل بالعمل تربين احرامه عن نفسه فان أداء العمل مع الهام النسك لايكون وليس أحدهما بأولى من الآخر فنهين احرامه عن نفســـه فلا يملك أن مجمله لغيره بعد ذلك ﴿قال﴾ واذا أهل الرجل عن نفسه وعن ولده الصغير الذي معه ثم أصاب صيداً فعليه دم واحد ولايجب عليه من جهة اهلاله عن ابنـه شي لان عبارته في اهلاله عن ابنه كعبارة ابنه أن لو كان من أهله فيصير الان محرما بهذا لا أن يصير الأب محرما عنه بتى للأب احرام واحد فعليه جزاء واحد بخلاف الفارن فهو محرم عن نفسه باحرامين فكان عليه جزآآن ﴿ قال ﴾ واذا أم الرجل البيت فأغمى عليــه فأهل عنه أصحابه بالحج ووقفوا به في المواقف وقضواله النسك كله قال بجزيه ذلك عن حجة الاسلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لايجزيه والقياس قولها لانه لم يأمر أصحابه بالاحرام عنه وليس للأصحاب عليه ولاية فلا يصير هو محرما باحرامهم غنه لان عقد الاحرام عقد لازم والزام العقد على الغير لا يكون الا يولاية ولان الاحرام لاينمقد الا بالنيةوقد العدمت النية من المغمى عليه حقيقة وحكما لان نية الغير عنه بدون أمره لاتقوم مقام نيته والدليل عليه ان سائر المناسك لاتتأدى بأداء الاصحاب عنمه فكذلك الاحرام وجه قول أبى حنيفة رحمه الله تمالى وهو أنه لما عاقدهم عقــد الرفقة فقد استمان بهم في كل مايعجز عن مباشرته بنفسه والاذن دلالة بمنزلة الاذن افصاحا كافي شرب ماء السقاية وكمن نصب القدر على الكانون وجعل فيمه اللحم وأوقد النار تحتمه فجاء انسان وطبخه لم يكن ضامنا لوجود الاذن دلالة واذا ثبت الاذن قامت نيتهم مقام نيته كما لوكان أمرهم بذلك نصاً وأما سائر المناسك فالاصح أن نياتهم عنه في أدامًا صحيح الا أن الاولى أن يقفوا به وأن يطوفوا به ليكون أنرب الى أدائه لو كان مفيقاً ولو أدوا عنه جاز ومن أصحابنا من فرق فقال الاحرام بمنزلة الشرط فتجزى النيابة في الشروط وانكان لآتجزى في الاعمال . ألا تري أن الحدث اذا غسل أعضاءه غيره كان له أن يصلى تلك

الطهارة وان كأنت النيابة لاتجزى في أعمال الصلاة توضيحه ان النيابة عند تحقق العجز فني أصل الاحرام تحقق عجزه عنه بسبب الاغاء فينوب عنه أصحامه فأما في أداء الاعمال لمتحقق العجز لأنهم اذا أحضروه المواقف كان هو الواقف واذا طافوا به كان هو الطائف بمنزلة من طاف را كباً لعذر ﴿ قال ﴾ فان أصاب الذي أهل عن المغمى عليه صيداً فعليه الجزاء من أُقبِّل اهلالهُ عن نفسه ان كان محرما وليس عليه من جهة اهلاله عن المفمى عليــه شيُّ لمـا بينا أن بهذا الاهلال يصير المغمى عليه محرما كالوكان أمره مه إفصاحا فأما المهل بهذا الاهلال لايصير محرماً فلا يلزمه الجزاء باعتباراحرامه ﴿قال﴾ واذا حج الرجل عن أبيه أو عن أمه حجة الاسلام منغير وصية أوصى مها الميت أجزأه ان شاء الله تعالى ﴿قَالَ ﴾ بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الخثعمية أرأيت لوكان على أبيك دين فقضيتيه أماكان يقبل منك فقالت نم فقال صلوات الله عليه الله أحق أن يقبل وفي الحديث الآخر قال صلى الله عليه وسلم للتي سألته أن تحج عن أبيها حجي واعتمري وأن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنمه قال يارسول الله ان أى قد توفيت وانها كانت تحب الصدقة أفأ تصدق عنها فقال نعم فهـذه الآ ثار تدل على أن الوارث يتبرع على مورثه بمثل هذه القرب فان قيل فلماذا قيد الجواب بالاستثناء بمد ماصح الحديث فيه ﴿ قلنا ﴾ لان خبر الواحد لايوجب علم اليقين فان قيل فقد أطلق الجواب في كثير من الاحكام الثابتة بخبر الواحد ﴿ قَلْنَا ﴾ خبر الواحد موجب للعمل ففيما طريقه العمل أطلق الجواب فيه فأما سقوط حجة الاسلامءن الميت باداءالورثة طريقه العلم فانه أصر بينه وبين ربه تمالى فلهذا قيد الجواب بالاستثناء ﴿ قال ﴾ رجــل أوصى بحجة فأحج الوصى عنه رجلا فهلكت النفقة من ذلك الرجل قال يحج عنه حجة أخرى من ثلث مابقي من المال وهـذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسـف رحمه الله تمالى ان بقي من ثلث مال الميت مايمكن أن يحجج به يحج عنـه ثانياً والا فقد بطلت الوصية وعنمد محمد رحمه الله تعالى الوصية تبطل لأن الوصي قائم مقام الموصى في تميين المال ولو عين الموصى مالا فهلك بطلت الوصية فكذلك اذا عين الوصى وأ يو يوسف يقول محل الوصية الثلث فتعبين الوصي الثلث صحيح لان به يتميز الثلث للوصية فاما تميينه في الثلث غير صحيح لان جميع الثلث محل الوصية فما بتي شيء بجب تنفيذ الوصية فيــه وأبو حنيفة رحمــه الله تمالى يقول تعيين المال ليس بمقصود وانماالمقصود به الحج عن

الميت فاذا لم يفد هذا التعيين ما هو المقصود صاركاً ن التعيـين لم يوجد وماهلك من المال صاركان لم يكن فلهـــذا محج عنــه بثلث مابتي ﴿ قال ﴾ وان أوصى محجــة وعتق نســمة والثلث لايسمهما بدأ بالذي بدأ به الميت لان البداية تدل على زيادة العناية وقد ثبت وجوب تنفيذ الوصية الأولى قبل ذكر الثانية فلا يتغير ذلك بذكر الوصية الثانية اذ لبس في آخر كلامه ماينير موجب أوله الا أن يكون الحج حجة الاسلام فحينئذ يبـدأ بها وان أخره الميت لانالترجيح بالبداية بعد المساواة في القوة ولامساواة بين الفرض والنفل في الفوة ولانالظاهر ان الموصى يقصد تقديم الفرض في الأداء وان أخره في الذكر لان إسقاط الفرض، فن ذمته يترجح عنده على النبرع بما ليسعليه ﴿قَالَ ۗ وَانْ أُوصَى بَانْ يُحْجَ عنه بثلثه ولم يقل حجة حج عنه بجميع الثلث لانه جمل الثلث مصروفا الى هذا النوع من القربة فيجب تحصيل مقصوده في جميم الثلث كما لو أوصى أن يفعل بثلثه طاعة أخرى ﴿ قَالَ ﴾ وَانْ أُوصَى أَنْ يُحِجِ عَنْهُ رَجِلَ حَجَّةً فَأَحْجُوهُ فَلَمَّ قَصْلُ مَمْهُ كَسُوةً وَنَفْقَةً فَانْ ذلك لورثة الميت لان الحاج عن الغير لا يتملك المال المدفوع اليمه قان التمليك يكون بطريق الاستئجار وقدبينا بطلان الاستئجار على الطاعة وآنما ينفق المال على ملك الموصى بطريق الاباحة لاستحقاقه الـكفاية حين فرغ نفسه ليعمل له فما فضل من ذلك يكون باقياً على ملك الميت فيرد على ورثته ﴿ قال ﴾ واذا أوصى لرجل فقال أحجوا فلانا حجة ولم يقل عنى ولم يسم كم يعطى فانه يعطى بقدرمايحجه حجة وله أن لايحج به اذا أخذه بل يصرفه الى حاجة آخرى لانه مآ مره بالحج عنه انما جمل ذلك الحج عياراً لما أوصى له به من المال ثم أشارعليه بان يحج بذلك المال عن نفسه فكانت وصية صحيحة يجب تنفيذها بالدفع اليــه ومشورته غير ملزمة فان شاء حج به وان شاء لم يحج ﴿ قال ﴾ واذا أوصى أن يحج عنــه رجل بمينه أو بغير عينه وأوصى بوصايا لاناس بأكثر من الثلث قسم الثلث بينهم بالحصص يضرب للحج فيه بأدنى مايكون من نفقة الحج لان الوصية بالحج وجب تنفيذها له بنفقـة الموصي ووجب تنفيذ سابر الوصايا حقاً للموصي لهم فعند اختلاف الحقوق تجرى المزاحمة بينهم في الثلث لمراعاة حق كل مستحق بخـ لاف ماذكرنا من الحج والعتق لان تنفيـ ذ الوصيتين هناك لحق الموصى فلهذا كانت البداية عا بدأ به الميت ثم ماخص الحج من الثنث هنا يحج به من حيث يبلغ لانه هو المكن من تحصيل مقصود الموصى بمنزلة ما لولم يكن ثلث ماله

الاهذا وأوصى بان يحج عنه فانه يحج من حيث يبلغ فان أحجوا به من موضع فرجع الحاج بفضل نفقة وكسوة فقد تبينأتهم أخطأوا فكانالوصي ضامنا لما أنفقه فيضم ذلك الى مابقي وبحج به عن الميت من حيث يبلغ الا اذا كان الفاضل شيئايسيراً فحيننذ هذا والأولسواء في الفياس والكن في الاستحسان تجزي الحجة عن الميت ولا يكون الوصي ضام: الان اليسير من التفاوت لايمكن الاحتراز عنه فلا بد من أن يبتى بعــد رجوعه كسرة أو جراب خلق أوثوب خلق فلهذا جمل هذا القدرعفوا ولكن يرد على الورثة أوعلى الموصى لهان كان هناك موصى له بالثلث ﴿قالَ ﴾ واذا أهلت المرأة بحجة الاسلام لم يكن لزوجها أن يمنم ااذا كان ممهامرموان لم يكن ممهامرم كان له ان عنمها وهي عنزلة الحرة المحصرة وقد بينا فيما تقدم ان من شرائط وجوب الحج عليها في حقها المحرم عندنا ثم يشترطأن تملك قدر نفقة المحرم لان المحرم اذاكان يخرج معها فنفقته فى مالها الا في رواية عن محمد رحمه الله تعالى يقول نفقة المحرم فى ماله لانه غير مجبر على الخروج فاذا تبرع به لم يستوجب بتبرعه النفقة عليها ولكن في ظاهر الرواية هي لاتتوسل الى الحج الابنفقة المحرم كما لاتتوسل الابنفقتها فكمايشة رط لوجوب الحج عليهاملك الزاد والراحلة ويجعل ذلك شرطآ لنفسها فكذلك للمحرم الذي يخرج ممها يجمل ذلك شرطاً وقد بيناشرائط الوجوب فيما سبق ولم يتمرض في شيء من المواضع لامن الطريق واختلف مشايخنا أنأمن الطريق شرط للوجوب أمشرط للاداء وكان ابن أبي شجاع رحمه الله تمالي نقول هوشرط الوجوب لان بدونه يتمذر الوصول الى البيت الاعشقة عظيمة فيكون شرط الوجوب كالزاد والراحلة وكان أبوحازمرحمهالله تعالى يقول هو شرط الاداء لان النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الاستطاعة فسرها بالزاد والراحلة ولا تجوز الزيادة فى شرط وجوب العبادة بالرأى ولم يكن الطريق في وقت أخوف مماكان يومثذ لغلبة أهل الشرك فى ذلك الموضع ولم يشترط رسول صلى الله عليه وسلم أمن الطريق فدل أن ذلك ايس من شرائط الوجوب انمـا شرط الوجوب ملك الزاد والراحـلة للذهاب والحجيء وملك نفقة من تلزمه نفقته من العيال كالزوجة والولد الصغير وعن أبي يوسف رحمه الله تمالى مع ذلك زيادة نفقة شهر لانالظاهر أنه اذا رجع لايشتغل بالكسب الا بعد مدة فاستحسن اشتراط ملك نفقة شهر بعد رجوعه ثم بعد استجماع شرائط الوجوب يجب على الفورحتي يأنم بالتأخير عند أبي يوسف رواه عنه بشر بنالم لي وهكذا ذكره ابن شجاع عن أبي

حنيفة رحمهما الله تمالى قال سثل عمن له مال أيحج به أم يتزوج قال بل يحج به فذلك دابل على أن الوجوب عنده على الفور وعن محمد رحمه الله تعالى يسمه التأخير بشرط أن لانفوته بالموت فان أخر حتى مات فهوآثم بالتأخير وعند الشافعي رحمه الله تعالى لايأثم بالتأخـير وان ماتواستدل محمد بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج بعــد نزول فرضيته فانها نزلت فرضية الحج في سنة ست من الهجرة وحج رسول الله صلى الله عليه وســلم فى سنةعشر والمعني فيه أن الحج فرض العمر فكانجميع العمر وقت أدائه ولايستغرقجميم العمراداؤه فصار جميع الوقت في حق الحج كجميع وقت الصلاة في حق الصلاة وهناك التأخير يسمه بشرط أزلايفوته عنوقته ودليل صحةهذا الكلامانه اذا أخره كانمؤديالاقاضياً فدل أن جميع الممر وقت ادائه وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى استدلابقوله صلى الله عليه وسلم من وجد زادا وراحلة يبلغانه بيت الله تعالى ولم يحج عليه فلا أن يموت يهوديا أو نصرانيا الحديث وقال عمر رضي الله عنه لقد هممت ان أنظر الى من ملك الزادوالراحلة ولم يحج فأحرق عليهم بيوتهم والله ما أراهم مسلمين قالها ثلاثا والممني فيه أن السنة الأولى بعد ماتمت الاستطاعة متعينة لاداء الحج بمدد دخول وقت الحج فالتأخير عنمه يكون تفوساً كتأخير الصوم عن شــهر رمضان وتأخــير الصلاة عن وقتها بيانه وهو أن يمضي هــذا الوقت يمجز عن الاداء بيقين وقدرته على الاداء بمجبىء أشهر الحج من السانة الثانيــة موهوم فربمــا لايميش اليها وبالموهوم لاتثبت القــدرة فبقي مضى هــذا الوقت تفويتاً له توضيحه أن وقت أداء أشهر الحج من عمره لامن جميع الدنيا وهذه السنة متعينة لذلكلان عدم التعيين لاعتبار المعارضة ولا تتحقق المعارضة الاأن متيقن محياته الى السنة الثانية ولا طريق لاحدالى معرفة ذلك ولهذا نلنا لوأ خره كان،مؤديالانه لما بقي اليالسنة الثانية تحققت المارضة فخرجت السنة الاولى من أن تكون متعينة وكانت هذه السنة في حقه تعد لما أدركها بمنزلة السنة الاولى فأما تأخير النبي صلى الله عليه وسلم فقد منع ذلك بمض مشايخنا رحمهم الله تمالى فقالوا نزول فريضة الحج بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت وانما نزلت هذه الآية في سنة عشر فأما النازل سنة ست فقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهـــــذا أمر بالاتمام لمن شرع فيه فلا يثبت به ابتداء الفرضية مع أن النَّا خير انما لا يحل لمـا فيه من من التعريض للفوت ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمن من ذلك لانه مبعوث لبيان

الاحكام للناس والحج من أركان الدين فأمن أن يموت قبل أن يبينه للناس بفعله ولأن تأخيره كان لعذر وذلك أن المشركين كانوا يطوفون بالبيت عراة ويلبون تلبية فيها شرك وما كان التغيير ممكنا للمهدحتي اذا تمت المدة بعث علياً رضى الله تعالى عنه حتى قرأ عليهم سورة براءة ونادي أن لا يطوفن بهذا البيت بعد هذا العام مشرك ولا عريان ثم حج بنفسه ومن ذلك أنه كان لايستطيع الخروج وحده بل يحتاج الى أصخاب يكونون معــه ولم يكن متمكنامن تحصيل كفاية كلواحدمنهم ليخرجوا معهفلهذا أخرهأ وكان للنسئ الذىكان يفعله أهل الجاهلية وقد بينا هذه الاعذار في الخلافيات ﴿ قَالَ ﴾ وان أهلت المرأة بفير حجـة الاسلام فللزوج أن يمنعها من الخروج ان كان لها محرم أولم يكن لانها ممنوعة عن التطوع بغير اذن الزوج قال صلى الله عليـه وســلم لتلك المرأة لاتصومى تطوعا الابأذن زوجك ولانا لو مكناها من ذلك فوتت على الزوج حقه أصلا لانها كما خرجت عن حجة أحرمت بآخرى وهي لاتملك تفويت حق الزوج عليه فلهذا كان له أن يمنعها وهي بمــنزلة المحصرة الا أن لازوج أن محلمها هنا قبل أن تبعث بالهدى ليوفر حقه عليه بخــلاف ما اذا عــدمت المحرم في حجة الاسلام وقد بينا هــذا فيما سبق وكذلك المملوك اذا أهل بفــير اذن المالك ﴿ قَالَ ﴾ واذا أذن لمبده أولامته في الاحرام كرهت له أن يمنعه بمد ذلك ولو حلله جاز بخلاف الزوج وقد تقدم بيان هذا الفرق أيضا اعاده للفرقوهو أنه لما باع المملوك بمد الاذن له فللمشترى أن محلله يغير كراهة عندنا لان الـكراهة في حق البائع كان لمعنى خلف الوعد وذلك غير موجود في حق المشترى وعلى قول زفر رحمـه الله تمالى ليس للمشترى ان يحلله ويكون له ان يرده عليه بميب الاحرام وجعله بمنزلة النكاح اذا زوج أمتمه ثم باعها لم يكن للمشترى ان يبطل ذلك النكاح لأنه سبق ملكه ولكن يجوزله ان يردها اذا لم يكن عالماً به فكذلك هنا ولكنا نقول المشترى في ملك الرقبة قائم مقام البائع ولم يكن للبائع ولاية ابطال النكاح بمد صحته فلا يكون ذلك للمشترى أيضاً وقد كان للبائم ولاية التحليل من الاحرام قبلان يبيعه فيكون ذلك للمشترى أيضاً واذا ثبت له ولاية النحليل لم يكن ذلك عيبا لازما توضيحــه ان النكاح حق العباد فيكون معارضاً لحق المسترى فيترجح عليه بالسبق فاماً الاحرام لزومه ليس لحق العباد وحق العبـد في المحل مقدم على حق الله تمالى فلهـذا كان للمشـترى ان يحلله وعلى هـذا الخـلاف اذا أحرمت المرأة ثم تروجت كان للزوج أن يحلها إذا أحرمت بغير حجة الاسلام عندنا وعند زفر ليس له ذلك وان حرمت المراة بججة النطوع بغير اذن زوجها فحلها ثم جامعها ثم بداله ان يأذن لها في عامه ذلك فعليها أن تحج باحرام مستقبل وعليها دم لانها قد تحلات من الاحرام الاول باحلال الزوج قبل اداء الاعمال فعليها الدم وقضاء الحج وليس عليها قضاء العمرة عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى عليها ذلك بمنزلة مالو أذن لها بعد تحول السنة وهذا لان بالتحلل الاول وجب عليها قضاء حجة وعمرة كما هو الحكم في المحصر وصار ذلك دينا في ذمتها فلا فرق بين أن يأذن لهما في عامه ذلك أو في عام آخر وحجتنا في ذلك أن وجوب العمرة على المحصر باعتبار فوت اداء الحج في هذه السنة بالفياس على فائت الحج فان فائت الحج بازمه اداء العمرة غايما فاما بعد تحول السنة فقد تحقق سبب وجوب العمرة عليها وهو فوات اداء الحج في السنة الاولى قلهذا فرقنا بينهما والله أعلم بالصواب

حر باب المواقبت ڰ⊸

وقال به بانمنا عن الذي صلى الله عليه وسلم أنه وقت لاهمل المدينة ذا الحليفة ولاهمل الشام جحفة ولاهل نجد قرن ولاهل الهن يلم ولاهل المراق ذات عرق وهذا الحديث مروى عن عائشة رضى الله عنها فاما ابن عباس روي الحديث وذكر المواقيت الأربعة ولم يذكر ذات عرق لاهل العراق وابن عمر رضى الله عنه روي الحديث وذكر المواقيت الثلاث ولم يذكر ذات عرق ولايلم وفي همذه الآثار دليل على أن كل من وصل الى الثلاث ولم يذكر ذات عرق ولايلم وفي همذه الاحرام لان توقيت الذي صلى الله على من هذه المواقيت وهو يريد دخول مكة يلزمه الاحرام لان توقيت الذي صلى الله على المدين عائدة ولافائدة في هذه المواقيت سوي المنع من تأخير الاحرام بعد ما التهى الى همذه المواقيت بيان أنه لايسعه التأخير بالاتفاق والشافعي رحمه الله تمالى لظاهر الحديث يقول الافضل أن يكون احرامه عند الميقات وعداؤنا رحمهم الله تمالى قالوا التأقيت لبيان أنه لايسعه التأخير عنه فأما الافضل أن يحرم قبل أن ينتهى الى المواقيت لحديث أم سلمة رضى الله تمالى عنها أن الذي صلى الله عليه وسلم قال من أحرم من المسجد الحديث أم سلمة رضى الله تمالى عنها أن الذي ملى المنت أكثر من زبد البحر ووجبت له الأقصى الى المسجد الحرام غفرت له ذنويه وان كانت أكثر من زبد البحر ووجبت له الأقصى الى المسجد الحرام غفرت له ذنويه وان كانت أكثر من زبد البحر ووجبت له

الجنة وقال على وابن مسمود رضى الله تعالى عنهما في تفسير قوله تعالى وأتمواالحجوالعمرة لله ان اتمامهما أن يحرم بهما من دويرة أهله قال وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من وقتنا له وقتا فهو له وقت ولمن مر به من غير أهله ممن أراد الحج والممرة فني هذا دليل ان كل من ينتمي الى الميقات على قصد دخول مكة ان عليه أن يحرم من ذلك الميةات سواء كان من أهمل ذلك الميقات أولم يكن ألا ترى أن من دخمل مكة من أهل الآفاق حلالا فأراد أن يحرم بالحج كان ميقاته للاحرام ميقات أهل مكة فكذا هنا ثم أخــذ الشافعي رحمه الله تعالى بظاهر هـذا الحديث فقال انما يجب الاحرام عند الميقات على من أراد دخول مكة للحج أوالعمرة وأما من أراد دخولها لفتال فليس عليه الاحرام عنده قولا واحداً لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخلها يوم الفتح بغير احراموان أراد دخولهما للتجارة أو طلب غربم له فله فيه قولان في أحد قوليه لا يلزمه الاحرام لان الاحرام غير مقصود لمينه بل لأداء النسك بهوهذا الرجل غير قاصد أداء النسك فكان الحرم في حقه كسائر البقاع فكان له أن يدخلها بغير احرام فأما عنه دنا ليس لاحه ينتهي الى الميقات اذا أراد دخول مكة أن يجاوزها الا باحرام سواءكان من قصـده الحج أو القتال أو التجارة الحديث ابن شريح الخزاعىرضي الله تمالي عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته يوم الفتح ان مكة حرام حرمها الله تعالى يوم خلق السموات والارض لم تحـل لاحد قبلي ولا لاحد بعدى وانما أحلت لي ساعة من نهار ثم هي حرام الي يوم القيامة فقد ترخص للقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنما أجلت لى ساعة فلاتحل لاحدبمده فيتبين بهذا الحديث خصوصية النبي صلى الله عليـه وسلم بدخول مكة للقتال بغير احرام وانمـا تظهر الخصوصية اذا لم يكن لغيره أن يصنع كصنيعه وجاء رجل الى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فقال أني جاوزت الميقات من غيير احرام فقال ارجع الى الميقات ولب والافلاحج لك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجاوز الميقات أحد الا محرما ولأن وجوبالاحرام علىمن يريد الحج والعمرة عند دخول مكة لاظهار شرف تلك البقــــــــــــة وفي ا هذا المني من يريد النسك ومن لايريد النسك سواء فليس لاحد ممن يرمد دخول مكة أن يجاوز الميقات الا محرما فامامن كان وراء الميقات الى مكة فله أن يدخلها لحاجته بغير احرام عندنا وفي أحد قولى الشافعي رحمه الله تمالى ليس له ذلك فانه لايفرق على أحــد القولين

بين أهل الميقات وأهل الآفاق في انه لايدخل أحد منهم مكة الا محرما وحجتنا في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للحطابين أن يدخلوا مكة بغير احرام والظاهرانهم لايجاوزون الميقات فدل أنكل من كان داخل الميقات له أن مدخل مكة بغير احرام وابن عمررضي الله عنه خرج من مكة يريد المدينة فلما انتهى الى قديد بلغته فننة بالمدينة فرجع الى مكة ودخلها بغير احرام وكان العني فيه ان من كان داخل الميقات فهو عنزلة أهل مكة لانه محتاج الى الدخول فى كل وقت ولان مصالحهم متعلقة باهل مكة ومصالح أهلمكة متعلقة بهم فكمايجوز لاهلمكة أن يخرجوا لحوائجهم ثميدخلوهابغير احرام فكذا لاهل الميقات وهذا لانا لو ألزمناهم الاحرام في كل وقت كان عليهم من الضرر مالا يخفي فربما يحناجون اليه في كل يوم فالمذا جوزًما لهم الدخول بغير احرام الا اذا أرادوا النسك فالنسك لايتأدى الابالاحرام وارادة النسك لاتكون عندكل دخول واذا أراد الاحرام وأهمله في الوقتأودون الوقتالي مكة فوقنه من أهله حتى لو أحرموا من الحرم أجزأهم وليسعليهم شي لان خارج الحرم كله بمنزلة مكان واحد في حقه والحرم حدفى حقه بمنزلة الميقات في حق أهلالآفاق وكما أزميقات الآفاق للاحرامهن دويرة أهله ويسمه التأخير الى الميقات فكذا هنايسه التأخير الى الحرم ولكن الشرط هناك أن لايجاوز الميقات الامحرماو الشرط هنا أن لايدخل الحرم الامحرما لان تعظيم الحرم بهذا يحصل فاندخل مكة قبل أن يحرم فاحرم منها فعليه أن يخرج من الحرم فيلبي فان لم يفعل حتى يطوف بالبيت فعليه دم لانه ترك الميقات المعهود في حقه للاحرام فهو بمنزلة الآفاقي بجاوز الميقات بغير احرام ثم يحرم وراء الميقات وهناك يلزمه الدم اذا لم يعد لتأخير الاحرام عن مكانه فكذلك هنا يلزمه الدم اذا لم يعد الى الحل وان عادفا لخلاف فيه مثل الخلاف في الآفاق اذا عاد الى الميقات بعد ما أحرم وراء الميقات على مأنبينه بعد هذا ان شاء الله تمالى ﴿ قال ﴾ وان أراد الكوفي بستان بني عاص لحاجـة اله أن يجاوز الميقات غير محرم لان وجوب الاحرام عنمه الميقات على من يريد دخول مكة وهذا لايريد دخول مكة أنما يريد البستان وليس في تلك البقعة مايوجب التعظيم لها فالهذا لايلزمه الاحرام فاذا حصل بالبستان ثم بداله أن يدخل مكة لحاجة له كان له ان يدخلها بغير احرام لانه لما حصل بالبستان حلالاكان مثل أهل البستان ولاهل البستان أن يدخلوا مكة لحوائجهم من غير احرام فكذلك هذا الرجل وهذا هو الحيلة لمن يريد دخول

مكة من أهل الآفاق بغير احرام الا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تماليانه ان نوى الاقامـة بالبستان خمسة عشر يوماكان له أن يدخل وان نوى الاقامة بالبســتان دون خمسة عشر يوما ليس له أن يدخــل مكة الا باحراملان بنية الاقامة خمسةعشر يومايصير متوطناً بالبستان فيصير بمنزلة أهل البستان وان نوى المهام بها دون خمسة عشر يومافهو ماض على سفره فلا يدخل مكة الاباحرام وجــه ظاهر الرواية وهو أنه حصل بالبستان قبل قصده دخول مكة فانما قصــد دخول مكة بعــد ماحصــل بالبستان فيكان حاله كحال أهل البستان ﴿ قَالَ ﴾ وليس للرجــل من أهــل الموافيت ومن دونها الى مَكَةُ أَن يقرن أوأَن يتمنع وهم في ذلك بمنزلة أول مكة أما المكي فلا نه ليس له أن يتمتع بالنص لان الله تمالي قال في ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واختلف الدلماء رحمهم الله تعالى في حاضري المسجد الحرام فقال مالك رحمه الله تمالي هم أهل مكة خاصة وقال الشافعي رحمه الله تعالى هم أهـــل مكة ومن يكون منزله من مكة على مسيرة لا يجوز فيها قصر الصلاة وقلنا أهل المواقيت ومن وونها الى مكة من حاضري المسجد الحرام بمنزلة أهل مكة بدليلأنه يجوز لهم دخول مكة بغير احرام فلا يكون لهم أن يتمتعوا وكما لايتمتع من هو من حاضر المسجد الحرام فكذلك لايقرن بين الحج والعمرة وعند الشافعي رحمه الله تمالي يجوزله القران من قبل أن الفارن على قوله يترفه بادخال عمل أحد النسكين في الآخر والمكي في هذاوغيره سواء وعندنا معنى الترفه بالقران والنمتع في أداء النسكين في سفر واحد لافي ادخال عمل أحدهما في الآخر ومن كان من حاضري المسجد الحرام فهو غير محتاج الى السفر لأداء النسك ولا يلحقه بالسفركثير مشقة فكما لايكون له أن يتمتع بالعمرة الى الحج فكذلك لايكون له أن يقرن بينهما عندنا الا أن المكي اذا كازبالكوفة فلما انتهى الى الميقات قرن بين الحج والعمرة فأحرم لهما صح ويازمه دم القــران لان صفة القارن أن تـكون حجته وغمرته متقارنتين بحرم بهما جميعا معا وقد وجد هذا في حق المكي ولواء تمر هذاالمكي في أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمتماً لأن الآفاق انما يكون متمتماً اذا لم يلم بأهله بين النسكين الماما صحيحاً والمكي هنايلم بأهله بين النسكين حلالا انلم يسق الهدي وكذلك ان ساق الهدى لايكون متمتعا مخلاف الآفاقي اذا ساق الهدى ثم ألم بأهله محرما كان متمتعا لان العود هناك مستحق عليه فيمنع ذلك صحة المامه بأهله وهنا المودغير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان المامه بأهله صحيحاً فلهذا

لم يكن متمتعاوعلى هذا روى هشام عن أبي يوسف رحمها الله تعالى أن المكي اذا خرج الى الكوفة ثممات وأوصي بأن يحج عنه من منزله وهو عكمة بمنزلة الآفاق يخرج مسافراً فيوصى بأن يحج عنه ولو أوصى هذاالمكي بأن يقرن عنه من الكوفة لان القران لايكون من مكة فمر فنا أن مراده أن يقرن عنه من حيث هو ﴿قال﴾ والمـكى اذا خرج من مكة لحاجة له فلم يجاوز الوقت فله أن يدخل مكة بنير احرام وان جاوزلم يكن له أن يدخل مكة الا باحرام لمأ بينا أن من قصد الى موضع فحاله في حكم الاحرام كحال أهل ذلك الموضع ﴿ قال ﴾ ووقت أهل مكة للاحرام بالحجالحرم وكذلك كلمن حصل بمكة حلالا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر أصحابه رضي الله تعالى عنهم بفسخ احرام الحج والاحرام بالعمرة فحلوا منهافلها كان يوم التروية أمرهم بأن يحرموا بالحجمن جوف مكة ﴿قال ﴾ وميقات احرام أهل مكة للممرة التنميم أوغيره من الحل لان موضع الاحرام غيرموضع أداء النسك وأداء الحج يكون بالوقوف وهو في الحل فالاحرام به يكون في الحرم وأداء نسك العمرة بالطواف وهو في الحرم فالاحرام بها يكون في الحل ﴿قال﴾ كوفي جاوز الميقات نحو مكة ثم أحرم بالحج ووقف بعرفة جازحجه وعليه دمانرك الوقت لانه لما انتهىالى الميقات وجب عليه الاحرام بالحج من الميقات لماروي عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يجاوز الميقات أحد الا محرما فاذا جاوزه حلالا فقد ارتكب المنهى وأخر الاحرام عن الميقات فتمكن نقصان في حجه ونقصان الحج يجبر بالدم فان رجع الى الميقات ولبي ان رجع. قبل أن يحرم وأحرم بالحج من الميقات فلا شي عليه بالاتفاق لانه تلافي المتروك في وقته ومكانه فصار في الحكم كأنه لم يجاوز الميقات الا محرما فان الواجب عليه أداء الحج باحرام باشره من الميقات وقد أتي بذلك وان كان أحرم بعد ما جاوز الميقات ثم عاد الى الميقات فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ابي عند الميقات يسقط عنه الدم وان لم يلب لم يسقط عنه الدم وعندهما يسقط عنه الدم في الحالين جميماً وعند زفر رحمه الله تعالى لا يسقط عنيه الدم في الوجهين لان المستحق عليه انشاء الاحرام بالحج من الميقات فاذا أحرم بمد ما جاوز اليقات فقد ترك ما هو المستحق عليه فلزمه الدم كما لو لم يعد وهــذا لان الواجب عليه انشاء تلبية واجبة عند الميقات ووجوب التلبية عند الاحرام لا بعده فهو وان لي عنه الميقات فأنما أني بتلبية غير واجبة فلا بصيربه متداركًا لما فأنه بخلاف ما اذا عاد

فأحرم من الميقات وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقولان الواجب عليه أن يكون محرما عند الميقات لا أن ينشئ الاحرام عند الميقات ألاترى آنه لو أحرم قبل أن ينتهي الى الميقات ثم من بالميقات محرما ولم يلب عند الميقات لا يلزمه شي وكذلك اذا عاد الى الميقدات بعد ما أحرم ولم يلب فقد تدارك ماهو واجب عليه وهو كونه محرما عنىد الميقات واستدل أبو حنيفة رحمه الله تعالى بقول ابن عباس رضي الله عنهــما أنه قال لذلك الرجل إرجع الى الميقات والا فلا حج لك والمعنى فيه أنه لما انتهى الى الميقات حلالا وجب عليمه التلبيمة عنمد الميقات والاحرام فاذا ترك ذلك بالمجاوزة حَمَى أحرم وراء الميقات ثم عادفان لبي فقد أتى بجميع ماهو المستحق عليه فيسقط عنه الدم وان لم يلب فلم يأت بجميع ما استحق عليه وهذا بخلاف من أحرم قبل أن ينتهي الي الميقات لان ميَقاته هناك موضع احرامه وقد لبي عنده فقــد خرج الميقات المعهود من أن يكون ميقانا للاحرام في حقه فلهذا لايضره ترك التلبية عنده بخلاف مأيحن فيه على مابينا ﴿ قال ﴾ فان قرن هـذا الكو في بدــد ماجاوز الميقات فأحرم بالحج والمدرة ولم يرجع الى الميقات فعليه دم واحد عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى عليه دمان لانه أخر الاحرامين جيماً عن الميقات فيازم. ه الكل احرام دم ألا ترى ان القارن اذا ارتكب سائر المحظورات يجب عليه ضعف ما يجب على المفرد فكذلك اذا أحرم وراء الميقات وعلماؤنا قالوا المستحق عليه عند الميقات احرام واحد ألا ترى أنه لو أحرم بالعمرة عند الميقات ثم أحرم بالحج بمد ما جاوز الميقات كان جائزاً ولاشئ عليه فعرفنا ان المستحق عليــه عند الميقات احرام واحد فيجب عليه بتأخير ذلك الاحرام دم واحد بخلاف سائر المحظورات فانه صار بجنايته مرتكبا محظور احرامين فكان عليه جزاآن وكذلك ان أهل بعمرة بعد ماجاوز الميقات ثم أهل بحجة بمكة فعليه دم واحد لنأخيره احرام العمرة عن الميقات لانه لما دخل مكة باحرام العمرة فيقات احرامه للحج الحرم وقد أحرم به في الحرم وان كان أهـل بالحجـة بمـد ماجاوز الميقات ثم دخل مكة فاهل بالعمرة أيضاً كانعليه دمان لانه أخر احرام الحج عن ميفاته فوجب عليه دم ولما دخل مكة باحرام الحجة فميقات احرامــه للممرة الحل بمنزلة ميقات أهل مكة فين أهل بالعمرة في الحرم فقد ترك ميقات احرامالعمرة أيضاً فيلزمه لذلك دم آخر ﴿ قَالَ ﴾ كوفى دخل مكة بفــير احرام لحاجةله فقال عليه حجة أو عمرة أى ذلك شاء لان دخول

مكة سبب لوجوب الاحرام عليه فمباشرة ذلك السبب بمنزلة النزامه الاحرام بالنذر وفي نذر الاحرام يلزمه حجة أو عمرة في كذلك اذا لزمه الاحرام بدخول مكة فان رجع الى الميقات فاهل بحجة الاسلام أجزأه عن حجة الاسلام وعمالزمه بدخول مكة استحساناً عندنا وفي القياس لايجزيه عما لزميه لدخول مكة وهو قول زفر رحميه الله تمالي لانه بدخول مكة بغير احرام وجسعليه حجة أو عمرة وصارذلك دينافى ذمته وحجةالاسلام لاتنوب عما صارت نسكا دينا في ذمته الاترى انه لوتحولت السنة ثم أحرم بالحج في السنة الثانية من الميقات لاينوب هذا عما لز. الدخول مكة فكذلك في السنة الأولى ولكن استحسن عاماؤنا رحمهم الله تعالى فقالوا لوكان حين اننهي الى الميقات في الابتداء أحرم محجة الاسلام ناب ذلك عماياز مه لدخول مكة لان الواجب عليه ان يكون محرما عند دخول مكة لاأن يكون احرامه لدخول مكة كن اعتكف في رمضان أجزأه لان الواجب عليه أن يكون صائمًا في مدة الاعتكاف لا أن يكون صومه للاعتكاف فاذا عرفنا هذا فنقول لو أحرم عند الميقات في الابتداء كان يؤدى حجة الاسلام بذلك الاحرام في تلك السنة وقدأ داها حين عاد الى الميقات فأحرم بحجة الاسلام فصار به متلافيا لامتروك فيسقط عنه مالزمه لدخول مكة فأما بعد مأتحولت السنة لم يصر متلا فيا للمتروك لانه لو أخرم بالحج في السنة الاولى لم يكن لهأن يؤدي الحج مذلك الاحرام في الثانية فعرفنا أنه لايصير متلافيا للمتروك فان قيل أليس انه لو عاد الي الميقات وأحرم بعمرة منذورة لايسقط عنه بهذا العود مالزمه بدخول مكةوهو حين انتهى الى الميقات لو أحرم بالعمرة المنذورة ودخل به مكة لايلزمه شئ ثم لايصير به متداركا لما «والواجب ﴿ قَلْنَا﴾ «و خارج على ماذ كرنا لان العمرة وان لم تبكن مؤقتة فيكره أداؤها فى خمسة أيام من السنة فلو أحرم بها فى الابتداء لم يكن له أن يؤخرها الى الوقت المكروه فلا يصمير بالرجوع الى الميقات والاحرام بالنسمرة متداركا للمتروك ﴿ قَالَ ﴾ واذا جاوز الميقات حلالا ثم أحرم بالحج ففاته الحج سقط عنه دم الوقت عندنا ولم يسقط عند زفر رحمه الله تمالى لاز الدم بمجاوزة الميقات صار واجباً عليه فلا يسقط بفوات الحج كالووجب عليه الدم بالتطيب أولبس المخيط لايسقط عنه ذلك نفوات الحج ولكنا نقول لما فأنه الحج وجب عليه القضاء وهو للقضاء يحرم من الميةات فينعدم به المنى الذى لاجله يلزمه الدم وهو أداء الحج باحرام بمد مجاوزة الميقات بخلاف سائر لدماء لان وجوب ذلك عليه عــا

ارتكب من المحظورات ولا ينعدم ذلك بفوات الحج وعلى هذا لو جامع قبل الوقوف حتى فسد حجه سقط عنه دم الوةت عندنا لان الفضاء وجب عليه فاذا عاد للقضاء يحرم من الميةات فانصدم به المعنى الذي لأجله كان يلزمه الدم ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك من جاوز الميقات غير محرم ثم أني وقتاً آخر فأحرم منه أجزأه ولا شئ عليه لان اليانه وفتا آخر بمنزلة رجوعه الى الميقات والاحرام عنده للأصل الذي قلنا ان من حصل في ميقات فاحرا به يكون من ذلك الميقات سواء كان من أهل ذلك الميقات أو لم يكن فانما أحرم بالحج من ميقاته فلهذا لا يلزمه الدم ﴿ قال ﴾ عبد دخــل مكة مع مولاه بفــير احرام ثم أذن له مولاه فأحرم بالحج فعليه اذا عنق دم لترك الوقت لانه مخاطب فيتحقق منه السبب الموجب للدم وهو تأخـير الاحرام بالحج من ميقاته ولكن ما يلزمه من الدم اذا لم يكن له مال يتأخر الى ما بعد المتق وهـذا بخلاف النصراني يدخل مكة ثم يسلم ثم يحرم من مكة أوالصبي يدخل مكمة بغير احرام ثم يحتلم بمكة فيحرم بالحج فان هناك لايلزمه بترك الوقت شئ لان النصراني لم يكن مخاطباً بالاحرام بالحج حين انتهى الى الميقات فان الخطاب بالاحرام أنما يتوجه على من يصح منه الاحرام وكذلك الصبي فسلا يتحقق منهما تأخير الاحرام الواجب لانه انما لزمهما الاحرم عند الاسلام والبلوغ وعندذلك هما بمكة وميقات احرام الحج في حق من هو بمكة الحرم وقد أحرما منه بخلاف العبد على ما بينا وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تمالى ان النصراني لو أسلم أو بلغ الصبي فمات قبل ادراك الوقت وأوصى كل واحد منهما بأن يحج عنه حجة الاسلام فوصيتهما باطلةعند زفر رحمه الله تمالي لانه لم يلزمهما الحج قبل ادراك الوقت اذ لايتصور الاداء قبل ادراك الوقت فلا تصح وصيته ما به وعلى قول أبي يوسف بصح لان سبب الوجوب قد تقرر في حقهما والوقت شرط الأداء وانعدام شرط الآداء لايمنع تقرر سبب الوجوب فتصح وصيتهما بالأداءفي وقله ﴿ قَالَ ﴾ ولو ان الصبي أهل بالحج قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل أن يطوف بالبيت أو قبل أن يقف بدرفة لم يجزه عنحجة الاسلام عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى يجزئهوهو بنا، على مابينا في كتاب الصلاة اذا صلى في أول الوقت ثم بلغ في آخره عده يجزئه عن الفرض ويجمل كأنه بلغ قبــل أداء الصلاة وهنا أيضاً يجمل كانه بلغ قبــل مباشرة الاحرام فيجزئه ذلك عن حجة الاسلامقال وهذا على أصلكم أظهر لان الاحرام عندكم من الشر الط

دون الاركان ولهذا صحالاحرام بالحج قبل دخول أشهر الحج ولكنا نقول حين أحرم هو لم بكن من أهل أداء الفرض فانعمقد احرامه لأداء النفل فلا يصح أداء الفرض به وهو نظير الصرورة اذا أحرم بنية النفل عندنا لايجزئه أداء الفرض به وعنده ينعقد احرامه للفرض والاحرام وان كان من الشرائط عندمًا ولكن في بعض الاحكام هو بمنزلة الاركان ومع الشك لايسقط الفرض الذي ثبت وجوبه بيقين فلهذا لايجزئه حجة الاسلام بذلك الاحرام الأأن يجددا حرامه قبل أن يقف بعرفة فينتذ يجزئه عن حجة الاسلام لان ذلك الاحرام الذي باشره في حالة الصغر كان تخلقا ولم يكن لازماعليه فيتمكن من فسخه بتجديد الاحرام وهذا بخلاف العبد فانه لو أعتقه المولى بعد ما أحرم لا يجزئه عن حجة الاسلام وان جـدد الاحرام بعد العتق لان احرام العبد لازم في حقه لكونه مخاطبا فلا يتمكن بعد العتق من فسيخ ذلك الاحرام وانما طريق خروجه من ذلك الاحرام أداء الافعال فسواء جددالتلبية أولم يجدد فهو باق في ذلك الاحرام فلا يجزئه عن حجة الاسدلام بخلاف الصدي على ذكرنا وان أعتق العبد قبل أن يحرم ثم أحرم بحجة الاسلام أجزأ ولائن شرط الوجوب تقرر في حقه بالعتق فلهذا يجزئه عن حجة الاسلام ﴿ قَالَ ﴾ واذا دخل الرجل مكة بغير احرام فوجب عليه حجة أو عمرة فأهل بها بعد سنة في وقت غير وقتــه الاول هو أقرب منه قال يجزيه ولا شي عليه لأنه في السنة الأولى لو أحرم من هذا الميقات أجزأه عما يلزمه لدخول مكة وجمل هذا كموده الى الميقات الاول فكذلك في السينة الثانية اذا جاء الى هذا الميقات لان من حصل عند ميقات فحكمه حكم أهل ذلك الميقات والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

ــه ﴿ بَابِ الَّذِي يَفُونَهُ الْحُجِ ﴾ ح

و قال كورضى الله عنه رجل أهل بحجة ففاته فانه يحل بممرة وعليه الحج من قابل قال وبلغنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وزيد بن ثابت رضى الله تمالى عنهما والمراد بالحديث المرفوع مارواه ابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك عرفة بليل فقد فاته الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج وليتحلل بالعمرة وعليه الحج من قابل وأما حديث عمر وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهما

مارواه الاسود قال سممت عمر بن الخطاب رضى الله تمالي عنه يقول من فاته الحج تحال الممرة عليه الحج من قابل ثم لقيت زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه بمد ذلك بثلاثين سنة فسمعته يقول مثل ذلك وكان المعنى فيه ان الاحرام بعد مااذمقد صحيحا فطريق الخروج عنه أداء أحد النسكين اما الحج أو العمرة كمن أحرم احراما بهما وهنا تهذر عليــه الخروج عنه بالحج حين فانه الحج نعليه الخروج بعمل العمرة ثم ان عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى أصل احرامه باق بالحج ويحلل بعمل العمرة وعند أبي يوسف رحمه الله تمالي يصير احرامه احرام عمرة وعند زفر رحمه الله تمالي مايؤديه من الطواف والسمي بقايا اعمال الحج لانه بالاحرام بالحج النزم أداءأفعال يفوت بمضها بمضى الوقت ولايفو تهالبمض فيسقط عنه مايفوت بمضي المدة ويلزمه مالا يفوت وهو الطواف والسمي وأبو حنيضة ومحمد رحمهما الله تمالى قالا الطواف والسمى للحج انما يتحلل بهما من الاحرام بعد الوقوف فأما قبل الوقوف فلا وحاجته الى التحلل هنا قبل الوقوف فأنما يأتي بطواف وسمى يتحلل بهما من الاحرام وذلك طواف العمرة ولهذاقال أبو يوسف رحمه الله تمالي بصير أصل احرامه للممرة ضرورة لان النحلل بطواف العمرة انمأ يكون باحرام العمرة وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالا لايمكن جعل احرامه للعمرة الا بفسخ احرام الحج الذيكان شرع فيه ولا طريق لنا الىذلك والدليل عليهأن المكي اذا فاته الحج بتحال بعمل العمرة من غيير أن يخرج من الحرم ولو انقلب احرامه للممرة لكان يلزمه الخروج الى الحرم لأنه ميقات احرام المسمرة في حق المسكي ﴿ قال ﴾ فان كان أهل بحجة وعمرة فقدم مكة وقد فآنه الحج فانه يطوف بالبيت وبالصفا والمروة لحجه ويحل وعليه الحج من قابل ولا يجعل ما أتى به من الطواف والسمى قبل فوات الحج كافياً للتحلل عن احرام الحج لان ذلك كان طواف التحية وهو سنة فلا محصل به التحال فان كانطاف لعمرته وسعى فقد أتى بهماوان لمبكن طاف بعمرته يطوف لها الآن لان الممرة لاتفوته ثم يطوف بعد ذلك لحجته ويسمى حتى يتحلل وهذا دليل لا بي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى على ان أصل احرامه لا ينقلب عمرة لانه لو انقلب عمرة لصار جامعاً بين احرام عمرتين وأدائهما فيوقت واحد وذلك لايجوزتم لايجب عليه الدم بالقياس على المحصر وهذا فاسمد لان المحصر عاجز عن التحلل بالطواف والسمى وفائت الحج قادر على ذلك ثم فائت الحج يقطع التلبية حين يستلم الحجرف الطواف

للا بينا ان هذا الطواف عمل العمرة وأوان قطع التلبية في حقه ماهو أوان قطع النلبية في حق المتمرفان كان قارناً فانما يقطع التابية حين يأخذ في الطواف الثاني لان الممرة مافاتته فيجمل كأنه طاف لها قبل الفوات فلا يقطم التلبية عندهاوانما يقطع التلبية اذا أخذفي الطواف الذي يتحا_ل به عن الاحرام في الحبح ﴿ قال ﴾ ولو فاره الحبح فمكث حراماً حتى دخلت أشهر الحج من قابل فتحلل بعمل العمرة ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتماً وهذا أيضاً بدل على ان احرامه لم ينقلب احرام ممزة فانه لو انقلب احرام عمرة كان متمتماً كمن أحرم للعمرة في رمضان فطاف لها في شوال ولكنه بعمل الدمرة تحال من احرام الحج في شوال وليس هذا صورة المتمتم ﴿ قال ﴾ رجل أهل بحجة فجامع فيها ثم قدم وقد فائه الحج فعليــه دم لجماعه ويحل بالطواف والسمى لان الفاسده متبر بالصحيح فكما أن التحلل بالاحرام الصحبح بعد الفوات يكون بالطواف والسمى فـكذلك عن الاحرام الفاسد ولوكان أصاب في حجه صيدآ فعليه الكفارة لان احرامه بعد الفساد باق فيجب بارتكاب المحظور مايلزمه بارتكابه في الاحرام الصحيح وهذا الذي أفسد الحج انما يقطع التلبية بمد الفوات حين يأخــذ في الطواف الاتري انه لو لم يفته كان أوان قطع التلبية في حقه حين يرمى جمرةالمقبة اعتباراً بمن صبح حجه فـكذلك بمدالفوات ﴿قالَ ﴿ رَجِلُ أَهُلَ بُحِجَّةً فَقَدَمُ مُكَدُّونَدُ فَاتُهُ الْحَجِّ فَاقَامُ حراما حتى يحبح مع الناس من قابل بذلك الاحرام قال لايجزئه عن حجته وبهذا يستدل أبو بوسف رحمـه الله تعالى على ان احرامه صار للعمرة حيث لابجوز أداء الحج به ولـكنا نقول قد بـتى أصل احرامه للحج ولـكنه تمين عليه الخروج باعمال الممرة فلا يبطل هــذا التعيين بحول السنة مع ان احرامه انعقد لاداء الحج في السنة الأولى فلو صبح أداء الحج به في السنة الثانية تغير موجب ذلك العقد بفعله وليس اليه تغيير موجب عقـــد الاحرام وان قدم وقد فاله الحج فأهل بحجة أخرى فأنه يطوف للذي قد فاله ويسمى ويرفض التي أهل بها وعليه فيها ماعلى الرافض وعليه قضاء الفائت أيضاً لان أصل احرامه بمد الفوات تمين للحج فهو بالاهلال محجة أخرى يصير جامعاً بين حجتين فلهذا يرفض التي أهل بها وقــد آدين عليه التحلل عن الأولى بالطواف والسمى فلا يتغير ذاك بفعله وان نوى بهذهالتي أهل بها قضاء الفائت فهي هي يعني لا يلزمــه بهذا الاهــلال شيُّ لانه نوى إيجاد الموجود فان احرامه بالحج باق بعد الفوات ونيــة الايجاد فيما هو موجود لفو فيتحال بالطواف والسمى

وعليه قضاء الفائت ففط بخلاف الأول فقد نوي بالاهـ لال هناك حد_ة أخرى سوي الموجود ﴿ قَالَ ﴾ وان أهل بعمرة بعد مافاته الحج رفضها أيضاً ومضى في عمل الفائنة لانه لما لزمه التحلل عن الأول بعمل العمرة يصير جامعاً بين العمر تين من حيث العمل وذلك لابجوز فلهذا رفض التي أهل بها وقد تعين عليه التحلل عن الأولى بالطواف والسعى فلا يتفير ذلك بفعله ﴿ قَالَ ﴾ رجل أهل بحجتين وقدم مكة وقد فأنه الحج قال يحسل بالطواف والسي وعليه عمرة وحجتان ودم لانه صار رافضا لاحــدى الحجتين ولزمــه دم لرفضها وقضاء حجة وعمرة ثممقد فاتته الاخرى فيتحلل منها بالطواف والسعي وعليمه قضاؤها ولا يكون له أن يُحلل منهما بعمل عمرتين لانهما لايجتمعان عمـلا فكما أخذ في عمل احــداهما صار رافضاً للاخرى ولزمه الدم بالرفض ﴿ قال ﴾ واذا ساق هــديا للقران فقدم وقد فاله الحبح قال يصنع بهديه ماشاء لانه ملكه وقد أعده لمفصوده فاذا فاته ذلك المقصود صنع به ما أحب وكذلك ان لم يفتــه ولكنه جامع لان بالجمــاع فسد حجه وخرج من أن يكون قارنا وانما أعد هدف الهدى للفران فاذا فاته ذلك صديم به ماشاء فان كان هديه قد نتج في الطريق ثم فاته الحج أوجامع أو أحصر صنع أيضا بالولد ماشا. لانه جزء من الام فسكمًا يصنع بالام ماشاء فكذلك بالولد وان لم يكن شيء من هذه العوارض فعليه أن ينحر الام والولد جميماً فان نحر الام ووهب الولد أو باعه فعليه قيمة الولد وكذلك ان ولد هــذا الولد ولداً فعليه قيمة ذلك الولد أيضا لان ماثبت من الحق في الأصل سرى الى الولد لـكونه جزءً من أجزائه وان كان قد كفّر عن الولد بعد ما وهبه أو باعه ثم حدث له ولد لم يكن عليه من قبل ولده شئ لان بأداء الكفارة قد سقط عنه الحق في الولد لله تمالي فلا يلزمه فيما يلد هذا الولد بعد ذلك شئ بخلاف ما قبل التكفير فان حق الله تعالى في الولد لازم ایاه قبـل التکفیر فیسری الی ما یتولد منـه وهو نظیر من آخرج ظبیة من الحرم فکفر عنها ثم ولدت ثم مانت لم يكن عليه فيها ولا في ولدها شيُّ وان لم يكفر عنها كان عليــ فيها وفي ولدها الكفارة ﴿قال﴾ محرم بالحج قدم مكة وطاف بالبيت ثم خرج الى الربذة فأحصر بهائم قدم مكة بعد فوات الحج فعليه أن يحل بعمرة ولا يكفيه الطواف الاول لان ذلك كان طواف التحية وليس لطواف التحية أثر في التحلل ولان التحلل بالطواف يكون في يوم النحر أو بعده وذلك الطواف كان قبل يوم النحر فلا يكون معتبراً في التحال وانكان

خروجه الى الربدة بعد الوقت لم يفته لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة فقد أدرك الحج ثم قد تقدم بيان ما عليه من الدماء بعد هذا بسبب الترك والتأخير ﴿قال﴾ فان أهل بعمرة في أشهر الحج ثم قدم مكة بعد يوم النحر يقضي عمرته وليس عليه شي لان العمرة غير مؤقتة فلا نفوته عمل العمرة عضي أيام النحر فلهــذا لا يلزمه شيُّ والحاصل أن جميع السنة وقت العمرة عنــدنا ولكن يكره أداؤها في خمســة أيام يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق هكذا روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تكره العمرة في هـذه الايام الخسة ولان الله تعالى سمى هذه الايامأيام الحج فيقتضى أن تكون متعينة للحج الاكبر فلا يجوز الاشتغال فيها بغيرها وعلى قرل الشافعي رحمه الله تعالى لا تكره العمرة في هذه الايام الخسة وعن أبي يوسف رحمه الله تمالى أنه لاتكره العمرة في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت ركن الحج بعد الزوال لا قبله ولكن مع هذه الكراهة لو أدى العمرة في هذه الايام صح فيبتي محرما في هذه الايام بها وهو نظير بقاء حرمة الصلاة بعد دخول وقت الكراهة ﴿ قال ﴾ واذا أهـل الحاج صبيحة يوم النحر بحجة أخرى لزمتـه ويقضى مابق عليه من الاولى ويقيم حراما الى أن يؤدى الحج بهـ ذا الاحرام من قابل لانه أحرم بعد مضى وقت الحج منالسنة الماضية فينعقد احرامه لأداء الحج به فى السنة القابلة وعليه بجمعه بين الحجتين دم لان احرامه للحج باق ما لم يتحلل بالحلق والطواف والجمع بيين احرام الحجتين ممنوع عنه فاذا فعــل ذلك لزمه الدم بالجمع المنهى عنه وهــــــــذا بخلاف ما اذا أهل بحجتين لان الدمهناك يلزمه لرفض احداهما لان الجمع هناك لا يتحقق حين صار قاضياً لاحداهما وهنا يتحقق لانه يؤدى ما بتى من اعمال الاولى من غـير أن يصير رافضاً اللَّ خرى فلهذا لزمه للجمع بينهما دم وان قدم الحاج مكة فأدرك الوقوف بمزدلفة لم يكن مدركا للحج لقوله صلى الله عليه وسلم من فاته عرفة بايل فقد فاته الحج ثم ذكر بعد هذا حكم الاهلال بحجتين أو بعمرتين وقد بينا ذلك ويستوى فيه ان أهل بهمامعا أو باحداهما ثم بالاخرى مماً لانه جامع بين الاحرامين في الحالين فان رفض احدى العمرتين ثم قضاها في الدام القابل ومعها حجة فهو قارن لان القران بالجمع بين الحجة والعمرة فكما أن كون الحج في ذمته لا يمنع تحقق القران فكذلك كون العمرة واجبة في ذمتــه وكذلك ان أتي بهــذه العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع ان لم يكن ألم بأهــله

بين النسكين حلالا فان ألم بأهله بين النسكين حلالا لم يكن متمتماً بلغنا ذلك عن ابن عمر وسميد بن المسيب رضي الله عنهم وهذا بخلاف الفارن ان رجع الى أهله بعد طواف الممرة لانه أنما رجع محرما فلم يصح المامه بأهله فارذا كان قارنا وقد بينا الفرق بـين المتمتع الذي ساق الهدى وبين الذي لم يستى الهدى في حكم الالمام بأهله وقد بينا الفرق أيضاً في حكم المكي الذي قدم الكوفة وبينا الفران والتمتع وروى ابن سماعة عن محمد أن المكي اذاقدم الكوفة انمــا يجوز له أن يقرن اذا كان خروجه من الميقات قبل دخول أشهر الحج قأما اذا دخلت أشهر الحج قبل خروجه منالميقات فقد حرم عليه القران والتمتع فلا يرتفع ذلك بالخروج عن الميقات بعــ ذلك ﴿ قال ﴾ واذا قدمت المرأة مكة محرمة بالحج حائضاً مضت على حجتها غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر لفوله صلى الله عليه وسلم الهائشة رضى الله عنها واصنمي جميع ما يصنعه الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت فاذا طهرت بعد مضى أيام النحر طافت للزيارة ولا شئ عليها بهـ ذ التأخير لانه كان بعـ ذر الحيض وعليها طواف الصدر لانها طاهرة وان حاضت بعد ما طافت للزيارة بوم النحر فليس علمها طواف الصدر لما بينامن الرخصة الواردة للحائض في ذلك ﴿قال﴾ وليس على أهل مكم ومن وراء الميقات طواف الصدر انماذلك على أهل الآفاق الذين يصدرون عن البيت بالرجوع الى منازلهم فاننوى الاقامة عكة واتخذها دارآ سقط عنه طواف الصدر انكانت نيته قبل أن يحل النفر الاول لان وقت الصدر بعد حل النفر الاول فانما جاء وقت الصدر وهو من أهل مكة فلا يلزمه طواف الصدر وان كانت نيته الاقامة بمد ما حل النفر الاول فعليه طواف الصدر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى لان ذلك قدارمه بمجيء وقت الصدر قبل نية الاقامة فلا يسقط عنه بنيته الاقامة بمد ذلك كالمرأةاذا حاضت بمدخر وجوقت الصلاة لا تسقط عنها تلك الصلاة وقال أبو بوسف رحمه الله تمالي اذا نوى الاقامة قبل ان يأخذ في طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لأنه وان دخل وقته فلا يصدر طواف الصدر ديناً عليمه بدخول وقته فنيته الاقامة بعد دخول وقته وقبله سواء كالمرأة اذا حاضت بعد دخول وقت الصلاة لاتلزمها تلك الصلاة فاما اذا نوى الاقامة بعد ما أخذ في طواف الصدر فعليه ان يأتى بذلك الطواف لان بالشروع فيه لزم اتمامه فلا يسقط بنية الاقامة بعد ذلك فان بداله الخروج من مكة بعدَما اتخذها داراً لايلزمه طواف الصدر لانه بمنزلة المكي بقصدالخروج من ،كة وان نوى أن يتم بحكة أياما ثم يصدر لم يسقط عنه طواف الصدر وان نوى الاقامة سنة أو أكثر لان بهذه النية لم يصركا هل مكة لان المسكى غيرعازم على الصدر منها بعد مدة وهذا على الصدر منها بعد مدة فيبقى عليه طواف الصدر على حاله ﴿ قال ﴾ وليس على فائت الحبح طو ف الصدر لان العود للقضاء مستحق عليه ولانه صار بمنزلة المعتمر المقيم فى حق الاعمال وليس على المعتمر طواف الصدر ﴿ قال ﴾ رجل قصد مكة للحج فدخلها بغبر احرام ووافاها يوم النحر وقد فاته الحج فأحرم بعمرة وقضاها أجزأه وعليه دم لترك الوقت لانه لو أحرم بالحج بعد ماجاوز الميقات وقضاه كان عليه دم لترك الوقت فلكذلك اذا أحرم بالوقت بالهمرة وقضاها لان الواصل الى الميقات يلزمه الاحرام حاجا كان أو معتمراً وان لم يحرم بحمرة ولكنه أحرم مججة فهو محرم حتى يحج مع الناس من فا بل وقد بينا حكم الاحرام في غير أشهر الحج ولكنه ينبنى از يرجع الى الوقت فيلي منه ليسقط عنه الدم فان لم يرجع فعليه دم لتأخير الاحرام ﴿ قال ﴾ ومن فاته الحج لم يسعه أن يقيم في منزله حراما من غير عذر وبعث بالهدى ولا يحل بالهدى إن بعث به لان التحلل بالهدى فلا يحلل بنير ذلك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب الجمع بين الاحرامين كاب

و قال كه والعمرة لاتضاف الى الحج والحج يضاف الى العمرة قبل أن يعمل منها شيئاً وبعد أن يعمل هكذا نقل عن ابن عباس رضى الله عنه وهذا لان الله تعالى جعل العمرة بداية والحج نهاية بقوله تعالى فن تمتع بالعمرة الى الحج فن أضاف الحجة الى العمرة كان فعله موافقاً لما فى القرآن ومن أضاف العمرة الى الحج كان فعله مخالفا لما فى القرآن فكان مسيئاً من هذا الوجه ولكن مع هذا هو قارن فان القارن هو جامع بين العمرة والحج وهوجامع بينهما على كل حال الا أنه اذا أضاف الحج الى العمرة بأن أهل بالعمرة أولا ثم بالحج فهو جامع مصيب للسنة فيكون محسناً ومن أهل بالحج ثم بالعمرة فهو جامع مخالف للسنة فكان مسيئا لهذا ويلزمه فى الوجهين جميعا ماأوجب الله تعالى على المتمتع المترفق باداء النسكين فى سفر واحد كما قال الله تعالى فن تمتع بالعمرة الى الحج فا استيسر من الحدي وهو شاة سفر واحد كما قال الله تعالى فن تمتع بالعمرة الى الحج فا استيسر من الحدي وهو شاة

في نول على وابن عباس وابن مسمود رضى الله عنهم وفى نول ابن عمر وعائشــة رضى الله عنهما بدنة وأخذنا بالاول لحديث جابر رضى الله عنه قال تمتمنا بالعمرة الى الحج مع رسول صلى الله عليه وسلم فاشتركنا في البدنة عن سبعة فان لم يجد الهدى فعليه صوم ثلاثة آيام في الحج والافضل ان يصوم قبل يوم التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة لان صوم اليوم بدل عن الهــدى فالأولى ان يؤخره الى آخر الوقت الذي يفوته بمضيه رجاء أن يجد الهدى ﴿قال﴾ ولو صام هذه الايام الثلاثة بعد احرامه للعمرة قبل احرام الحجة جاز عندنا خلافا للشافعي رحم الله تمالي وحجته ظاهر الآية قال الله تمالي فصديام ثلاثة أيام في الحج وحين صام قبل أن بجرم بالحبح فصومه هذا ليس في الحج وحجتنا في ذلك أن نقول جمل الحج ظرفا للصوم وفعــل الحج لايصلح ظرفا للصوم فعرفنا أن المراد به الوقت كما قال الله تمالى الحج أشهر معلومات وهذا قد صام في وقت الحجج بعد ماتقرر السبب وهو التمتع لان معنى التمتم في أداء العمرة في سفر الحج في وقت الحج وقدوجد ذلك وأداء العبادة البدنية بعد وجود سبب وجويها جائز كالمسافر اذا صام شهر رمضان وانه يصمحتى جاء يوم النحر تمين عليه الهدى عندنا وهو قول عمر رضى الله تمالى عنه فان رجلا أناه يوم النحرفقال انى عتمت بالمدمرة الى الحج فقال اذبح شاة فقال ليس معى شئ فقال سل أقاربك فقال ليس هنا أحد منهم فقال لفلامه يامغيث اعطه قيمة شاة وذلك لان البدل كان مؤقتاً بالنص فبعد فوات ذلك الوقت لايكون بدلا فتمين عليمه الهمدى والشافعي رحمه الله تمالي كان يقول في الابتداء يصوم أيام التشريق وهو مروى عن ابن عمر وعائشة رضى الله عنهما ولكن هذا فاسد فقد صح النمي عن الصوم في هذه الأيام عن رسول الله صلى الله علبه وسلم فلا يجوز أداء الواجب بها ولو وجد الهدى بعد صوم يومين من الثلاثة كان عليه الهدى لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف بخلاف ما اذا قدر على أصل الهدى بعد مايحل يوم النحر لان المقصود هو التحلل فانما قدر على الاصل بعد حصول المقصود بالبدل وهو كالمتيم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة وأما صوم السبعة ليس ببدل فيما هو المقصود وهو التحال ألاترى ان أوان ادائها بعد التحال ووجوب الهدى لا يمنع اداءها والمراد من مضيها قبل ان يرجع الى أهله جاز عندنا ولايجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى الا أن ينوى

الاولى ولكنه طاف لها شوطاً ثم أحرم بالثانية برفض الثانية لان الاولي قد تأكيدت لما طاف لها فتعينت الثانية للرفض وكذا هذا في حجتين ﴿ قَالَ ﴾ واذا أهل بحجتين معا ثم جامع قبل أن يسير فعليه للجاع دمان في قول أبي حنيفة لان من أصله أنه لايصير رافضاً لأحدهما مالم يأخـذ في عمل الاخرى وعنـد أبي بوسف رحمـه الله تعالى عليه دم واحـد للجاع لانه كما فرغ من الاحرامين صار رافضا لاحدهما فجاعه جناية على احرام واحد وان كان ذلك الجماع منه بعد ماسار فعليه دم واحد لانه صار رافضالاحدهما حين سار الى مكة فجاعه جناية على احرام واحدثم مايلزمه بالرفض وبالافساد من القضاء والدم قد بيناه فها سبق فان أحرم لاينوي شيئاً فطاف ثلاثة أشواط ثم أهل بعمرة فانه يرفض هذه الثانية لان الأولى قــد تمينت عمرة حين أخذ في الطواف لما بينا إن الابهام لا ببقي بعد الشروع في الاداء بل ببـقي ماهو المتيقن وهو العمرة فحين أهل يعمرة أخرى فقد صار جامعا بـين عمرتين فلهذا يرفض الثانية ﴿ قال ﴾ واذاكان للكوفي أهل بالكوفة وأهل بمكة يقيم عنـــد هؤلاء سنة وعند هؤلاء سنة فاعتمر في أشهر الحج وحج من عامـه لم يكن متمتعا لانه ملم بين النسكين بأهله الماما صحيحا فان لم يكن له أهل عكة واعتمر من الـكوفة في أشهر الحج وقضى عمرته ثم خرج الى مصر ليس فيه أهله ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا مالم يرجع الى المصر الذي كان فيه أهله ثم قال بلغنا ذلك عن عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب رضي الله عنهما وابراهيم رحمه الله تمالي وقد بينا ان الطحاوي رحمه الله تمالي ذكر في هذا الفصل خلافا بين أبى حنيفة وصاحبيه رحمهما الله تمالى وهو الصحيح ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون متمتما وحديث زيد التقني رضي الله عنه آنه سأل ابن عباس رضي الله عنهــما فقال أنينا عُماراً فقضيناها ثم زرنا القـبر ثم حججنا فقال أنتم متمتعون والأصل عنــد أبي حنيفة رحمـه الله تعالى أبه مالم يصل الى أهـله فهو متمتع كمن لم يجاوز اليقات وعندهما من خرج من الميقات فهو كمن وصل الي أهله في انه لايكون متمتما بعند ذلك فان كان له بالكوفة أهل وبالبصرة أهل فرجع الى أهله بالبصرة ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا لانه ألم بأهله بين النسكين حلالا ﴿قال ﴾ وان اعتمر الكوفي في أشهر الحج وساق هديا للمتمة وهو يريد الحج فطاف لعمرته ولم يحلق ثم رجع إلى أهله ثم حج كان متمتما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالي ولم يكن متمتعاً في قول محمد رحمه الله تعالي اذا كان

رجوعه الى أهمله بعد ماأتى بأكثر طواف العمرةوحجته وهو أنه ملم بأهله بـين النسكين وهو المام صحيح فان العود غير مستحق عليه حتى لو بمث بهديه لينحرعنه ولم يحج كانجائزآ فهو بمنزلة المكي الذي اعتمر من الكوفة وساق الهدي لمتعته فهناك لا يكون متمتما فكذلك هناواً بوحنيفة وأبويوسف رحمهما الله تمالي تقولان المامه غير صحيح بأهله هنا لانه محرم على حاله ما لم ينحر عنه الهدى فكان العود مستحقاً عليه وذلك يمنع صحة المامه بأهله كالقارن اذا أتى إممل العمرة ثم رجع الى أهله ثم عاد فحج كان قارنا ولم يصح المامه باهله محرما فكذا هذا وهذابخلافمن لاهدى معهوقد حلهناك مناحرام الممرةفاءالم باهله حلالافكان المامه صحيحاً ﴿ قالَ ﴾ رجل أهل بعمرة فيأشهر الحج وساق هديا معه لمنعته ثم بدا له أن يحل و يحر هديه ويرجع الى أهله ولا يحج كان له ذلك لان بحجر دالنية قبل الاحرام لايلزمه اداء الحجني هذه السنة فان فعل ذلك ثم حج من عامه فلا شئ عليه لانه ألم باهله بين النسكين حلالا فخرج منأن يكون متمتما وانأرادان ينحر هديه ويحل ولا يرجع الى أهله ويحج من عامه ذلك لم يكن له ذلك لأنه اذا لم يقصدالرجوع الى أهله فهو قاصد الى التمتع فكان هديه هدى المتعة فليس له أن يُحرها قبل يوم النحر لاختصاص هدى المتمة بيوم النحر ولانه لما ساق الهدى وهوعازم على التمتع لزمه البقاء في الاحرام الى أن يفرغ من عمل الحج وليس له أن يتمجل في الاحلال قبل وقته فان فعل ذلك ثم رجع الى أهله ثم حج فلا شيٌّ عليه لانه لما رجع الى أهله فقد خرج من ان يكون متمتماً وانما كان يلزمه تأخير الخروج عن احرام الممرة لاجل التمتسع فاذا خرج من ان يكون متمتماً تبين ان احلاله كان في وقته فلا يلزمــه شيء وان فرغ من عمرته وحل ونحر هدیه ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فعلیه دمان لمتعته فانه أتى بالنسكین فى سفر واحد فكان متمتعاً وما نحر من الهدى قبل يوم النحر فلا يجزئه عن هدى المتعــة فلهذا لزمه دم المتمة ودم آخر لاحلاله قبل وقته لانه لما كان متمتعا وقد ساق الهدى لم يكن له ان يحل قبل يوم النحر وهو قد حل من عمرته قبل يوم النحر فعليه دم لتعجيل الاحلال ﴿قَالَ ﴾ رجل أهل بعمرة فيأشهر الحج ثم أفسدها بالجماع فلما فرغ منها أهل باخري ينوى قضاءها ثم حج من عامه لم يكن متمتماً اما بالعمرة الاولى فلانه أفسدها بالجاع والتمتع بالعمرة الفاسدة لا يكون وأما بالثانية فسلانه أحرم لها من غير الميقات والمتمنع من تكون عمرته ميقانية وحجته مكية ولانه لمادخل مكة بالعمرة الفاسدة صار بمنزلة أهل مكة وان كان حين

فرغ من الممرة الفاسدة خرج من مكة حتى جاوز المواقيت ثم أهــل بممرة في أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك فان كان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتما لانه بمجاوزة الميقات صار في حكم من لم يدخــل مكة فاذا اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه فقــد أتى بعمرة ميقانية وحجة مكية فكان متمتما وان لم يجاوز الوقت الا في أشهر الحج فليس بمتمتع لان أشهر الحج لما دخلت وهو داخل الميقات حرم عليه النمتع كما هو حرام على أهــل مكة ومن هوداخل الميقات فلا تنقطع هـذه الحرمة بخروجه من الميقات بعـد ذلك في حق المـكي الفساد ثم رجع الى أهله ثم عاد فقضاه! وحج من عامه ذلك كان متمتعا لان سفره الأول قد القطع برجوعه الى أهمله فصاركان لم يوجد فالمعتبر سفره الثانى وقد أدى النسكين في هذا السفر بصفة الصحة فكان متمتما وان رجع الى بلدة أخرى ثم عاد فقضي عمرته وحج من عامه لم يكن متمتما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على الاصل الذي قررنا انه مالم يصل الى بلدته فهو في الحسكم كان لم يخرج من مكة فلايكون متمتما وعندهما يكون متمتما لان من أصلهما ان بخروجه من الميقات انقطع حكم ذلك السفر في حق التمتع بمنزلة مالورجع الى بلدِّيه فاذا عاد معتمراً وحج من عامه كان متمتعاً لأداء النسكين في سفر واحد صحيحاً وان دخل بممرة فاسدة في أشهر الحج فقضاها ثم خرج حتى جاوز الميقات ثم قرن عمرة وحجة كان قارنا لان أكثر مافيه ان حاله كحال المـكي متى حصل بمكة بالعمرة الفاســدة وقد بينا ان المـكى اذا خرج من الميمّات ثم قرن حجة وعمرة كان قارنا فهذا مشـله ولو قضى عمرته الفاسدة ثم أهل من مكة بعمرة وبحجة فانه يرفض العمرة لانه متى حصل بمكة بعمرة فاسدةفهو بمنزلة مكي محرم بهما وقد بينا ان المسكى يرفض العمرة اذا أحرم بهما كـذلك هنا ا ولوكان أهل بممرة في أشهر الحج فطاف لها شوطا ثم أهل بحجة فهو على الخــلاف الذي ذكرناه في حق المسكى ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرفض الحبج لتأكد احرام العمرة بالطواف وعندهما يرفض الممرة على مامر لانه لما لم يطف لها أربعة أشواط فهو بمنزلة من لم يطف لها شيئا واذا ترك المـكي أو الـكوفي ميقات الاحرام في العمرة وطاف لها شــوطاً تم أراد ان ينبي من الوقت لم ينفعه ولم يسقط عنه الدم لان احرامــه وراء الميقات قد تأكد بالطواف فهو وانعاد الى الميقات ولبي فلم يصر منداركا لمافاته فى وقته فــلا يسقط عنه الدم ألا ترى أنه اذا عادلا يمكن أن يجمل كالمنشئ للاحرام الآن لان ماتقدم من الطواف محسوب له وكيف يجمل كالمنشئ الآن وطوافه قبل ذلك محسوب فلهذا لا يسقط عنه الدم والله أعلم بالصواب

حر باب التلبية كه⊸

﴿ قال ﴾ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك اتفق على هــذا رواة نسك رسول الله فحسن أيضاً عندنا وبسض أصحاب الشافعي رحمهم الله تعالى يقولون يباح له الزيادة وأكثرهم على ان ذلكمكروه لحديث سمد بن أبي وقاص رضى الله عنه أنه سمع رجلايقول في تلبيته لبيك ذى الممارج لبيك فقال مهماكنا نلبي هكذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه ذكر منظوم فلا بزاد عليه كالأذان والتشهد وحجتنا فيذلك حديث أبي همريرة رضي الله تمالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول فى تلبيته لبيك اله الحق لبيك وعن ابن مسمود أنه خرج من مسجد الخيف يلبي فقال قائل لايلي هنا فقال انمسمود رضى الله عنه أجهل الناس أم طال بهم العهد لبيك عدد التراب لبيك وعن ابن عمر زضى الله عنهما انه كان يقول في تلبيته لبيك مرهوب منك ومرغوباليك والنعمى والفضل والحسن لك لبيك لبيك وتأويل حديث سمد رضي الله عنه ان ذلك الرجل كان ترك التلبية المعروفة واكتني بذلك القدرفلهذا أنكر عليه وهكذا نقول اذاترك التلبية المعروفة كانمكروهافاما اذا أتى بالمعروف ثم زادكان ذلك حسنا لان المقصود هوالثناء على الله تمالى واظهار العبودية من نفسه وقد نقل من طريق أهل البيت عليهم السلام تلبية طويلة من ذلك والجاريات في الفلك على مجارى من سلك ثم الحاج والفارن في قطع التلبية سواء لانه لايحل من النسكين قبــل يوم النحر وقطع التلبية حين يرمى جمرة العقبة وقد بينا وقت قطع التلبية فى حق فائت الحج والمحصر ومن أفسد حجه وانما يصير محرما بالتلبية اذا نوى الاحرام فأما بدون النية لايصير محرما وان لي كما لايصير بالتكبير شارعاً في الصلاة اذا لم ينو والتهليل والتسبيح بنية الاحرام، بمنزلة التلبية كما عنـــد افتتاح الصلاة وقد بينا الفرق بينه وبـين الصلاة لأبي يوسف رحمه الله تمالى واذا توضأ الأخرس ولبس ثوبين وصلى ركمتين ثم نوي الاحرام بقلبه وحرك لسانه كان محرما لانه أتى بما في وسعه وليس عليه فوق ذلك كما اذا شرع في الصلاة بحريك اللسان مع النية يصبح شروعه والمرأة بمنزلة الرجل في التلبية غير أنها لا ترفع صوتها لما بينا أن صوتها فتنة واذا لم يلب القارن والمفرد بالحج والعمرة الا مرة واحدة فقد أسا، ولا شيء عليه لان الشروع في الاحرام بالتلبية كما أن صحة الشروع في الصلاة بالتكبير ولولم يأت المصلى الا بتكبيرة الافتتاح جازت صلاته وكان مسيئاً فكذلك اذا لم يأت المحرم بالتلبية الا مرة واحدة جاز لانه أتى بما هو الواجب وترك المسنون فيكون مسيئاً والله بسبحانه وتمالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- ﴿ باب الصيد في الحرم كا

﴿ قال ﴾ رضي الله عنه رجل رمى صيداً في الحل وهو في الحل فأصابه في الحرم كان عليه ذهاب السهم حتى وصل الى الصيدكان يقوة الرامي وهو مباشر لذلك الفعل حتى يستوجب القصاص به اذا رى الى مسلم عمداً فقتله وانما أصابه بعد ماصار صيد الحرم فكان هو قاتلا صيد الحرم بفعله فيلزمــه الجزاء وهـــذا مخلاف مالو أرسل كلبه على صيد في الحـــل فطرد | الكاب الصيد حتى قتله في الحرم حيث لايضمن قال لأن هـ ذا ليس من جنايته ومعنى هذا ان طرد الكاب الصيد فعل أحدثه الكاب فلا يصير المرسل به جانياً على صيد الحرم وحقيقة المعنى في الفرق ان الرامي مباشر لما يصيبه سهمه وفي مباشرة الفــمل لافرق بـين أن يكون متعمدياً وبين أن يكون غير متعمد فيا يلزمه من الجزاء ألا ترى أن من رمي سهما في ملك نفسه فأصاب مالا أو نفسا كان ضامنا له فأكثر مافي الباب هنا أنه في أصل الرمى لم يكن متعديا وهــذا لايمنع وجوب الجزاء عليه عند مباشرته فأما مرســل الـكاب متسبب لاتلاف مايأ خذه الكاب لامباشر حتى لايلزمه القصاص بحال والمتسبب اذاكان متعديا في تسببه كان ضامنا واذا لم يكن متعدياً لايكون ضامنا كمن حفر بثراً في ملك نفسه وهنا هو غير متعمد في ارسال السكاب على صيد في الحل فالهذا لايلزمه الجزاء ﴿ قال ﴾ وان زجر الكاب بعد مادخل في الحرم فانزجر وأخذ الصيد فعليه جزاؤه استحسا نَأُ وفي القياس لايازمه شيُّ لأن الاخذ من الكاب يكون محالًا على أصل الارسال دون الزجر ألا ترى لو أن مسلماً أرسل كلبه على صيد فزجره مجوسي فانزجر حتى أخذ الصيد حــل تناوله وأصل الارسال هنالم يكن جناية فوجود الزجر بمد ذلك كمدمه وجه الاستحسان أنه في هــذا الزجر متسبب لأخذ الصيد وهو متعد في هذاالتسبب ثم أصل الارسال هنا ماانعقد تمدياً وكان ذلك في حكم الزجر كالمعدوم أصلا وهو نظير القياس والاستحسان الذي ذكره في كتاب الصيدأن الكاب المعلم اذا انبعث على أثر الصيد من غيير أرسله مجوسي ثم زجره مسلم لان أصل الارسال هناك كان معتبراً فيحال الحكم عليه دون الزجر ﴿قال﴾ ولوأرسل كلبا في الحرم على ذئب فأصاب صيداً في الحرم لم يكن عليه ثي لأنه غير متعد في هذا التسبب فان إرسال الكلب على الذئب مباح له فلهذ لا يوجب عليه الضمان وان أخذ المكاب الصيد بخلاف مااذا رمى الى ذئب فأصاب صيدآ لانه مباشر فلا يمتـ بر فيه معني التعدى ولكن قتل الصيد في الحرم خطأ موجب للضمان كقتله عمداً وكذلك لو أرسل حلال كلبا على صيد في الحـل فذهب الـكلب الى صيد في الحرم فقتله لم يكن عليه جزاء كما لو دخل الصيد الذي أرسله عليه في الحرم فقتله فيه ﴿قَالَ ﴾ ولو أرسل المجوسي كلبا على صيد في الحرم فزجره مسلم محرم فانزجر فقتل الصيدكان على الحرم جزاؤه لان زجر المحرم لايكون دون دلالته على الصيدوالمحرم يضمن الصيد بالدلالة فبالزجر أولى ولا يؤكل ذلك الصيد لالزجر المحرم فان حرمة الصيد تثبت به كاتثبت بالدلالة ولكن لان اخذه محال به على أصل الارسال والمرسل كان مجوسيا ﴿ قَالَ ﴾ ولو نصب شبكة للصيد فأصاب الصيد فعليه جزاؤه لانه متعد في هــذا التسبب ولو نصبها لذئب أو سبم آذاه وابتدأه فوقع فيه صيد لم يكن عليــه شي لانه غير متعد في هذا النسبب وهو قياس نصب الفسطاط من المحرم على ماسبق ﴿قال﴾ محرم دل محرما على صيد وأمره بقتله وأمر المأمور ثانياً بقنله فقتله كان على كل واحدمتهم جزاء كامل لان كل واحد منهم جان على الصيد بما صنع القاتل بالمباشرة والآمر الثاني بدلالة القاتل عليه والآمر الاول باعلامه الآمر الثاني بمكان الصيدحتي أمريه غيره فكانوا جميماً ضامنين وهذا لان فعل المأمور الثاني كفعل آمره ولو قتل الآمر الثاني وجب الجزاء به على الآمر الاول فكذلك اذا أمر به غـيره

حتى فتله وجزاء الصيد في حق المحرم لا يتجزء فلهذا كان على كل واحــد من الثلاثة جزاء كامل ﴿قَالَ ﴾ ولو أخبر محرم عرما بصيدفلم يردحتي أخبره به محرم آخر فلم يصدق الأول ولم يكذبه ولكن طلب الصيد فقتله كان على كلواحد منهم جزاؤه لان كلواحد منهم جان فيما صنع وهـ ذا بخلاف ما اذا أكذب الاول فان هناك لا يلزمه الجزاء لانه بتكذيبه اياه انتسخ حكم دلالته فلم يكن قتل الصيد بعدذلك محالا به على دلالة الأول وانما كان محالا به على دلالة الثاني فاما اذا لم يصدقه ولم يكذبه لمينتسخ حكم دلالته ﴿ قال ﴾ محرم أرسـل محرما الى محرم فقال ان فلانا يقول لك ان في هـ ذا الموضع صيداً فذهب فقتله كان على المرسل والرسول والقاتل الجزاء لانكل واحدمنهم متعد فيما صنع فان القاتل أنما تمكن من قتل الصيد إبارسال المرسل وتبليغ الرسول فالمذاضمن كل واحد منهم الجزاء ﴿قال ﴾ وان دل عرم على صيد رجلا وهو يعلم به ويرا مفقتله لم يكن على الدال شي لان تمكن القاتل من قتل الصيد لم يكن بدلالته فقد كان متمكنامنه قبل دلالته ﴿ قال ﴾ محرم استعار من محرم سكينا ايذبح بها صيداً فاعاره اياه فذبح الصيد فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك اما الكراهة بالاعانة على المعصية بما أعطاه من الآلة وأما حكم الجزاء فأكثرمشا يخنا يقولون تأويل هذه المسئلة أنه اذا كان مع المحرم القاتل سلاح يقتل بذلك السلاح الصيد فينئذ لايلزم الجزاء على من أعطى السكين لانهوان لم يعطه كان متمكنا من قتله فاذا لم يكن تمكنه عا أعطى لايجب عليه الجزاء كما لا يجب الجزاء على الدال اذا كان للمدلول علم بمكان الصيد فأما اذا لم يكن مع الحرم القاتل مايقتل به الصيد يذبني أن يجب الجزاء على هذا المعير لان التمكن من قتل الصيد كان باعارته السكين والى هذا أشار في السير الكبير والاصح عندي أنه لا يجب الجزاء على المعير للسكين على كل حال لوجيين (أحدهما)أن الصيد مأخوذ المستعير قبــل اعارة السكين منه وكان قد تلف معنى الصيدية بأخذ المستعير اياه حكما وبقتله حقيقــة فأما اعارة السكين ليس بأتلاف معني الصيدية عليه لاحقيقة ولاحكما بخلاف الدلالة غانه اتلاف لمنى الصيدية من وجه حين أعلم بمكانه من لايقدر الصيد على الامتناع منه فان امتناع الصيد ممن يقدر على الامتناع منه يكون بجناحه ومن لايقدرعلي الامتناع منه يكون يتواريه عن عينه فاذا أعلمه بمكانه صار متلفا معنى الصيدية حكما (والثاني) أن الاعارة تتصل بالسكين لابالصيد فأنها صحيحة وانهلم يكن هناك صيد ولا يتدين استعاله في حق قتل الصيد بخلاف

الاشارة الى قتل الصيد فانها متصلة بالصيد ليس فيها فائدة أخرى سوى ذلك ولا يتمذلك الا بصيد هناك فلهـذا يتعلق وجوب الجزاء بها ولم يذكر في الكتاب مسـئلة نكاح المحرم وهي مسئلة خلافية معروفة عنه نا يجوز للمحرم أن يتزوج وأن يزوج وليته وعنــد الشافعي رحمــه الله تعالى ليس للمحرم أن يتزوج ولا أن يزوج ولو فعل لم ينعقد النكاح لحديث عمان رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لاينكح المحرم ولاينكح ولان المقصود من النكاح الوط، وبسبب الاحرام يحرم عليه الوط، بدواعيه فيحرم العقد الذي لا يقصد به الا هذا وهذا بخلاف شراء الامة فان الشراء غير مقصود للوط، بل للتجارة والمحرم غير ممنوع عنه ألاترى ان المسلم لا يتزوج المجوسية ولا أخته من الرضاعة لانه لماحرم عليه وظؤها حرم عليه العقد أيضاً وله أن يشترى هؤلاء وحجتنا حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صـلى الله عليه وسـلم تزوج ميمونة رضي الله عنها وهو محرم وهكذا روى عن عائشة رضي الله عنها واختلفت الروايات في حـــديث أبي رافع قال فى بمض الروايات تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حلال وفي بمضها تزوجها وهو محرم وني بها وهو حلال وكنت أنا السفير فيابيهما ويتبين بهذا الحديث أن المراد من حــديث عُمَان رضي الله عنــه الوطء دون المقد فأنه للوطء حقيقة وإن كان مستعاراً للمة مجازاً على ما نبينه في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ومن حيث المدنى الـكلام واضح في المسئلة فان النكاح عقد معاوضة والمحرم غير ممنوع عن مباشرة المعاوضات كالشراء ونحوه ولو جعل عقد النكاح بمنزلة ما هو المقصود به وهو الوطء لكان تأثيره في ايجاب الجزاء أو افساد الاحرام به لا في بطلان عقد النكاح توضيحه ان بعد الاحرام يبقى النكاح بينه وبين امرأته صيحاً ولوكان عقد الاحرام ينافى ابتداء النكاح لكان منافياً للبقاء كتمجسها والحرمة بسبب الرضاع ولما لم يناف بقاء النكاح فكذلك الابتداء وبهذا فارق شراء الصيد أيضاً لان الاحرام عنع استدامة اليد على الصيد فيمنع اثبات اليد بالشراء ابتداء بخـ لاف النكاح والدليل عليه أنه لو راجعها وهو محرم كان صحيحا بالانفاق وعلى أصل الشافعي رحمه الله تعالى الرجعة سبب بحسل الوطء به ثم لم يكن المحرم ممنوعا عنه فكذلك النكاح وأصل كلامه يشكل بالظهار فان الظهار يحرم الوطء بدواعيه ولا عنع العقد ابتداء بان ظاهر منها ثم فارقها ثم تزوجها ثم الشافعي رحمه الله تعالى يمنع المحرم

من تزويج وليته وليس في هذا تطرق المحرم الى استباحة الوط، فعرفنا ان كلامه من حيث المهني ضعيف جداً والله أعلم ﴿ قال ﴾ رحمه الله تعالى وغفر له هذا آخر شرح العبادات بأوضح المعانى وأوجز العبارات أملاه المحبوس عن الجمع والجماعات مصليا على سيد السادات محمد المبعوث بالرسالات وعلى أهله من المؤمنين والمؤمنات تم كتاب الماسك ولله المنة وله الحمد الدائم الذي لا يفني امده ولا ينقضي عدده

- ﴿ كتاب الذكاح ﴾ و-

﴿ قال ﴾ الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الاغة وفخر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمهما ألله تمالي املاء أعلم بان النكاح في اللغة عبارة عن الوطء تقول المرب تناكت العري أي تناتجت ويقول أنكحنا العرى فسنرى لامر يجتمعون عليه وينظرون ماذا يتولد منه وحقيقة المدى فيه هو الضم ومنه يقال أنكح الظرير ولدها أي الزمه ويقال إنكح الصبر أي الزمه وقال القائل

ان القبور ننكح الايامي والنسوة الارامل اليتامي

أى تضمهن الى نفسها واحــد الواطئين ينضم الى صاحبه فى تلك الحالة فسمي فعلهما نكاحاً قال الفائل «كبكر تحب لذيذ النكاح * أي الجماع وقال القائل

التاركين على ظهر نساءهم والناكين بشطى دجلة البقرا

أى الواطئين ثم يستمار للمقد مجازاً اما لانه سبب شرعى يتوصل به الى الوط، أو لان فى المقدمه فى الضم فان احدهما ينضم به الى الآخر ويكونان كشخص واحد فى القيام بمصالح المعبشة وزعم الشافعي رحمه الله تمالى ان اسم النكاح فى الشريعة يتناول المقد فقط وليس كذلك فقد قال الله تمالى حتى اذا بلغوا النكاح بعنى الاحتلام فان المحتلم يرى فى منامه صورة الوط، وقال الله تمالى الزانى لا ينكح الازانية والمراد الوط، وفى الموضع الذى حمل على المقد فذلك لدليل اقترن به من ذكر المقد أو خطاب الأوليا، فى قوله وانكحوا الايلى منكم أو اشتراط اذن الاهل فى قوله تمالى فانكحوهن باذن أهمان ثم يتعلق بهذاالعقد أنواع من المصالح الدينية والدنيوية من ذلك حفظ النساء والقيام عليهن والانفاق ومن ذلك صيانة النفس عن الذياومن ذلك تكثير عبادالله تمالى وأمة الرسول صلى الله عليه وسلم وتحقيق مباهاة الرسول

صلى الله عليه وسلم بهم كما قال تنا كحوا تناسلوا تكثروا فاني مباه بكم الأمم يوم القيامة وسببه تعلق البقاء المقدور به الى ونته فان الله تعالى حكم ببقاء العالم الى قيام الساعة وبالتناسل يكون هذا البقاء وهذا التناسل عادة لايكون الابين الذكور والآناث ولا يحصل ذلك بينهما الا بالوط، فجعل الشرع طريق ذلك الوط، النكاح لان في التعالب فساداوفي الاقدام بندير ملك اشتباه الانساب وهو سبب لضياع النسل لما بالاناث من بني آدم من العجز عن الدَّكسبِ والانفاق على الاولاد فتعـ بن الملك طريقاً له حتى يعرف من يكون منه الولد فيوجب عليمه نفقته ائتلا يضيع وهذا الملك على ماعايه أصل حال الآدمىمن الحريةلا يثبت الا بطويق النكاح فهذا معنى قولنا إنه تملق به البقاءالمقدور به الى وقته ثم هذا العقدمسنون مستحب في قول جمهور الملماء رحمهم الله تدالي وعنه أصحاب الظواهم واجب لظاهم الامر به في الكتاب والسنة ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمكاف بن خالداً لك امرأة فقال لا فقال صلى الله عايـه وسـلم تزوج فانك من اخوان الشياطين وفي رواية ان كنت من رهبان النصاري فالحق بهم وان كنت منافتزوج فان المهاجر من أمتي من مات وله زوجة أو زوجتان أو ثلاث زوجات ولان التحرز من الزنا فرض ولا يتوصل اليه الا الله عليه الله عليه الله الفرض الا به يكون فرضاً وحجتنا أن الني صلى الله عليه وسلم ذكر أركان الدين من الفرائض وبـين الواجبات ولم يذكر من جملتها النكاح وقد كان فى الصحابة رضى الله عنهم من لم يتزوج ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك والصحابة رضى الله عنهم فتحوا البلاد ونقلوا ماجـل ودق من الفرائض ولم يذكروا من جملتها النكاح وكما يتوصل بالنكاح الى التحرز عن الزنا يتوصل بالصوم اليه قال صلى الله عليه وسلم يا مشر الشبان عليكم بالنكاح فمن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء وتأويل اروى في حق من تتوق نفسه الى النساء على وجه لإيصبر عنهن وبه نقول اذا كان بهــذه الصفة لايسمه ترك النكاح فاما اذا لم يكن بهذه الصفة فالنكاح سنة له قال صلى الله عليه وسلم ثلاث من سنن المرساين النكاح والنعطر وحسن الخلق وقال صلى الله عليه وسلم النكاح سنتى فن رغب عن سنتى فليس مني آي ليس على طريقتى ولهذا قال عاماؤ الرحمهم الله تعالى النكاح أفضل من التخلي لعبادة الله في النوافل وقال الشافعي رحمه الله تمالي التخلي لعبادة الله تمالي أفضل الا ان تتوق نفسه الى النساء ولايجد الصبر على التخلي لمبادة الله واستدل

بقوله تمالى وسيدآ وحصوراً فقد مدح يحيى صلى الله عليه وسلم بأنه كان حصوراً والحصور هو الذي لا يأتي النساء مع القدرة على الآتيان فدل ان ذلك أفضل ولان النكاح من جنس المعاملات حتى يصبح من المسلم والكانر والمقصود بهقضاء الشهوة وذلك مما يميل اليه الطبع فيكون بمباشرته عاملا لنفسه وفي الاشتفال بالعبادة هو عامل لله تمالي مخالفة هوى النفس وفيــه اشتغال بمــا خلقه الله تعالى لاجــله قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليمبــدون فــكان هــذا أفضــل الا أن تـكون نفسه تواقة الى النساء فحينئذ في النــكاح ممني تحصين الدين والنفس عن الزناكما قال عمر رضى الله عنه أيما شاب تزوج فقد حصن ثاثي دينــه فليتق الله في الثلث الباقي فلهذاكان النــكاح أفضــل في حقه وحجننا قوله صلى الله عليـ و وسلم من كان على ديني ودين داود وسليمان عليهما السلام فليتزوج وقد اشتغل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنزويج حتى انتهى العدد المشروع المباح له ولا يجوز ان يقال انما فمسل ذلك لأن نفسه كان تواقة الى النساء فان هـ فدا المعنى يرتفع بالمرأة الواحـ دة ولما لم يكتف بالواحدة دل ان النكاح أفضل والاستدلال بحال الرسول صلى الله عليه وسلمأولي من الاستدلال بحال يحيى عليه السلام مع أنه كان في شريعتهم المزلة أفضل من العشرةوفي بينا ان النكاح مشتمل على مصالح جمة فالاشتفال به أولى من الاشتفال بنفل العبادة على ما اختاره الخلفاء الراشدون رضى الله عنهم وليس المقصود بهذا العقد قضاء الشهوة وانما المقصود ما بيناه من أسباب المصلحة ولـكن الله تعالى علق به قضاء الشـهوة أيضا ليرغب فيه المطيع والداصي المطيع للمسعاني الدينية والعاصي لفضاء الشهوة بمنزلة الامارة ففيها قضاء النفوس وجر المساكر لكن ليس المقصود بها قضاء شهوة الجاه بل المقصود اظهار الحق والمدل ولكن الله تمالي قرن به معني شهوة الجاه ليرغب فيه المطيع والعاصي فيكون الكل تحت طاعته والانقياد لامره مع از منفعة العبادة على العابد مقصورة ومنفعة النكاح لا تقتصر على الناكح بل تتعدى الى غيره وما يكون أكثر نفعا فهو أفضِل قال صلى الله عليه وسلم خير الناسمن ينفع الناس اذا عرفنا هذا فنقول بدأ الكتاب فقال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لاتنكح المرأة على عمها ولا على خالتها ولا على بنت أخيها ولاعلى

بنت أختها ولا تسأل المرأة طـــلاق أختها لنــكني مافي صحفتها فان الله تعالى هو رازنها وهذا الحديث يرويه رجلان من الصحابة رضي الله عنهم ابن عباس وجابر رضي الله عنهما وهو مشهور بانمة العلماء بالمقبول والعمل به ومثله حجة يجوز به الزيادة على كتاب الله تعالى عندنا وفيه دليل على حرمة زكاح المرآة على عمتها وخالتها لان هذا النهى بصيغة الخير وهذا أبلغ مايكون من النهي كما أن الأمر قد يكون بصيغة الخبر قال الله تعالى والمطلقات يـ تربصن إأنفسهن الآية وقال الله تمالي والوالدات يرضعن أولادهن والنهي يقتضي التحريم ثم ذكر هذا النهي من الجانبين اما للمبالغة في بيان التحريم أو لازالة الاشكال فريما يظن ظان ان نـكاح بنت الأخ على العمة لايجوز ونـكاح العمة على بنت الأخ يجوز لتفضـيل العمة كما لايجوز نـكاح الامـة على الحرة ويجـوز نـكاح الحرة على الامـة فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ببوت هـذه الحرمة من الجانبين وقوله لاتسأل المرأة طلاق أختما نمي بصيغة الخسبر وله تأويلان إما أن يكون المسراد به الاخت ديناً بأن تكون امرأتان تحت رجل وهو يحسـن اليهما فتجيء الى الزوج احداهما وتقول طلق صاحبتي ليتحول نصيبها الى" وهذا منهى عنه لانه سبب للتحاسد والتنافر وقال صلى الله عليه وسلم لاتحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله اخوانا أو بكون المراد به الأخت نسباً بأن تأتى المرأة الى زوج أختها وتقول فارقها وتزوجني فانى أوفق لكوهذا منهى عنه لانه سبب لقطيمة الرحم بينهما وقطيعة الرحم من الملاعن واليه أشار صلى الله عليه وسـلم فى بعض الروايات ففال انـكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامهن ومعنى قوله لتَـكنى مافى صحيفتها أى لتحول نصيبها الى نفسها وروي لتكنئ وكلاهما لغة يقال كفأت القدروأ كفأتها اذا أملنها وأرقت مافيهاوفي بعض الروايات لتكف مافى صحفتها ومعناه لتقنع بمــاآتاها الله فان الله تمالى هو رازقها والصحفة عبارة عن الحظ والنصيب وقد اشتمل الحديث على الحتم والوعظ والندب فان قوله فان الله هو رازقها وعظ وقوله لا تسأل ندب لانها لو فعلت ذلك جاز ولكن لاينبني لهـــا أن تفعله وقوله لاتنكح المرأة على عمتها حتم حتى اذا فعل ذلك لم يجز النكاح عندناوقال عُمان البتي رحمه الله تمالي يجوز في غـير الأخنين لان المحرم بالنص الجمع بين الاختين وهـذا ناسخ لما يتلى فى قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم ونسخ الكتاب بخـبر الواحــد لايجوز ولكنا نقول الحديث صحيح مقبول والعمل به واجب فلكونه مشهورا نقول يجوز نسخ

الكتاب به عند ذا أو نقول هذا مبين لما ذكر في الكتاب وليس بناسخ لان الحل في الكناب مقيد بشرط مبهم وهو قوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين وهذا الشرط مبهم فالحديث ورد لبيان ما هو مبهم في الكتاب ورسول الله صلى الله عليه وسلم بمث مبينا قال الله تمالي ليبين للناس مانول اليهم أو نقول هذا الحديث مقرر للحرمة المذكورة في الكتاب فان الله تعالى ذكر فى المحرمات الجمع بين الاختين لان بينهما رحمًا يفةرض وصالها وبحرم قطمها وفي الجمع قطيعة لرحم على مايكون بدين الضرائر من التنافر فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل قرابة يفترض وصلها فهي في معنى الاختية في تحريم الجمع والتي بين العمة وبنت الاخ قرابة يفترض وصلهاحتي لوكان أحدهما ذكرا والاخرى أثمى لم يجز للذكر أن يتزوج الاشى صيانة للرحم واذا ملكه عتق عليــه بحرزاً عن قطيمة الرحم فكان الحديث مقرراً للحرمة المذكورة في القرآن لا أن يكون السخاً قال وبلغناً عن عمر رضي الله عاله أنه قال لأمنعن النساء فروجهن الا من الاكفاء وفي هذا دليل على أن للسلطان يدآ في الانكحة فقد أضاف المنم الى نفسه وذلك يكون بولاية السلطنةوفيه دليل أنالكفاءة في النكاح معتبرة وأن المرأة غير ممنوعة من أنتزوج نفسها ممن يكافئها وأن النكاح ينعقد بعبارتها قال وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهقال البكر تستأمر في نفسها واذنها صماتها والثيب تشاور ومعـني قوله تستأمر في نفسها أي في. أمر نفهسا في النكاح فهو دليل على أنه ليس لأحد من الاولياء أن يزوجها من غير استثارها أباكان أو غيره وقيل معناه تستأمر خالية لا في ملاً من الناس لكيلا عنمها الحياء من الرد اذا كانت كارهة ولانذهب حشمة الولى عنه بردها قوله واذنها صماتها وفي بعض الروايات سكوتها رضاهاوذلك دليل على أن رضاها شرط وأن السكوت منها دليل على الرضا فيكتني به شرعاً لما روى أن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول اللهانها تستحي فتسكت فقال صلى الله عليه وسلم سكوتها رضاها ومعـنى هـذا انها تستحيمن اظهار الرغبـة في الرجال واذا استؤمرت فلها جـوابان نعم أولا وسكوتها دليـل على الجواب الذي يحـول الحباءينها وبين ذلك الجواب وهو الرضا دون الاباء اذ ليس في الاباء اظهار الرغبة في الرجال وقد يكون السكوت دليل الرضا كسكوت الشفيع بعد العلم بالبيع وسكوت المولى عند رؤيته تصرف العبد عن الحجرعليه وقوله والثيب تشاوردليل على أنه لايكتني بسكوت الثيب فان

المشاورة على منزان المفاعلة ولا بحصل ذلك الابالنطق من الجانبين وبظاهره يستدل الشافعي على أن الثيب الصغيرة لايزوجها أحــد حتى تبلغ فتشاورولكنا نقول هذا اللفظ يتناول ثيبا تكون من أهل المشاورة والصغيرة ليست بأهل المشاورة فلا متناولها الحديث ﴿قَالَ ﴾ وبلغنا عن الراهم رحمه الله تمالي قال البكر تستأمر في نفسها فلعل مها داء لايملمه غيرها قيل معنى هذا لعلها رنقاء أو قرناء وذلك في باطها لايسلمه غيرها فاذا زوجت من غير استثمارها لايحصل المقصود بالنكاح وينهتك سترها وقيل معناه لاتشتهي صحبة الرجال لمعنى فى باطنها من غلبة الرطوية أو نحو ذلك فاذازوجت يغير استثمارها لأتحسن العشرة مع زوجها أولمل قلبها مع غدير هذا الذي تزوج منه فاذ زوجت بغير استمارها لم تحسن صحبة هذا الزوج ووقمت في الفتنة لكون قلبهـا مع غيره وأى داء أدوى من العشق ﴿ قال ﴾ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لاتنكح الامة على الحرة وتنكح الحرة على الأمة وفيه دليل على أن نكاح الامة على الحرة لامجوز وأن هذه الحرمة ثابتة شرعاً رضيت الحرة أو لم ترض وهو مذهبناوقال مالك رحمه الله تعالى اذا رضيت الحرة جاز قال لان المنع لحق الحرة لاللجمع بدليل أنه اذا تقــدم نكاح الامة بتى نكاحها بعــد الحرة والجمـع موجود فــدل أن المنع لحق الحرة وهو أنه يفصها ادخال ناقصــة الحال في فراشها وذلك ينعــدم برضاها ولكنا نقول المنع ليس لحقها بل لانهـا ليست من المحللات مضمومـة الى الحرة وهي من المحالات منفردة عن الحرة فان الحل برقها يتنصف كما ينتصف برقب الرجل على مأنبينه أن شاء الله تمالى فاذا تزوجها على الحرة فهذا حال ضمها الى الحرة وهي ليست من المحالات في هذه الحالة وهـ ذا المعنى لا يزول برضاها فلهـ ذا لا يجوز النكاح والكلام فيه أن هــذا الحديث ناسخ لما في الكتاب أو مبين بطريق التخصيص على نحو مابينا في الحــديث الاول ثم ذكر هــذا اللفظ عن على رضى الله عنــه أيضاً وزاد فيــه وللحرة | الثلثان من القسم والامة الثلث وبه نأخذ فان القسم ينبني على الحل الذي ينبني عليه النكاح وحظ الامة فيه على النصف من حظ الحرة وزعم بمض العلماء رحمهم الله تعالى أنه يسوى بينهما فى القسم كما يسوى بينهما فى النفقة للمساواة بينهـما فى الملك والحاجــة ولكنا نقول لايسوى بينهما في النفقة أيضاً فالحرة تستحق نفقة خادمها كما تستحق نفقة نفسها والأمسة لاتسـتحق النفقة الا أن يبوئها المولى بيتا مع زوجها ﴿ قال ﴾ وبلغنا عن ابن عباس رضى

الله عنه أنه قال ان بعض المربكان في الجاهلية يستحل الرجل نكاح امرأة أبيه فاذا مات أبوه ورث نكاحياً عنه فأنزل الله تمالى قوله ولا تذكحوا ما نكح آباؤكم الآية وأنزل الله تمالى قوله حرمت عليكم أمها تكم الآية وان المرب في الجاهلية كانوا فريقين فربق بمتقدون الارث في منكوحة الابويقولونانولد الرجل اذا لم يكن منها يخلفه في نكاحها كما يخلفه في ملكه فيطأها بغيرعقد جديد رضيت أوكر هـتـوفيه نزل قوله تعالى لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها وبمضهم كانوا يعتقدون أنها تحل له بمقد جديد وأنه متى رغب فيها فهو أحق بها من غيره وفيه نزل قوله تعالى ولا تذكحوا ما نكح آباؤكم وكانوا في الجاهلية يسمون الولد الذي يكون بينهما ولد المقت واليه أشار الله تعالى في قوله انه كان فاحشة ومقتا وساءسبيلا وقوله تمالى الا ما قد سلف معناه أن ما قد سلف في الجاهلية فانكم لا تؤاخذون بذلكاذا خليتم سبيلهن بعد العلم بالحرمة وقيل معناه ولا ما قد سلف فان كلة الا قد تكون بمعنى ولا قال الله تمالى الا الذين ظاموا منهم فيكون المعنى أنه كما لا يحل ابتداء العقد بعد نزول الحرمة لا يحل امساك ما قد سلف بعد نزول الحرمة لكيلا يظن ظان أن هذه الحرمة تمنع ابتداء النكاح ولاتمنع البقاء كحرمة العدة فأما قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ففيه بيان المحرمات والحاصل أن المحرمات أربعة عشر سبع من جهة النسب وسبع من جهة السبب أما منجهة السبب فالامهات بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم فأم الرجل حرام عليه وكذلك جداته من قبل أبيه أو من قبل أمه فعلى قول من يقول ان اللفظ الواحد يجوز أن يراد به الحقيقة ا والحجاز في محلين مختلفين يقول حرمت الجـدات بالنص لان اسم الامهات يتناولهن مجازآ وعلى قول من يقول لايراد باللفظ الواحــد الحقيقة والحجاز يقول حرمت الجدات بدليــل الاجاع اذ الامهات هن الاصول وهو حقيقة معنى هـذا الاسم وذلك يجمع الـكل الا أن اطلاق الاسمفي الام الادنى دون غيرها لدليل المرف فعلى هذا يتناول النص الجدات حقيقة والثانى البنات فعلى القول الاول حرمة بنات البنات وينات البنين وان سفلن ثابتة بالنص أيضاً لان الاسم يتناولهن مجازاً وعلى الفول الآخر حرمتهن بدليــل الاجماع على ما بينا والثالث الاخوات تثبت حرمتهن بقوله تمالى وأخواتكم وهن أصناف ثلاثة الاخت لأب وأم والاخت لاب والاخت لاموهن محرمات بالنص فالاختية عبارة عن المجاورة في الرحم أوفى الصلب فكان الاسم حقيقة يتناول الفرق الثلاث والرابع العات تثبت حرمتهن بقوله تعالى وعماتكم ويدخل في ذلك أخوات الاب لابوأم أو لاب أو لام والخامس الخالات تثبت حرمتهن بقوله تمالى وخالا تكم ويدخل في ذلك أخوات الاملاب وأم أولاب أولام والسادس بنات الاخ تثبت حرمتهن بقوله تمالى وبئات الاخ ويدخل في ذلك بنات الاخ لاب وأم أولاب أولام والسابع بنات الاخت تثبت حرمتهن بقوله تعالى وبنات الاخت ويستوى في ذلك بنات الاخت لاب وأم أو لاب أو لام وأما السبع اللاتي من جهة النسب الامهات من الرضاعة والاخوات تثبت حرمتهن بقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة والحاصل أنه يثبت بالرضاع من الحرمة مايثبت بالنسب قال صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع مايحرممن النسب والثالث أم المرأة فان من تزوج امرأة حرمت عليه أمها ثبت بقوله تمالى وأمهات نسائكم وهذه الحرمة تثبت بنفس العقد عندنا وكان بشرالمريسي وابن شجاع رحمهما الله تعالى يقولان لانثبت الابالدخول بالبنت وهو احدقولي الشافعي رحمه الله تعالى ومذهبناه ذهب عمروابن عباس رضي الله عنهم واليه رجع ابن مسعو درضي الله عنه حين ناظره عمر رضى الله عنه ومذهبهم مذهب على وزيد بن ثابت رضى الله عنهما واستدلوا بقوله تعالى وأمهات نسائكم الآية والاصل أن الشرط والاستثناء اذا تُمقب كلمات منسوقة بمضها على بعض ينصرف الى جميم ما سبق ذكره ولكنا نستدل محديث عبد الله من عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله وعليه وسلم قال من تزوج امرأة حرمت عليه أمها دخل بها أو لم يدخل وحرمت عليه ابنتها ان دخل بها وكان ابن عباس رضي عنهما يقول أم المرأة مبهمة فابهموا ما أبهم الله بين أن الشرط المذكور ينصرف الى الربائب دون الامهات وهذا هو الظاهر لفة فالنساء المذكورة في قوله تعالى وامهات نسائكم مخفوضة بالاضافة وفي قوله من نسائكم مخفوض بحرف من والمخفوضات بأدات بن لا ينعتان بنعت واحد ألا ترى أنه لايستقيم أن يقول مررت بزيد الى عمرو الظريفين وهوالاصل فىاللغة أن المعمول الواحد لا يكون بماماين فلو جملنا قوله وربائبكم عطفا لصار قوله من نسائه كم مخفوضاً بحرف من وبالاضافة جميماً وذلك لايجوز فعرفنا أن قوله وربائبكم ابتداء بحرف الواو وانآمهات النساء مبهمة كما قال ابن عباس رضي الله عنهما فأما حرمة الربيبة وهي بنت المرأة لا تثبت الحرمة الا بالدخول بالام لقوله تدالى من نسائكم اللاتى دخلتم بهن ولان الربائب ليس في ممنى الامهات فالظاهم من العبارة إن أم الزوجة تبرز الى زوج بنتها قبل الدخول وأما بنت المرأة

لاتبرز الى زوج أمها قبل الدخول بالام واختلفت الصحابة رضى الله عنهم ان الحجر هــل ينتصب شرطاً لهذه الحرمة أولا فكان على رضى الله عنمه يقول الحجر شرط لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ولما روى أنه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب بنت أم سلمة رضى الله عنهما فقال لولم تـكن ربيبتي في حجري ما كانت تحـل لى أرضمتني واباها ثوبية فاما عمر وان مسمود رضي الله عنهما كانا بقولان الحجر ليس بشرط وبه أخذ عداؤنا رحمهم الله تعالى لاحديث الذى رويناه وتفسير الحجر وهو أن البنت اذا زفت مع الام الى بيت زوج الام فهذه كانت فى حجره واذا كانت مع أبيها لم تكن في حجر زوج الام وانما ذكر الحجر في الآية على وجه المادة فان بنت المرأة تكون في حجر زوج أمها لاعلى وجه الشرط مثل قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً مذكور على وجه المادة لاعلى وجــه الشرط الاترى أنه قال فان لم تـكونوا دخاتم بهن فلا جناح عليكم شرط للحل عدم الدخول فذلك دايل على أنه بعد مادخل بالام لأتحل لهالبنت قط سواء كانت في حجره أولم تكن ولا يحل له ان يجمع بين الام والبنت وان لم يكن دخل بالام لان القرابة التي بينهما أقوى من القرابة التي بين المرأة وعمتها وقد بينا ان هناك لابجوز الجمع ﴿ بينهما نـكاحاً فهنا أولى فاما اذا طلق الام قبل أن بدخل بها أو ماتت يحل له ان يتزوج البنت وكمان زبدرحمه الله تعالى نفرق بين الطلاق والموت فيقول بالموت ينتمي النكاح حتى تتقرر به كمال المهر فنزل ذلك مـنزلة الدخول ولكنا نقول هذه الحرمة تعلقت شرعا يشرط الدخول فلو اقمنا الموت مقاممه كان ذلك بالرأي وكما لا يجوز نصب شرط بالرأى لايجوز اقامة شرط مقام شرط بالرأى فاما حليلة الابن على الاب حرام سواء دخل الابن بَها أولم يدخل لقوله تعالى وحـ لائل أبنائـكم سميت حليلة لانها تحل للابن من الحل أو هو مشتق من الحَلُولَ على معنى انها تحل على فراشـــه وهو يحــل فى فراشها وكما تحرم حليلة الان نسباً فيكذلك حليلة الابن من الرضاع عندنا وعند الشافى رحمه الله تمالى لأتحرم حليلة الابن من الرضاع بناء على أصله ان لبن الفحل لا يحرم واستدل بالتقهيد المذكور هنا بقوله من أصلابكم ولكنا نستدل بقوله صلى الله عليــه وسلم يحرم من الرضاع مايحرم من النسب والمراد بقوله تعالى من أصلابكم بيان اباحـة حليلة الابن من التبنى فان التبنى انتسخ بقوله تعالى أدعوهم لآبائهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم تبني زيد بن حارثة

ثم تزوج زينب بعد ماطلقها زيد فطعن المشركون وقالوا إنه تزوج حليلة ابنه وفيه نزل فوله تمالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم فهذا التقييد هنا لدفع طمن المشركين وكما تحرم حليلة الابن فكذلك حليلة ابن الابن وان سفل لان اسم الابن يتناوله مجازا فان قيـل ابن الابن لايكون من صلبه فكيف يصح تعدية هذا التحريم اليه مع هذا التقييد قلنا مثل هذا اللفظ يذكر باعتبار ان الاصل من صلبه كقوله تعالى هو الذي خلفكم من تراب والمخلوق من التراب هو الاصل وكذلك منكوحة الاب حرام على الابن دخل بها الاب أولم يدخــل لفوله تمالى ولاتنكحوا مانكح آباؤكم وكما يحرم على الابن بحرم على النوافل من قبل الرجال والنساء جميَّهَا لان اسم الاب يتناول الكل مجازا فاما قوله تعالى وان تجمعوا بـين الاختين ممناه حرم عليكمأن تجمعوا بـين الاختين لانه معطوفعلى أول الاية والجمع بـينالاختين نكاحا حرام وكذلك الجمع بينهما فراشآ حتى لايجمع بين الاختين وطثأ بملك اليمين وهو مذهب على وابن مسمود وعمارين ياسر رضوان الله عليهم فانه قال ماحرم الله تمالى من الحرائرشيئاً الاوحرم من الاماء مثله الارجل يجمعهن يريديه الزيادة على الاربع وكان عمان رضى الله عنمه يقول أحلمهما آية وحرمتهما آية يريد بآية التحليل قوله تعالى أو ما ملكت أعمانكم وبآية التحريم قوله تمالى وأن تجمموا بين الاختين فكان يتوقف في ذلك ولكنا تقول عند التمارض يترجيح جانب الحرمة ويتأيدهذا بقوله صلى الله عليه وسلم لايحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجمع ماءه في رحم أختـين ولان المراد من قوله وأن تجمعوا حرمة الجمع فراشاً كما أن قوله تمالى حرمت عليكم أمهاتكم يقتضى حرمة الاستفراش بأى سببكان والجمع فراشآ يحصل بالوطء بملك اليمين فلهذا يحرم عليه الجمع بينهما فان تزوجهما فى عقدة واحدة بطل نكاحهما لأنه لاوجه لتصحيح نكاح إحداهما بغير عينها فان النكاح عقد تمليك فلايثبت في المجهولة ابتداء ولابعينها اذ ليست احداهما بأولى من الإخرى ولا عكن تصحيح نكاحهما لان الجمع محرم بالنص فتمين البطلان وان نكح احداهما قبل الاخرى فنكاح الاولى جائز لان بهذا العقد لايصير جامعاً ونكاح الثانية فاسد لان بهذا العقد يصير جامعاً بين الاختين فتعين فيه جهة البطلان فيفرق بينهما فان لم يكن دخل بها فلا شي لها عليه وان كان قد دخل بها فعليها العدة ولها الاقل من المسمى ومن مهر المثل لان الدخول حصل بشبهة صورة النكاح فيسقط به الحد ويجب المهر والعدة كما إذا زفت اليه غير امرأته

وحكم ذلك مروى عن على رضى الله عنه فاما وجوب الاقل من المسمى ومن مهرالمثل فهو مذهبنا وعند زفر رحمه الله تعالي يجب مهر المشال بالغا مابلغ لان الواجب عند فساد العقد بدل المتلف ألا ترى ان المقبوض بحكم الشراء الماسد يكون مضمونا بالقيمة بالغة مابلغت عنمه الاتلاف فيكذلك المستوفي بالنكاح الفاسد والكنا نقول المستوفي بالوطء ليس بمال فانما يتقدر بالمال بالتسمية الا أن المسمى أذا كان أكثر من مهر المثل لم تجب الزيادة لعدم صعة التسمية فاذا كانأقل لم تجب الزيادة على قدرالمسمى لانمدام التسمية فيه ولتمام التراضي على قدر المسمى بخلاف المبيع فانه مال متقوم بنفسه فبدله يتقدر بالفيمة وانما يتحول عنه الى المسمى اذاصحت التسمية فاذا لم تصح لفساد العقد كان مضمونا بالقيمة ثم يمتزل عن امرأنه حتى تنقضي عدة الاخرى سواء دخل بالاولي أولم يدخل بها لان رحم المعتدة مشغول بما له حكما ولو وطئ الاخرى في هــذه الحالة صار جامماً ماءه في رحم الاختــين وذلك حرام شرعا ولكن أصل نكاح الاولى بهذا لايبطل لان اشتفال رحم الثانية عارض على شرف الزوال فلا يبطل ذلك أصل النكاح كالمنكوحة اذا وطئت بالشبهة ووجبت عليها العدة لايكون للزوج ان يطأها حتى تنقضي عـندتها ولا يبطل نـكاحها ولا تتزوج المرأة في عدة أختما منه من نكاح فاسدأو جائز عن طلاق بائن أو غير بائن وعلى قول الشافعي رحمه الله تمالي ان كانت تمتد منه من طلاق رجمي فليس له أن يتزوج أختها وان كان من ثلاث أو خلع فله أن يتزوج أختها في عدتها وقد روى مثل مذهبه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه الآ أن أبا يوسف رحمه الله تمالىذكر في الأمالى رجوع زيد رضي الله عنه عن هذا الفول وذكر الطحاوي رحمه الله تمالي قول زيدالآخر أنه ليس له أن يتزوجها وحكي أن مروان شاور الصحابة رضي الله عنهم في هذا فاتفقوا على أنه يفرق بينهما وخالفهم زيد ثم رجع الى قولهم وقال عبيدة الساماني ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم على شي كاجتماعهم على تحريم نكاح الاخت في عدة الاخت والمحافظة على الاربع قبل الظهر وذكر سلمان بن بشار عن على وابن مسمود وابن عباس رضي الله عنهـم المنع من نكاح الاخت المتدة من طلاق بائن أو ثلاث وكان الحسن البصري رحمه الله تمالي يقول ان كانت حاملا فايس له أن يتزوج أختهاوان كانت حائلا فــله أن يتزوجها وحجة الشافعي رحمه الله تمالى أن النكاح مرتفع بينهما بجميع علائقة فيجوز له نـكاح أختها كما بعد انقضاء العدة

ودليل الوصف أنه لو وطثها وقال علمت أنها على حرام يلزمه الحد ولوجاءت بولد لأ كثر من سنتين حـتى عـلم أن العـلوق كان فى العـدة لم يثبت النسب ولو بقيت بينهــما علاقة من علائق النكاح لسقط به الحد وثبت النسب والعدة الواجبة أثر ماء محـ ترم لانها من حقوق النكاح حتى لا يجب بدون توهم الدخول وما كان من العــدة لحق النــكاحلا يعتبر فيه توهم الدخول كمــدة الوفاة و'ذا ثبت الوصف فتأثيره أن المحرم هو الجمع بينهما نـكاحا فلا يصير جامعاً بهذا حتى لم يبق بينه وبين الأولى علقة من علائق الذكاح والمقصود من هذا التحريم صيانة الرحم عن القطيعــة التي تكون بسبب المنازعــة بينهما في النسم وذلك لا يتحقق بمد الخلع والتطليقات الثلاثة ﴿ ولنا ﴾ أن هذه معتدة على الاطلاق فايس له أن يتزوج باختما كالعدة من طلاق رجعي وهذا لأن المدة حق من حقوق النكاح ألا ترى أنها لاتجب بدون النكاح أو شبهـ ة النكاح ولا معني لما قال ان وجوبها بماء محـ ترم لانه ان اعتبر أصل المــاء فهو موجود في الزانية ولا عدة وان اعتبر المــاء المحترم فاحترام المــاء يكون بالنكاح والدليل عليه أن المدة تختلف بالرق والحرية واشتغال الرحم بالمساء لايختلف وانمـا يختلف ملك النكاح لتفاوتٍ بينهما في الحل الذي ينبني عليـه النكاح فعرفنا أنه من حةوق النكاح ولكن حق النكاح بعد ارتفاعه انما يبقي اذا كان النكاح متأكداً وتأكده بالموت أو بالدخول ولهذا لاتجب العدة على المطلقة قبل الدخول واذا ثبت أنه من حقوق النكاح فالحق يعمل عمل الحقيقة في اثبات الحرمة كما أن حق ملك اليمين للمكاتب كحقيقة ملك المين للحر في المنع من نكاح أمته وكما أن الرضاع في التحريم ينزل منزلة النسب لانه في البمضية بمنزلة الحق من الحقيقة والدليل عليه أن في جانبها جعل الحق كالحقيقة في حق المنع من التزوج فكذلك في جانبه ونحن نسلم ارتفاع ملك النكاح بجميع علائقه اعما ندعى بقاء الحق وهذا الحكم عندنا يثبت بدون ملك النكاح أأن بالنكاح الفاسد أصل الملك لايثبت ثم يكون ممنوعا من نكاح أختها وكما يلزمه الحد اذا وطئها يلزمها الحد اذا مكنت نفسِها منه ولا يدل ذلك على زوال المنع من جانبها فكذلك من جانبـه وكما لايجوز له أن يتزوج أختها في عدتهافكذلك لايجوز أن يتزوج احداً من محارمها لانهما في معنى الاختين في حرمة الجمع بينهما وكذلك لا يجوز له ان يتزوج أربعاً سواها في عدتها لان الجمع بين الخس حرام بالنكاح بمنزلة الجمع بين الاختين ﴿ قال ﴾ ولا يحل له أن يجمع بين امرأتين

ذواتي رحم محرم من نسب أورضاع لان الرضاع في حكم الحرمة بمنزلة النسب وبهذا تبين ان في النصوص لايعتبر المعنى وان المعتبر حرمة الجمع بالنص لاصيانة الرحم عن القطيعة فانه ايس بين الاختين من الرضاعة قرابة يفترض وصلما ثم كان الجمع بينهما حراماً فانتزوجها فهو على مامينا في الاختين نسباً زاد في التفريع هنا فقال ان تزوجهما في عقدة ودخل بهما فرق بينه وبينهما وعليهما الدة وانما تصير كل واحدة منهما شارعة في العدة من وقت لان وجوب المدة بسبب الوطء فيعتبر من آخر الوطآت ولكنا نقول الموجب للمدة شبهة النكاح ورفع هذه الشبهة بالتفريق ألا ترى ان وطأها قبـل التفريق لايلزمــه الحد وبعده يلزمه فلا تصير شارعة في العدة مالم ترتفع الشبهة وذلك بالتفريق بينهما والدليل على ان المعتبر هوالشبهة أنه وان وطئها مراراً لايجبُ الامهر واحد لاستناده الى شبهة واحدة اذا ثبت هذا فنقول بعد مافرق بينه وبينهما ليس له أن ينزوج واحدة منهــُما حتى تنقضى عدة الأخرى لان الأخرى في عـدته وعـدة الأخت تمنع نكاح الاخت فان انقضت عدتهما مماً فله أن يتزوج أيتهما شاء وان انقضت عـدة احـداهما فليس له أن يتزوج التي انقضت عدتها لان الأخرى معتدة وله أن يتزوج المعتدة لان الأخرى منقضية العدة وعدة هذه لا تمنع صاحب العدة من نكاحها انما تمنع غيره من ذلك وكذلك لوكان دخل باحداها ثم فرق بينه وبينهما فالعدة على التي دخل بها دون الاخرى وله ان يتزوج المعتدة ولا يتزوج الاخرى حتى تنقضي عدة الممتدة لما بينا ﴿ قَالَ ﴾ واذا وطي الرجــل امرأة علك يمين أو نكاح أو فجور بحرم عليه أمها وابنتها وتحرم هي على آبائه وأبنائه وقال الشافعي رحمه الله تمالى ان كان الوط، بـ كاح أو ملك يمين فِكذلك الجواب وان كان بالزنا لا تثبت به الحرمة واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم الحرام لايحرم الحلال وهكذا رواه ابن عباس رضى الله عنه وروى أبو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عمن يبتنى من امرأة فجوراً ثم يتزوج ابنتها فقال لا بأس لا يحرم الحرام الحلال وقالت عائشة رضي الله عنها سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجـل يبنغي من امرأة حراما ثم يتزوج ابنتها فقال يجوز لايحرم الحرام الحلال وأنما يحرم ما كاذمن قبل النه كاح وعلل الشافعي رحمه الله تمالى في كتابه فقال النكاح أمر حمدت عليه والزنا فعل رجمت عليمه فانى يستويان ومعنى

هذا ان بُوت حرمة المصاهرة بطريق النعمة والكرامة فان الله تعالى من مه على عباده لقوله تماني فجمله نسباً وصهراً وهو معقول فان أمهاتها وبناتها يصرن كامهاته وبناته حتى بخلو مهن ويسافر بهن وهذا يكون بطريق المكرامة والزنا المحض سبب لابجاب العقومة فلا يصلح سببا لابجاب الحرمة والكرامة الاترى أنه لا شبت به النسب والعدة فكذلك حرمة المصاهرة وحجتنا في ذلك قوله تمالي ولا تنكحوا مانكح آباؤكم وقد بينا أن النكاح للوطء حقيقة فتكون الآية نصاً في تحريم موطوءة الاب على الابن فالتقييد بكون الوطء حسلالا زيادة ولا تثبت هذه الزيادة مخبر الواحد ولا بالقياس والدليل عليه أن موطوءة الاب بالملك حرام على الابن بهذه الآبة فدل أن المراد بالنكاح الوطء لاالعقد وقدنقل مثل مذهبنا عن ان مسمود وابن عباس وأبيّ بن كعب وعمران بن حصين رضي الله عنهم بألفاظ مختلفة والممنى فيه أنه وطء في محـله فيكون موجباً للحرمة كالوطء بالنكاح وملك اليمين ونفسير الوصف أن الوطء في هذا الحل محرم لكونه مثبتاً لأن هذا ألفعل حرث والحرث لا يكون الا في محل مثبت وكون المحل مثبتا لا يختلف بالملك وعدم الملك وتأثيره أن "بوت الحرمة بسبب هذا الوط في الملك ليس لمين الملك بل لمعنى البعضية لأن الولد الذي تخلق من الماءين يكون بمضا لكل واحد منهما فتتعدى شبهة البعضية الى أمهاتها وبناتها والى آبائه وأبنائه والشبهة تممل عمل الحقيقة في انجاب الحرمة وهــذا المعني لا مختلف بالملك وعــدم الملك لان سبب البعضية حسى وانما تكون هـذه البعضية موجبة حرمة الموطوءة لان البعضية الحكمية عماما كعمل حقيقة البعضية وحقيقة البعضية توجب الحرمة في غيير موضع الضرورة فاما في موضع الضرورة لا توجب ألا ترى أن حواء عليها السلام خلفت من آدم عليه السلام فكانت بمضه حقيقة وهي حلال له فكذلك شبهة البعضية انما توجب الحرمة في غير موضع الضرورةوفي حقالموطوآة ضرورة وهذا لان العللالشرعية امارات لا موجبات فلهـذا ثبت الحكم بها في الموضع الذي جعلها الشرع عـلة وقد جعـل الشرعُ موضع الضرورة مستثنى من الحرمــة تقوله تمالى الا ما اضطررتم اليــه فاما النسب فعندنا أحكام النسب تثبت ولكن الانتساب لايثبت لانه لمقصود الشرف به ولا محصل ذلك بالنسبة الى الزاني والعدة انما لاَّبجب لان وجوبها في الاصــل باعتبار حق الذكاح أو الفراش وبين النكاح والسفاح منافاة فبانعدام الفراش ينعدم السببالموجب للمدةوبعض

أصحابنا رحمهم الله تمالي يقولون الحرمة تثبت هنا بطريق العقوبة كاتثبت حرمة الميراث في حق القاتل عقوبة والاصل فيه قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم الآية وعلى هذاالطريق يقولون المحرمية لاتثبت حتى لاتباح الخلوة والمسافرة بها ولكن هذا التعليل فاسد فان التعليل لتعمدية حكم النص لالأنبات حكم آخر سوى المنصوص فان ابتداء الحكم لابجوز أنباته بالتعليل والمنصوص حرمة ثابتة بطريق الكرامة فأنما يجوز التعليل لتعدية تلك الفعل زنا موجب للحدكما قال ولكنه مع ذلك حرث لاولد ويصلح ان يكون سبباً الثبوت الحرمة والكرامة باعتبار أنه حرث للولد ألاترى أنه في جانبها الفعل زنا ترجم عليه واذا حبلت به كان لذلك الولد من الحرمة مالفيره من بني آدم فيثبت نسبه منها وتحرم هي عليه وثبوت هذا كله بطريق الكرامة لانه حرث لالانه زنا فكذا هنا فبهذا التقريريتين فساد استدلالهم بالحديث فانا لانجمل الحرام محرما للحلال وانما نثبت الحرمة باعتبار ان الفعل حرث لاولدو حرمة هذا الفعل بكونه زنا على ان هذا الحديث غير مجرى على ظاهره فان كثيرًا من الحرام يحرم الحـ لال كما أذا وقعت قطرة من خمر في ماء وكالوطء بالشبهة ووط، الامة المشتركة ووط، الاب جارية الابن فان هـذا كله حرام حرم الحلال لالانه حرام بل للمعنى الدى قلنا فكذلك هنا ومن فروع هذه المسئلة بنت الرجل من الزنا بأن زنى ببكر وأمسكها حتى ولدت بنتآ حرم عليــه تزوجها عندنا وعند الشافعي رحمه الله تمالي لايكون حراما وله في البنت الملاءنة التي لم يدخل بالام قولان واستدل فقال نص التحريم قوله تمالى وبناتكم وذلك يتناول البنت المضافة اليه نسباً والبنت من الزنا غير مضافة اليه نسباً بل هي حرام الاضافة اليه نسبا ولو أثبتنا الحرمة فيها كان اثبات الحرمة بالزنا وبه فارق جانبها فان الابن من الزنا يضاف الى الام نسبا فكانت هي حراما عليه لقوله تمالى حرمت عليكم أمهانكم وتبين بهـذا التفريق ان هـذه الحرمة الثابتة شرعا تنبني على تبوت النسب شرعا والنسبة الي الزاني غير ثابتة من كل وجه فكذا هنا وهكذا يقول على أحد الفولين في بنت اللاعنة وعلى القول الآخر يفرق بينهـما فيقول النسب هناك كان ثابتاً باعتبار الفراش لكن انقطع باللمان وبتي موقوفا على حقمه حتى لو أكذب نفسه يثبت النسب منه ولا يثبت من غيره وان أعاده فيجوز ابقاء الحرمة وهنا النسب لم يكن ثابتاً أصلا

لانعدام الفراش ولا هو بمرض الثبوت منه ولنا ان ولد الزنا بعضه فتكون محرمة عليه كولد الراشدة وهدذا لان البعضية باعتبار المهاء وذلك لايختلف حقيقته بالملك وعدم الملك فالولد المخلوق من الماءين يكون بمض كل واحد منهما قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضى الله عنها هي بضعة مني والبعضية علة صالحة لاثبات الحرمة لان الانسان كما لا يستمتع بنفسه لا يستمتع ببعضه الا ان النسب لايثبت لا لانددام البعضية بل للاشتباء لان الزانية يأتيها غير واحد ولو أثبتنا النسب بالزنا ربما يؤدى الى نسبة ولد الى غـير ابيــه وذلك حرام بالنص حتى ان في جانبها لما كان لايؤدي الى هـ فما الاشتباه كان النسب ثابتا ولان قطع النسب شرعا لمعنى الزجر عن الزنا فانه اذا علم ان ماءه يضيع بالزنا يتحرز عن فمل الزنا وذلك يوجب أثبات الحرمة لاز مع ني الزجر عن الزنا به يحصل فانه اذا عــلم انه بسبب الحرام مرة يفوته حلال كثير يمتنع من مباشرة الحرام فلهذا أثبتنا الحرمة وان لم شبت النسب هنا اذا عرفنا هذا فنقول كما ثبتت حرمةالمصاهرة بالوط تثبت بالمس والنقببل عن شهوة عندنا سواء كان في الملك أو في غير الملك وعند الشافعي رحمـ ه الله تمالي لا نثبت الحرمة بالتقبيل والمس عن شهوة أصلا في الملك أو في غمير الملك حتى أنه لو قبال أمنه ثم أراد ان يتزوج ابنتها عنده يجوز وكذلك لو تزوج اسأة وقبلها بشهوة ثم ماتت عنده يجوز له أن يتزوج ابنتها بناء على أصله أن حرمة المصاهرة تثبت عا يؤثر في أثبات النسب والمدة وليس للمس والتقبيل عن شهوة تأثير في أثبات النسب والعدة فكذلك في أثبات الحرمة وقاس بالنكاح الفاسد فان التقبيـل والمس فيـه لايجمل كالدخول في ايجاب المهر والعـدة وكذلك في انجاب الحل للزوج الاول فكذا هنا ولكنا نستدل بآثار الصحابة رضي الله عنهم فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنه آنه قال اذا جامع الرجل المرأة أو قبلها بشــهوة أو لمسها بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة حرمت على أبيــه وابنه وحرمت عليه أمها وابنتها وعن مسروق رحمه الله تعالى قال بيعوا جارتي هذه أما أني لم أصب منها ما يحسرمها على ولدى من المس والقبلة ولان المس والتقبيل سبب يتوصول به الى الوطء فأنه من دواعيه ومقدماته فيقام مقامه في أثبات الحرمة كما أن النكاح الذي هو سبب الوط، شرعا يقام مقامـه في أثبات الحرمـة الا فيما استثناه الشرع وهي الربيبة وهـذا لان الحرمة تنبني على الاحتياط فيقام السبب الداعي الى الوطء فيــه مقام الوطء احتياطاً وان لم يثبت به سائر

الاحكام كاتقام شبهة البعضية بسبب الرضاع مقام حقيقة البعضية في اثبات الحرمة دون سأثر الاحكام ولو نظر الى فرجها بشهوة تثبت به الحرمة عنــدنا اســتحسانا وفي القياس لآتثبت وهو قول ابن أبي ليلي والشافعي رحمهما الله تعالى لان النظر كالتفكر اذ هو غير متصل بها ألا ترى أنه لا يفسد به الصوم وان اتصل به الانزال ولان النظر لو كان موجباً للحرمة لاستوى فيه النظر الى الفرجوغيره كالمس عن شهوة ولكنا تركناالقياس بحديث أم هاني رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نظر الى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وابنتها وعن عمر رضي الله تمالي عنه أنه جرد جارية ثم نظراليها ثم استوهبها منه بعض بنيه فقال أما انها لاتحـل لك وفي الحـديث ملعون من نظر الى فرج امرأة وابنتها ثم النظر الى الفرج بشهوة نوع استمتاع لان النظر الى المحل امالجمال المحل أو للاستمتاع وليس في ذلك الموضع جمال ليكون النظر لمعنى الجمال فعرفنا أنه نوع استمتاع كالمس بخــلاف النظر الى سائر الاعضاء ولان النظر الى الفرج لايحل الا في الملك عنزلة | المس عن شهوة بخلافالنظر الى سائر الاعضاء ثم معنى الشهوة المعتبرة في المس والنظر ان تنتشر به الآلة أو يزدادانتشارها فاما مجردالاشتهاء بالفلب غير معتبرآلا ترى ان هذا القدر يكون من الشيخ الكبير الذي لاشهوة له والنظر الى الفرج الذي تتعلق به الحرمة هو النظر الى الفرج الداخل دون الخارج وانما يكون ذلك اذا كانت متكثة اما اذا كانت قاعدة مستوية أو قائمة لانثبت الحرمة بالنظر ثم حرمةالمصاهرة بهــذه الاسباب تتعدى الى آبائه وان علوا وأينائه وانت سفلوا من قبل الرجال والنساء جيماً وكذلك تتعدى الى جداتها والى نوافلها لمايينا ان الاجداد والجدات عنزلة الآباء والامهات والنوافل عنزلة الاولاد فما نذبني عابسه الحرمةوذلك كله مروى عن ابراهيم النخمى رحمهاللة تعالى وعلى هذا اذا جامع الرجل ام امرأته حرمت عليه امرأته نقل ذلك عن أبي بن كمب رضي الله عنه وكان المهني ويهان الحرمة بسبب المصاهرة مثل الحرمة بالرضاع والنسب وذلك كا عنع ابتداء النكاح عنع بقاء النكاح فكذلك هذا يمنع بقاء النكاح كا يمنع ابتداءه ﴿ قال ﴾ رجل له أربع نسوة فطَّلَق واحدة منهن بعدمادخل بها ثلاثًا أوواحدة باثنة أو خلمها لم يجز له أن يتزوج أخرى مادامت في العدة لأن حرمة مازاد على الاربع كحرمة الاختين فكما ان هناك العدة تعمل على حقيقة النكاح في المنع فكذا هنا فان قال أخبرتني ان عدتها قد انقضت فان كان ذلك

في مدة لاتنقضي في مثلها العدة لايقبل قوله ولاقولها ان أخبرت الاأن تفسر بما هو محتمل من اسقاط سقط مستبين الخلق ونحـوه وان كان ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة ان صدقت أوكانت ساكته أو غائبة فله ان ينزوج أخرى أو أخنها ان شاء ذلك وكذلك ان كذبته في قول علمادًا وعن زفر رحمه الله تمالي ليسله ذلك لان عدتها باقية فأنها أمينة في الاخبار بما في رحمها وقد اخبرت ببقاء عدتها والزوج انما أخبر عليها وهي تكذبه في ذلك فيسقط منه اعتبار قوله كشاهد الاصلان أكذب شاهدالفرع أوراوى الاصلان كذب الراوي عنه والدايل عليه بقاء نفقتها وسكناها وثبوت نسب ولدها ان جاءت به لأ قل من سنتين وبالانفاق اذا حكمنا يثبوت نسب ولدها يبطل نكاح أختها فكذلك اذا قضينا بنفقتها وحجتنا في ذلك أنه أخبر عن أمر بينه وبين ربه عز وجل فكان أمينا مقبول القول فيه اذا احتمل كمن قال صمت أوصليت وبيان الوصف أنه أخبر بحل نكاح أختها لهولاحق للمطلقة في ذلك فان الحل والحرمة منحق الشرع وأنما حق العباد فيه باعتبارقيام حق لهمفمحله ولا حتى لها في نكاح أختها فلايمتبر تكذيبها فيــهوالدليل أن بمجرد الخبريثبت له حل نــكاح أختها ألا ترىأنها لو كانت غائبــة كان له أن يتزوج بأختها ولو بطل ذلك الحق انما يبطل بتكذيبها وتكذيبها يصلححجة في ابقاء حقهالا في ابطال حق ثابت للزوج والنفقة والسكني حقها فيكون باقياً وأما نكاح الاخت لاحق لها فيه فلا يعتبر تكذيبها في ذلك لان ثبوت الحـكم بحسب الحجة وكذلك ثبوت النسب من حقها وحق الولد لانه يندفع به تهمة الزنا عنها ويتشرف به الولد ثم من ضرورة القضاء بالنسب الحكم باستناد العلوق الى ما قبــل الطلاق فاذا اسندنا صار الخبر بانقضاءالعدة قبل الوضع مستنكرآ فلهذا بطل نكاح الاخت بخلاف القضاء بالنفقة فانه يقتصر على الحال وليس من ضرورة الحسكم بها الحسكم ببقاء المدة مطلقافان المال تكثر أسباب وجوبه في الجملة توضيحه أن من ضرورة القضاء بالنسب القضاء بالفراش فتبين أنه صار جامعا بين الاختين في الفراش وليس من ضرورة القضاء بالنفقة القضاء بالفراش وأكثرما فيه أنه يجتمع عليه استحقاق النفقة للأختين وذلك جأثز كما في ملك اليمين ﴿قَالَ ﴾ وان مات لم يكن لها ميراث وكان الميراث للأخرى هكذا ذكر هنا وذكر في كتاب الطلاق وقال الميراث للأولى دون الثانية ولكن وضع المسئلة فيما اذا كان مريضاً حين قال أخبرتني ان عدتها قد انقضت وانما يتحقق اختلاف الروايات في حكم

الميراث اذا كان الطلاق رجمياً فاما اذا كان الطلاق با ثناً أوثلاثا وكان في الصحة فلاميراث للأولى سواء أخبرالزوج بهذا أولم يخبرولكن في كتاب الطلاق لماوضع المسئلة في المريض وكان قــد تدلق حقها بماله لم يقبل قوله في ابطال حقها كمافي نفقتها وهنا وضع المســئلة في الصحيح ولا حق لها في مال الزوج في صحته فـ كان نوله مقبولا في ابطال إرثها توضيحه ان بقوله أخبر ان الواقع صار بائناً فكأنه أبانها في صحته فلا ميراث لها ولو أبانها في مرضه كان لها الميراث وقيل هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لإن عندهما للزوج ان بجمل الرجمي بأئنا خلافا لمحمد رحمه الله تمالي ومتى كان الميراث للاولى فلاميراث للثانية لان بين ارث الاختين منه بالنكاح منافاة ومتى لم ترث الاولى ورثته الثانية ﴿قَالَ ﴿ وَانْ مَاتَتَ في العدة أو لحقت بدار الحرب مرتدة حل له ان يتزوج أختها لان لحوقها كموتها فلا تبتي ممتدة بمد موتها فان رجمت مسلمة قبل ان ينزوج أختها فله ان ينزوج أختها عندأ بي حنيفة رحمه الله تمالي لان العدة بعد ماسقطت لاتمو دالا تجدد سببها وعندهما ليس له ان يتزوج أختها لانها لماعادت مسلمة كان لحوقها يمنزلة الغيبة الاترى آنه يعاد اليها مالها فلاتعود كحالها فتمود كما كانت وان كان قد تزوج أختها قبـل رجوعها ثم رجمت مسلمة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في احدى الرواية-ين يبطــل نـكاح الاخت وفي الرواية الاخرى لا يبطل ذكر الروايتين عنه في الامالي ﴿ قال ﴾ ولا بأس بان يتزوج المسلم الحرة من أهل الكتاب لقوله تعالى والمحصات من الذين أوتوا الكتاب الآية وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يجوز ذلك وتقول الكنابية مشركة وقد قال الله تمالي ولا تذكيحوا المشركات حتى يؤمن وكان يقول معنى الآية الثانيـة واللاتي أسلمن من أهل الكتاب ولسنا نأخـذ مذا فان الله تدالى عطف المشركين على أهل الكتاب فدل أن اسم المشرك لا يتناول الكتابي مطلقاً ولو حملنا الآية الثانية على ما قال ابن عمر رضى الله عنهما لم يكن لتخصيص الكتابية بالذكر ممنى فان غير الكتابية اذا أسلمت حل نكاحها وقد جاء عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه تزوج يهودية وكذلك كعب بن مالك رحمهما الله تمالي تزوج يهودية وكذلك ان تزوج الكتابية على المسلمة أو المسلمة على الكتابية جاز والقسم بينهما سواء كأزجواز النكاح ينبني على الحل الذي به صارت المرأة محلا للنكاح وعلى ذلك ينبني القسم والمسلمة والكتابية في ذلك سواء اسرائيلية كانت أو غيير اسرائيلية وبعض من لايعتبر قوله فصل

بين الاسرائيلية وغيرها ولا منى لذلك في الجواز لكونها كتابية وأما المجوسية لا يجوز نكاحها المسلم لانها ليست من أهل الكتاب وذكر ابن اسحاق في تفسيره عن على رضى الله عنــه جواز نـكاح المجوسية بناء على ما روي عنه أن المجوس أهل كـتاب ولـكن لما واقم ملكهم أخته ولم ينكروا عليه أسرى بكتابهم فنسوه وهم مخالف للنص فان الله تُمالئ قال أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلناواذا قلناً للمجوس كتاب كانوا ثلاث طوائف وقال صلى الله عليـه وسلم سنوا بالمجوس سـنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم واثن كان الامر على ما قال على رضى الله عنه ولكن بعد ما نسو اخرجوا من أن يكونوا أهــل كـتاب فأما نـكاح الصابَّة فانه يجوز للمسلم عنــد أبي حنيفة رِحمــه الله تمالى ويكره ولايجوز عنــد أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وكـذلك ذبائحهم وهذا الاختـ الذف بناء على أن الصابئين منهم فوقع عند أبى حنيفة رحمه الله تمالى انهم قوم من النصارى يقرؤن الزبور ويعظمون بعض الكواكب كتعظيمنا النبلة وهما جملا تعظيمهم لبعض الكواكب عبادة منهم لها فكانوا كعبدة الأوثان وقالا انهم يخالفون النصارى واليهود فيما يعتقدون فلايكونون من جملتهم ولكن أبو حنيفة رحمهالله تعالى يقول مخالفتهم للنصارى في بهض الاشياء لاتخرجهم منأن يكونوا من جملتهم كبني تغلب فانهم يخالفون النصارى فى الخنور والخنازير ثم كانوا نجملةالنصارى ﴿قال﴾ ولا بأس بأن يتزوج الرجل المرآة وبنت زوج قد كان لها من قبل ذلك يجمع بينهما لانه لاقرابة بينهما وقال ابن أبي ليلي لایجوز ذلكلان بنت الزوجلوكان ذكرآلم يكنله أن يتزوج الاخرى لانها منكوحة أبيه وكل امرأتين لوكانت احداهما ذكراً لم تجز المناكحة بينهما فالجمع بينهما نكاحا لايجوز كالاختين ولكنا نستدل بحديث عبدالله بن جعفر رضى الله تعالى عنه فأنهجع بين امرأة على رضى الله تمالى عنه وابنتــه ثم المانع من الجمع قرابة بـين المرأتين أو ما أشبه الفراية في الحرمة كالرضاع وذلك غيرموجود هناوماقاله ان أبي ليلي رحمه الله تعالى انما يمتبراذا تصور من الجانبين كما في الأختين وذلك لا يتصور هنا فان امرأة الاب لو صورتها ذكراً جاز له نكاح البنت فعرفنا أنهما ليستاكالاختين ولا بأس أن يجمع بين امرأتين كانتا عند رجل واحد لانه لافراية بينهــما وكما جاز للأول أن يجمع بينهــما فـكـذلك للثانى وكـذلك لابأس بأن يتزوج المرأة ويزوج ابنه أمها أو ابنتها فان محمد بن الحنفيــة رضي الله تعالى عنه تزوج

امرأة وزوج ابنتها من ابنه وهذا لان بنكاح الام تحرم الام هى على ابنه فاماامها وابنتها تحرم على ابنه فلمذا جازلابنه أن يتزوج أمها أو ابنتها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

- 💥 باب نكاح الصغير والصغيرة

﴿ قَالَ ﴾ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تزوج عائشــة رضى الله عنها وهي صغيرة بنت ستة سنين وبني بها وهي بنت تسع سنين وكانت عنده تسعا فني الحديث دليل على جواز نكاح الصغير والصغيرة بتزويج الآباء بخلاف مايقوله ابن شبرمة وأبو بكر الأصم رحمهم الله تمالى أنه لايزوج الصغير والصغيرة حتى يبلغا لفوله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح فلو جاز التزويج قبل البلوغ لم يكن لهذا فائدة ولان ثبوت الولاية على الصفيرة لحاجة المولى عليه حتى ان فيما لاتحقق فيه إلحاجة لاتثبت الولاية كالتبرعات ولاحاجة بهما الي النكاح لان مقصود الذكاح طبعاً هو قضاء الشهوة وشرعا النسل والصغرينا فيهما ثم هذا العقد يعقد للعمر وتلزمهما أحكامه بعد البلوغ فلايكون لأحد أن يلزمهما ذلك اذ لاولاية لاحد عليهما بمد البلوغ وحجتنا قوله تمالى واللاتى لم يحضن بين الله تعالى عدة الصغيرة وسبب العدة شرعا هو النكاح وذلك دليـل تصور نكاح الصغيرة والمراد يقوله تمالى حتى اذا بلغوا النكاح الاحتلام ثم حديث عائشة رضي الله عنها نص فيــه وكـذلك سائر ماذكرنا من الآثار فان قدامة بن مظمون تزوج بنت الزبير رضي الله عنــ ه يوم ولدت وقال ان مت فهي خير ورثتي وان عشت فهي بنت الزبير وزوج ابن عمر رضي الله عنــه بنتاً له صفيرة من عروة بن الزبير رضى الله عنه وزوج عروة بن الزبير رضى الله عنــه بنت أخيــه ابن أخته وهما صغيران ووهب رجل ابنته الصغيرة من عبد الله بن الحسن فاجاز ذلك على رضى الله عنمه وزوجت امرأة ابن مسمود رضى الله عنه بنتاً لما صفيرة ابنا للمسيب بن نخبـة فاجاز ذلك عبد الله رضي الله عنه ولكن أبو بكر الاصم رحمـه الله تعالى كانأصم لم يسمع هذه الاحاديث والمعني فيه ان النكاح من جملة المصالح وضعا في حقالذكور والاناث جميعا وهو يشتمل على اغراض ومقاصد لا يتوفر ذلك الا بين الاكفاءوالكف الايتفق في

كل وقت فيكانت الحاجة ماسة الى اثبات الولاية للولى في صغرها ولانه لو انتظر بلوغها لفات ذلك الكفء ولا يوجد مثله ولما كان هذا العقد يعقد للعمر تحقق الحاجة الى ماهو من مقاصد هذا المقد فتجمل تلك الحاجة كالمتحققة للحال لأنبات الولاية للولى ثم في الحديث بيان ان الاب اذا زوج ابنته لايثبت لها الخيار اذا بلنت فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بخيرها ولوكان الخيار ثابتالها لخيرها كما خير عندنزول آمة التخيير حتى قال لعائشة اني أعرض عليك أمراً فلا تحدثي فيه شيئًا حتى تستشيري أبوبك ثم تلا عليها قوله تعالى فتعالين أمتمكن وأسرحكن سراءا جميلا فقالت أفي هذا أستشير أبوى أنا أختار الله تعالى ورسوله ولمالم يخيرها هنا دلانه لا خيار للصغيرة اذا بلغت وقدزوجها أبوها وذكر ذلك فىالكتابءن ابراهيم وشريح رحمهما الله تعالي وابن سماعة رحمهالله تمالى ذكر فيه قياسا واستحسانا قال في القياس يثبت لها الخيار لانه عقدعليها عقداً يلزمها تسليم النفس بحكم ذلك المقد بعد زوال ولامة الاب فيثبت لها الخيار كما لوزوجها أخوها ولكنا نقول تركنا الفياس للحديث ولان الابوافر الشفقة ينظرلها فوق ماينظر لنفسه ومع وفور الشفقة هو تام الولاية فان ولايته الم المال والنفس جميما فلمذا لايثبت لها الخيار في عقده وليس النكاح كالاجارة لان اجارة النفس ليست من المصالح وضعا بل هوكد وآمب وآنما تثبت الولاية فيه على الصغير لحاجته الى التأدب وتعلم الاعمال وذلك يزول بالبلوغ فلهذا أثبتنا لها الخيار قال وفي الحــديث دليل فضيلة عائشة رضى الله تمالى عنها فانهاكانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع سنين في بدء أمرها وقد أحرزت من الفضائل ماقال صلوات الله عليه تأخذون ثلثي دينكم من عائشة وفيه دليل ان الصغيرة بجوز أن تزف الى زوجها اذا كانت صالحة للرجال فانها زفت اليه وهي بنت تسم سـنين فكانت صغيرة في الظاهر وجاء في الحـديث انهــم سمنوها فلما سمنت زفت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿قَالَ﴾ وبلغنا عن الراهيم أنه كان يقول اذا أنكح الوالد الصغير أو الصغيرة فذلك جائز عليهما وكذلك سائر الاولياء وبه أخذ علماؤنا رحمهم الله تمالى فقالوا يجوز لغير الاب والجــد من الاولياء تزويج الصغير والصــفيرة وعلى قول مالك رحمه الله تمالي ليس لأحد سوى الاب تزويج الصغير والصغيرة وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى ليس لغير الاب والجد تزويج الصغير والصغيرة فمالك يقول القياس أن لا يجوز تزويجهما الا أنا تركنا ذلك في حق الاب للآثار المروية فيه فبتي ما سواه على

أصل القياس والشافعي رحمه الله تعالى استدل بقوله صلى الله عليــه وســـلم لاتنكح اليتيمة حتى تستأمر واليتيمة الصغيرة التي لا أب لها قال صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد الحلم فقد نفي في هذا الحديث نـ كاح اليتيمة حتى تبلغ فتستأمر وفي الحديث ان قدامة من مظمون زوج الله أخيه عُمَان بن مظعون من الن عمر رضي الله تالي عنه فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أنها يتيمة وأنها لاتنكح حتى تسستاً من وهو المعنى في المسئلة فنقول هذه يتيمة فلا يجوز تزوبجها يغير رضاها كالبالغة وتأثير هذا الوصف أن مزوج اليتيمة قاصر الشفقة عليها ولفصور الشفقة لاتثبت ولاتــه في المــال وحاجتها الى التصرف في المال في الصـــفر أكثر من حاجتهـا الى التصرف في النفس فاذا لم يثبت للولى ولاية التصرف في مالها مع الحاجــة الى ذلك فلأن لا شبت له ولاية النصرف في نفسها كان أولى وحجتنا قوله تمالى واذا خفتم أن لا تقسطوا في اليتامي الآية معناه في نكاح اليتامي وانما يتحقق هذا الـكلام اذا كان يجوز نكاح اليتيمة وقد نقل عن عائشة رضي الله عنها في تأويل الآمة أنها نزلت في يتيمة تكون في حجر وليها برغب في مالهـا وجالها ولا نقسط في صــدانها فهوا عن نكاحهن حتى ببلغوا بهن أعلى سنتهن في الصداق وقالت في تأويل قوله تعالى في يتامى النساء اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن أنها نزلت في متيمة تكون في حجروليها ولا برغب فى نـكاحها لدمامتها ولا يزوجها من غـيره كيلا يشاركه فى مالهـا فأنزل الله تعالى هــــــنـه الآية فأمر الاولياء بتزوج اليتامي أو بتزويجهن من غيرهم فذلك دليــل على جواز تزويج اليتيمة وزوج رسول الله صلى الله عليــه وسلم بنت عمه حمزة رضى الله عنه من عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه وهي صغيرة والا أار في جواز ذلك مشهورة عن عمر وعلى وعبد الله ابن مسمود وابن عمر وأبي هريرة رضوان الله عليهم والمعنى فيه أنه وليها بمد البلوغ فيكون وليا لها في حال الصغر كالاب والجد وهذا لان تأثير البلوغ في زوال الولاية فاذا جمل هو وليا بسد بلوغها بهــذا السبب عرفنا أنه وليها في حال الصغر وبه فارق المال لانه لا يستفيد الولاية مهذا السبب في المال محال وكان المعنى فيه أن المـال تجرى فيه الجنايات الخفية وهذا الولى قاصر الشفقة فربمـا يحمله ذلك على ترك النظر لهـا فأما الجناية في النفس من حيث التقصير في المهر والكفاءة وذلك ظاهر يوقف عليه ان فعله يرد عليه تصرفه ولانه لاحاجة الى إنبات الولاية لهؤلاء في المال فان الوصى يتصرف في المال والاب متمكن من نصب

الوصى وباعتباره تنعدم حاجتها فأما النصرف في النفس لا يحتمل الايصاء الى الفـير فلهذا يثبت للأولباء بطريق القيام مقام الآباء والمراد بالحديث اليتيمة البالغة قال الله تمالى وآتوا اليتامى أموالهم والمراد إلبالغين والدليل عليه أنه مده الى غاية الاستثمار وانما تستأس البالغة دون الصغيرة وتأويل حديث قدامة رضى الله عنه أنها بانت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ألا ترى أنه روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال والله لقد انتزءت مني بملد ان ملكتها فاذا ثبت جواز تزويج الاولياء الصغير والصغيرة فلهما الخيار اذا أدركا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهـما وبه كان يقول أبو يوسف رحمـه الله تعالى ثم رجع وقال لا خيار لهما وهو قول عروة بن الزبير رضى الله عنهما قال لان هــذا عقد عقد بولاية مستحقة بالفرابة فلا يثبت فيه خيار البلوغ كعقد الاب والجهد وههذا لان الفرابة سبب كامل لاستحقاق الولاية والقريب بالتصرف ينظر للمولي عليه لالنفسه وهو قائم مقام ألاب فى التصرف فيالنفس كالوصى فى التصرف فى المال فكما ان عقدالوصي يلزم ويكون كمقد الأب فيها قام فعله مقامه فكذلك عقدالولى وجه قولهما أنه زوجها منهو قاصر الشفقة عليها فاذا ملكت أمر نفسها كان لهـا الخيار كالامة اذا زوجها مولاها ثم أعتقها وهذا لان أصـل الشفقة موجود للولى ولكنه نافص بظهر ذلك عند المقابلة بشفقة الآباء وقد ظهر تأثير هـذا النقصان حكما حـين امتنع ثبوتالولاية فيالمال للاولياء فلاعتبار وجودأصل الشفقة نفذنا العقدولاعتبار نقصان الشفقة أثبتنا الخيار لان نبوت الولاية لكيلا يفوت الكف الذى خطبها فيكون بمعني النظر لهاوانما يتم النظر باتبات الخيار حتى ينظر لنفسه بعد البلوغ مخلاف إلاب فانه وافر الشفقة تام الولاية فلا حاجة إلى اثبات الخيار في عقده وكذلك في عقد الجد لانه بمنزلة الاب حتى ُنثبت ولايته في المال والنفس واما القاضي أذا كان هو الذي زوج اليتيمة فني ظاهر الرواية يثبت لها الخيار لانه قال ولهما الخيار في نكاح غير الاب والجــد اذا أدركا وروى خالد بن صبيح المروزىءن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه لايثبت الخيار وجه تلك الرواية أن للقاضى ولاية نامة تثبت في المال والنفس جميماً فتكون ولايته فى القوة كولاية الاب ووجه ظاهر الرواية أن ولاية الفاضي متأخرة عن ولاية العم والأخ فاذا ثبت الخيار في تزويج الاخ والعم فني تزويج الفاضي أولى وهذا لان شفقة القاضي انما تكون لحق الدين والشفقة لحق الدين

لاتكون الامن المتقين بعد التكاف فيحتاج الى اثبات الخيار لهما اذا أدركا فاما الام اذا زوجت الصغيروالصغيرة جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفى اثبات الخيار لهما اذا أدركا عنه روايتان في احمدي الروايت بن لا ثبت لان شفقتها وافرة كشفقة الأب أو أكثر والاصح أنه نثبت الخيار لان بها قصور الرأى مع وفور الشفقة ولهــــذا لانثبت ولايتها في المال وتمام النظر بوفور الرأىوالشفقة فلتمكن النقصان في رأبها أثبتنا لهما الخيار اذا أدركا فان اختارا الفرقة عند الادراك لم تفع الفرقة الا بحكم الحاكم لان السبب مختلف فيه من العلماء من رأى ومنهم من أبي وهو غير متيقن به أيضاً فانالسبب قصور الشفقة ولا يوقف على حقيقته فكان ضعيفاً في نفسه فلهذا توقف على قضاء القاضي وهذا تخلاف خيار الطلاق فان الخيرة اذا اختارت نفسها وقعت الفرقة من غير قضاء القاضي لان السبب هناك قوى في نفسه وهو كونها نائبة عن الزوج في إيقاع الطلاق أو مالكة أمر نفسها يتمليك الزوج وهذا يخلاف خيار المبتق فان المعتقة اذا اختارت نفسها وقمت الفرقة من غيير قضاء الفاضي لأن السبب هناك قوى وهوزيادة ملك الزوج عليها فان قبل العتق كان بملك مراجمتها من قرآ بن ويملك عليها تطليقتين وعدتها حيضتان وقد زاد ذلك بالعتق فكان لهما أن تدفع الزيادة ولا تتوصل الى دفع الزيادة الابدفع أصل الملك فكما ان دفع أصل الملك عند انعدام وضاها يم بها فكذلك دفع زيادة الملك فأما هنا بالبلوغ لا يزداد الملك وانما كان ثبوت الخيارلتوهم ترك النظر من الولى وذلك غير متيقن به فلهذا لا تهم الفرقة الا بالقضاء فالحاصل أن الفرق بين خيار البلوغ وخيار العتق في أربعة فصول (أحدها) مابينا (والثاني) خيار للعتقة لا يبطل بالسكوت بل يمتـ الى آخر المجلس كخيار المخيرة وخيار البلوغ في جانبها ببطل بالسكوت لان المعتقة انما يثبت لها الخيار بتخيير الشرع حيث قال صلى الله عليه وسـلم ملكت بضعك فاختاري فيكون بمنزلة الثابت بتخيير الزوج فأما هنا الخيار يثبت للبكر لانعدام تمام الرضا منها ورضاء البكريتم بسكوتها شرعا ألا ترى أنها لو زوجت بعـــــــــ البلوغ فسكتت كان سكوتهارضافكذلك اذا زوجت قبل البلوغ ولهذا قلنا لوبلغت ثيبا لابطل خيارها بالسكوت كما لو زوجت بعد البلوغ وكذلك الغلام لا يبطل خياره بالسكوت لان السكوت في حقه لم يجمل رضا كمالو زوج بمدالبلوغ (والثالث) ان خيارالعتق يثبت للأمة دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لهما جميعاً لأن ثبوت خيار المتق باعتبار زيادة الملك وذلك في عتق الامة دون

الغلام وببوت خيار البلوغ لنقصان شفقة الولى وذلك موجود فى حقالغلام والجارية ولان ف تزويج الغلام المولى ينظر له لالنفسه وفى تزويج الامة ينظر لنفسه باكتساب المهر واسقاط النفقة عن نفسه فلهذا اختلفا في حكم الخيار وهنا لايختلف معنى نظر الولى بالفلام والجارية فالمهذا يثبت الخيار في الموضعين جميعاً ولا يقال بأن الغلام هنا تمكن من الخلص بالطلاق كما في المعتق لانه لا يتمكن من التخلص عن المهر بالطلاق ولم يكن متمكنا من التخلص عند العقد بخلاف العبد فأنه كان عند العقد متمكنا من النخلص بالطلاق ووجوب المهر يومشنذكان في مالية المولى وباعتباره ملك المولى اجباره على النكاح فامذا فرقنا بينهما (والرابع) ان المعتقة اذا علمت بالمتق ولم تعلم ان لها الخيار لا يسقط خيارها حتى تملم به والتي بلغت اذا لم تملم بالخيار وعلمت بالنكاح فسكنت سقط خيارها لان سبب الخيار في العتق وهو زيادة الملك حكم لايعلمــه الا الخواص من الناس فتمـــذر بالجهــل وقد كانت مشغولة بخــدمة المولى فعذرناها لذلك اما خيار البلوغ فظاهر يمرفه كل واحدواظهوره ظن بعض الناس أنه يثبت في انكاح الاب أيضا فلهذا لاتعذربالجهل ولانها ماكانت مشغولة بشي قبل البلوغ فكانسبيلها ان تتعلم مأتحتاج اليه بعد البلوغ فالمذالا تعذر بالجهــل ﴿ قَالَ ﴾ فان اختار الصغير أوالصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق الفاضي بينهماحتي مات أحدهما توارثا لان أصل النكاح كان صحيحا والفرقة لاتقع الا بقضاء القاضي فاذامات أحدهما قبل القضاء كان انتهاء النكاح بينهما بالموت فيتوارثان بمنزلة مالو وجد الاعتراض بمدم الكفاءة فمات أحدهما قبل قضاء القاضي وباعتبار هذا المعنى نقول يحل لازوج ان يطأها مالم يفرق القاضي بينهما لان أصل النكاح كان صيحا يخلاف النكاح الفاسد فان أصل الملك لم يكن ثابتا فلا يثبث حل الوطء والتوارث ﴿قال﴾ واذا مات زوج الصغيرة عنها بمد مادخل بها أو طلقها وانقضت عدتهاكان لابها ان يزوجها عندنا وقال الشافعي رحمه الله تمالى ليس للاب ان يزوج الثيب الصــغيرة حتى تبلغ فيشاورها لفوله صلى الله عليه وســلم وانثيب تشاور فقد علق هذا الحكم باسم مشتق من معنى وهو الثيوبة فكان ذلك المدني هوالمعتبر في أثبات هذا الحكم كالزناوالسرقة لايجاب الحدوقدقال صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها من وليها والمراد بالأمم الثيب ألا ترى أنه قابلها بالبكر فقال البكر تستأمر في نفسها والمعنى فيه أنها ثيب ترجى مشورتها الى وقت معلوم فلا يزوجها وليها بدون رضاها

كالنائمة والمفمى عليها وتأثير هذا الوصف أن في الثيوبة مسى الاختبار وممارسة الرجال وفي النكاح في جانب النساء معنيان معنى الضرر باثبات الملك عليها ومعنى المنفعة بقضاء شهوتها ا فَن تُرجِح مُهُ فِي قضاء الشَّهُوة فِي جانبُها تخنار الزوج ومن تُرجِح مُمَّنَّي ضرر الملك مختار التأيم وأنما تتمكن من التمييز بالنجرية لان لذة الجماع بالوصف لا تصير معلومة والتجربة أنما تحصل بالثيوبة فكانتضفة الثيوبة في حقها نظير البلوغ في حق الغلام وفي حق التصرف في المال ولهذا تزول ولا ية الافتيات عليها بالثيوبة لان فيه تفويت ما يحدث لها في التأنى من الرأى وهذا يخلاف المجنونة لان الجنون لا يفقد شهوة الجماع ولو لم يزوجها وليها كان فيه اضرار بها في الحال والصغر يفقد شهوة الجماع فلا يكون في تأخير العقد الإ أن تبلغ معنى الاضرار بها ولانه ليس لزوال الجنون غاية معلومة ولا يدرى أيفيق أم لا وفي تأخير العقدلا الى وقت مملوم ابطال حقهافأما الصغر لزواله غاية مملومة فلا يكون في تأخير العقد الى لوغها ابطال حقها وحجئنا في ذلك أنه ولى من لا يلي نفسه وماله فيستبد بالعقد عليها كالبكر وتأثيره أن الشرع باعتبارصفرها اقام رأىالولى مقام رأيهاكما في حقالفلام وكما في حق المال وبالثيوية لا يزول الصغر وكذلك معنى الرأى لا يحصل لها بالثيوبة في حالة الصغر لانها مانضت شهوتها بهذا الفعل ولوثبت لها رأى فهي عاجزة عن النصر ف بحكم الرأى فيقام رأى الولى مقام رأيها كما أنها لما كانتَ عاجزة عن التصرف في ملكها أقم تصرف الولى مقام تصرفها والمراد بالحديث البالفة لانه على به مالا يتحقق الابعد البلوغ وهو المشاورة وكونها أحق بنفسها وذلك انما يتحقق فيالبالغةدون الصفيرة ولثن ثبت انالصغيرة مراد فالمراد المشورة على سبيل الندب دون آلحتم كما أمر باستماراً مهات البنات فقال وتؤامر النساء فى ابضاع بناتهن وكان بطريق الندب فهذا مثله وكمايجوز للابءندنا تزويج الثيب الصفيرة فكذلك يجوز لغيرالاب والجد وعندالشافعي رحمهالله تمالي لايجوز لمعنيين احدهما انها يتيمة والثاني انها ثيب ﴿قَالَ ﴾ واذا اجتمع في الصغيرة أخوان لاب وأم فايهماز وجها جاز عندناومن العلما، رحمهم الله تعالى من يقول لا يجوز مالم يجتمعا عليه لان هذا قام مقام الاب فيشترط اجتماعهما لنفوذ المقد كالموليين في حق العبد أو الامـــة أو المعتقة ولكنانستدل بقوله صلى الله عليه وسلم اذا أنكح الوليان فالأول أحق وفي هذا تنصيص على ان كل واحد منهدما ينفردبالعقد والمعني فيه ان سبب الولاية هوالقرابة وهوغير محتمل للوصف بالنجزى والحكم

الثابت أيضاً غير متجز وهوالنكاح فيجعل كل واحد منهما كالمنفرد بهاثبوت صفة الكمال في حق كل واحد منهما بكمال السبب وكونه غير محتمل للتجزي كما في ولاية الامان يثبت لكل واحد من المسلمين بهذا الطريق مخلاف الموليين فان هناك السبب هو الملك أو الولاء وذلك متجز في نفسه فلم يتكامل في حق كل واحد منهما ألاتري ان أحد الموليين لابرث جميع المال بالولاء وان تفرد به احد الاخوين يرثجميع المال فلهذا فرقنا بينهما وان كان احد الاخوين لاب وأم والآخر لاب فعندنا الاخ لاب وأم أولى بالنزويج وعلى قول زفر رحمه الله تمالى يستويان لان ولاية النزويج لقرابة الاب دون قرابة الام فان الولى انما يقوم مقام الاب لقرائته منهوقد استويا في قرامة الابولكنا نستدل محمديث على رضي الله تمالي عنه موقوفا عايه ومرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الذكاح الى العصبات والاخ لاب وأمفىالمصوبة مقدموهو المعنى فانهيدلى بقرابتين فيترجيح على من يدلى بقرابة واحدة ا ويثبت الترجيح بقراية الام وانكان لايثبت به أصل الولانة كالمصوبة والاصل في ترتيب الاولياء قوله صلى الله عليه وسلم النكاح لى المصبات والمولى عليها لا يخلو اما أن تكون صفيرة أوكبيرة معتوهة فان كانت صفيرة فأولى الاولياء عليها أبوها ثم الجد بعدالابقائم مقام الاب في ظاهر الرواية وذكر الكرخي رحمه الله تمالى أن هذا قول أبى حنيفة رحمه الله تمالى فأماعند أبي يوسف ومحمـد رحمهما لله تمالى الاخ والجد يستويان لان من أصابهما أن الأخ يزاحم الجد في العصوية حتى يشتر كا في المبراث فكذا في الولابة وعند أبي حنيفة رحمه الله تمالى الجد مقدم في المصوبة فكذلك في الولاية والاصح أن هذا قولهم جميماً لازفي الولاية معنى الشفقة معتبر وشفقة الجد فوق شفقة الاخ ولهذا لايثبت لها الخيار في عقد الجدكما لايثبت في عقد الاب بخلاف الاخ ويثبت للجد الولاية في المال والنفس جميماً ولايثبت للاخ وكذلك في حكم المعراث حال الجد أعلى حتى لاينقص نصيبه عن السدس بحال فلهذا كان في حكم الولاية بمنزلة الابلايزاحه الاخوة ثم بمد الاجداد من قبل الآباء وان علوا الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم الم لاب وأم ثم المم لاب ثم ابن العم لاب وأم ثم ابن الـمم لاب على قياس ترتيب العصوبة فاما المجنونة اذا كان لها ابن نللابن عليهاولاية النزويج عندناوقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس للابن ولاية تزويج الام الا ان يكون من عشميرتها بان كان أبوه تزوج بنت عمه وهذا بناء على أصل

يأتي بيانه من بعد ان شاء الله تمالي في ان المرأة لاولاية لها على نفسها عنده والولد جزء منها فلا شبت له الولاية عليهاوعندنا تثبت لها الولاية على نفسها فكذلك تثبت لابنها وحجته في ذلك ان ثبوت الولاية لمدني النظــر للمولى عليــه ولا محصــل ذلك باثبات الولاية للابن لانه يمتنع من تزويج أمـه طبعاً فلا ينظر لها في التزويج ولـ أن فعــل ذلك يميل الى قوم أبيه وربما لايكون كفِّ لها الا ان يكون من عشيرتها فحينتُذ ينمدم هذا الضرر فأنبتنا له الولاية وحجتنا في ذلك الحديث النكاح الى العصبات والابن يستحق العصوبة وهو المدني الفِهم ان الوراثة نوع ولاية لان الوارث يخلف المورث ملكا وتصرفا والوراثة هي الخلافة فىالتصرفات وللوراثة أسباب الفريضة والعصوبة والقرابة ولكن أقوى الاسباب المصوبة لان الارث بها متفق عليــه ويستحق بها جميع المال فلهــذًا رَّبَّنا الولاية على أقوى أسباب الارث وهو العصوبة ولا ينظر الىامتناعه من تزويجها طبعاً فان ذلك موجود فيمااذا كان الابن من عشيرتها وهذالانه اذا خطبها كف لا فلولم يزوجها الابن حكم القاضي عليه بالعضل فيزوجها بنفسه كما في سائر الاولياء ثم اختلف أصحابنا رضي اللهعنهم في الابوالابن ايهما أحق بالنزوج فقال أبوحنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الابن أحق لانهمقدم في العصوبة الاترى ان الاب معه يستحق الســدس بالفريضة فقط وقال محمد رحمه الله تعالى الاب أولى لان ولاية الاب تم المال والنفس فلا يثبت للابن الولاية في المال ولان الاب ينظر لها عادة والابن ينظر لنفسه لالها فكان الاب مقدما في الولاية وبعد هذا الترتيب في الاولياء لهاكالترتيب في أولياء الصغيرة ﴿ قال ﴾ فان زوجها الابعد والاقرب حاضر توقف على اجازة الاقرب لان الابعد كالاجنبي عندحضرة الاقرب فيتوقف عقده على اجازة الولى فان كان الاقرب غائبًا غيبة منقطمة فللابعد ان يزوجها عندنا وقال الشافعي رحمــه الله تمالى يزوجها السلطان وقال زفر رحمه الله تعالى لا نزوجها أحد حتى يحضر الاقرب وحجتهم في ذلك ان الابمد محجوب يولاية الافرب وولايته باقية بعند الغيبة اذلاتاً ثير للغيبــة في قطع الولاية الا ترى أنه لا ينقطع التوارث وان الولاية من حق الولى ليطلب به الـ كفاءة فـلا يبطل شيُّ من حقوقه بالغيبة والدليل عليه أنه لو زوجها حيث هو جاز النــكاح فدل أن ولاية الاقرب باقية اذا ثبت هذا فالشافعي رحمه الله تمالي يقول تمذر عليها الوصول الى حقها من جهة الافرب مع بقاء ولايته فيزوجها السلطان كما لوعضلها الاقرب بخلاف ما اذا كان

الاقرب صفيراً أو مجنونا لانه لاولاية له عليها والا بمد محجوب بولاية الاقرب الا بالفيبة وزفر رحمه الله تمالي نقول الابعد لانزوجها لبقاء ولابة الاقرب وكذلك السلطان لانزوجها لان ولاية السلطان متأخرة عن ولاية الابعد فاذا لم تثبت الولاية للابعد هنا فالسلطان أولى بخلاف ااذا عضاماً لأن هناك هو ظالم في الامتناع من الفاء حق مستحق عليمه فيقوم السلطان مقامه في دفع الظلم لانه نصب لذلك وهنا الاقرب غيير ظالم في سفره خصوصا اذا سافر للحج وهو غير ممتنع من ايفاء حق مستحق عليه ليقوم السلطان مقامه في الانفاء فيتأخر الى حضوره وحجتنا في ذلك أن ثبوت الولاية لمعنى النظر للمولى عليه حــتي لأ يثبت الاعلى من هوعاجز عن النظر لنفسه وجمل الاقرب مقــدما لأننظره لهــاأكثر الزيادة القرب ثم النظر لها لا محصل عجرد رأى الاقسرب بل رأى حاضر منتفع مه وقد خرج رأيه من أن يكون منتفعاً به في هــذه الحال بهذه الغيبـة فالتحق عن لارأي لهأصلا كالصنفدر والمجنون ورأى الا بعد خلف عن رأى الاقسرب وفي ثبوت الحكم للخلف لافرق بين انعدام الاصل وبين كونه غير منتفع به ألا ترى أن التراب لما كان خلفاً عن الماء في حكم الطهارة فمع وجود الماء النجس يكون التراب خلفا كما ان عند عــدم الماء يكون التراب خلفا لان الماء النجس غيير منتفع به في حكم الطهارة فهو كالمعدوم أصلا ونظيره الحضانة والتربية يقدم فيه الاقرب فاذا تزوجت الاقرب حتى اشتغلت بزوجها كانت الولاية للابعد وكذلك النفقة في مال الاقرب فاذا انقطم ذلك ببعد ماله وجبت النفقة في مال الابعد فأما اذا زوجها الاقرب حيث هوفانما يجوز لانها انتفعت برأيه ولكن هذه المنفعة حصات لها أتفاقاً فلا بجوز بناء الحبكم عليه فلهذا نثبت الولاية للابعد توضيحه أن للأبعــد قرب التدبير وبعمد القرامة وللاقرب قرب الفرامة وبعمد التدبير وثبوت الولاية سهما جيماً فاستويا من هذا الوجه فكانا عنزلة ولبين في درجة واحدة فاسهما زوجها مجوز والولاية انما تثبت للقاضي عند الحاجة ولا حاجة الى ذلك لما ثبتت الولاية للابعــد بالطريق الذي قلنا ثم تسكاموا في حد الغيبة المنقطعة فكان أبو عصمة سعد بن معاذ رحه الله تعالى بقول أدنى مدة السفر تكفى لذلك وهو ثلاثة أيام ولياليها لانه ليس لاقصي مدة السفر نهاية فيعتبر الادني واليه يشير في الكتاب فيقول أرأيت لوكان في السواد ونحوه أماكان يستطلع رأيه فهذا دليل على أنه اذا جاوز السواد تثبت للأيمل وعن أبي نوسف رحمه الله تمالي فيله

روايتان في احدى الروايتين قال من جابلقا الى جابلنا وهما قريتان أحداهما بالمشرقب والاخرىبالمفرب فقالوا هذا رجوع منه الى قول زفر رحمـه الله تعالى أن الولاية لا تثبت الأيمد وأنما ذكر هـذا على طريق المشل وفي الرواية الاخرى قال من بفـداد إلى الري وهكذاروي عن محمد رحمه الله تعالى وفي رواية قال من الكوفة الى الري ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من يقول حد الغيبة المنقطعة أن يكون جوالا من موضع الى موضع فلا بوقف على أثره أو يكون مفقوداً لايعرف خبره وقيل ان كاذفي موضع يقطع الكرى الى ذلك الموضع فليست النيبة عنقطمة وان كان انما يقطع الكري الى ذلك الموضع بدفعتين أو أكثر فالغيبة منقطمة وقيـل ان كانت القوافل تنفر الى ذلك الموضع في كل عام فالغيبــة ليست بمنقطعة وان كانت لا تنفر فالغيبة منقطعة والاصح أنه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره أواستطلاع رأيه فات الكفء الذي حضر لها فالغيبة منقطعة وان كان لايفوت افالغيبة ليست عنقطمة وبعد ما تثبت الولاية للأبعد اذا زوجها ثم حضر الاقرب فليس له أن برد نكاحها لان العقد عقد بولاية تامة ﴿ قالَ ﴾ ولا يجوز لغير الولى تزويج الصغير ا والصغيرة لقوله صلى الله عليه وسلملا نكاح الا بولى قال والوصى ليس بولى عندنا في النرويج وقال ابن أبي ليلي رحمه الله تمالى للوصى ولاية التزويج لان وصي الاب قائم مقام الاب فيما يرجع الى النظر للمولى عليه ألا ترى أنه في التُصرف في المال يقوم مقامه فكذلك في التصرف في النفس ومالك رحمه الله تمالى يقول ان نص في الوصاية على التزويج فله أن يزوجها كما لو وكل بذلك في حياته وان لم ينص على ذلك فليس له أن يزوج واكنا نستدل بما روينا النكاح الى العصبات والوصى ليس بعصيبة اذا لم يكن من قرابتـــه فهو كسائر الاجانب في النزويج وانكان الوصى من القرابة بانكان عما أو غــيره فله ولاية التزويج بالقرابة لابالوصاية ولهذا يثبت لهما الخيار اذاأ دركا واذحصل النزويج ممن له ولاية التصرف في المال والنفس جميعاً لان ولايته في المال بسبب الوصاية ولا تأثير للوصاية في ولاية النزويج فكان وجوده كعدمه وكذلك ان كانا في حجر رجل يعولهما فحال هـذا الرجل دون حال الوصى فلا يثبت له ولاية النزويج ولان من يمول الصغير انما يملك عليــه ما تمحض منفعة الصغير كالحفظ وقبول الهبة والصدقة والنكاح ليس بهذه الصفة ﴿ قال ﴾ ومولى المتاقة نثبت له الولاية اذا لم يكن هناك أحد من القرابة لان المصوبة تستحق بولا.

العتاقة وعليمه ينبني ولاية النزويج ﴿ قال ﴾ والرجل من عرض النسب اذا لم يكن أقرب منه يمنى به العصبات فاما ذوو الارحام كالاخوال والخالات والعمات فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تمالي يثبت لهم ولاية التزويج عند عدم العصبات استحساما وعلى قول محمد رحمه الله تمالى لا يثبت وهو القياس وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وقول أبي يوسف رحمه الله تمالي مضطرب فيه وذكر في كتاب النكاح قوله مع أبي حنيفة رحمه الله تمالي وفي كتاب الولاء ذكر في الام قوله مع محمــد رحمــه الله تمالي أنَّ الام أذا عقــدت الولاء على ولدها لميصح عندهما والخلاف في التزويج وعقد الولاء سواء وكذلك في الام وعشديرتها من ذوى الارحام وجه قولهما الحديث النكاح الي العصبات وادخال الالف واللام دليل على ان جميع الولاية في باب النكاح أنما نثبت لمن هو عصبة دون من ليس بعصبة والدليل عليه أنه لايثبت لغير المصبات ولاية النصرف في المال بحال وان مولى المتاقة مقدم عليهم فلوكان لقرابتهم آثير في استحقاق الولاية بها الكانوا مقدمين على مولى المتاقة اذلا قرامة لمولى العتاقة وحجة أبي حنيفة رحمه الله تعالى حديث ابن مسعود رضي الله عنه في اجازته تزويج امرأته ابنتهاعلى ماروينا فان الاصح ان ابنتها لم تكن من عبدالله فانما جوز نكاحها بولاية الأمومة والممنى فيه وهو ان استحقاق الولاية باعتبار الشفقة الموجودة بالفرابة وهذه الشفقة توجد فى قـرابة الام كما توجـد في قرابة الاب فيثبت لهـم ولاية الـتزويج أيضا الا ان قرابة الاب يقدمون باعتبار العصوية وهذا لاينني ثبوته لهؤلاء عند عدم العصبات كاستحقاق الميراث يكون بسبب القرابة ويقدم في ذلك المصبات ثم يثبت بمد ذلك لذوى الارحام وبه ينتقض قولهم ان مولى المتاقبة في الولاية مقدّم على ذوى الارحام فان في الارث أيضاً يقدم مولى المتاقة ولا يدل ذلك على انه لايثبت لذوى الارحام أصلا فكذا هنا وعلى هذا الخلاف مولى الموالاة له ولاية التزويج على الصنفير والصفيرة اذالم يكن لها قريب عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي وليس له ذلك عند محمد رحمه الله تماني لانه مؤخر عن ذوي الارحام ﴿قَالَ ﴾ ولاولاية للاب الكافر والمماوك على الصغير والصغيرة اذا كان حرآ مسام الان اختلاف الدين يقطع النوارث فكذلك يقطم ولاية المنزوبج قال الله تمالى والذين آمنوا ولم يهاجروا الآية نص على قطع الولاية بين من هاجر وبين من لم يهاجرحين كانت الهجرة فريضة فكان ذلك تنصيصا على انقطاع الولاية بين الكفار والمسلمين بطريق الاولى وكذلك

الرق ينني الولاية حتى يقطع التوارث ولا نه ينني ولا يته عن نفســه فلان ينــنيولا يتــه عن غيره أولى وأما الكافر فثبت له ولاية النزويج على ولده الكافركما تثبت للمسلم قال الله تمالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض والدليل عليــه جريان النوارث فيما بينهم كما يجرى فيما بين المسلمين ﴿ قَالَ ﴾ ولا نكحة الكفار فيما بينهم حكم الصحة الاعلى قول مالك رحمه الله تمالى فانه يقول أنكحتهم باطلة لان الجواز نعمة وكرامة ثابتة شرعا والكافر لايجمـل أهلا لمثله ولكنا نستدل بقوله تعالى وامرأته حالة الحطب ولولم يكن لهم نكاح لما سماها امرأته وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من نكاح ولم أولد من سيفاح وهذه نعمة كما قال ولكن الاهلية لهذه النعمة باعتبار صفة الآدمية وبالكفر لم يخرج من أن يكون من بني آدم فلا يخرج منأن يكون أهلا لهذه النعمة ﴿قال﴾ ولو زوج الاب ابنته الصغيرة ممن لايكافئها أو زوج ابنه الصغير امرأة ليست بكف له جاز في قول أبي حنيفة استحسانًا ولم يجز عندهما وهو القياس وكذلك لو زوج ابنته بأفل من صداق مثلها أو ابنه بأكثرمن صداق مثلها بقدر ما لايتغابن الناس فيه لايجوز عندهما هكذا قال في الكتاب ولم يبين ماذا لا يجوز حتى ظن بعض أصحابنا أن الزيادة والنهصان لا يجوز فأما أصل النكاح صحيح لان المانع هنا من قبل المسمى وفساد التسمية لا يمنع صحة النكاح كما لوترك التسمية أصلا أو زوجها بخمر أو خنزير ولكن الاصح أن النكاح لا يجوز هكذا فسره في الجامع الصفير وجمه قولهما أن ولاية الاب مقيدة بشرط النظر ومعنى الضرر في هـذا العـقد ظاهر فلا يملكها الاب بولايتمه كما لا يملك البيع والشراء في ماله بالغبن الفاحش والدليل عليه أنه لو زوج أمتها بمثل هــذا الصداق لايجوز فاذا زوجها أولى وولايته عليها دون ولاية المرأة على نفسهاولو زوجت هي نفسهامن غيركف، أوبدون صداق مثلها يثبت حق الاعتراض للاولياء فهذا أولى ولكن أبو حنيفة رحمه الله تعالى برك القياس بما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها علىصداق خمسمائة درهم زوجها منه أبو بكر رضى الله عنه وزوج فاطمة رضي الله عنها من على رضي الله عنه على صداق أربعما له درهم ومعلوم ان ذلك لميكن صداق مثلهمالانه ان كان صداق مثلهماهذا المقدار مع أنهما مجمع الفضائل فلا صداق في الدنيا يزيد على هـذا المقدار والمني فيه أن النكاح يشتمل على مصالح واغراض ومقاصد جمـة والاب وافر الشفقة ينظر لولده نوق ماينظر لنفسه فالظاهر أنه انما قصر في الكفاءة

والصداق ليوفر سائر المقاصد عليهاوذلك أنفع لها من الصداق والكفاءة فكان تصرفه وانعا بصفة النظر فيجوز كالومى اذاصانع في مال اليتيم جاز ذلك لحصول النظر في تصرفه وان كان هو في الظاهر يعطي مالا غير واجب وهذا بخلاف تصرف الاب في المال اذ لا مقصود هاك سوى المالية فاذا قصر في المالية فليس بازاء همذا النقصان ما يجبره وهذا بخـ لاف ما اذا زوج أمتهما لان سائر مقاصد النكاح لا تحصل للصغير والصغيرة هنا انما يحصل للأمة فني حق الصغير قد انمدم ما يكون جبراً للنقصان وبخلاف العم والاخ لانه ليس لهما شــفقة وافرة فيحمل تقصيرهما في الكفاءة والمهر على معنى ترك النظر والمبل الى الرشوة لا لتحصيل سائر المقاصد ومخلاف المرأة في نكاح نفسها لانها سريعة الانخداع صميفة الرأى متابعة للشهوة عادة فيكون تقصيرها فيالكفاءة والصداق لمتابعة الهوىلا لتحصيل سائر المقاصد على أن سائر المفاصد تحصل لها دون الاولياء وبسبب عدم الكفاءة والنقصان فيالصداق يتعير الاولياءوليس بازاء هذا النقصان فيحقهم ما يكون جايراً فلهذا يثبت لهم حق الاعتراض ﴿ قال ﴾ واذا أقرالولد على الصغير أو الصغيرة بالنكاح لم يثبت النكاح باقراره ما لم يشهد به شاهدان عند أبي حنيفة رحمه الله تمالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تمالى يثبت النكاح بافراره وانما يتبين هذا الخلاف فيما اذا أقر الولى عليهما ثم أدركا وكذباء وأقام المدعى عليهما بعــد البلوغ شاهدين بافرار الولى بالنكاح في الصغر وعلى هذا الخلاف الوكيل من جهةالرجلوالمرأة اذاأقر على موكله بالنكاح وكذلك المولى اذا أقرعلى عبده بالنكاح فهو على هــذا الخلاف ايضا اما اذا أقر على أمتــه بالنكاح صبح اقراره بالاتفاق فهما يقولان أقر بما يملك انشاءه فيصبح كالمولى اذا أقر على أمته وهذا لان الاقرار خبر متمثل بين الصدق والكذب فاذا حصل بما لا يملك انشاءه تمكن التهمة في اخراج الكلام مخرج الاخبار واذا حصل عما لا يملك انشاء الايكون متهما في اخراج الكلام غرج الاخبار لتمكنه من تحصيل المقصود بطريق الانشاء ألا ترى أن المطلق اذا قال قبل انقضاء المدة كنت راجعتها كان مصدقا بخلاف مالوأقر بذلك بمدانقضاء المدة وأبو حنيفة رحمه الله تمالى يقول هذا أقرار على الغير والاقرارعلى الغيرلا يكون حجة لانه شهادة وشهادة الفرد لا تثبت الحكم بقى كونه مالكا للانشاء فنقول هو لايملك انشاء هذا العقد الا بشاهدين كما قال صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود فلا يملك الاقرار به الا من الوجه الذي يملك الانشاء وهكذا نقول اذا ساعده شاهدان على ذلك كان صحيحا اعتبارًا للاقرار بالانشاء وهذا بخلاف الامة فان المولى هناك تقرعلى نفسه لان بضمها مملوك للمولى وَافرار الإنسِانَ عَلَى نفسه صحيح مطلقا من غير ان يكون ذلك معتبراً بالانشاء فاما في حق الغبد الإفرار عايه لاعلى نفسه فلاعملك الامن الوجه الذي عملك الانشاء وأصل كلامهم يشكل بافرار الوصى بالاستدانة على اليتيم فانه لايكون صحيحاً وان كان هو يملك انشاء الاستدانة ﴿قَالَ ﴾ وانكان الصغيرة وليان فزوجها كلواحد منهما رجلا فان علم ايهما أول جاز نكاح الاول منهما لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أنكح الوليان فالاول أحق وهذا لان الاول صادف عَقِده محله وعقد الثاني لم يصادف محله لانها بالعقد الاول صارت مشغولة وان لم يعــلم أيهما أول أو وقع العقدان معا بطلا جميما لانه لاوجـه لتصحيحهـما وليس احـدهما بأولى من الآخر فتعينجهة البطلان فيهما ﴿قال﴾ واذا تزوج الصغير امرأة فأجاز ذلك وليه جاز عندنا لان الصي العاقل من أهل العبارة عندنا ولكن يحتاج الى انضام رأى الولى الى مباشرته ليحصل تمام النظر فاذا أجاز الولى جاز ذلك وكان ذلك كمباشرة الولى بنفسه حتى شبت له الخيار اذا بلغ وعلى قول الشافى رحمه الله تمالى لاينف ذ باجازة الولى لان من أصله ان عبارة الصبي غير معتبرة في العقود وكذلك من أصله ان العقود لاتسوقف على الاجازة وعلى هذا لو زوجت الصغيرة نفسها فاجاز الولى ذلك جاز عندنا ولم يجز عند الشافعي رحمه الله تمالي لهذين الممنيين ومعنى ثالث انعبارة النساء عنده لاتصلح لعقد النكاح وال كان المجيز غير الاب والجد فلمعنى رابع على قوله أيضاً وهو ان هذا المجيزلايملك مباشرةالتزوبج وان أيطل الولى عقدهما بطلوان لم تتعرض له بالاجازة ولا بالايطال حتى بلغا فالرأى البهما ان أجازا ذلك المـقد جازكما لو أجاز الولى في صفرهما ولا ينفذ بمجرد بلوغهما الا أن بجـيز لآن النظر عند مباشرتهما ماتم لصغرهما ونفوذ هذا العقد يعتمد تمام النظر فلهذا يعتمد اجازتهما بعد البِلوغ ﴿قَالَ ﴾ واذا زوج آلاب ابنته الصغيرة وضمن لها المهر عن زوجها فهو جائر لانه صير نفسه زعيا والزعيم غارم بخلاف ما اذا باع مال ولده الصغير وضمن المن عن المشترى لايصح الضمان لان ثبوت حق قبض الثمن للاب هناك بحكم العقد لا بولايته عليه الا ترى ان بمله بلوغه الاب هو الذي يقبض الثمن دون الصبي وفيما يكون وجوبه بحكم

كان صحيحا فاذا منمن الثمن عن المشترى كان في معنى الضامن لنفسه فلا يصح فاما سُوت حق قبض الصداق للاب بولاية الابوة لاعباشرته عقد النكاح لان حقوق العقد في النكاح لاتتعلق بالعاقد الاترى أنها لو بلغت كان القبض اليها دون الاب فكان الاب في هـ ذا الضمان كسائر الاجانب ولو ضمن الصـ داق لها أجنهي آخر وقبل الاب ذلك كان الضمان صحيحا فكذلك اذا منمنه الاب فاذا بلفت انشاءت طالبت الزوج بالصداق بحكم النكاح وان شاءت طالبت محكم الضمان واذا أداه الاب لم يرجم على الزوج لانه ضمن بغير أمره وان كان ضمن عن الزوج بأمره فحيننذ يكون له ان يرجع عليه اذا أدىفانكان هذا الضمان في مرض الاب ومات منه فهو باطل لانه قصد ايصال النفع الى وارثه وتصرف المريض فيما يكون فيه ايصال النفع الى وارثه باطل ﴿ قال ﴾ واذا زوج الله الصفير في معته وضمن عنه المهرجازيمني اذا قبلت المرأة الضمان ثم اذا أدى الابلم يرجع عا دى على الابن استحسانا وفي القياس يرجع عليه لان غيره لوضمن بأمر الاب وأدى كان له أن يرجع به في مال الابن فكذلك الإب اذا ضمن لان قيام ولايته عليه في حالة الصغر عنزلة أمره اياه بالضمان عنه بمد البلوغ ألا ترى أن الوصى لو كان هو الضامن بالمهر عن الصغير وأدى من مال نفسه يثبت له الرجوع في ماله فكذلك الاب وجهالاستحسان أن العادة الظاهرة أن الآباء بمثل هذا يتبرعون وفي الرجوع لا يطمعون والثابت بدلالة العرف كالثابت بدلالة النص فلا يرجع به الا أن يكون شرط ذلك في أصل الضمان فحيننذ يرجع لان العرف انما يعتبر عند عدم التصريح بخلافه كتقديم المائدة بين يدى الانسان يكون اذنا له في التناول بطريق العرف فان قال له لاتاً كل لم يكن ذلك اذناله فهذامثله بحلاف الوصى فان عادة التبرع في مثـل هذا غـير موجودة في حق الاوصياء بل يكتني من الوصي أن لا يطمع في مال اليتيم فلهذا ثبت له حق الرجوع اذا ضمن وأدى من مال نفسه وان مات الاب قبل أن يؤدى فهذه صلة لم نتم لان تمام الصلة يكون بالقبض ولم يوجد ولكنها بالخيار أن شاءت أخذت الصداق من الزوج وان شاءت من تركة الاب بحكم الضمان لان الاستحقاق كان نابيًا لها في حياة الاب بحكم الكفالة فلا يبطل ذلك بموته واذا استوفت من تركة الاب رجع سائر الورثة بذلك في نصيب الابن أو عليه ان كان قبض نصيبه وقال زفر رحمـه الله تمالى لا يرجمون لان أصل الكفالة انمقدت غير موجبة للرجوع عند الاداء بدليل أنه لو

أداه في حيانه لم يرجع عليه فبمونه لا يصير موجبا للرجوع ولكنا نقول انما لا يرجع في حيانه اذا أدى لمهنى الصداة وقد بطل ذلك بمونه قبل التسليم فكان هذا بمنزلة ما لو ضمن عنه بعد البلوغ بأصره واستوفاه من تركته بعد وفاته وان كان هدا الضمان في مرض الاب الذي مات فيه فهو باطل لانه تبرع منه على ولده بضمان الصداق منه وتبرع الوالد على ولده في مرضه باطل وكذلك كل من ضمن عن وارثه أو لوارثه ثم مات فضمانه باطل لما بينا وقال والجنون المغلوب بمنزلة الصبي في جميع ذلك لانه مولى عليه كالصغير ويستوى انكان جنونه أصليا أو طارئاً وعلى تولى زفر رحمه الله تعالى في الجنون الاصلى كذلك الجواب بان بلغ مجنونا فاما في الجنون الطارئ لا يكون للمولى عليه ولاية النزويج لانه شبت له الولاية على نفسه عند بلوغه والنكاح يعقد للعمر ولا تعبدد الحاجة اليه في كل وفت فبصيرورته من أهل النظر لنفسه يقع الاستفناء فيه عن نظر الولى بخلاف المال فان الحاجة اليه تعبدد في كل وقت ولكنا نقول شبوت الولاية لعجز المولى عليه عن النظر لنفسه والجنون الاصلى والعارض في هذا سواء فر بما لم يتفق له كفء في حال افاقته حتى والعارض في هذا سواء فر بما لم يتفق له كفء في حال افاقته حتى

والعارض في هذا سواء فربما لم يتفق له كنف، في حال افاقته حتى جن أو ماتت زوجت بعد ماجن فتتحقق الحاجة في الجنون الطارئ كما تتحقق في الجنون الطارئ كما تتحقق في الجنون الاصلى والله أعلم بالصواب واليه المرجع واليه المرجع

۔ ﷺ تم الجزء الرابع ویلیه الجزء الخامس ﷺ۔ ﴿ وأوله باب نكاح البكر ﴾

﴿ فهرس الجزء الرابع من كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي

سحفه

٧ كتابالناسك

٧٠ باب القران

٣٤ باب الطواف

اب السمى بين الصفا والمروم

۲۰ باب الخروج الى منى

٦٤ باب رمي الجار

٧٠ باب الحلق

٧٧ باب كفارة قص الاظفار

٧٩ باب جزاء الصيد

١٠٦ باب المحصر

١١٨ باب الجماع

١٢٢ باب الدهن والطيب

١٢٥ باب ما يلبسه المحرم من الثياب

١٣٠ بابالنذر

١٤٧ باب الحج عن الميت وغيره

١٦٦ باب المواقيت

۱۷۶ باب الذي بغوته الحج

١٨٠ باب لجمع بين الاحرامين

١٨٧ باب التلبية

١٨٨ باب الصيد في الحرم

١٩٢ كتاب النكاح

٢١٢ باب نكاح الصغير والغيرة